

أُنشأ الكونغرس مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق كمؤسسة لتوفير الإشراف المستقل على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من خلال:

- تشجيع الاقتصاد والكفاءة والفعالية في عملية إدارة البرامج والعمليات.
- منع واكتشاف الهدر والاحتيايل وسوء الاستعمال في أي من هذه البرامج والعمليات.
- اطلاع وزيرة الخارجية، ووزير الدفاع والكونغرس ودافعي الضرائب الأميركيين بشكل متواصل عن المشاكل وحالات القصور والتوصيات لاتخاذ الإجراءات التصحيحية المتعلقة بإدارة البرامج والعمليات.

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق



تم تعيين ستيفارت ديليو بوين جونيور مفتشاً عاماً في كانون الثاني/يناير 2004. في

الانتقال إلى ما بعد صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

في عام 2003 خصص الكونغرس حوالي 21 مليار دولار تقريباً لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. أما اليوم، فقد تمّ إلزام نسبة 98% من دولارات دافعي الضرائب، وتمّ إنفاق أكثر من 84% منها. وأنجزت الآن معظم مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ومن المتوقع إنجاز معظم المشاريع المتبقية في نهاية 2007. وهكذا فإن دعم الولايات المتحدة للعراق يتطور إلى برامج إغاثة وتنمية تقليدية أكثر، مع تركيز الأموال والنشاطات الأميركية الآن أكثر على المساعدات الفنية المحددة الأهداف لتعزيز القدرة التشغيلية للحكومة العراقية، ولتشجيع الإصلاح السياسي والاقتصادي ولتحفيز النمو. وتتواصل الجهود الهائلة للتركيز على تحسين الأمن بحيث يصبح بالإمكان حصول إنماء اقتصادي وسياسي ببناء.

مع انتهاء عمل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، سوف يقدم مكتب المفتش العام مراجعات أوسع لما تمّ إنجازه عبر مجمل البرنامج. يقارن القسم 2 من التقرير ربع السنوي الأهداف الأصلية وتوقعات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني مع المشاريع والنشاطات التي تحققت فعلاً، ويعطي مراجعة عن مصادر التمويل المتواصلة الداعمة للعراق: صندوق قوات الأمن العراقية، صندوق دعم الاقتصاد، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد.



لا تزال استدامة مشاريع إعادة الإعمار الممولة من الولايات المتحدة قضية هامة في العراق

المفتش العام لإعادة إعمار العراق

انتهاء عمل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق يعني ان الدعم الأميركي للعراق يتطور نحو برنامج إغاثة وإنماء تقليدي أكثر

المرحلة الانتقالية

تتحمل الحكومة العراقية معظم العبء المالي لتمويل استعادة العراق عافيته القومية. وتركز الحكومة الأميركية على أربعة نشاطات أساسية لتحقيق انتقال كامل وناجح لمسؤوليات الإغاثة وإعادة الإعمار إلى الحكومة العراقية:

1. إنفاق أموال الموازنة العراقية

سنة 2006، أنفقت الحكومة العراقية فقط جزءاً من أموال الموازنات المخصصة لها. يجب ان تزيد الحكومة العراقية بصورة راديكالية إنفاق الأموال سنة 2007، بما في ذلك صرف الأموال التي لم تُنفق سنة 2006. للمساعدة في بلوغ هذا الهدف، أعطت الحكومة العراقية توجيهات تقول ان أية وزارة غير قادرة على صرف 75% من موازنتها نصف السنوية بحلول حزيران/يونيو، سوف تفقد الأموال غير المنفقة. أما الرصيد الذي لم يُصرف، فسيقوم وزيراً المالية والتخطيط بإعادة تخصيصه.

2. تقدم جهود مكافحة الفساد

تحقق تقدم بارز في تشجيع برامج مكافحة الفساد التي يديرها العراقيون خلال ربع السنة هذا. في كانون الثاني/يناير، أنشأ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) مكتب المساءلة والشفافية (OAT) لتنسيق استراتيجية السفارة الأميركية لمكافحة الفساد. لقد حقق مكتب المساءلة الشفافية بعض المعالم الهامة من بينها تعيين مستشارين كبار للمفتش العام العراقي ومجلس التدقيق الأعلى (BSA). ويساعد مكتب المساءلة والشفافية أيضاً الحكومة العراقية في تطوير المجلس العراقي المشترك لمكافحة الفساد (JACC) الذي يضم معاً الكيانات الأولية لمكافحة الفساد تحت قيادة رئيس الوزراء.

3. الخطة الأمنية لبغداد

إعادة الإعمار مُكوّن هام في الخطة الأمنية الجديدة لبغداد. فثمة 2500 مشروع مخطط لتنفيذه في 10 مناطق أمنية عبر بغداد، كجزء من هذا الجهد الجديد. ويركز العديد من هذه المشاريع على توفير أو تحسين إمكانية الوصول إلى مياه الشرب، وشبكة الصرف الصحي، والكهرباء، والمدارس والمرافق الطبية.

4. فرق إعادة الإعمار الإقليمية

في تشرين الأول/أكتوبر 2006، أجرى مكتب المفتش العام تدقيقاً ببرنامج فريق إعادة الإعمار الإقليمي (PRT) سمح بالتعرف على نقاط الضعف في الموارد والموظفين والتنسيق بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية الأميركية. يُقيم مكتب المفتش العام الآن تقدم توصيات التدقيق. توحي النتائج الأولية ان تقدماً حقيقياً قد تحقق منذ تشرين الأول/أكتوبر 2006 بما في ذلك تنفيذ مذكرات تفاهم بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، وتأمين الموظفين لفرق إعادة الإعمار الإقليمية القائمة، وتحسين تأمين الموارد.

ولا يزال برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية يتوسع بصورة ملحوظة. ففي آذار/مارس 2007، وصل عشر قادة لفرق إعادة إعمار إقليمية جديدة إلى العراق؛ ستة من هذه الفرق الجديدة متركزة في بغداد لدعم البرنامج الأمني لبغداد.

النشاطات البارزة لمكتب المفتش العام خلال ربيع السنة هذا

الدروس المكتسبة: في 22 آذار/مارس 2007، أصدر مكتب المفتش العام تقريره الثالث والأخير عن الدروس المكتسبة تحت عنوان "إعادة إعمار العراق: دروس في إدارة البرامج والمشاريع"، خلال جلسة استماع أمام لجنة مجلس الشيوخ للأمن الوطني والشؤون الحكومية. قدم مكتب المفتش العام تسع توصيات لعمليات إعادة الإعمار المستقبلية ما بعد النزاع، مُشدداً على الإصلاحات التي تدعم التكامل الأكبر بين الوكالات المدنية والعسكرية.

عمليات التدقيق: أنجز مكتب المفتش العام أربع تدقيقات، بما فيها تحديث للوضع القانوني ولاستدامة شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (Advanced First Responder Network)، وهي مراجعة لإدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006، ومراجعة للرقابة الداخلية على الأموال المنفقة من صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق المخصصة لوزارة الخارجية.

عمليات التفتيش: أنجز مكتب المفتش العام 9 عمليات تقييم للمشاريع (من بينها 8 مراجعات استدامة و 6 مراجعات إعمار). ولتاريخه، أجرى مكتب المفتش العام 94 عملية تقييم للمشاريع. شملت مراجعات الاستدامة خلال ربيع السنة هذا قاعدة طليل العسكرية، ومستشفى التوليد والأطفال في أربيل، ومحطة الشرطة في باب شمس، وتحسين محطة توليد الكهرباء في مطار بغداد الدولي، وثكنات القوات الخاصة في مطار بغداد الدولي.

عمليات التحقيق: يعمل محققو مكتب المفتش العام على 79 تحقيقاً جارياً، منها 28 ينتظر المقاضاة لدى وزارة العدل. لتاريخه، تم إيقاف 19 فرداً أو شركة عن العمل، واقتُرحت أسماء 16 فرداً أو شركة لحظر التعامل معهم، و9 جرى حظر التعامل معهم. نتج عن أعمال مكتب المفتش العام 10 اعتقالات، وتوجيه لائحة من 25 تهمة إلى 5 أشخاص، و5 إدانات و3 أحكام بالسجن، وأوامر باسترجاع 3.6 ملايين دولار، واستعادة 9 ملايين دولار.



المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يسعدني ان أقدم إلى الكونغرس، وإلى الوزيرة رايس، والوزير غيتس، وإلى الشعب الأميركي التقرير ربع السنوي الثالث عشر من مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق. خلال ربع السنة هذا، سافرت إلى العراق – للمرة الخامسة عشرة منذ تعييني قبل ثلاث سنوات – للإشراف على عمل المدققين والمفتشين والمحققين البالغ عددهم خمسين التابعين لمكتب المفتش العام الذين يوفران الرقابة الضرورية في هذه البلاد على استثمارات دافعي الضرائب الأميركيين في إعادة إعمار العراق.

يشكل هذا التقرير تطوراً هاماً في الجهود الأميركية لإغاثة وإعادة إعمار العراق: جزء البرنامج الأميركي المدعوم من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أوشك أن يُنجز. في نفس الوقت تتحمل الحكومة العراقية تدريجياً جزءاً أكبر من العبء المالي لاستعادة العراق عافيته المتواصلة. غير ان هذا التحول العام لا يعني نهاية المساعدات الأميركية الهامة للعراق. فعلى العكس، سوف يبقى الدعم الأميركي لاستعادة العراق عافيته الاقتصادية قوياً نسبياً في المستقبل المنظور.

إن تطور صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق يعني ان إشراف بعثة مكتب المفتش العام في العراق يتطور كذلك. فوفقاً لتوجيهات الكونغرس، يواصل مكتب المفتش العام إصدار التقارير حول استثمار أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المخصصة للسنة المالية 2006. لكن، خلال ما تبقى من هذه السنة، سوف يعدل مكتب المفتش العام عدد موظفيه في العراق للتوافق مع مهمته التي تخف تدريجياً.

استخدم مكتب المفتش العام في السابق القسم الثاني من تقاريره ربع السنوية لتقديم تحديثات القطاعات الفردية لبرنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). من الآن فصاعداً، سوف يشمل القسم الثاني مراجعات أوسع لما قد تحقق عبر مجمل جهود إعادة الإعمار. في هذا التقرير، يقارن مكتب المفتش العام أهداف وتوقعات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) مع المشاريع والنشاطات التي أنجزت فعلاً. يحتوي القسم الثاني أيضاً على مراجعة لبرامج التمويل الأميركية التي تدعم استعادة العراق عافيته الاقتصادية.

- صندوق قوات الأمن العراقية
- صندوق دعم الاقتصاد
- برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

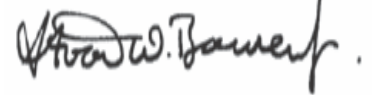
خلال ربع السنة هذا، واصل مكتب المفتش العام إشرافه الشامل على الأرض على إعادة إعمار العراق، فأعد 4 عمليات تدقيق و 9 عمليات تقييم لمشاريع، وحققت تقدماً في 79 عملية تحقيق حول مزاعم احتيال وهدر وإساءة استخدام تتعلق بأموال إعادة الإعمار. القسم الثالث يلخص هذا العمل. يصبح العدد الإجمالي للتدقيقات التي أعدها مكتب المفتش العام خلال السنوات الثلاث الماضية 86 بعد إضافة التدقيقات الأربعة. وأصبح العدد الإجمالي لعمليات تفتيش مكتب المفتش العام 94 بعد إضافة عمليات التفتيش التسع. تقدم محققو مكتب المفتش العام في عدد من حالات الاحتيال خلال ربع السنة هذا، وتجري مقاضاة 28 منها من قِبَل وزارة العدل. لتاريخه، نتج عن تحقيقات مكتب المفتش العام 10 اعتقالات، واتهام 5 أشخاص بلائحة من 25 تهمة، و5 إدانات، و 3 أحكام بالسجن، وأوامر باسترداد 3.6 ملايين دولار، واسترجاع أكثر من 9 ملايين دولار.

في 22 آذار/مارس 2007، أجرت لجنة الأمن الوطني والشؤون الحكومية في مجلس الشيوخ جلسة استماع لتسلم تقرير مكتب المفتش العام الثالث عن الدروس المكتسبة الذي ركز على إدارة البرامج والمشاريع في إعادة إعمار العراق. البارز بين توصيات التقرير وجود اقتراح بأن يدرس الكونغرس الخطوات اللازمة لتحسين التكامل بين الوزارات المعنية في التخطيط والعمليات المدنية والعسكرية المحتملة لما بعد النزاع.

لا زال مكتب المفتش العام مكرساً نفسه لتحقيق الإشراف الفعال على الاستثمارات الأميركية في إعادة إعمار العراق. إنني فخور بالخدمات القيّمة التي قدمها العدد الكبير من المدققين والمفتشين والمحققين التابعين لمكتب المفتش العام الذين يواصلون القيام بمهامهم بطريقة محترفة ومنتجة ومثابرة.

قُدّم في 30 نيسان/إبريل 2007

ستيوارت دبليو بووين جونيور



المفتش العام الخاص

جدول المحتويات

القسم الأول:

ملاحظات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

(SIGIR)

الانتقال إلى ما بعد صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

(IRRF)

التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية

معايير المرحلة الانتقالية

النشاطات البارزة لمكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا

أثر عمليات مكتب المفتش العام

الكلفة البشرية

القسم الثالث:

إشراف مكتب المفتش العام لإعادة إعمار

العراق

تدقيقات مكتب المفتش العام

عمليات التفتيش لمكتب المفتش العام

تحقيقات مكتب المفتش العام

خط الاتصال المباشر لمكتب المفتش العام

مبادرة مكتب المفتش العام بخصوص الدروس المكتسبة

موقع مكتب المفتش العام على شبكة الإنترنت

تحديث التشريعات

القسم الثاني:

وضع إعادة إعمار العراق

مقدمة

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2)

وضعية قطاع الكهرباء

وضعية قطاع الزيت الغاز

وضعية قطاع المياه

وضعية قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وضعية قطاع الأمن والعدل

وضعية قطاع العناية الصحية

وضعية قطاع النقل والاتصالات

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

مسائل في مختلف القطاعات

العقود

معطيات كلفة الإنجاز

مصادر التمويل

القسم الرابع:

الإشراف العام للوكالات الأخرى

مقدمة

تدقيقات الوكالات الأخرى

تحقيقات الوكالات الأخرى

الهوامش

هوامش-1

لائحة الملاحق

الملاحق-1

المختصرات وتعريف المصطلحات المختصرات-1



ملخص أداء مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
1 شباط/فبراير 2004 – 31 كانون الثاني/يناير 2007

التدقيق

86	التقارير الصادرة
270	التوصيات الصادرة
49,700,000 دولار	المبالغ التي تم توفيرها واسترجاعها
7,800,000 دولار	الصناديق التي استخدمت بصورة أفضل
57,500,000 دولار	الأثر الإجمالي المتعلق بالنواحي المالية

التفتيش

94	التقارير الصادرة حول المشاريع
96	التقييمات المحدودة الصادرة التي جرت من المواقع
304	مراجعات صور الأقمار الصناعية
39,300,000 دولار	الأثر الإجمالي المتعلق بالنواحي المالية

التحقيقات

307	إجمالي التحقيقات التي أجريت
228	التحقيقات التي أوقلت أو أحييت
79	التحقيقات المفتوحة
10	الاعتقالات
5	الإدانات القضائية
9,500,000 دولار	قيمة الأصول المصادرة والمسترجعة

الاتصالات عبر الخط المباشر

14	فاكس
64	هاتف
109	حضور شخصي
328	رسائل إلكترونية
25	الإحالات
567	مجموع الاتصالات عبر الخط المباشر

منتجات غير تدقيقية

16	شهادات أمام الكونغرس
3	التقارير الصادرة حول الدروس المكتسبة

¹ لمزيد من التفاصيل حول أثر عمليات مكتب المفتش العام، انظر الملحق ب.

ملاحظات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق – SIGIR

الانتقال إلى ما بعد صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية
معالم المرحلة الانتقالية
النشاطات البارزة لمكتب المفتش العام
آثار عمليات مكتب المفتش العام
الكلفة البشرية

القسم

1

يلقي التقرير ربع السنوي الثالث عشر هذا الأضواء على مرحلة هامة من تطور الجهود الأميركية لإعادة إعمار العراق: صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) قد أنفق أمواله بالكامل تقريباً، كما ان الحكومة العراقية تتحمل الآن – كما يتوجب عليها – مسؤولية أكبر لتمويل استعادة العراق عافيته القومية.

سوف تواصل الولايات المتحدة دعم استعادة العراق عافيته، لكن دور الولايات المتحدة قد تطور من تحمل العبء المالي الرئيسي لإعادة الإعمار إلى تقديم دعم محدد الأهداف في المجالات الرئيسية. تشمل هذه المساعدة المتواصلة إدارة مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المتبقية، وإعطاء الإرشاد إلى مبادرات الحكومة العراقية، وتشجيع السير في تنفيذ الخطة الأمنية لبغداد.

بشكل أوضح، فإن انتهاء صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لا يشكل نهاية الإشراف. وهكذا، وخلال ربع السنة هذا، واصل مكتب المفتش العام إشرافه الشامل على إعادة إعمار العراق، فأُنجز 4 عمليات تدقيق، و 9 عمليات تقييم للمشاريع، وحقق تقدماً في 79 تحقيقاً متعلقاً بالاحتيايل والهدر وإساءة الاستخدام.

الانتقال إلى ما بعد صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)

سنة 2003، خصّص الكونغرس حوالي 21 مليار دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق. اليوم، تمّ إلزام أكثر من 98% من أموال دافعي الضرائب وإنفاق أكثر من 84% منها. وقد أُنجزت الآن معظم مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق كما سُنّج المشاريع المتبقية في آخر 2007.

تركز الجهود الأميركية الآن على مساعدات مُعيّنة تهدف إلى تعزيز القدرة التشغيلية للحكومة العراقية، وتشجيع الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وتحفيز نمو القطاع الخاص. لا تزال موارد هائلة تُكرّس لتحسين الوضع الأمني بحيث يصبح بالإمكان تحقيق إنماء اقتصادي وسياسي مهم.

يجب ان يشمل الانتقال إلى ما بعد صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق زيادة دعم المانحين الدوليين للعراق. لذلك، تعمل الحكومة العراقية على تطوير تمويل متعدد المصادر لاستعادة العراق عافيته القومية. العامل المحفز المتوقع لهذه الجهود هو الميثاق الدولي للعراق، الذي ستنتم الموافقة عليه في مطلع أيار/مايو.

على الرغم من أهمية الدعم الدولي الذي يتوقعه الميثاق، سوف تكون أموال المانحين مكوتاً ثانوياً وليس طليعياً في استعادة العراق عافيته. إذ أن المكون الطليعي يجب ان يكون الإنفاق الفعّال لموازنة المصاريف الرأسمالية للحكومة العراقية.

التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية

تركز الحكومة الأميركية على أربعة تحديات هامة تواجه المرحلة الانتقالية في العراق:

- تحسين تنفيذ الحكومة العراقية لموازنتها الرأسمالية
- تسهيل تحقيق التقدم في جهود مكافحة الفساد

- تطبيق الخطة الأمنية لبغداد
- تقديم دعم محدد الأهداف للحكومات المحلية عبر فرق إعادة الإعمار الإقليمية.

ان مواجهة هذه التحديات بنجاح سوف يساعد في تقدم انتقال مسؤوليات الإغاثة وإعادة الإعمار إلى الحكومة العراقية.

تنفيذ الموازنة

التنفيذ الفعلي لموازنة العراق الرأسمالية شرط مُسبق أساسي للتقدم في استعادة العراق عافيته.

سنة 2006، أنفقت الحكومة العراقية جزءاً فقط من الأموال المخصصة للمشاريع الرأسمالية. في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2006، كانت الحكومة العراقية قد أنفقت 59% فقط من إجمالي موازنتها للسنة المالية 2006 و 18% فقط من موازنتها الرأسمالية (وفقاً لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق). على عكس ذلك، نفذت الحكومة العراقية فعلياً موازنتها الإدارية لسنة 2006، وأنفقت 97% من المخصصات للأجور ومعاشات التقاعد.

ان جزءاً من مشكلة تنفيذ الموازنة الرأسمالية للسنة الفائتة ينبع من كون الحكومة الجديدة لم تكن قد استُكملت بعد لغاية منتصف 2006. علاوة على ذلك، فان الفهم الضعيف من قِبَل الوزارات العراقية للقوانين التعاقدية المعقدة للحكومة العراقية أعاق عملية تنفيذ الموازنة.

يقود المُنسّق الأميركي للمرحلة الانتقالية الاقتصادية مبادرة تنفيذ موازنة السفارة الأميركية من أجل تحسين قدرة الحكومة العراقية على تنفيذ الموازانات الرأسمالية على كافة المستويات. يشمل ذلك تحسين القدرة التعاقدية عن طريق تدريب المسؤولين الرئيسيين في الوزارات وفي مختلف الحكومات. لاحظ المُنسّق مؤخراً ان الحكومة العراقية قد أظهرت "التزاماً وتنظيماً للقيام بعمل أفضل بغية إنفاق أموالها والبدء بمشاريع رأسمالية".

تشمل مبادرة تنفيذ الموازنة فريق المهمات بين الوكالات الذي يقوم بتنسيق الجهود على عدة جبهات لمعالجة المشكلة. مثلاً، يشمل برنامج إنماء القدرات التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) مكوناً لتنفيذ الموازنة، كما ان مستشارين كبار من مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ينصحون مختلف الوزارات حول تنفيذ الموازنة.

لقد خصّصت الولايات المتحدة حوالي 20 مليون دولار لدعم مبادرة تنفيذ الموازنة. هذا الاستثمار، إضافة إلى الانضباط الضروري للحكومة العراقية فيما يخص الالتزامات المالية، سوف يساعد في تقدم استعادة العراق عافيته. للمساعدة في تحقيق الانضباط المتعلق بالموازنة، أعطت الحكومة العراقية توجيهات، في كانون الثاني/يناير 2007، تنص على ان أي وزارة تتخلف عن إنفاق 75% من موازنتها نصف السنوية بحلول حزيران/يونيو سوف تخسر الأموال التي لم تُنفق مع إعادة تخصيص الرصيد المتبقي من قِبَل وزير المالية والتخطيط.

نشاطات مكافحة الفساد

لاحظ مكتب المفتش العام مراراً وتكراراً ان الفساد عائق هام بوجه استعادة العراق عافيته. خلال ربع السنة هذا، واصل المسؤولون العراقيون إبلاغ مكتب المفتش العام ان مبالغ كبيرة من أموال الحكومة العراقية قد كانت عرضة لتحويل غير ملائم.

المؤسسات العراقية المقاومة للفساد منظوية في ثلاثة أركان: هيئة النزاهة العامة (CPI)، مجلس التدقيق الأعلى (BSA) والمفتشين العاميين العراقيين. تقدّر هيئة النزاهة العامة ان خسائر العراق المالية السنوية بسبب الفساد تزيد عن 5 مليارات دولار، لكن من الصعب تأكيد ذلك. يفيد مجلس التدقيق الأعلى، وهو المنظمة العراقية الأكثر مصداقية والقائمة منذ زمن بعيد، ان الفساد يعم عملياً كل الوزارات العراقية. لقد حقق المفتشون العامون العراقيون والعاملون معهم وعددهم 2500 بعض التقدم خلال ربع السنة هذا لكنهم يواصلون الكفاح لتحقيق مهمتهم.

في كانون الثاني/يناير 2007، أنشأ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق مكتب المساءلة والشفافية لتنسيق دعم السفارة الأميركية للمؤسسات التي تكافح الفساد في العراق. لقد اتخذ هذا الإجراء استجابة لتوصية في تقرير مكتب المفتش العام سنة 2006 تحمل عنوان "دراسة مشتركة لبرنامج مكافحة الفساد الذي تنفذه السفارة الأميركية والعراق". منذ تأسيسه، حقق مكتب المساءلة والشفافية معالم هامة:

- تعيين مستشارين كبار للمفتشين العاميين العراقيين وللمجلس التدقيق الأعلى.
- مساعدة الحكومة العراقية في تطوير المجلس العراقي المشترك لمكافحة الفساد الذي ينسق بين الكيانات الأولية لمكافحة الفساد تحت قيادة رئيس الوزراء.

يقوم مكتب المفتش العام بتدقيق لمتابعة الدعم الأميركي لبرامج مكافحة الفساد في العراق.

إعادة الإعمار والخطة الأمنية لبغداد

إعادة الإعمار مكوّن رئيسي في الخطة الأمنية لبغداد التي أعلنها الرئيس بوش في كانون الثاني/يناير 2007 وأطلق القائد الجديد للقوات المتعددة الجنسيات في العراق الخطة في شباط/فبراير.

كجزء من هذه العملية الأميركية - العراقية المشتركة، هناك 2500 مشروع مخطط لتنفيذه في عشر مناطق أمنية عبر بغداد. ويركز العديد من هذه المشاريع على تأمين أو تحسين إمكانية الوصول إلى مياه الشرب وشبكات الصرف الصحي والكهرباء والمدارس والمرافق الطبية. ويقوم مكتب المفتش العام الآن بإجراء مراجعة للتقدم الذي حققه مكوّن إعادة الإعمار في الخطة، وسوف يقدم تحليلاً عنه في التقارير ربع السنوية القادمة.

فِرَق إعادة الإعمار الإقليمية

ان برنامج فِرَق إعادة الإعمار الإقليمية (PRD) هو أهم جهد لبناء القدرات تديره الولايات المتحدة حالياً على نطاق البلاد في العراق.

وفِرَق إعادة الإعمار الإقليمية هي فِرَق مدنية - عسكرية مخصصة لبناء القدرات في الحكم المحلي في أرجاء العراق عبر تقديم المساعدة المباشرة للحكومات المحلية وعبر تدريب موظفي هذه الحكومات.

في تشرين الأول/أكتوبر 2006، أجرى مكتب المفتش العام تدقيقاً في برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية، وعرّف نقاط الضعف في الموارد، وأعداد الموظفين والتنسيق بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية. يقوم الآن مكتب المفتش العام بعملية مراجعة متابعة تقييم التقدم الحاصل وفق توصيات التدقيق. توحى النتائج الأولية بان تقدماً هاماً قد تحقق منذ تشرين الأول/أكتوبر 2006، بما في ذلك تنفيذ مذكرات التفاهم بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، وتأمين الموظفين لفرق إعادة الإعمار الإقليمية القائمة، وتحسين توفر الموارد بشكل عام.

فقط بقاء للخطة الأمنية لبغداد، يشهد برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية توسعاً هاماً. ففي آذار/مارس 2007، وصل إلى العراق قادة عشر فرق إعادة إعمار إقليمية جديدة؛ ستة من الفرق الجديدة متواجدة في بغداد لدعم الخطة الأمنية لبغداد. مع اتساع برنامج فرق إعادة الإعمار الإقليمية، سيكون من الواجب التغلب على تحديات هامة بما فيها ضمان تزويد فرق إعادة الإعمار الإقليمية بالعدد الكامل من الموظفين من أصحاب الكفاءات وتأمين بيئة عمل آمنة.

تتفاعل فرق إعادة الإعمار الإقليمية مع اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار (PRDC) في الأقاليم العراقية. تضم هذه اللجان قادة المجتمعات، والمسؤولين الإقليميين القيمين على إدارة إنماء البنية التحتية المحلية وتقديم الخدمات. وهم يحدّدون أولويات إعادة البناء، ويشرفون على عمليات التعاقد المحلية، ويديرون مشاريع البنية التحتية المقدمة بمساعدة الأموال الأميركية وموارد الحكومة العراقية.



٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠

سنة 2007، يتوجب على الحكومة العراقية تلبية معالم مُعيّنة لتظهر بأنها حققت تقدماً، لكنها لم تحقق حتى الآن سوى نتائج مختلطة في العديد من القضايا المتعلقة بإعادة الإعمار:

- قانون الهيدروكربون
- نقل واستدامة البنى التحتية والأنظمة الممولة من الولايات المتحدة
- الميثاق الدولي للعراق

قانون الهيدروكربون

ان موافقة مجلس النواب العراقي على القانون الوطني للهيدروكربون سوف يحفز بصورة ملحوظة الاستثمارات الخاصة في قطاع النفط في العراق ويؤمن بالتالي دخلاً إضافياً لأجل استعادة العراق عافيته. لكن دون قوانين واضحة للاستثمار، سوف تبقى شركات النفط المتعددة الجنسيات مترددة في الاستثمار في قطاع النفط في العراق. هذا التردد يُبقي الدخل القومي العراقي تحت المستويات الممكنة ويؤخر بالتالي الاستثمارات الضرورية لإعادة بناء البنية التحتية للنظام.

وافق مجلس الوزراء في شباط/فبراير 2007 على قانون الهيدروكربون، الذي كان مُعداً للتبني أصلاً من قِبَل مجلس النواب في نهاية 2006. يدرس مجلس النواب، حالياً، التشريع لكن التأخيرات تتواصل بسبب الخلاف حول بعض الأحكام في القانون، وبوجه الخصوص اللغة المقترحة حول تقسيم عائدات النفط وحول السلطة المركزية للحكومة العراقية على اتفاقيات الاستثمار التي تعدها الحكومات الإقليمية.

نقل واستدامة البنية التحتية والأنظمة الممولة من الولايات المتحدة

سبق لمكتب المفتش العام ان أثار الحديث عن الهواجس حول عملية نقل واستدامة البنية التحتية والأنظمة التي مولتها الحكومة الأميركية إلى الحكومة العراقية. ففي تقريره ربع السنوي الأخير، لاحظ مكتب المفتش العام تقدماً محدوداً في ضمان استدامة برامج ومشاريع إعادة الإعمار. توحى التقييمات الجارية لمشاريع إعادة الإعمار وجوب تعزيز الجهود المبذولة لتحسين انتقال البرامج والمشاريع. أنظر القسم الثالث الخاص بتقارير التقييم لمكتب المفتش العام.

الميثاق الدولي

أدخل الميثاق رسمياً في الأمم المتحدة في 16 آذار/مارس 2007، ومن المتوقع تبنيّه في مطلع أيار/مايو 2007. سوف يتطلب الميثاق من العراق إقامة معايير لإعادة البيئة الأمنية إلى حالتها الطبيعية، وتسوية البيئة السياسية، وإعادة تنشيط البيئة الاقتصادية.

استعداداً لتبني الميثاق، بدأت الحكومة العراقية إعداد العمليات الضرورية لتعقب التقدم الحاصل. تطالب أجنحة العمل القائمة على شروط الميثاق بوجود استجابة مُعيّنة من قِبَل الحكومة العراقية بخصوص الأمن والشفافية والإصلاحات الاقتصادية مقابل الدعم المالي الدولي المقدم لها .

النشاطات البارزة لمكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا

التدقيقات

خلال ربع السنة هذا، أنجز مدقو مكتب المفتش العام أربع تدقيقات. ولتاريخه، أنجز مكتب المفتش العام 86 تدقيقاً وهو يواصل العمل على 16 تدقيقاً وخطة للمباشرة خلال الربع السنة القادم بـ 8 تدقيقات جديدة على الأقل. عالجت تدقيقات ربع السنة هذا القضايا التالية:

- تحديث مشروع شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (AFRN) لتحسين قدرات الاتصال لأوائل الاستجابات الطارئة العراقية
- مراجعة محدودة لاستدامة شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى
- مراجعة إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية 2006
- مراجعة الرقابة الداخلية على إنفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المخصصة لوزارة الخارجية.

التفتيش

أنجز مكتب المفتش العام 9 تقارير تقييم مشاريع. ومنذ بداية برنامج عمليات التفتيش في صيف 2005، أنجز مكتب المفتش العام 94 تقييم مشروع، و 96 تفتيش محدود جرى بالموقع، و 304 تقييماً جويماً.

تركزت مراجعة مكتب المفتش العام حول الاستدامة على ما إذا كانت المشاريع المسلمة إلى العراقيين يجري تشغيلها وصيانتها وفقاً لمواصفات العقود وكفالات المُصنِّع. وجد مكتب المفتش العام، في سبعة مشاريع تمت زيارتها خلال ربع السنة هذا، ان الاستدامة لم تجر بالطريقة المناسبة مما يُهدد ظروف ومثانة المباني والتجهيزات التي سُلمت إلى العراقيين. وفي مراجعة أخرى بخصوص الاستدامة، وجد مكتب المفتش العام ان الاستدامة قد عولجت بالطريقة المناسبة وان المشاريع يجب ان تبقى فعالة.

التحقيقات

خلال ربع السنة هذا، وسَّع مكتب المفتش العام نطاق تحقيقاته في العراق والولايات المتحدة. لدى مكتب المفتش العام الآن 19 محققاً كان جميعهم سابقاً موظفين فدراليين مكلفين فرض تطبيق القانون. ثمانية من هؤلاء الموظفين مُعيّنون في بغداد، أما الباقى فمعيّنون في أرلنغتون، بمكتب فرجينيا. يواصل مكتب المفتش العام نشر أكبر عدد من المحققين في ميدان العمل للتحقيق في قضايا الاحتيال في العراق.

يعمل محققو مكتب المفتش العام على 79 تحقيقاً جارياً، من بينها 28 تحقيقاً ينتظر المقاضاة في وزارة العدل. لتاريخه، نتج عن عمل مكتب المفتش العام 10 اعتقالات، واتهام 5 أشخاص بلائحة من 25 تهمة و5 إدانات، و 3 أحكام بالسجن، وأوامر باستعادة 3.6 ملايين دولار واسترجاع أكثر من 9 ملايين دولار.

منذ كانون الأول/ديسمبر 2005، عمل مكتب المفتش العام مع مجموعة من الوكالات بغية إيقاف بعض المقاتلين أو حرمانهم من العمل بسبب سلوك خاطئ يتعلق بعقود إعادة إعمار العراق ودعم الجيش العراقي. من أصل هؤلاء، تم إيقاف 19 فرداً أو شركة عن العمل، كما تم اقتراح حرمان 16 فرداً أو شركة آخرين، وتم حرمان 9 منهم. خلال ربع السنة هذا، ونتيجة لإشراف مكتب المفتش العام، طلبت وزارة الجيش من شركة بارسونز إظهار السبب الذي يجب أن يجنب الشركة الحرمان من العمل.

تقرير الدروس المكتسبة

في 22 آذار/مارس 2007، أصدر مكتب المفتش العام تقريره الثالث عن الدروس المكتسبة، تحت عنوان 'إعادة إعمار العراق: دروس في إدارة البرنامج والمشاريع'، في جلسة استماع أمام لجنة الأمن الوطني والشؤون الحكومية في مجلس الشيوخ. من جملة النتائج التي توصل إليها المكتب في تقريره، كانت هناك توصية بأن ينظر الكونغرس في إجراء إصلاح لتعزيز التكامل الأفضل بين وزارة الدفاع والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية فيما يتعلق بالتخطيط والعمليات المحتملة لمرحلة ما بعد النزاع.

في ختام جلسة الاستماع، قال رئيس لجنة مجلس الشيوخ "أنا أوافق مع مكتب المفتش العام على ان وزارة الدفاع والوكالة الأميركية للتنمية الدولية يجب ان تعمل معاً بصورة فعّالة أكثر في مشاريع إعادة الإعمار لما بعد النزاع وسوف أدرس التشريعات الممكنة لبلوغ هذا الهدف".

أثر عمليات مكتب المفتش العام

يواصل الإشراف العام لمكتب المفتش العام إنتاج مجموعة واسعة من الفوائد. فنصائح وتوصيات مكتب المفتش العام حول السياسة قد شجعت الاقتصاد والكفاءة والفعالية في إدارة برنامج إعادة الإعمار في العراق وخدمت كرادع ضد الإقدام على أعمال محظورة. ومكنت تقارير وتحليلات مكتب المفتش العام الحكومة الأميركية من تحسين جهودها في العراق ومن التخطيط بصورة فعّالة أكثر للجهود المستقبلية.

لقد أنتج الإشراف العام لمكتب المفتش العام فوائد مالية ملموسة. فبتاريخ 30 نيسان/إبريل 2007، وقرت أو استرجعت تدقيقات مكتب المفتش العام 49.7 مليون دولار، وتعمل حالياً لاسترجاع 106.6 ملايين دولار من

بالنسبة للمعطيات الداعمة لهذه الفوائد، أنظر الملحق ب.

أ
ب
ج
د
هـ
و
ز
ح
ط
ي
ك
ل
م
ن
هـ

- يوصل العنف فرض كلفة قاتلة على مقاولي إعادة الإعمار وعلى الصحفيين والمواطنين العراقيين.
- منذ بداية إعادة إعمار العراق، تمّ تسجيل 916 حادثة وفاة بين المقاولين المدنيين في المشاريع التي تموّل لها الولايات المتحدة في العراق. وفي ربع السنة المنتهي في 31 آذار/مارس 2007، ذكرت وزارة العمل وقوع 146 حادثة وفاة جديدة.
 - ذكرت وزارة الخارجية ان 16 مدنياً أميركياً لاقوا حتفهم خلال ربع السنة هذا. ومنذ بداية الجهود الأميركية لإعادة إعمار العراق، توفي في العراق 224 مدني أميركي.

خلال ربع السنة هذا، قتل 9 صحفيين في العراق مما يرفع إجمالي عدد القتلى إلى 100 منذ آذار/مارس 2003. وقتل أيضاً 37 عاملاً مساعداً للوسائل الإعلامية في العراق منذ بدء القتال، بما فيهم واحد خلال ربع السنة هذا، وفقاً للجنة حماية الصحفيين¹.

يوصل العنف إجبار العراقيين على ترك منازلهم. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) انه خلال وبعد سقوط نظام صدام حسين، تمّ ترحيل أكثر من 4 ملايين عراقي. فوفقاً لهذه المفوضية "يواجه المجتمع الدولي أزمة إنسانية أوسع بكثير وأكثر تعقيداً من تلك التي خطت لمواجهتها وكالات المساعدة خلال مجرى حرب 2003"².

وضعية إعادة إعمار العراق

مقدمة

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2)

وضعية قطاع الكهرباء

وضعية قطاع النفط والغاز

وضعية قطاع المياه

وضعية قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية

وضعية قطاع العناية الصحية

وضعية قطاع النقل والاتصالات

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

مسائل في مختلف القطاعات

العقود

معطيات كلفة الإنجاز

مصادر تمويل إعادة إعمار العراق

القسم

2

مقدمة

أنفقت تقريباً كافة أموال صندوق إغاثة وإعمار العراق، كما ان معظم مشاريع إعادة الإعمار التي مولها الصندوق قد أنجزت. ينتقل التركيز في تمويل عملية إعادة إعمار العراق من مصادر التمويل التكميلية إلى مخصصات الموازنة السنوية الدورية لدعم مساعدات التنمية.

يُغطي تفويض مكتب المفتش العام الإشراف العام على صندوقي إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني (IRRF 1) و (IRRF 2)، وكافة أموال إعادة الإعمار التي جعلها الكونغرس متوفرة للسنة المالية 2006. تشمل الأموال التي تدخل ضمن صلاحيات مكتب المفتش العام كل من صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 2006، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد وصندوق قوات الأمن العراقية.

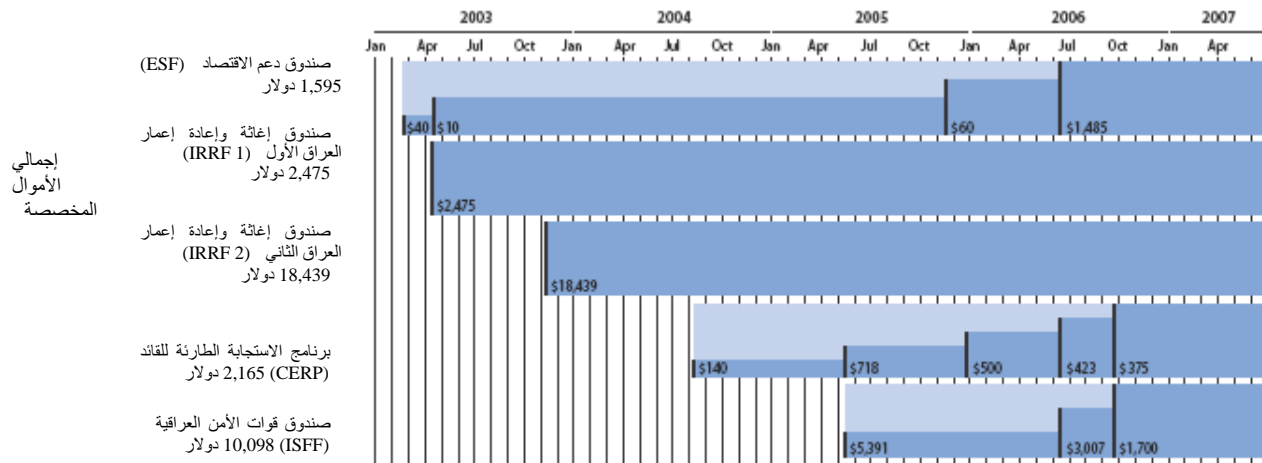
النطاق

يقدم هذا القسم مراجعة لأهداف صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2)، وللوضعية الحالية لإعادة الإعمار التي يُمولها هذا الصندوق، وآخر المعلومات عن مصادر التمويل من غير صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). لإلقاء نظرة خاطفة على كافة الأموال الأميركية التي تدعم إعادة إعمار العراق، أنظر الشكلين 1-2 و 2-2.

يحلل هذا القسم عدة قضايا متقاطعة توصل التأثير على استدامة المشاريع التي مولتها الولايات المتحدة في العراق، وتؤثر على التنمية في مختلف قطاعات إعادة الإعمار. يلقي هذا القسم أيضاً الأضواء على التحديات المتواصلة للأمن، وتنمية القدرات، والتشغيل والصيانة وتنفيذ الموازنة.

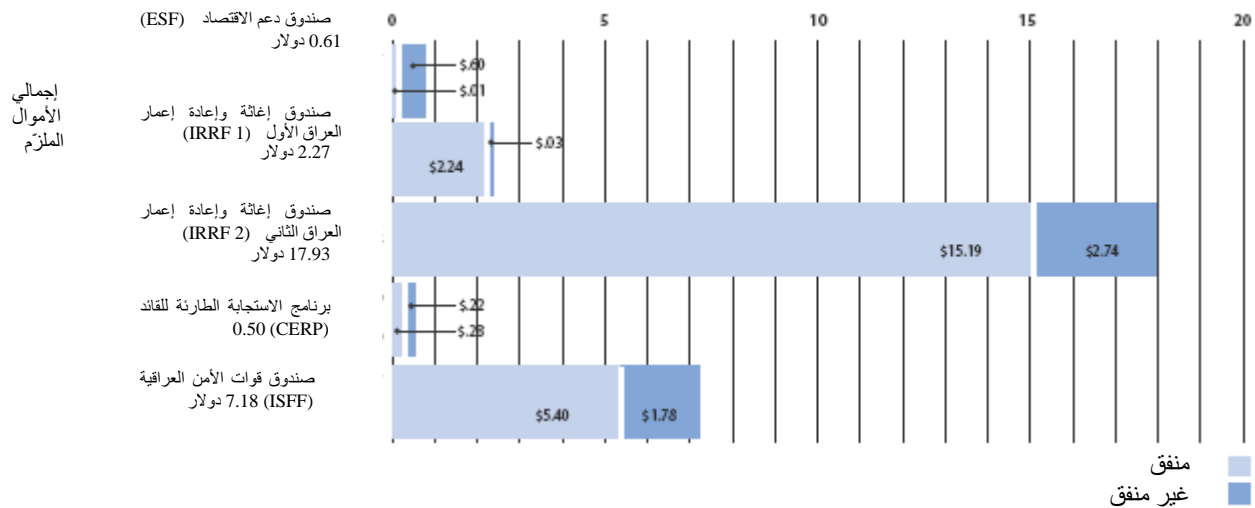
يقدم الجزء الختامي لهذا القسم معلومات عن العقود، وكلفة الإنجاز، وأحدث المعلومات عن مصادر تمويل إعادة إعمار العراق، والجهود المتواصلة لدعم المؤسسات التي تحارب الفساد.

الشكل 1-2
الجدول الزمني للمخصصات الأميركية (المخصصات الفردية حسب تاريخها)
بملايين الدولارات



تمويل صناديق الدعم الاقتصادي والاستجابة الطارئة للقائد وقوات الأمن العراقية مدرجة بصورة تصاعديّة

الشكل 2-2
ملخص التمويل الأميركي الملزم تحت الإشراف العام لمكتب المفتش العام
بمليارات الدولارات
المصدر: النظرة الإجمالية على هذا التمويل تشمل معلومات من مختلف الوكالات



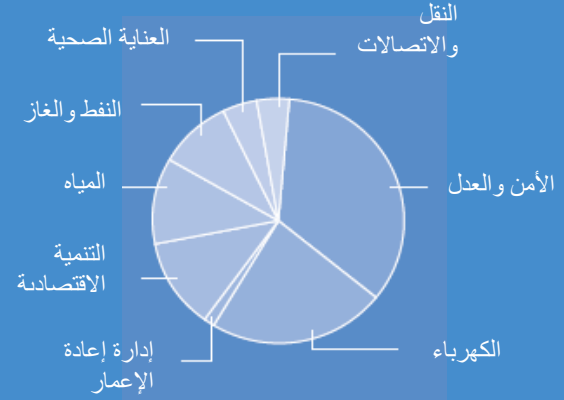
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

في 30 نيسان/إبريل، أنشأ الكونغرس صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF 1)، وخصص له 2.475 مليار دولار. دعمت أموال صندوق إعادة الإعمار المقدمة بموجب القانون العام 108-11 عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار التي أعطت نتائج مباشرة بالنسبة لشعب العراقي.

في أيلول/سبتمبر 2003، تقدم الرئيس من الكونغرس بطلب 20.3 مليار دولار من الموازنة، للحصول على تمويل إضافي تكفي للنشاطات في العراق جزء من هذا الطلب كان "تمويل الحاجات الأكثر إلحاحاً بالنسبة للأمن والبنية التحتية والتي لا يمكن تلبيتها من العائدات المتوقعة من مبيعات النفط إلى حين أن تصبح البنية التحتية للنفط قوية أكثر"³. لدعم هذا الطلب، أعدت سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) وثيقة ناقشت الوضع الحالي لكل واحد من القطاعات الرئيسية، ووضعت المشاريع وقدمت التكاليف المقدرة.

في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2003، وافق الكونغرس على منح صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)، 18.4 مليار دولار، مشدداً على مشاريع البنية التحتية الكبيرة وفقاً لطلب سلطة الائتلاف المؤقتة. بعدها، أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة عطاءات تنافسية ومنحت عقوداً لـ 12 من كبار مقاولي التصميم والبناء لتنفيذ أشغال إعادة الإعمار. أنشأت سلطة الائتلاف المؤقتة مكتب إدارة البرامج (PMO) للإشراف على البرامج بالارتباط مع سبعة مقاولين إداريين من القطاع الخاص. يارك سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة مع مكتب إدارة البرامج لتأمين إدارة البرامج والإشراف عليها

الشكل 2-3 والجدول 2-1 يظهران كيف تم تخصيص التمويل أصلاً بين قطاعات.



صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF2)

القسم 2 صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

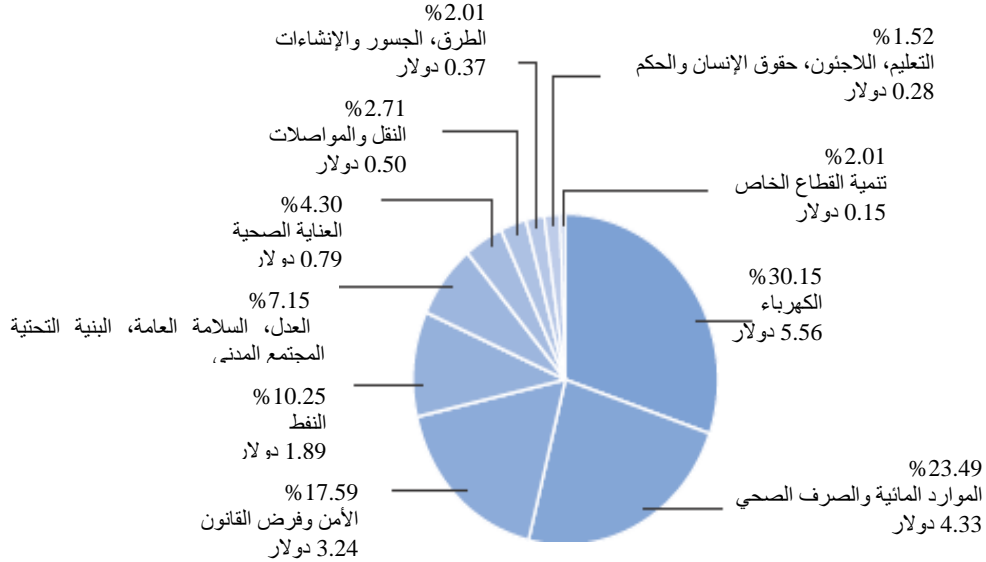
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الشكل 3-2

المخصصات الأصلية لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2)

بمليارات الدولارات، % من 18.44 مليار دولار

المصدر: القانون العام 108-106 (2003/11/6)



ملاحظة: قد تتأثر الأرقام بالتدوير.

يُركز تحليل "وضعية صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق" فقط على الـ 18.44 مليار دولار التي تمت الموافقة عليها بموجب القانون العام 108-106 في تشرين الثاني/نوفمبر 2003 الذي يشار إليه عادة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2). إنه لا يشمل الـ 2.48 مليار دولار التي تمت الموافقة عليها بموجب القانون العام 108-11 في نيسان/أبريل 2003 المشار إليه عادة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF 1).

خطة الإنفاق الأصلية ل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني

في آب/أغسطس 2003، اعد مكتب إدارة البرامج المشاريع التي كانت تؤلف البرنامج الأصلي. فمع مساعدة كبار مستشاري سلطة الائتلاف المؤقتة والوزارات العراقية، حدد مقاولو سلاح الهندسة في الجيش الأميركي حوالي 5000 مشروع واعدوا تقديرات الكلفة لكل منها بما في ذلك التكاليف الأمنية والإدارية للبرنامج) ورتبوا أولوية المشاريع⁴.

واصل كبار مستشاري سلطة الائتلاف المؤقتة والقادة العسكريون في الميدان مراجعة وترتيب أولوية المشاريع. في كانون الأول/ديسمبر 2003، وضع مكتب إدارة البرامج اللمسات الأخيرة على قائمة تضم حوالي 2300 مشروع. بعدها، تمت الموافقة على القائمة ونشرت في أول تقرير للقسم 2207، في كانون الثاني/يناير 2004⁵.

يوضح الجدول 1-2 خطة المشروع الأصلية لمكتب إدارة البرامج، حسب كل قطاع وقطاع فرعي. مع تغيير المخصصات والقيادة والأولويات خلال مسيرة برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني، تغير أيضاً برنامج المشاريع.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الجدول 1-2

خطة الإنفاق الأصلية لمكتب إدارة البرامج (PMO) (بالملايين)

القطاع	القطاع الفرعي	المجموع	النتائج
المباني	التعليم	88 دولار	870 مدرسة تم ترميمها
	الصحة	493	14 مستشفى، 261 عيادة صحية جديدة ومستشفى 1 للأطفال
	المباني العامة	40	4 مباني مفرات وزارات عاملة
مجموع المباني		621 دولار	
الاتصالات		322	12 مشروع اتصالات كان مخطط
مجموع الاتصالات		322 دولار	
الكهرباء	الاتصالات والتحكم	150 دولار	مركز إرسال، كبل ألياف بصرية، إعادة تأهيل الشبكة، 4 مراكز مراقبة إقليمية، و 7 مراكز للتحكم التوزيع
	التوزيع	1,000	154 محطة ثانوية، 179 مشروع تغذية و 20 مبنى صيانة
	التوليد	2,677	5,554 ميغاواط
	النقل	1,542	305 محطة تحويل، مندربين، 923 كلم من خطوط الطاقة، دوائر نقل إضافية بطول 2,416 كلم، أسلاك طويلة بطول يعادل 506 كلم وتحسين SAIDI
مجموع الكهرباء		5,370 دولار	
الأشغال العامة، الموارد المائية والصرف الصحي	مياه الشرب	2,830 دولار	8 ملايين إنسان مستفيد
	شبكة الصرف الصحي	675	مليون إنسان مستفيد
	التفايات الصلبة	22	6 ملايين إنسان مستفيد
	الحفاظ على المياه	30	502,000 م ³ /يوم خفض في خسارة المياه غير المحسوبة
مجموع الأشغال العامة، الموارد المائية والصرف الصحي		3,557 دولار	
الأمن	الداخلية	48 دولار	أكاديميان
	الداخلية، العدل	415	5 قواعد، 6 مراكز تجنيد، ومقر عام واحد للدفاع
	عسكري	461	167 مركز حدودي، 3 أكاديميات، 21 مرفأ، 12 سجن، 241 محطة إطفاء، 164 مركز للشرطة، 83 محكمة، 3 مبان للجمارك، ومرفقان
مجموع الأمن		924 دولار	
النقل	الطيران	165 دولار	خدمات الملاحة الجوية في مطارات بغداد، البصرة، الموصل، دهوك، والبنية التحتية في بغداد، البصرة والموصل
	الجسور	64	7 جسور

الجدول 1-2 (تابع)

القطاع	القطاع الفرعي	المجموع	النتائج
	الأوتوسترات	176	800 كلم من الطرق القروية، 140 كلم من الأوتوسترات و 70 كلم من طرق العربات بالاتجاهين
	المرفأ	87	ترميم 6 مراسي، رفع الوجود من قاع مرفأ أم قصر، بنية تحتية جديدة للمرفأ، وتجهيزات وقطع لمرفأ أم قصر
	السكك الحديدية	226	محطة للسكة الحديد، 6 جسور، 1 محطة للركاب، 560 كلم من السكك، 1337 كلم من إشارات السكك، نظام شبكة LAN واحد، مرفق واحد لإصلاح القاطرات، وتركيب 1200 كلم من كبلات الألياف البصرية.
مجموع النقل		717 دولار	

صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الموارد المانية والصرف الصحي	الموارد المانية	دولار 775	17 محطة ضخ، 8 مشاريع ري، 12 حلبة، مجموعة واحدة من أجهزة التنظيم ، 150 مولد كهرباء، وإعادة تأهيل قناة واحدة.
الموارد المانية والصرف الصحي		دولار 775	
إجمالي مكتب إدارة البرامج		دولار 12,286	
احتياط		دولار 4,000	
أموال أخرى**		دولار 2,153	
مجموع صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني		دولار 18,439	

ملاحظة: يمكن ان تتأثر الأرقام بالتدوير

- * هناك أمر مهمة آخر يتعلق بإعادة تأهيل محطة للسكة الحديد لكن المقياس المتري مُبَيَّن على انه غير متوفر.
- ** الأموال الأخرى تشمل عقدين للنفط مع سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، وهكذا فان النتائج المخططة لقطاع النفط غير واردة في هذا الجدول.

المصدر: مسؤول سابق في مكتب إدارة البرامج، 9 أيلول/سبتمبر 2006.

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

بعد ان نقلت سلطة الائتلاف المؤقتة مسؤولياتها إلى البعثة الأميركية في العراق، والى الحكومة العراقية المؤقتة في حزيران/يونيو 2004، أُعيدت برمجة برنامج إعادة إعمار العراق مرّات عدّة مما عكس تركيزاً متزايداً على الأمن، والتنمية الاقتصادية والديمقراطية.

أنشئ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق تحت سلطة وزارة الخارجية لتحمل مسؤولية التوجيه الاستراتيجي لجهود إعادة الإعمار. وقد أدت مراجعة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق لبرنامج إعادة الإعمار إلى ترتيب جديد لأولويات التمويل التي عُرضت فيما بعد على الكونغرس في سلسلة من طلبات الموافقة.

صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

أيلول/سبتمبر 2004: وافق الكونغرس على إعادة برمجة 3.46 مليار دولار. تلقى القطاع الأمني أكبر زيادة وصلت إلى 1.8 مليار دولار ذهب معظمها إلى تدريب وتجهيز القوات العراقية⁶. وتلقت قطاعات العدل والبنية التحتية والسلامة العامة والمجتمع المدني 470 مليون دولار إضافية، كما تلقت نشاطات بناء الديمقراطية 380 مليون دولار. وتم أيضاً تحويل الأموال لتشجيع الإصلاحات المؤسساتية، وتنمية القطاع الخاص والزراعة. ازداد تمويل كل قطاع 100 مليون دولار؛ وخصّص 360 مليون دولار لإعفاء الديون⁷.

أخذت معظم هذه الأموال للمخصصات الجديدة من قطاع الموارد المائية والصرف الصحي، ومن قطاع الكهرباء لأن هذين القطاعين كانا قد حصلا على أكبر حصة من التمويل، ولأن معظم المشاريع في هذين القطاعين لم تكن مجدولة لبدء العمل قبل منتصف 2005. لقد خفضت أموال قطاع الكهرباء بحوالي مليار دولار؛ وخفضت أموال قطاع المياه بمعدل 1.9 مليار دولار (أو 50% من مخصصات القطاع). وحول قطاع النفط 450 مليون دولار المخصصة لشراء النفط المكرر لتعزيز البنية التحتية للنفط وتحسين قدرات التصدير⁸.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

كانون الأول/ديسمبر 2004: إعادة برمجة مبلغ 476 مليون دولار أعاد الأموال من جديد إلى قطاع الكهرباء لمعالجة الاحتياجات الملحة ولدعم استرجاع الخدمات الأساسية في المدن المتأثرة أكثر بأعمال العنف. فرداً على الهجمات على البنية التحتية للكهرباء، تم تدريب المزيد من القوات الأمنية لحماية الكهرباء⁹. في قطاع المياه، أعيدت برمجة 63 مليون دولار كانت مخصصة سابقاً لمشاريع شبكات الصرف الصحي، ومشاريع مياه الشرب. ولدعم شبكة كابلات الألياف البصرية الموحدة (CFN)، أعيدت برمجة 70 مليون دولار إلى قطاع الاتصالات¹⁰.

ربيع 2005: ركزت إعادة البرمجة هذه على الاستدامة وعلى تنمية القدرات. تحول تركيز إعادة الإعمار من التوجّه نحو مشاريع "التصميم والبناء والتسليم" الطويلة الأمد إلى التوجّه نحو أنظمة تشدّد على "البناء والتدريب والتسليم". سعت الخطة إلى ضمان إمكانية انتقال استثمارات الحكومة الأميركية بصورة فعّالة إلى العراقيين¹¹. خلال تلك المرحلة، أعادت الحكومة الأميركية تخصيص 832 مليون دولار ضمن صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني.

- 225 مليون دولار أعيد تخصيصها لنشاطات خلق الوظائف، التي كانت مُموّلة أصلاً عبر إلغاء خمسة مشاريع مائة طويلة الأمد. دعم هذا التمويل أيضاً الخدمات الأساسية في بغداد، مثل برنامج عمل المجتمعات المحلية (CAP)، وهبات إعادة تأهيل المساكن، والقروض الصغيرة جداً للأعمال الصغيرة¹².
- 607 ملايين دولار أعيد توجيهها لتمويل برنامج إداري متكامل أكثر، بما فيه التشغيل والصيانة لقطاعي الكهرباء والمياه. هذه المبادرة تم تمويلها على نطاق واسع عن طريق إلغاء مشروع كهرباء غير أساسيين ومجدولين زمنياً لتاريخ لاحق حسب وزارة الخارجية¹³.

خريف 2005: خلال إعادة البرمجة هذه، تم نقل 253.3 مليون دولار¹⁴ من قطاعات الكهرباء والعناية الصحية والنقل والمياه إلى قطاعات غير إنشائية مثل العدل والسلامة العامة والمجتمع المدني والتعليم ومساعدة اللاجئين وحقوق الإنسان¹⁵.

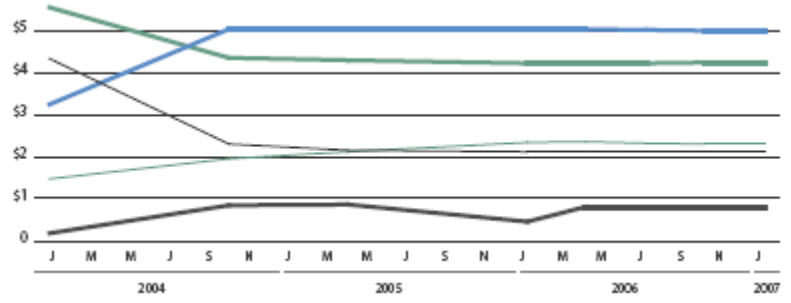
بحلول كانون الثاني/يناير 2006، كان من نتائج إعادة البرمجة إعادة برمجة أكثر من 5.5 مليار دولار في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق : 3.46 مليار في أيلول/سبتمبر 2004 و 2.128 مليار فيما بعد¹⁶.

لتوضيح الأموال التي أعيدت برمجتها بين القطاعات الأصلية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، أنظر الشكل 4-2.

الشكل 4-2
إعادة برمجة مهمة لأموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2) حسب القطاعات
بمليارات الدولارات

المصدر: وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207
تشرين الثاني/نوفمبر 2003 – كانون الثاني/يناير 2007

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)



الكهرباء
الموارد المائية والصرف الصحي
الأمن وفرض القانون
العدل، البنية التحتية للسلامة العامة
والمجتمع المدني
تنمية القطاع الخاص

تغيير الأهداف

منذ بداية جهود إعادة الإعمار الأميركية، كان هناك عمليات متواصلة من إعادة البرمجة، والتغييرات في القيادة، والتحديات المتنوعة في الإدارة بما في ذلك نطاق المشاريع وتغيير المقاولين. لذلك تطورت المقاييس باستمرار. فيما يلي بعض الأمثلة عن كيفية تغيير مقاييس المشاريع خلال مدة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2).

عندما خسر قطاع الموارد المائية والصرف الصحي 1.9 مليار دولار خلال أول عملية لإعادة برمجة التمويل، ألغى مكتب المشاريع والعقود (PCO) عدداً من مشاريع كانت قيد التصميم ومخطط للمباشرة بها في منتصف 2005¹⁷. على نفس المنوال، قاد الخفض الهام في تمويل قطاع الكهرباء إلى إلغاء عدة مشاريع كبرى لتوليد الطاقة مثل محطات الطاقة ومعمل لإنتاج الطاقة بمولدات كهربائية تعمل بالديزل¹⁸. بعدها، استلزمت هذه التغييرات تعديلات في أهداف كل واحد من هذه القطاعات.

كان أحد هذه الأهداف بالنسبة للقطاع الأمني تدريب ونشر 35 ألف ضابط شرطة جديد، لرفع عدد الضباط المدربين إلى 85,000¹⁹. بعد تلقي القطاع 1.8 مليار دولار من الأموال المعاد تخصيصها في أيلول/سبتمبر 2004، تمت إضافة مشروع لتدريب وتجهيز مزيدٍ من ضباط الشرطة، لرفع العدد الإجمالي إلى 135,000. علاوة على ذلك، بوشر بمشروع لتدريب وتجهيز 16,000 ضابط حدود من أصل 32,000²⁰.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)



الأمن هو الهاجس الرئيسي في سائر أنحاء العراق

في قطاع العناية الصحية، كان مخططاً بناء 150 مركزاً للعناية الصحية الأولية، لكن الزيادات في الكلفة خفضت العدد إلى 142. في نيسان/إبريل 2006، وجد تدقيق لمكتب المفتش العام ان 6 مراكز فقط قد أنجزت. اليوم، تعمل 8 مراكز فقط للعناية الصحية. في قطاع التعليم، تم خفض هدف إعادة تجديد 1200 مدرسة إلى حوالي 800 مدرسة²¹.

الأهداف المعدلة والنتائج المحققة حسب الوكالات

مع تطور وتبدل مستويات التمويل خلال مدة صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2)، راجعت الوكالات الأميركية المقاييس والتوقعات وفقاً لذلك. لقد كان الحفاظ على استمرارية القياس تحدياً دائماً بالنسبة للبرنامج الأميركي لإعادة إعمار العراق.

بالنسبة لمعظم برامج إعادة الإعمار الأميركية، كانت المعطيات غير كافية لتلخيص النتائج الأصلية التي خططتها الوكالات لمقارنتها بالنتائج الحالية المحققة. يضاف إلى ذلك، ان الوكالات التي تدرس نفس النشاطات ربما تحدثت عن أهداف مقررّة أخرى (مثلاً، كان للوكالة الأميركية للتنمية الدولية ولوزارة الدفاع أهداف مقررّة مختلفة بالنسبة لمشاريع الكهرباء)²².

يلخص الشكل 2-5 المخصصات الحالية للوكالات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.

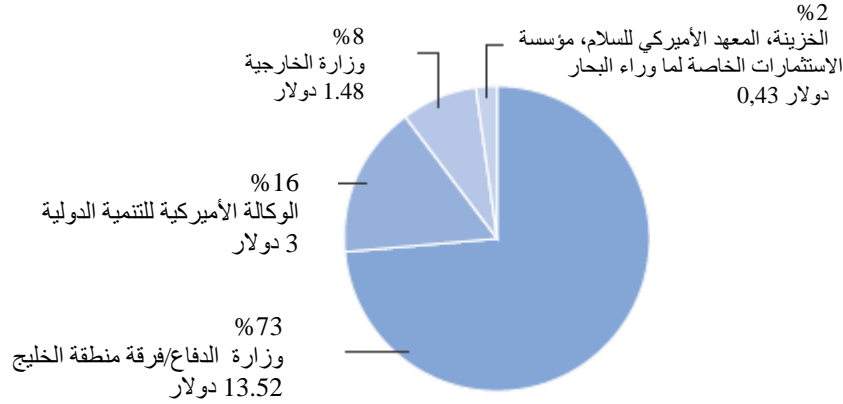
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

وزارة الدفاع/فرقة منطقة الخليج

لزمّت وزارة الدفاع 8.7 مليار دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2) للمشاريع الإنشائية وحوالي 4.3 مليار دولار لنشاطات غير إعمارية مثل الهندسة والمشتريات والتجهيزات. وأشرفت فرقة منطقة الخليج على 9 مليارات دولار من المشاريع الإنشائية لوزارة الدفاع. يُظهر الجدول 2-2 الأهداف النهائية المقررة والنتائج الحالية للمشاريع المحققة من قِبَل فرقة منطقة الخليج، الموزعة حسب القطاعات والقطاعات الفرعية. هذا الجدول يجب استخدامه كتوضيح للطريقة التي أنفقت بها أموال وزارة الدفاع/فرقة منطقة الخليج البالغة 13.5 مليار دولار.

الشكل 5-2

المخصصات الحالية من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2) حسب الوكالات بمليارات الدولارات، % من 18.44 مليار
المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضع الأسبوعي (2007/3/13)



ملاحظة: الأرقام يمكن ان تتأثر بالتدوير

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الجدول 2-2
إنجازات المشاريع الحالية والأهداف النهائية لفرقة منطقة الخليج، بتاريخ 2007/3/27 (بالملايين)

القطاع	القطاع الفرعي	تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)	المقاييس المترية	النتائج الحالية	الوضعية النهائية الحالية
الكهرباء	التوليد		مساهمة الولايات المتحدة بالميج أو اط (أضيفت واستعيدت)	1,420 ميغا واط	1,879 ميغا واط
	النقل		عدد محطات التحويل 400/132 كيلو فولت	15	41
	التوزيع		عدد محطات التحويل 11/33 كيلو فولت	56	89
		3,400 دولار			
مجموع الكهرباء					
النفط	النفط الخام		القدرة الإنتاجية (ملايين البراميل في اليوم)	2.6 مليون برميل في اليوم	3 مليون برميل في اليوم
	الغاز الطبيعي		القدرة الإنتاجية (مليون قدم مكعب قياسي في اليوم)	730 مليون قدم مكعب في اليوم	800 مليون قدم مكعب في اليوم
	غاز البترول المسيل		القدرة الإنتاجية (أطنان في اليوم)	1,700 طن في اليوم	3,000 طن في اليوم
		1,700 دولار			
مجموع النفط					
الأشغال العامة، المائية والصرف الصحي	مياه الشرب		قدرات المعالجة المضافة للناس المتأثرون	434 ألف م ³ في اليوم لـ 2.3 مليون	1,136 ألف م ³ لـ 5.2 مليون
	الصرف الصحي		قدرات المعالجة المضافة للناس المتأثرون	48 ألف م ³ في اليوم لـ 228 ألف	م ³ في اليوم 0
	إصلاح السدود، الصنادل القنوات			1	2
	الأراضي المروية			31 ألف هكتار	387 ألف هكتار
		1,700 دولار			
مجموع المياه					

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الجدول 2-2 (تابع)

القطاع	القطاع الفرعي	تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)	المقاييس المثيرة	النتائج الحالية	الوضعية النهائية الحالية
المرافق	الاتصالات	34	مشاريع مكاتب البريد	32	34
		1	وسائل الاتصالات الوطنية مبنى اللجنة مبنى مركز تحويل الاتصالات في المأمون	1	1
الأمن		5	مشاريع أكاديميات التدريب	3	5
		1	مركز الشرطة	1	1
		95	مشاريع محطات الإطفاء	90	95
		114	الحصون الحدودية	114	114
		5	نقاط الدخول	5	5
		3	مشاريع الشبكة المتقدمة للمستجيب الأول	3	3
العدل		38	مشاريع قصور العدل	29	38
		1	مرافق التخزين الآمن للوثائق		1
		5	حماية الشهود	1	5
الصحة		7	مشاريع المرافق الإصلاحية		7
		26	مشاريع تحديد المستشفيات	16	26
		1	مستشفى البصرة للأطفال		1
التعليم والمباني		142	مراكز العناية الصحية الأولية	15	142
		1	الصحة/أكاديمية العلوم		1
النقل		809	مشاريع المدارس	811	809
		5	مشاريع المباني الحكومية	6	5
		98	تجديد محطات السكة الحديدية	92	98
		19	مشاريع الطيران	14	19
		7	مشاريع المرافئ	6	7
		41 (427 كلم)	مشاريع الطرق القروية (كلم)	34 (281 كلم)	41 (427 كلم)
		3 (157 كلم)	مشاريع الأوتوسنارات (كلم)		3 (157 كلم)
		5	الجسور	1	5
		1	الوصول إلى الجسور		1
		56	مشاريع لجان المحافظات لإعادة الإعمار والتنمية (PRDC)		56
1 (23 كلم)	الطرق السريعة	18	1 (23 كلم)		
		2,200 دولار			مجموع المرافق
		9,000 دولار			المجموع الإجمالي

المصدر: مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، ردّ على مكتب المفتش العام، 27 آذار/مارس 2007؛ مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، ردّ على مكتب المفتش العام، 20 نيسان/أبريل 2007 (العناية الصحية الأولية).

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الجدول 3-2

ملخص مالي عن المساعدة التي قدمتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2) (ملايين الدولارات)

المخصصات	القطاع
32 دولار	الامن وفرض القانون
821	قطاع الكهرباء
0	البنية التحتية للمياه
57	العدل، السلامة العامة والمجتمع المدني
917	الديمقراطية
177	التعليم، اللاجئين، حقوق الإنسان والحكم
22	الطرق، الجسور والإعمار
85	العناية الصحية
55	النقل والمواصلات
414	الموارد المائية والصرف الصحي
393	تنمية القطاع الخاص
29	التفقات الإدارية (الوكالة الأميركية للتنمية الدولية/وزارة الخارجية)
3,002 دولار	المجموع

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضعية الأسبوعي، 13 آذار/مارس 2007، ص 14.

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

الأموال البالغ قيمتها 3.002 مليار دولار المخصصة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية موزعة حسب القطاعات كما هي مبينة في الجدول 3-2²³.

البنية التحتية الممولة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

ذهب أكثر من 1.2 مليار دولار إلى العقد الثاني للوكالة الأميركية للتنمية الدولية مع شركة بكتل الذي ركز على المطارات والمباني والاتصالات الطارئة وتوليد الطاقة والسكك الحديدية والطرق والجسور وميناء أم قصر البحري والمياه والصرف الصحي ومستشفى الأطفال في البصرة.

في حزيران/يونيو 2005، أجرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تدقيقين لمشاريع عقد بكتل الثاني. راجعت التدقيقات مشاريع قطاعي الكهرباء والمياه، فكانت النتائج المدرجة في الجدول 2-4. يقوم مكتب المفتش العام حالياً بمراجعة عقد بكتل.

المشاريع الزراعية الممولة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية

كجزء من مخصصات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لتنمية القطاع الخاص، دعم مبلغ 100 مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2) مشروع إعادة إعمار وتنمية الزراعة في العراق. كان العقد يهدف "توسيع الإنتاجية الزراعية؛ إعادة تأهيل قاعدة الموارد؛ وإعادة قدرات المشاريع الزراعية الصغيرة والمتوسطة إلى ما كانت عليه لناحية إنتاج ومعالجة وتسويق السلع والخدمات الزراعية"²⁴. من أصل 29 نشاطاً زراعياً تم انتقاؤها، تمكنت 28 منها من تحقيق إما نتائجها المرجوة أو السير وفقاً للجدول، طبقاً للتدقيق الذي أجرته الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في 22 كانون الثاني/يناير 2007²⁵.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

ذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أيضاً هذه النواحي البارزة في إنجازات برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية في العراق (ARDI):

- وزعت 169 منطف للبذور
- أعادت تأهيل 66 عيادة بيطرية مسؤولة عن خدمة حوالي 5 ملايين رأس حيوان و130,000 حيوان ولود
- أعادت تأهيل 321,000 أكر من أنظمة الريّ
- إعادة غمر 50 كيلومتراً مربعاً من المستنقعات
- أصلحت أكثر من 2000 جرار للإنتاج الزراعي
- طوّرت استراتيجيات استخدام المياه والأرض²⁶.

علاوة على ذلك، برهن برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية في العراق (ARDI) عن زيادة بنسبة 40% في محصول القمح بالمقارنة مع الأساليب التقليدية للمزارعين، عن طريق استخدام مجموعة فنية كلفتها فعالة في قطع أرض اختبارية في ثلاث محافظات شمالية²⁷. ساهمت منطقات البذور الإضافية في تحسين أكثر من 30,000 طن من بذار القمح المعدّة للزرع خلال موسم 2006 – 2007، التي ستستفيد منها 46,000 عائلة مزارع تنتج القمح. زرع برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية في العراق أيضاً 21 بستاناً من شتول النخيل التي ستنج 240,000 فرع في السنة قابل للزراعة التجارية²⁸.

أخيراً، أعطى حوالي 3000 مشروع تجاري زراعي أرباحاً في الدخل بنسبة 50% على الأقل، من بينها إنتاج العسل وورش الميكانيك والجرارات²⁹.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الجدول 2-4
مشاريع البنية التحتية التابعة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية والممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2) (بملايين الدولارات)

القطاع	القطاع الفرعي	تمويل IRRF 2 (بملايين الدولارات)	النتائج	
الطاقة الكهربائية	معدات المرحلة الثانية لمحطة توليد الطاقة الجديدة في جنوب بغداد	118 دولار	أنجزت	
	برنامج صيانة محطة الطاقة الكهربائية	80	أنجز	
	محطة الطاقة الحرارية في مسيب	23	تغير نطاقها	
	محطات التوزيع في بغداد	148	أنجزت	
	تطوير الغاز الطبيعي لمحطة توليد الطاقة	381	ألغيت	
	معمل الطاقة الحرارية في بايجي	2	ألغيت	
	المجموع	752 دولار		
	والمياه والصرف الصحي	مطمر النفايات الصلبة البلدي في محافظة بغداد	14	أنجز
		محطات الضخ للري والتصريف	10	أنجزت
		محطات الضخ 1، 2، و 3 في الوضحة	6	أنجزت
مشروع تزويد المناطق الريفية بالمياه		85	أنجز	
محطة معالجة المياه في مدينة الصدر		31	أنجزت	
محطة معالجة المياه شرق دجلة		27	أنجزت	
خط الصرف الصحي في الطفرانية		21	أنجز	
نظام جمع مياه الصرف الصحي في الكاظمية		3	أنجز	
الخطوط الرئيسية لتوزيع مياه الشرب في بغداد		20	أنجزت	
محطة معالجة المياه المهذورة في كربلاء		6	أنجز	
محطة معالجة المياه في كربلاء		5	أنجز	
دراسة خط الصرف الصحي الشمالي الشرقي		2	أنجزت	
التصاميم لمشروع تزويد الأرياف بالمياه		4	أنجز	
المجموع	231 دولار			
المجموع الإجمالي	983 دولار			

المصدر: قطاع الطاقة الكهربائية: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية / نشاطات قطاع الطاقة الكهربائية في العراق"، 29 حزيران/يونيو 2005.
المياه والصرف الصحي: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية / نشاطات إعادة تأهيل المياه والصرف الصحي في العراق"، 29 حزيران/يونيو 2005. رد الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على مكتب المفتش العام، 21 نيسان/أبريل 2007.

ملاحظة: الأرقام قد تتأثر بالتدوير.

الجدول 2-5

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية: إنجازات برنامج الحكم المحلي

1. أدار البرنامج 22,000 حوار حول الديمقراطية لتثقيف المواطنين حول الديمقراطية والمرحلة الانتقالية السياسية. شارك أكثر من 790,000 في هذه الحوارات.
2. أسس البرنامج أو أعاد بناء 16 مجلس محافظة، و 90 مجلس قضاء، و 194 مجلس مدينة أو قضاء فرعي، و 437 مجالس ضواحي.
3. درّب البرنامج 2000 عضو مجالس (15% نساء)، و 28 محافظ، و 42 نائب محافظ، و 420 مديراً عاماً وموظفين رئيسيين في 380 دائرة حكومية.
4. دعم البرنامج الجمعيات النسائية التي هزمت القرار 137 (قانون الشريعة).
5. نظم البرنامج انتخابات المحافظين، ورؤساء البلديات والمجالس المحلية في أنحاء العراق.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

6. لتوضيح وتعزيز دورها في تطوير الديمقراطية في العراق، نظم البرنامج أجنحة قومية لمؤتمرات الحوارات شارك فيها المعنيون مثل الأساتذة الجامعيين والصحافيين والنساء والمحامين ومهنيي الصحة، وزعماء القبائل، وقادة المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني.
7. منح البرنامج 17.3 مليون دولار في رد سريع من الهبات لتمكين السلطات المحلية من تقديم الخدمات، بما في ذلك الزراعة والتعليم والصحة والكهرباء، والصرف الصحي والمياه.
8. درّب البرنامج أكثر من 500 عضو جديد في مجالس المحافظات المنتخبة في كانون الثاني/يناير 2005.
9. نظم البرنامج مؤتمرات دستورية مناطقية لمجالس المحافظات حول دور الحكومات المحلية في مسودة الدستور.
10. قيم البرنامج لجان المحافظات لتطوير إعادة الإعمار، وساعدها بمشاركة المواطنين، في تعيين ووضع الأولويات لمشاريع التنمية المحلية.
11. حدّد البرنامج أربعة مواقع لفرق إعادة الإعمار الإقليمية وجنّد الموظفين. بدأ العمل في جمع قاعدة للبيانات حول الحكم وتقديم الخدمات، وإعداد وحدات لتدريب الأفراد الأساسيين في مجالس المحافظات، ووضع عملية لتشجيع المشاركة العامة.

ملاحظة: لا يتضمن الجدول معلومات عن السنة الماضية حول مشروع غاز البترول المسيل، حسب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، 21 نيسان/أبريل 2007.

المصدر: الموقع الإلكتروني للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID):
<http://www.usaid.gov/iraq/accomplishments/locgov.html>

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الديمقراطية، البرامج المدنية والحكم المحلي

تمّ دعم مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية الخاص بمبادرات المرحلة الانتقالية بمبلغ 350 مليون دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)، فركز على بناء الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والبرامج المدنية، والتحقيقات في الجرائم ضد الإنسانية. لم تتمكن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية من تحديد ما إذا كانت النتائج المرجوة للهيئات البالغ عددها 4,789 المقدمة بموجب هذا العقد قد أنجزت بسبب النقص في المستندات. لكن، بالنسبة لبعثة 32 نشاطاً زارها فريق التدقيق التابع للوكالة الأميركية، كان 31 نشاطاً قد حقق النتائج المرجوة من الهيئات المقدمة لتمويلها. شملت هذه النشاطات إصلاح الطرقات، وتزويد المدارس بالتجهيزات، وتأمين الموظفين المحليين، وتزويد الوزارات بالتجهيزات³⁰.

تمّ منح عقد آخر بقيمة 61 مليون دولار لدعم تنمية منظمات المجتمع المدني في مجالات التربية المدنية، والدفاع عن حقوق المرأة، ومكافحة الفساد وحقوق الإنسان. من أصل 35 نشاطاً تمت مراجعتها من قِبَل فرق التدقيق، حقق 17 نشاطاً النتائج المرجوة، وتخلف 8، ولم يكن بالإمكان تحديد وضع 10 منها³¹.

برنامج الحكم المحلي الثاني التابع للوكالة الأميركية للتنمية الدولية الذي قُدّرت قيمته بمبلغ 262 مليون دولار³²، كان يهدف إلى "تعزيز مؤسسات الحكومات المحلية بعد الانتخابات لتحسين الفعالية، والصفة التمثيلية والاستجابة، والمساءلة"³³. يُظهر الجدول 2-5 النقاط البارزة من إنجازات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية.

التعليم

تمّ خلال صيف 2004 تلزيم عقد برنامج أساسي للتعليم قدرت قيمته بمبلغ 52 مليون دولار. أجرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية تدقيقاً حول برنامج التعليم وقدمت النتائج الفعلية بالمقارنة مع الأهداف المرجوة. لقد تم إنجاز معظم الأهداف المقررة للمشروع؛ غير أن عدداً قليلاً منها لم يحقق الأهداف تماماً، كما أن نشاطات عدة لم تكن لديها المستندات الداعمة الكافية بالنسبة للنتائج المذكورة³⁴. للحصول على ملخص حصيلة المشروع ونتائجه في هذا العقد، أنظر الجدول 2-6.

التنمية الاقتصادية

إضافة إلى برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية في العراق، كان لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية برنامجان في إطار مبادراتها للتنمية الاقتصادية، وهما الحكم الاقتصادي وتنمية القطاع الخاص. تذكر الوكالة النتائج التي توصلت إليها وإنجازات هذين البرنامجين في الجدول 2-7.

الجدول 2-6

مشاريع التعليم التابعة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية والممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2 (IRRF 2) بتاريخ 2006/9/30

النتائج المرجوة	النتائج المذكورة
ترميم 84 مدرسة نموذجية	أنجزت 76 مدرسة نموذجية
توفير 84 مختبر كمبيوتر إلى المدارس النموذجية	تم شراؤها ولم تُركب
توفير 84 مختبر علوم إلى المدارس النموذجية	تم شراؤها ولم تُركب
منح هيئات لإعادة تأهيل المدارس في المناطق الريفية	32 مدرسة ابتدائية تم استبدالها؛ 5 مدارس ابتدائية

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

تدريب 10,000 مُدرّس للغة الإنكليزية في المدارس الثانوية	تم تدريب 7840 مُدرّس
تدريب 12,000 مُدرّس حول التدريب على تكنولوجيا المعلومات والكمبيوتر	تم تدريب 13,516 مُدرّس
تدريب 17,000 مُدرّس لمدة أسبوع في علم التربية	تم تدريب 17,377 مُدرّس
إعداد سبع وحدات برامج	أنجزت
تدريب ثمانية موظفين عراقيين على نظام المعلوماتية	أنجز
تدريب المستخدمين الوطنيين والمناطقيين على نظام المعلوماتية	أنجز
ضمان نوعية نظام المعلوماتية	أنجز
إعداد 13 عرضاً تلفزيونياً للأطفال الصغار	أنجز
توزيع 10,000 كتيب نشاطات	إنتاج وإعداد 4000 كتيب
شراء وتركيب أجهزة كمبيوتر مركزية	تم شراؤها لكن التسليم تأجل
إعداد تقييم التدريب وإجراء اختبارات مسبقة ولاحقة	لم يكن لها كلها اختبار مسبق ولاحق
رحلات دراسة إلى مصر للمديرين العامين	ألغيت

المصدر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، "تدقيق متابعة النشاطات التعليمية للوكالة في العراق"، 4 شباط/فبراير 2007.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الجدول 7-2
مشاريع التنمية الاقتصادية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) والممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2) (بالملايين)

البرنامج	التمويل	النتائج المذكورة
الحكم الاقتصادي	دولار 147	تلقى نظام إدارة المعلومات المالية (FMIS) 80% من الإنفاق و 99% من العائدات؛ 102 وحدة من أصل 182 تم تجهيزها وتدريبها لأجل استخدام هذا النظام ساعد في تأمين الترتيبات البديلة لصندوق النقد الدولي وسع شبكة السلامة الاجتماعية لتغطي 23% من العراقيين عزز قدرات الوزارات والمصرف المركزي العراقي باشرت خططاً لإصلاح القطاع المصرفي حدثت السجل التجاري، وسجل أكثر من 38 ألف شركة أعمال ^ب
تنمية القطاع الخاص	دولار 105	أدخل الحكومة العراقية في عملية إضفاء الطابع الرسمي على عمليات الموازنة واللامركزية المالية سمح لـ 3000 فرد ولمئات الشركات باكتساب مهارات تجارية في الأعمال شجع منح القروض الصغيرة جداً في 17 من أصل 18 محافظة وقدم أكثر من 17,000 قرصاً تزيد قيمتها عن 20 مليون دولار ^ج
المجموع	دولار 252	أنشأ وحدة منظمة التجارة العالمية، ووكالة تشجيع الاستثمارات، ومركز المعلومات التجارية، ومؤسسة ضمان القروض عدل وصاغ عشرات قوانين إصلاح القطاع الخاص

المصدر: موقع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية على الإنترنت: <http://www.usaid.gov/iraq/accomplishments/econgov.html>
^أ الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، رد على المفتش العام، 21 نيسان/إبريل 2007؛ لمزيد من النقاش حول نظام إدارة المعلومات المالية، أنظر آخر المعلومات عن القطاع بخصوص التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
^ب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، رد على مكتب المفتش العام، 21 نيسان/إبريل 2007.
^ج الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، رد على مكتب المفتش العام، 21 نيسان/إبريل 2007.

وزارة الخارجية

من أصل مبلغ 1.5 مليار دولار المخصص لوزارة الخارجية، ذهب قسم كبير (حوالي 770 مليون دولار) إلى تدريب الشرطة والمساعدة الفنية. يركز المشروع على تدريب ضباط الشرطة وإنشاء مراكز للشرطة. وهو يغطي أيضاً تجهيزات الاتصالات المتقدمة، بما فيها تركيب الشبكة المتقدمة للمجيب الأول (AFRN)³⁵. نفذ مكتب المفتش العام متابعة حول مراجعته للشبكة المتقدمة للمجيب الأول خلال ربع السنة هذا ووجد ان إجراءات تصحيحية قد اتخذت لتحسين النظام. لمزيد من المعلومات، أنظر القسم 3 من هذا التقرير.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

أشرفت وزارة الخارجية على مشروع بقيمة 83 مليون دولار لتمويل مجموعة من عمليات تنظيف حقول الألغام ومناطق القتال والتخلص من العتاد المتفجر. فقد جرى إعادة تدريب وتمويل تسع منظمات وطنية لجمع الألغام³⁶.

تشمل المشاريع الأخرى في إطار قطاع العدل والسلامة العامة والمجتمع المدني برنامج بقيمة 110 ملايين دولار لحكم القانون تشارك فيه وزارة الدفاع، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ومكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون. وهناك أيضاً مشروع بقيمة 128 مليون دولار للتحقيقات حول الجرائم ضد الإنسانية. تدير وزارة الخارجية في نفس الوقت برنامجاً بقيمة 36 مليون دولار لحماية الشهود³⁷.

وتشرف وزارة الخارجية أيضاً على حوالي 85 مليون دولار لنشاطات بناء الديمقراطية، علماً ان الوكالة الأميركية للتنمية الدولية قد عهد إليها معظم مشاريع بناء الديمقراطية. أخيراً، تدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية 186 مليون دولار مخصصة للمساعدة الحياتية للاجئين وللمهجرين في الداخل.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

وزارة المالية، المعهد الأميركي للسلام (USIP)، مؤسسة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار (OPIC)

جرى تخصيص 427 مليون دولار إلى وزارة المالية، والمعهد الأميركي للسلام ومؤسسة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار. عندما أصبحت اتفاقية نادي باريس سارية المفعول قانونياً في نهاية 2004، وعندما تنازلت الولايات المتحدة عن كامل ديون العراق لها (4.1 مليار دولار)، قامت وزارة المالية بإلزام وإنفاق 352 مليون دولار³⁸.

ركّز المشروع على إعادة تأهيل البنك المركزي العراقي وتكنولوجيا المعلوماتية الوطنية التي تساعد في التنسيق بين المؤسسات المالية الخاصة والعامّة العراقية ضمن نظام مصرفي وطني. تشمل النشاطات تنفيذ البنية التحتية المصرفية الأساسية، وإقامة نظام قادر على تنفيذ أعمال المحاسبة والإدارة المحاسبية، وبناء القدرات المؤسساتية للبنك المركزي العراقي³⁹.

لقد قُدم حوالي 40 مليون دولار إلى مؤسسة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار لأجل تأسيس صندوق تنمية السوق المتوسطة العراقية (IMMDF)⁴⁰. هذا الصندوق هو برنامج قروض للمشاريع الصغيرة في قطاع الزراعة والقطاعات الصناعية. في 4 آذار/مارس 2007، كان قد تم إنفاق 34 مليون دولار تقريباً (12 قرصاً). وتمّت الموافقة على 11.7 مليون دولار إضافية لأربعة قروض كما ان هناك 10 طلبات قروض قيد الدرس بقيمة 23.7 مليون دولار⁴¹.

خُصّص للمعهد الأميركي للسلام 10 ملايين دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2). كان المقصود من هذا المبلغ المساعدة في "إقامة حكم القانون والتنمية الدستورية، وتشجيع توافي وإدارة وحل النزاعات سلمياً" في جهود لإعادة إعمار العراق. شملت النشاطات تدريب العراقيين على مواضيع مثل تطوير التشريعات وحكم القانون وبرامج ما بعد النزاعات والخلافات بين الإثنيّات وغيرها من النزاعات المرتبطة بجرائم الحرب⁴².

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

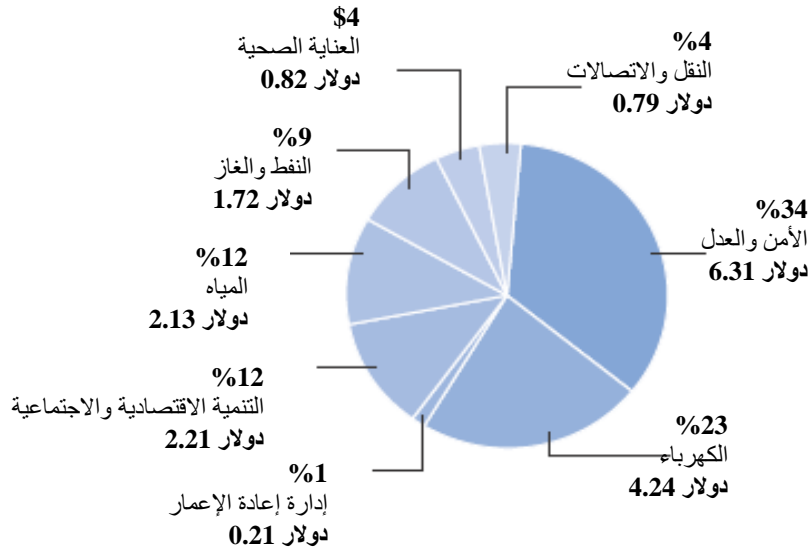
القضايا المستمرة

لقد تم حالياً إنفاق أكثر من 82% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) كما أن معظم المشاريع الإنشائية الكبرى قد أنجزت أو من المخطط لها ان تنتهي في القريب العاجل.

القضايا المستمرة في مجالات الأمن، وتدهور البنية التحتية، والإدارة، وتنمية القدرات والاستدامة تواصل إحباط بلوغ الأهداف التقريبية في قطاعات النفط والغاز، والكهرباء، وأنظمة المياه كما وفي البنية التحتية للعاية بالصحة. لمزيد من المعلومات حول التقدم في إعادة الإعمار، أنظر آخر المعلومات عن القطاعات في هذا القسم.

الشكل 2-6 يظهر مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF 2) الحالية لكل قطاع.

الشكل 2-6
مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2 (IRRF 2) الحالية حسب القطاعات
بمليارات الدولارات، % من 18.44 مليار دولار
المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الأسبوعي (2007/3/28).



ملاحظة: الأرقام يمكن ان تتأثر بالتدوير
أنظر الملحق ج حول الإسناد الترافي للقانون العام 106-108 للقطاعات المحددة وفقاً لمكتب المفتش العام

وضعية الكهرباء

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

كان هدف الولايات المتحدة بالنسبة إلى قطاع الكهرباء زيادة الإنتاج من مستوى 4500 ميغا واط⁴³ قبل الحرب إلى 6750 ميغا واط⁴⁴ بحلول صيف العام 2004. بعد إنشاء صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2 (IRRF2) في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2003، تحول الهدف إلى 6000 ميغا واط بحلول حزيران/يونيو 2004. وبقي هذا الهدف كما هو منذ ذلك الحين⁴⁵.

أفاد تقرير لوزارة الطاقة الأميركية أن العراق يهدف لأن تصل قدرته لتوليد الطاقة الكهربائية بحلول العام 2010 إلى أكثر من 18 ألف ميغا واط، وهو ما سيلزم للاستجابة إلى احتياجات الكهرباء المتوقع أن تبلغ ذروتها 15 ألف ميغا واط⁴⁶. وتتضمن مشاريع الكهرباء التي تمولها الولايات المتحدة نشاطات تعزيز قدرات نقل وتوزيع الكهرباء.

بالرغم من إعادة البرمجة التي خفضت تمويل القطاع مليار دولار، تلقى قطاع الكهرباء ثاني أكبر المخصصات (4.22 مليار دولار) من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) (أنظر الشكل 2-7). وبنهاية ربع السنة هذا، كان قد تم إنجاز 75% من المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وقد تم إنفاق 77% من الأموال المخصصة⁴⁷.



حماية البنية التحتية في قطاع الكهرباء تبقى تحدياً في العراق

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

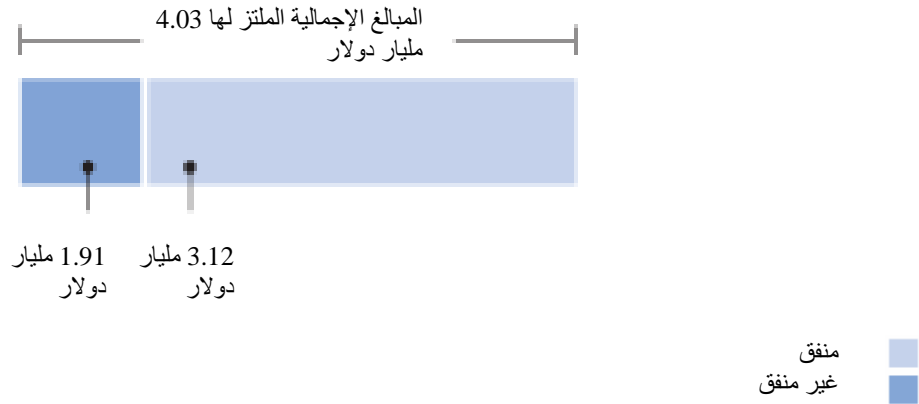
حصيلة مشاريع توليد ونقل وتوزيع الكهرباء الممولة من الولايات المتحدة
يعاني قطاع الكهرباء العراقي من البنية التحتية القديمة السيئة الصيانة، فأكثر من 85% من محطات توليد الطاقة الكهربائية العراقية يتجاوز عمرها 20 سنة. وفي جهود لتعزيز قدراتها، يمول برنامج إعادة الإعمار الأميركي ثلاثة أنواع كبرى من البرامج في قطاع الكهرباء:

- مرافق توليد الكهرباء التي تنتج الطاقة للنظام.
- شبكات النقل التي تنقل هذه الطاقة عبر البلاد.
- شبكات التوزيع التي تسلم الطاقة المنقولة إلى المناطق المحلية والمنازل وشركات الأعمال.

الشكل 7-2

وضعية مشاريع قطاع الكهرباء الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)
بمليارات الدولارات

المصدر: وزارة الخارجية الأميركية، تقدير الوضعية الأسبوعية في (2007/3/27)



صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

حتى هذا التاريخ، تم إنجاز 402 مشروع ممول من الولايات المتحدة . بالنسبة لوضعية مشاريع الكهرباء وفق القطاع الفرعي، راجع الشكل 2-8⁴⁸. سوف تنتهي كل مشاريع توليد الطاقة الممولة من الولايات المتحدة بحلول شهر أيلول/سبتمبر 2007، باستثناء نظام إدارة الصيانة المشغل بالكمبيوتر المجدول للإنجاز في نيسان/أبريل 2008⁴⁹. مع ذلك، تستمر مخصصات التشغيل والصيانة المرصودة من الحكومة العراقية في الحد من استدامة المشاريع الممولة من الولايات المتحدة مع انتقال المسؤولية إلى المشغلين العراقيين⁵⁰.

مرافق توليد الطاقة

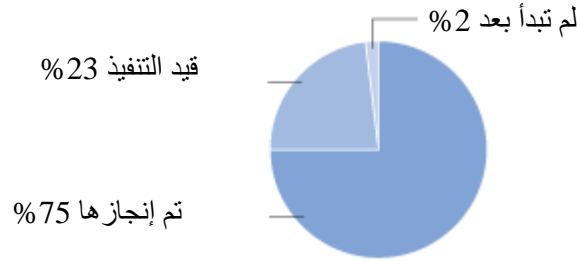
في ربيع السنة هذا، بلغ المعدل اليومي لتوليد الطاقة على الشبكة 3832 ميغا واط⁵¹، وهو ما يقل عن مستويات ما قبل الحرب (4500 ميغا واط). تبلغ ذروة الإنتاج الفعلي أقل من القدرة القصوى، ويعود ذلك في جزء منه إلى الصيانة المنتظمة وغير المنتظمة⁵².

يتم قياس حصيلة مشاريع الكهرباء التي تمولها الولايات المتحدة على أساس قدرة توليد الطاقة المضافة إلى الشبكة بالميغا واط. لقد ساهمت مشاريع الولايات المتحدة في إضافة 2120 ميغا واط⁵³ إلى قدرة توليد الطاقة العراقية. يقارن الجدول 2-8 والشكل 2-9 مستويات ما قبل الحرب مع أهداف الولايات المتحدة الموضوعة في تشرين الثاني/نوفمبر 2003 ومتوسط ربيع هذه السنة.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الشكل 8-2

وضعية مشاريع الكهرباء الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)
المصدر: تقرير نظام إدارة إعمار العراق (IRMS) ومكتب إعادة إعمار العراق (IRMO) (2007/3/30) وتقرير نشاطات
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) (بتاريخ 2007/4/10).



نوع المشروع	لم يبدأ بعد	قيد التنفيذ	منجز	المجموع
التوزيع	7	88	330	425
النقل	2	30	24	56
التوليد	2	1	48	51
نظام المراقبة والتحكم الآلي		5		5
المجموع	11	124	402	537

الجدول 8-2

طاقة توليد الكهرباء الحالية مقابل مستوى ما قبل الحرب (ميغاواط)

قدرة الإنتاج	مستوى ما قبل الحرب في آذار/مارس 2003	الهدف الأميركي	متوسط ربع السنة
قدرة الكهرباء	4,500	6,000	3,832 ميغاواط

المصدر: مستوى ما قبل الحرب: التقييم المشترك للأمم المتحدة/البنك الدولي لاحتياجات العراق، 2003، ص 28.
ملاحظة: ذكر مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) مؤخراً ان معدل ما قبل الحرب كان 4,300 ميغاواط (في تقرير
06697T الصادر في 25 نيسان/إبريل 2006، ص 19).

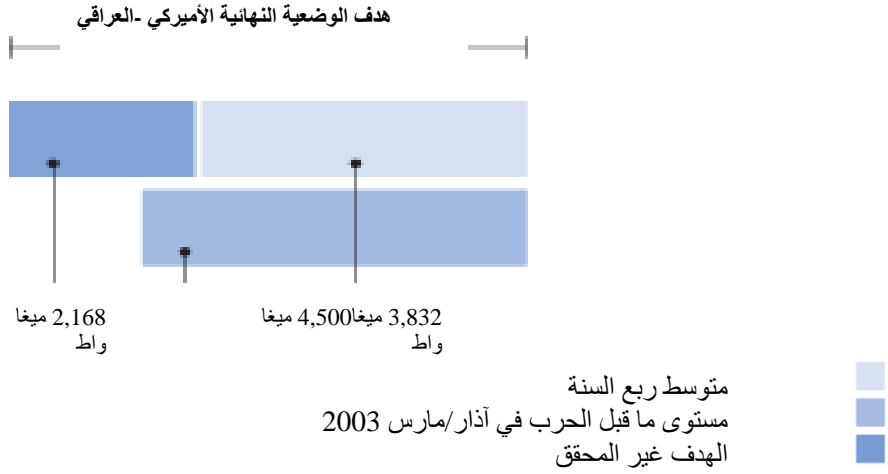
الهدف: استجابة فرقة منطقة الخليج للمفتش العام (SIGIR)، آذار/مارس 2007
الوضعية الحالية: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقرير الوضعية الأسبوعي الصادر في 27 آذار/مارس 2007.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الشكل 9-2

قدرة توليد الكهرباء الحالية مقابل مستوى ما قبل الحرب (ميغا واط)

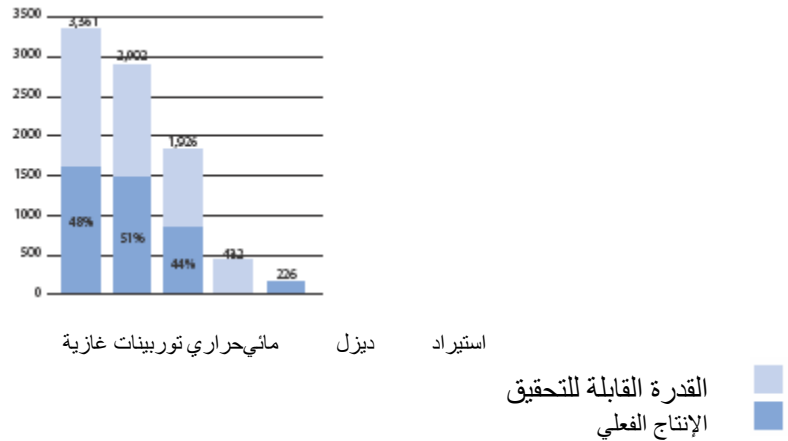
المصدر: الهدف الأميركي-العراقي؛ فرقة منطقة الخليج (GRD) الاستجابة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (2007/3/27).



الشكل 10-2

الإنتاج الفعلي مقابل القدرة الكهربائية القابلة للتحقيق (ميغا واط)

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (RMO)، تقرير الكهرباء اليومي (2007/3/31-2007/1/1).



* الطاقة المنتجة بمولدات ديزل اقل من 1% من القدرة الإجمالية القابلة للتحقيق

يستمر الطلب على الكهرباء في تجاوز قدرة إنتاج الكهرباء، ويستمر التشغيل في محطات توليد الكهرباء في المعاناة من النقص في الوقود المكرر اللازم لتشغيل المولدات بالقدرة القصوى. ففي ربع السنة الحالي، أدت الإمدادات غير الكافية من الوقود والمياه إلى مرافق توليد الكهرباء إلى خسارة ما يقارب 1500 ميغا واط من الإنتاج يومياً. ومع دخول مشاريع توليد جديدة حيز التنفيذ، ستكبر مشكلة النقص في إمدادات الوقود والمياه بشكل أكثر حرجاً⁵⁴.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

كما يبيّن الشكل 2-10، لم يكن بالإمكان تحقيق 52% من القدرة الممكنة في مرافق توليد الكهرباء بواسطة التوربينات الغازية. فمحطات التوربينات الغازية تخسر ما يقارب 1800 ميغا واط من الإنتاج في اليوم بسبب استعمال الوقود الثقيل بدلاً من الغاز الطبيعي.

شبيكات النقل

لقد تمّ حتى اليوم إنجاز 24 مشروع نقل ممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). كما ويوجد 30 مشروع نقل قيد التنفيذ. ولم يبقَ إلا مشروعين لم يبدأ العمل بهما بعد⁵⁵. وتستمر أعمال تخريب خطوط النقل في الحد من النتائج المرجوة من المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة بسبب انخفاض كمية الطاقة التي يتلقاها العراقيون في منازلهم وأعمالهم⁵⁶. ونتيجة لذلك، تستمر بغداد في المعاناة من الحصول على كمية قليلة من الطاقة الكهربائية التي تنتجها الحكومة العراقية.

الجدول 2-9

الإنتاج الحالي مقابل مستويات وأهداف ما قبل الحرب

ساعات الإنتاج	مستوى ما قبل الحرب	هدف العراق تموز/يوليو 2006	المتوسط اليومي آخر أسبوع من آذار/مارس 2007
ساعات الطاقة العراقية في اليوم	8-4	12	12
ساعات الطاقة في اليوم في بغداد	24-16	12	6.5

المصادر: مستوى ما قبل الحرب: عرض موجز لوزارة الخارجية قدمته السفارة الأميركية في بغداد، في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2005؛ الأهداف: خطة الكهرباء الأميركية العراقية المشتركة، 12 آذار/مارس 2006، ص 2؛ الوضعية الحالية: مكتب إدارة وإعادة إعمار العراق (IRMO)، التقرير الأسبوعي عن الكهرباء في العراق، كانون الثاني/يناير - 27 آذار/مارس 2007.

تستمر أعمال إنشاء خطوط النقل الهوائية ومحطات التحويل الفرعية بوتيرة متقطعة، بينما بدأ العمل بمحطات التحويل الفرعية 132 فولت في سمراء، وصلاح الدين وجنوب السليمانية وبابل والفلوجة ودهوك والناصرية. لم يبدأ العمل بعد في المحطات الفرعية المخطط لها في الفارابي وجميلة في بغداد، وشرق الديوانية والبصرة والرمادي ودهوك وجنوب الحلة وذي قار وذلك بسبب المقاولين والمشاكل الأمنية⁵⁷.

شبيكات التوزيع

تعتبر شبكات التوزيع حيوية لإيصال الطاقة الكهربائية إلى المنازل العراقية. خلال ربع السنة هذا يتواصل تنفيذ 88 مشروعاً متبقياً من أصل 245 مشروعاً⁵⁸.

لا يزال توزيع الطاقة الكهربائية من مرافق التوليد إلى منازل العراقيين يُشكّل تحدياً رئيسياً. ففي بغداد بشكل خاص، لا تزال التغذية أقل ببضعة ساعات من بقية مناطق البلاد (بمعدل حوالي 6.5 ساعات في آخر أسبوع من آذار/مارس) وذلك بسبب الهجمات على خطوط الطاقة التي تغذي العاصمة وكذلك بسبب عدم القدرة على نقل الطاقة من المحطات الكبرى في شمال وجنوب العراق.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

خلال ربع السنة الحالي أظهرت ساعات التغذية تراجعاً بسيطاً عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام 2006، عندما استلمت بغداد 8 ساعات من الطاقة في فصل الربيع. لم يكن لبغداد أبداً ما يكفيها من محطات توليد الطاقة الكهربائية لتلبية احتياجاتها من دون استيراد كميات من الطاقة من المناطق الأخرى وبالتالي فإن بناء محطات توليد جديدة هي جزء من مخطط الحكومة العراقية الطويل الأمد لتوليد الكهرباء.

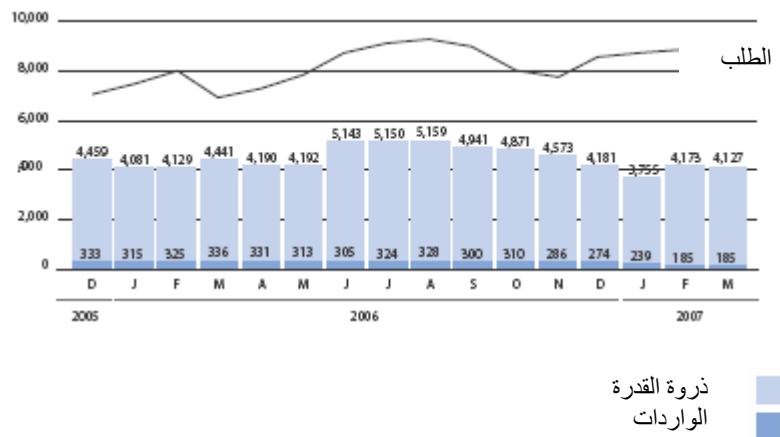
خارج بغداد، أصبح عدد ساعات التغذية بالطاقة (متوسط 14 ساعة يومياً في آخر أسبوع من آذار/مارس) أكثر من مما كان عليه قبل الاجتياح الأميركي للعراق وتقريباً كما كان عليه خلال ربع السنة هذا في العام المنصرم.⁵⁹ سجل متوسط الطلب على الكهرباء اليومي في بغداد حوالي 1800 ميغا واط في ربع السنة هذا.⁶⁰ للاطلاع على ساعات التغذية بالطاقة المتوفرة للعراق بالمقارنة مع مستويات ما قبل الحرب، راجع الجدول 9-2.

لا زال الطلب على الكهرباء يتجاوز ذروة إنتاج العراق- 8533 ميغا واط مطلوبة كمتوسط خلال ربع السنة هذا، بالمقارنة مع متوسط ذروة الإنتاج الحاصل البالغ 3832 ميغا واط.⁶¹ أنظر الشكل 11-2.

يبين الشكل 12-2 متوسط الحمل اليومي المخدوم خلال ربع السنة الحالي مقارنة مع الهدف المحقق البالغ 110 آلاف ميغا واط ساعة. تشير فرقة منطقة الخليج (GRD) أن متوسط الحمل اليومي المخدوم هو قياس أفضل لكمية الطاقة المنتجة للشبكة الوطنية بأكملها، فهذا المتوسط يقيس كمية الطاقة المولدة خلال فترة من الوقت بدلاً من الذروة المنتجة يومياً.⁶² خلال ربع السنة الحالي بلغ متوسط الحمل اليومي المخدوم 78048 ميغا واط ساعة بالمقارنة مع 90614 ميغا واط ساعة خلال ربع السنة المنصرم و88455 ميغا واط ساعة خلال الفترة نفسها من العام المنصرم.⁶³ بلغ مستوى ما قبل الحرب 98 ألف ميغا واط ساعة.

الشكل 11-2 الطلب على الكهرباء مقابل القدرة المتوفرة المتوسط الشهري بالميغا واط

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقارير الوضعية الأسبوعية (2007/3/27-2005/12/14).



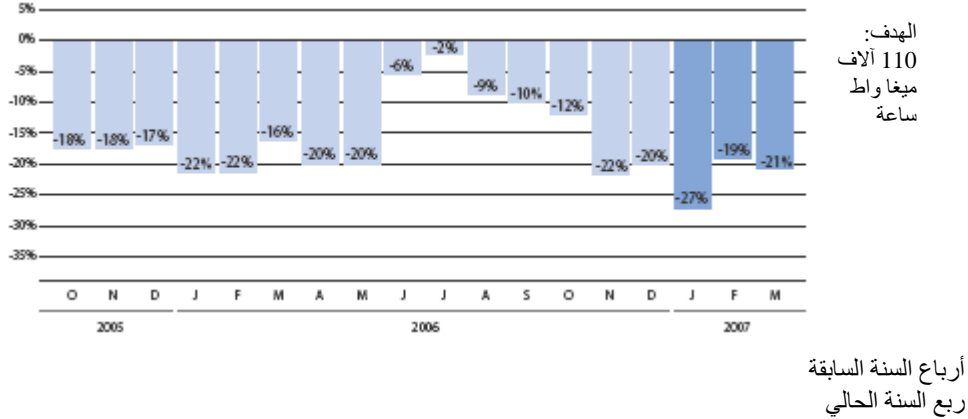
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الشكل 12-2

حمل الكهرباء المخدوم

المتوسط الشهري لحمل الكهرباء المخدوم بالميجا واط ساعة

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقارير الوضعية الأسبوعية (2005/9/28-2007/3/27).



* الهدف هو رقم ثابت يستند إلى الهدف الموضوع في صيف 2005.

النظام الآلي للمراقبة والتحكم

توجد خمسة مشاريع أميركية قيد التنفيذ لتوفير نظام آلي للمراقبة والتحكم، وهو نظام سكاذا للإشراف والتحكم واكتساب المعطيات (SCADA). سوف يساعد نظام الإشراف هذا على رفع مستوى توفر الكهرباء إلى الحد الأقصى عبر كافة أنحاء العراق، وبالأخص في بغداد. أشارت فرقة منطقة الخليج (GRD) في ربع السنة المنصرم ان نظام الإشراف يجب أن يساعد على استقرار نظام الطاقة. سوف يساهم نظام الإشراف في كل من عمليتي توازن واستقرار الطاقة في العراق، مع ان مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) قد أشار إلى أن توازن واستقرار الطاقة لا يمكن تحقيقهما إلا عندما تتجاوز قدرة الإنتاج الطلب⁶⁵.

يشير مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) أيضاً إلى أن عدة محطات لتوليد الطاقة الكهربائية سوف يجري إخراجها من الخدمة لإجراء أعمال الصيانة المنظمة خلال ربع السنة الحالي وربعها القادم. إضافة إلى ذلك، يتوقع المكتب أن الصيانة ستصبح مشكلة في العديد من محطات توليد الطاقة هذه بسبب أنواع الوقود غير المناسبة الجاري استعمالها لتشغيل هذه المحطات⁶⁶.

وضعية قطاع النفط والغاز

يعتمد العراق على إنتاج الغاز والنفط وتصديرهما للحصول على التمويل اللازم "لتحقيق الهدف الحيوي سياسياً وهو ضمان توفير الخدمات الأساسية وتوسيعها"⁶⁴. تأتي نسبة 95% من الدخل القومي العراقي من صادرات النفط. يبين الشكل 13 البنية التحتية الحرجة لقطاع الغاز والنفط عبر كافة أنحاء العراق بما في ذلك نظام خط أنابيب البلاد البالغ طوله 4350 ميل.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

إنتاج النفط وتصديره وتكريره

تقدر فرقة منطقة الخليج أن قدرة إنتاج النفط وصلت إلى 2.6 مليون برميل باليوم خلال ربع السنة الحالي⁶⁷. مع أن المستوى الفعلي للإنتاج والصادرات انخفض قليلاً، وذلك بسبب الإغلاق المؤقت لمحطة البصرة لتحميل النفط في كانون الثاني/يناير 2005⁶⁸ بسبب الأعمال التي كان تجري فيها. يقدم الجدول 10-2 المستويات المحققة لمشروع إعادة البناء مقابل مستويات ما قبل الحرب والأهداف النهائية الأميركية-العراقية. كما يُظهر الجدول 10-2، أن العراق ما زال لم يحقق بعد أهداف إنتاج النفط والغاز وصادراته.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الشكل 13-2

البنية التحتية للغاز والنفط حسب المحافظات

المصدر: خريطة البلاد لوكالة الاستخبارات المركزية (CIA)



صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الجدول 10-2

الإنتاج الحالي لمشروع النفط والغاز مقابل مستوى وأهداف ما قبل الحرب

مقاييس الإنتاج	مستوى ما قبل الحرب (2003)	المعدل ربع السنوي	الأهداف الأميركية المحددة	الأهداف العراقية المحددة
طاقة إنتاج النفط (مليون برميل في اليوم)	2.8	*2.6	3.0	2.8
إنتاج النفط (الفعلي) (مليون برميل في اليوم)	2.58	1.95	غير متوفر	2.8
مستويات الصادرات (مليون برميل في اليوم)	غير متوفر	1.44	2.2 (قدرة)	1.7
طاقة إنتاج الغاز الطبيعي	غير متوفر	*760	800	غير متوفر
طاقة إنتاج الغاز المسيل	غير متوفر	*1,900	3,000	غير متوفر

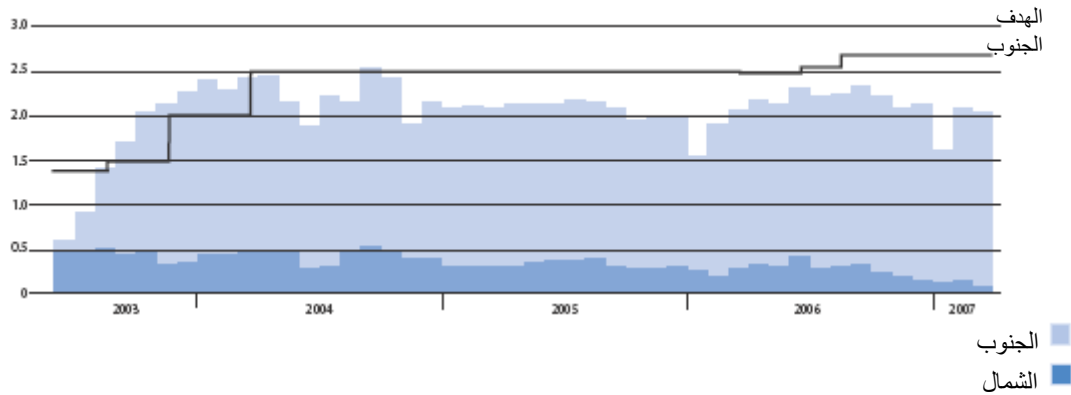
* المعطيات حول هذه الأرقام مأخوذة من رد فرقة منطقة الخليج على المفتش العام لإعادة إعمار العراق في 6 نيسان/أبريل 2007، صفحة 9.

المصادر: أرقام لما قبل الحرب: موجز وزارة الطاقة عن كل بلد، خلال اجتماع للرسميين في وزارة الطاقة في 31 أيار/مايو 2006. متوسط ربع السنة - مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، الإنتاج الشهري، الواردات والصادرات، نيسان/أبريل 2007؛ رد فرقة منطقة الخليج (GRD) على المفتش العام، 6 نيسان/أبريل 2007، الصفحة 1 (قدرة إنتاج الغاز الطبيعي وقدرة إنتاج الغاز المسيل) "اجتماع تحديث النتائج للقطاع" 10 أيلول/سبتمبر 2006، صفحة 3 (قدرة إنتاج الغاز الطبيعي وقدرة إنتاج الغاز المسيل). الأهداف الأميركية المحددة - مكتب المساريع والعقود التابع لفرقة منطقة الخليج، "تقرير عن إعادة إعمار العراق"، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2006، ص 3 (القدرة الإنتاجية)؛ وزارة الخارجية، رد على مكتب المفتش العام، 24 تموز/يوليو 2006 (القدرة التصديرية)؛ الأهداف العراقية المحددة - اجتماعات ومناقشات مع الرسميين في وزارة الخارجية للتقرير ربع السنوي لنيسان/أبريل 2006؛ وزارة الخارجية، رد وزارة الخارجية على المفتش العام، 19 نيسان/أبريل 2007.

الشكل 14-2

إنتاج النفط الخام حسب المناطق

ملايين البراميل في اليوم، المتوسط الشهري المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، التقرير الشهري عن الواردات والإنتاج والصادرات (أذار/مارس 2007).



صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الإنتاج

خلال ربع السنة الحالي، بلغ متوسط إنتاج النفط الخام 1.95 مليون برميل باليوم⁶⁹ وهو هبوط عن ربع السنة المنصرم الذي بلغ 2.17 مليون برميل باليوم لكنه ارتفع عن متوسط الإنتاج في ربيع العام 2006 الذي كان 1.84 مليون برميل باليوم. وكما يبيّن الشكل 2-14 لم يحقق العراق هدفه الإنتاجي الربع سنوي منذ سنة 2004.

الصادرات

بلغ متوسط الصادرات في ربع السنة هذا 1.44 مليون برميل باليوم أي بزيادة عن سنة 2006 عندما بلغ متوسط الصادرات في فصل الربيع 1.3 مليون برميل باليوم وعن سنة 2005 التي بلغ فيها متوسط الصادرات 1.4 مليون برميل باليوم⁷⁰.

أنظر الشكل 2-15. يعزي خبراء إعادة إعمار قطاع النفط الأميركيون تحسن أداء قطاع الغاز والنفط إلى إعادة تجديد محطات فصل النفط عن الغاز (GOSPs)، التشغيل المتقطع لخط أنابيب تركيا-العراق (ITP) وأعمال إعادة تأهيل أذرع التحميل عند أرصفة الشحن مقابل الساحل الجنوبي (محطة البصرة لتحميل النفط)⁷¹.

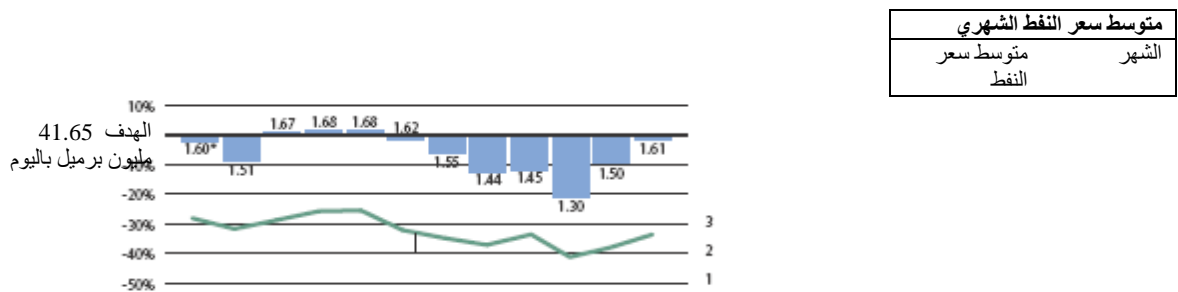
يربط خط أنابيب تركيا-العراق حقول نفط كركوك بمرافأ مدينة سيهان التركي وهو مسار التصدير الرئيسي للنفط الخام من حقول الإنتاج الشمالية. لم يمر أكثر من 2% من صادرات النفط عبر سيهان في ربع السنة هذا، ولم يصدر عن مكتب إعادة إعمار العراق (IRMO) أي تقرير بأي صادرات عبر خط أنابيب تركيا-العراق منذ شهر كانون الثاني/يناير بسبب الهجمات التي أغلقت⁷² في جنوب العراق هناك شبكة أنابيب رئيسية أخرى تربط حقول الرميلة بمحطة البصرة لتحميل النفط.

يعتمد العراق بشكل كبير على محطة البصرة لتحميل النفط كمرفق أساسي للتصدير خاصة عندما يكون نظام خط الأنابيب الشمالي معطلاً. خلال ربع السنة الحالي أفاد المفتش العام في تقريره حول محطة البصرة لتحميل النفط (PA-06-080)، أن أعمال إعادة التجديد والتصليح التي جرت على أذرع التحميل حققت الأهداف الأساسية. إلا أنه بسبب حاجة البنية التحتية لقطاع الغاز والنفط بأكمله للتحسينات، لن تزيد الأعمال الناجحة في محطة البصرة معدل الصادرات بشكل ملحوظ. أشار المفتش العام في ربع السنة المنصرم انه تم تركيب عدادات في محطة البصرة لتحميل النفط. وقد أدى تركيب هذه العدادات إلى إقفال منصة التحميل لفترة وجيزة مما خفّض حصيلة النفط الخام في كانون الثاني/يناير.

الشكل 2-15

الصادرات الشهرية للنفط الخام والعائدات المحققة

ملايين البراميل في اليوم، مليارات الدولارات
المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضع الأسبوعي للعراق (2007/3/28-2006-4/5) الترتيبات الاحتياطية لصندوق النقد الدولي (IMF) (الهدف العراقي)



صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الإيرادات
الشهرية

* الإنتاج الفعلي للنفط (ملايين البراميل في اليوم)

\$61.10	أبريل
\$63.19	مايو
\$60.26	يونيو
\$65.08	يوليو
\$66.88	أغسطس
\$57.24	سبتمبر
\$52.01	أكتوبر
\$51.24	نوفمبر
\$56.12	ديسمبر
\$47.70	يناير
\$50.40	فبراير
\$52.27	مارس

التكرير

ينقل العراق النفط الخام المنتج في الحقول الشمالية بالغرب من كركوك إلى بيجة من أجل تكريره. وخط أنابيب بيجة-كركوك هو المسار الرئيسي لوصول النفط الخام إلى معامل التكرير. تتعرض هذه الشبكة المؤلفة من أربعة خطوط أنابيب رئيسية باستمرار للهجمات.

في العام 2006، لم توفر معامل التكرير العراقية قدرة محلية كافية لتزويد الشعب العراقي بما يلزمه من الوقود المكرر للتدفئة في المنازل وللسيارات والمصانع. إن عجز العراق عن تلبية الطلب المحلي يجبر الحكومة العراقية على استيراد الكاز والبنزين والديزل وغاز البترول المسيل. يُبين الشكل 2-16 وضعية إنتاج العراق للوقود المكرر مقارنة مع الأداء خلال السنوات الثلاث المنصرمة.

وفقاً لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، توقف العراق عن استيراد الوقود بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2006، ويخطط للاعتماد على معامل التكرير لديه وعلى ما سوف يستورده القطاع الخاص خلال العام 2007 وما سوف تستورده بشكل محدود الحكومة العراقية⁷³.

وفقاً لصندوق النقد الدولي (IMF) ستستمر أسعار الوقود المحلي بالارتفاع خلال العام 2007. وأفاد تقرير لمكتب شؤون الشرق الأدنى- العراق، خلال ربع السنة الحالي، عن حصول زيادتين في أسعار الوقود خلال شهر كانون الثاني/يناير وآذار/مارس⁷⁴. جاءت هذه الزيادة بعد سياسة تحرير الوقود التي وضعت قيد التطبيق في العام 2006 وقد أزلت هذه السياسة الدعم عن البنزين ومنتجات الوقود المكررة الأخرى⁷⁵. وأشار صندوق النقد الدولي أيضاً أن الدعم الضمني سوف يبقى على منتجات الوقود المنتجة محلياً، مثل الغاز والديزل⁷⁶.

بينما تنقل معظم منتجات الوقود المكرر بواسطة خطوط أنابيب من معامل التكرير ومن خور الزبير إلى خزانات التخزين، يعتمد العراق أيضاً على تركيا لاستيراد الوقود المكرر، وهذه علاقة معقدة بسبب ديون العراق إلى تركيا من استيراد الوقود المكرر.

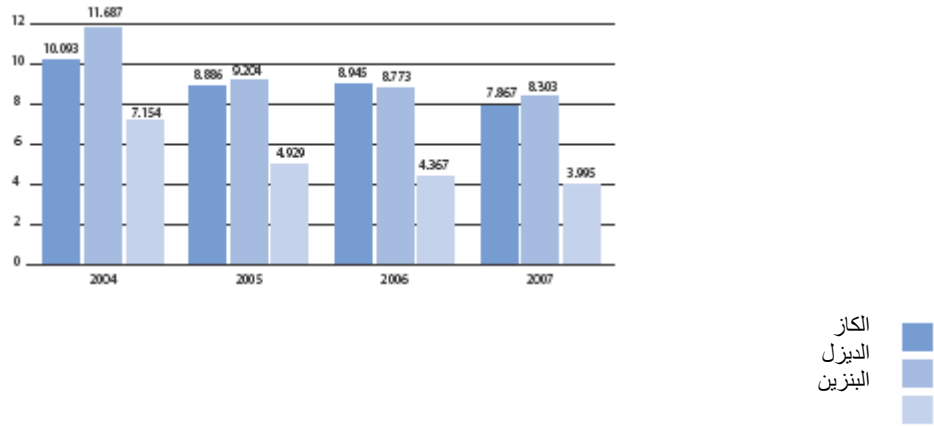
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الشكل 2-16

إنتاج الوقود المكرر خلال فصل الربيع 2004-2007

ملايين الليترات

المصدر: التقرير الشهري لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، حول الواردات والإنتاج والصادرات (نيسان/أبريل 2007).



ملاحظة: لربيع السنة المنتهي في 31 آذار/مارس 2007.

إلى جانب الوقود المكرر، يجهد العراق أيضاً لنقل وتخزين المنتجات المكررة فور دخولها السوق العراقي. يصبح نقل الوقود مرهقاً إذا كانت خطوط الأنابيب معطلة وبالأخص لأن الإنتاج سينقل بواسطة شاحنات عبر أجزاء غير آمنة من البلاد. إن تخزين الوقود المكرر هو أيضاً مصدر قلق للعراق. أفاد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) أن مشكلة الأمن في مخازن ومعامل تكرير معينة يمكن أن تؤدي إلى اختلالات في عمليات الشحن، محولة المخزون الكافي عادةً إلى مشكلة. ففي ربيع السنة المنصرم، أفاد المفتش العام أيضاً أن العراق يعاني من نقص في قدرة التخزين في معمل تكرير بايجي⁷⁷.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

قانون الهيدروكربون

سوف تتم مناقشة أول قانون من سلسلة قوانين الهيدروكربون في مجلس النواب⁷⁸. ويتضمن التشريع سلسلة من أربعة قوانين: قانون لإطار العمل وقانون تقاسم العائدات وقانون إنشاء شركة نفط وطنية وقانون يحدد الدور التنظيمي لوزارة النفط⁷⁹. ومع مناقشة السلطات "للمسائل الخلافية" هذه⁸⁰، تنتظر معظم شركات النفط العالمية نتائج هذه النقاشات قبل الأقدام على عقد اتفاقات استثمارية.

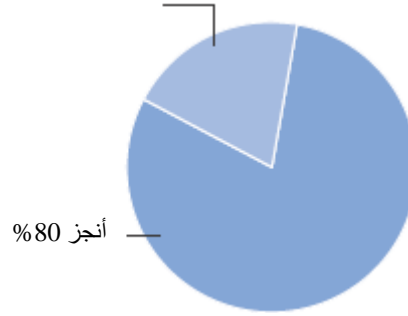
نتائج تنمية القطاع

مع أن المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة ساعدت في زيادة إنتاج النفط الخام وصادراته، لا زال هناك عدد من المشاكل التي تطرح تحديات كبيرة في طريق تنمية هذا القطاع، بما فيها الوضع الأمني المتدهور والصيانة غير الصحيحة للبنية التحتية المتقدمة إضافة إلى الفساد المستمر والميزانية المرهقة والعملية التنفيذية الجارية في وزارة النفط العراقية.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الشكل 18-2
وضعية مشاريع النفط والغاز التابعة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)
المصدر: مكتب إدارة المشاريع والعقود (2007/3/30)
تقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (2007/4/10).

قيد الإنجاز 20%



نوع المشروع	لم يبدأ	قيد الإنجاز	أنجز	المجموع
مشاريع المنطقة الجنوبية	5	5	15	20
محطات الضخ لحقن المياه			13	13
مشاريع المنطقة الشمالية	1	1	10	11
الطاقة المخصصة	1	1	7	8
إعادة تجديد معمل الغاز الطبيعي المسيل/غاز البترول المسيل	5	5		50
مشاريع عامة	2	2		2
إعادة تشغيل محطة فصل الغاز عن النفط	1	1		1
المجموع	12	12	48	60

ابتداءً من 27 آذار/مارس 2007، جرى تلزيم 1.58 مليار دولار من المخصصات الأصلية لهذا القطاع من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) (1.72 مليار دولار)، وقد جرى إنفاق 1.37 مليار دولار (80%)⁸¹. يبين الشكل 17-2 وضعية تمويل القطاع.

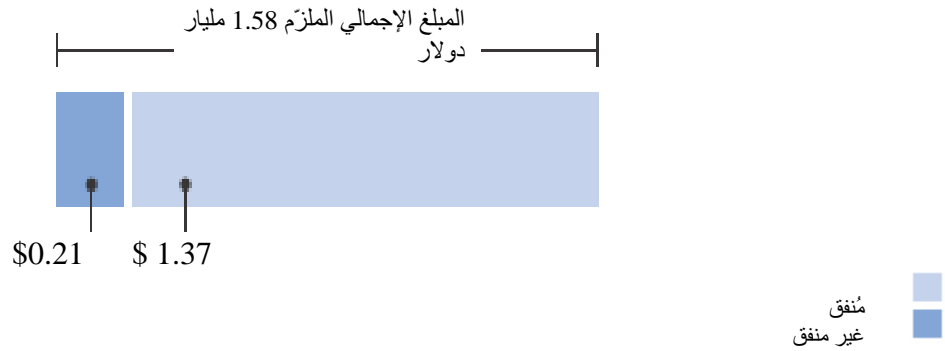
يقدر المسؤولون الأميركيون لإعادة الإعمار أن كل مشاريع الإعمار في هذا القطاع سوف تنجز بحلول أيار/مايو 2007⁸². للاطلاع على ملخص للمشاريع الإنشائية الممولة من الولايات المتحدة حتى تاريخه، انظر الشكل 18-2.

صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)



ذراع التحميل في محطة تحميل النفط في البصرة

الشكل 17-2
وضعية أموال صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) - النفط والغاز
بمليارات الدولارات
المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الأسبوعي (2007/3/27)



وضعية قطاع المياه

وفقاً للصليب الأحمر الدولي، "لا زالت نوعية وكمية مياه الشرب في العراق غير كافية بالرغم من التحسين المحدود... فالمياه غالباً ما تكون ملوثة، بسبب التصليح المتواضع لشبكات مياه الأمطار والمجاري الصحية وبسبب تصريف مياه المجاري الصحية غير المعالجة في الأنهر، التي هي المصدر الرئيسي لمياه الشرب"⁸³. تهدف المشاريع الممولة من الولايات المتحدة إلى مساعدة الحكومة العراقية في التصدي للتحديات في هذا القطاع.

من الصعب معرفة مدى تأثير المشاريع الممولة من الولايات المتحدة على هذا القطاع. وفي محاولة لمعرفة مدى تأثير جهود الولايات المتحدة في إعادة إعمار قطاع المياه، وضع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) مجموعة من آليات القياس⁸⁴. أصدر مكتب المفتش العام تقرير تناول آليتين من هذه الآليات:

- قدرة النظام الإضافية القصوى
- عدد الأشخاص الإضافيين المخدمين على المستوى القياسي للخدمة، مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف النظام الفعلية⁸⁵.

أفادت فرقة منطقة الخليج أن العقود الأميركية تُمنح بشكل متزايد للشركات العراقية. حالياً، هناك، بحسب فرقة منطقة الخليج، حوالي 150 مشروعاً إنشائياً في قطاع المياه⁸⁶. و"أكثر من 90% من عقود المياه ممنوحة مباشرة لشركات عراقية"⁸⁷. وتفيد فرقة منطقة الخليج أن الشركات العراقية قد أظهرت القدرة على البقاء ضمن الميزانية، لكنها تجهد لتلبية تواريخ الإنجاز المتفق عليها. وبشكل عام، يحصل التأخير بسبب ثلاثة عوامل هي⁸⁸:

- تواريخ الإنجاز "المبالغ في التفاؤل بها".
- "البيئة المعقدة" التي يجري فيها العمل.
- عدم وجود "إطار عمل مؤسسي" للأعمال الورقية البيروقراطية، مثل الموافقة على الأذونات.

خلال ربع السنة المنصرم أشار مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) أن ميزانية الحكومة العراقية غير الكافية هي مشكلة كبيرة لاستدامة المشاريع الممولة من الولايات المتحدة⁸⁹.

مياه الشرب

تواصل المشاريع الممولة من الولايات المتحدة في إضافة قدرة محتملة إلى نظام مياه الشرب. فمشروع إمداد المياه في الناصرية (262 مليون دولار) المخطط له أن ينتهي هذا الشهر⁹⁰، ومحطة معالجة المياه في شرق دجلة (22.9 مليون دولار)، المنجز في العام 2006، لديهما القدرة على تزويد أكثر من مليون شخص بمياه الشرب.

تبلغ قدرة محطة مياه الناصرية، وهي أكبر محطة لمعالجة المياه مولتها الولايات المتحدة في العراق، أكثر من 240 ألف متر مكعب من المياه يومياً. أفاد تقرير لوزارة الخارجية الأميركية "أن هذه المحطة بحاجة إلى

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

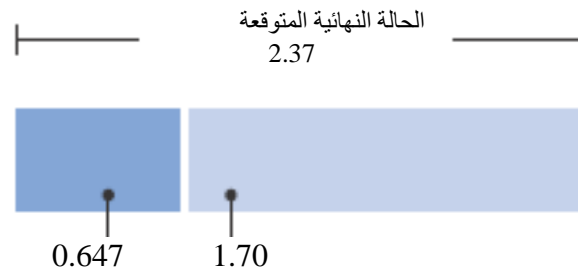
حوالي مئة موظف⁹¹ لتشغيلها والى أن يتم تدريب ما يكفي من العراقيين فإن هذا المرفق لن يتم تحويله إلى وزارة البلديات والأشغال العامة أو تشغيله من قبلها. أما محطة معالجة المياه في شرق دجلة فتبلغ قدرتها 196 ألف متر مكعب من المياه يومياً.

الشكل 19-2

إنتاج مشاريع المياه الممولة من الولايات المتحدة

ملايين من الأمتار المكعبة باليوم

المصدر: فرقة منطقة الخليج، الرد على المفتش العام لإعادة إعمار العراق (2007/4/6)



المساهمة الأميركية الحالية
ما تبقى لتلبية الحالة النهائية المتوقعة

المشروع الآخر الممول من الولايات المتحدة الذي يضيف إلى قدرة نظام مياه الشرب هو برنامج مشاريع مياه الشرب الصغير (116 مليون دولار)، وهو عبارة عن سلسلة من مشاريع المياه الصغيرة. يركز هذا البرنامج على التعاقد المباشر مع الشركات العراقية، التي تشغل حالياً حوالي 3400 عراقي وسوف تزود مستقبلياً حوالي 3.2 إنسان بمياه الشرب. يظهر إنتاج هذه المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) في الشكل 19-2 الذي يبين القدرة الحالية والمتوقعة التي ستنتج عن مشاريع المياه المنجزة.

وفرت المشاريع الممولة من الولايات المتحدة قدرة لإمداد مياه الشرب إلى ما يُقدر بـ 5.6 مليون شخص، وهذه زيادة عن الـ 5.4 مليون في ربع السنة المنصرم، وهي أيضاً أكثر من نصف الحالة النهائية المتوقعة أي 8.4 مليون شخص.

أنجزت الولايات المتحدة حالياً 88% من مشاريع مياه الشرب المخطط لها.

للإطلاع على ملخص لهذه المشاريع، أنظر الشكل 20-2.

المجاري الصحية

يستعمل مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) نفس آليات القياس لمعرفة مدى تأثير الجهود الأميركية في قطاع المجاري الصحية. وبالرغم أنه من الصعب قياس كمية مياه المجاري الصحية التي تجري معالجتها⁹²، لا زالت المشاريع الممولة من الولايات المتحدة تضيف قدرة مستقبلية إلى نظام المجاري الصحية.

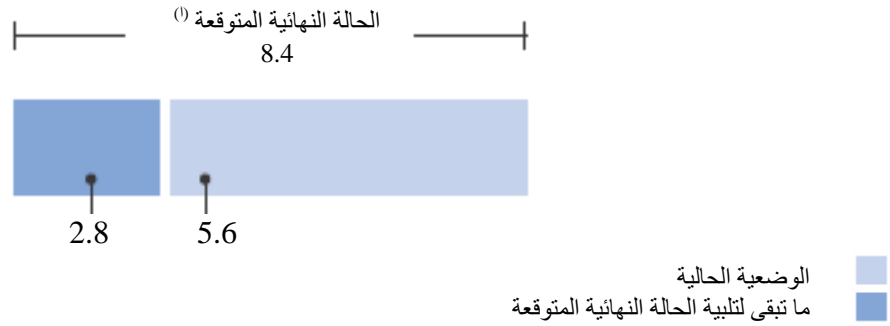
صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

مشروع المجاري الصحية في البصرة، المنجز في تشرين الأول/أكتوبر 2006، أضاف أربع محطات ضخ جديدة إلى نظام المجاري الصحية إضافة إلى إنشاء وإعادة تأهيل شبكات جمع مياه الصرف الصحي. ونظام مياه الصرف في الفلوجة (50.8 مليون دولار) يُخطط فيه لترتيب محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي مع شبكة لجمع هذه المياه، الأمر المتوقع أن يُفيد 228 ألف شخص في مدينة الفلوجة⁹³. ووفقاً للقسم 2207 من تقرير وزارة الخارجية الأميركية، لا زال "تدهور الظروف الأمنية" يحد من تقدم العمل في هذا الموقع⁹⁴.

الشكل 2-20

عدد الأشخاص المستفيدين من مشاريع مياه الشرب الممولة من الولايات المتحدة ملايين الأشخاص

المصدر: فرقة منطقة الخليج (GRD)، الرد على المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) (2007/4/6).

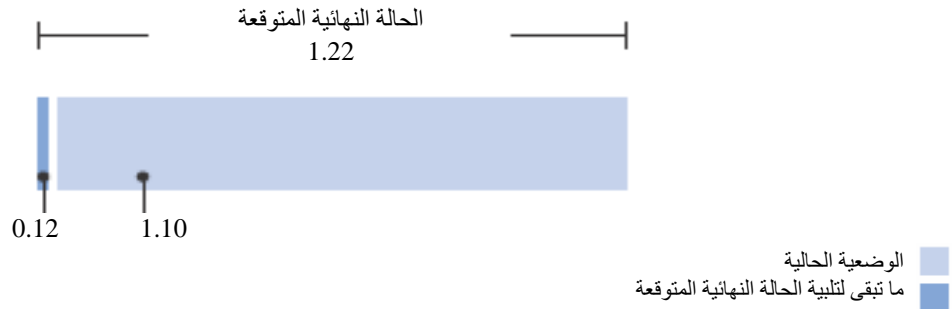


⁽¹⁾ وضعت الحالة النهائية المتوقعة على أساس تقدير تاريخ إنجاز كل مشاريع المياه.

الشكل 2-21

إنتاج مشاريع المجاري الصحية الممولة من الولايات المتحدة ملايين أمتار مكعبة باليوم

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، الرد على المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) (2007/4/6)



يبين الشكل 2-21 الوضعيات الحالية والمتوقعة للقدرة الإضافية للمجاري الصحية التي ساهمت فيها المشاريع الممولة من الولايات المتحدة.

صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

وفرت المشاريع الممولة من الولايات المتحدة قدرة إضافية لخدمة ما يُقدر بعشرة ملايين إنسان. لقد أنجزت الولايات المتحدة حتى الآن 82% من مشاريع المجاري الصحية. أنظر الشكل 2-22.

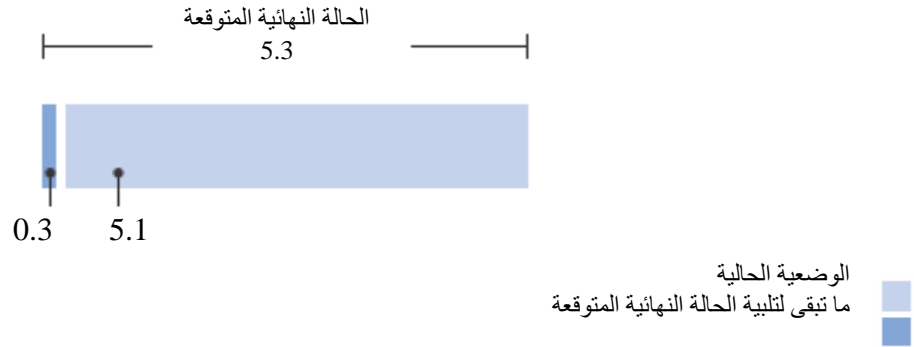
الري

بعد إنفاق 81.9 ملايين دولار على مشروع محطة ضخ مياه التصريف في الناصرية، الذي تضمن بناء مبنى مياه الخدمات الصناعية، أوقفت فرقة منطقة الخليج العمل بالمشروع لأن الأموال المخصصة له في الميزانية لم تعد متوفرة لتلبية كلفة الإنجاز البالغة 147,7 مليون دولار. أبرمت الولايات المتحدة اتفاقية مع الحكومة العراقية لإنجاز المشروع عبر اتفاقية منحة، وبالتالي فإن تاريخ الإنجاز الجديد المتوقع هو كانون الأول/ديسمبر 2007.

الشكل 2-22

عدد الأشخاص المخدومين من مشاريع المجاري الصحية الممولة من الولايات المتحدة
مليون شخص

المصدر: فرقة منطقة الخليج (GRD)، الرد على المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) (2007/4/6)



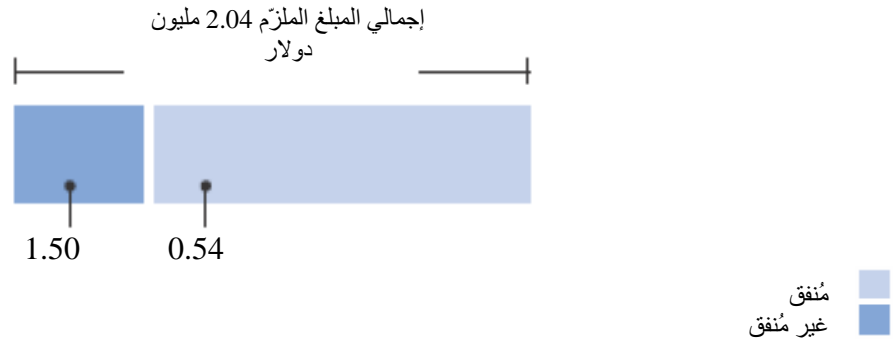
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)



تبقى معالجة المياه عنصر مهم من برنامج إعادة الإعمار الممول من الولايات المتحدة

الشكل 2-23

وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)
المصدر: وزارة الخارجية الأميركية، تقرير الوضعية الأسبوعي العراقي (2007/3/27)



نتائج المشاريع الممولة من الولايات المتحدة في قطاع المياه

توسع قطاع المياه كله باستثناء 26% (540 مليون دولار) من مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) لهذا القطاع (2.13 مليار دولار). ومنذ 27 آذار/مارس 2007، تمّ تلزيم 96% من أموال القطاع، ولكن لم يُنفق إلا 70% فقط⁹⁵. للاطلاع على وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) في هذا القطاع، انظر الشكل 2-23.

ومنذ نيسان/أبريل 2007، أصبحت نسبة 88% من مشاريع المياه مُنجزه⁹⁶. و2% لم تبدأ بعد. وكافة المشاريع الممولة من الولايات المتحدة في هذا القطاع مخطط لإنجازها في تشرين الأول/أكتوبر 2008⁹⁷. للاطلاع على وضعية المشاريع في قطاع المياه، انظر الشكل 2-24.

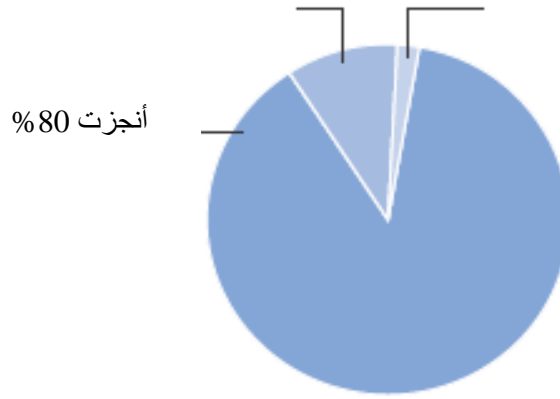
الشكل 2-24

وضعية مشاريع المياه لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)
المصدر: نظام إدارة وإعادة إعمار العراق (IRMS)، نشرة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) (2007/3/30)، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، تقرير النشاطات (2007/4/10)

قيد التنفيذ 10%

لم تباشِر 2%

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)



المجموع	أنجزت	قيد الإنجاز	لم يبدأ	نوع المشروع
1,001	883	105	13	مياه الشرب
67	55	6	6	المجاري الصحية
18	18			الحفاظ على المياه
9	9	5		محطات الضخ والمولدات
3	3			إدارة النفايات الصلبة الأخرى
2	1	1		مشروع إمداد المياه إلى أم قصر/البصرة
1		1		إصلاح وإعادة تأهيل وإنشاء سدود جديدة
1	1			تنظيف قناة أم العراق
1		1		إنشاء مصرف شرق الفرات
1103	970	114	19	المجموع

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

وضعية التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يشمل هذا القطاع كل ما هو متعلق بالديمقراطية والزراعة والتعليم واللاجئين وحقوق الإنسان والاقتصاد وتنمية القطاع الخاص ووسائل الإعلام.

بنهاية ربع السنة هذا تكون كل أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) قد تمّ تلزيمها ويكون أكثر من 93% منها قد أنفق. ومنذ نيسان/أبريل 2007، جرى إنجاز 7999 مشروعاً (97%). للاطلاع على وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) في هذا القطاع أنظر الشكل 2-25.

وللاطلاع على المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) في هذا القطاع، أنظر الشكل 2-26.

الديمقراطية

معظم أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) في القطاع الفرعي هذا جرى إنفاقها في العام 2005 لدعم الانتخابات الوطنية وصياغة الدستور وإجراء الاستفتاء عليه. واستخدمت أيضاً مصادر تمويل مختلفة سنأتي على ذكرها لاحقاً في هذا القسم – صندوق دعم الاقتصاد (ESF) والمساعدة الطارئة للقائد (CERP) - بغية تقوية الحكومة العراقية على مستوى القاعدة عن طريق تقوية منظمات المجتمع المدني.

إن نية الولايات المتحدة في مضاعفة عدد فرق الإعمار الإقليمية للمحافظات في العراق هي أكبر وأحدث تطور في العراق في هذا القطاع. أما هدف الفرق العشرة الجديدة فهو خلق "بيئة يتمتع فيها المعتدلون بمساحة كافية للعمل السياسي" حيث "يجري التركيز على تشكيل بيئة سياسية بدلاً من بناء بنية تحتية"⁹⁸.

فرق إعادة الإعمار الإقليمية الأصلية للمحافظات هي وحدات مدنية عسكرية صغيرة تساعد حكومات المحافظات الإقليمية والحكومات المحلية العراقية في إدارة وإيصال الخدمات المهمة بشكل فعال مع التركيز على "تسهيل التخصيص والتعاقد والمتابعة" لمشاريع إعادة الإعمار⁹⁹.

من التحديات الكبرى التي تواجه فرق إعادة الإعمار للمحافظات كانت ولا زالت الظروف الأمنية والاختيار الدقيق المناسب للموظفين الذين يملكون الموارد والمهارات المطلوبة. وفقاً لتقييم عملائي مشترك لفرق إعادة الإعمار الإقليمية للمحافظات، مُنجز خلال ربع السنة المنصرم على يد القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) والقيادة المتعددة الجنسيات في العراق (MNC-I) وفريق التنسيق الوطني (NCT)¹⁰⁰. فإن قدرة فرق إعادة الإعمار الإقليمية للمحافظات على الانخراط مع الحكومات المحلية هي "متعلقة مباشرة بالدعم الذي تتلقاه هذه الفرق من قوة التحالف" في تلك المحافظة بسبب الوضع الأمني.

الشكل 2-25

وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) - التنمية الاقتصادية والاجتماعية
مليارات الدولارات

إجمالي المبلغ الملزم به 2.21 مليار
دولار

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

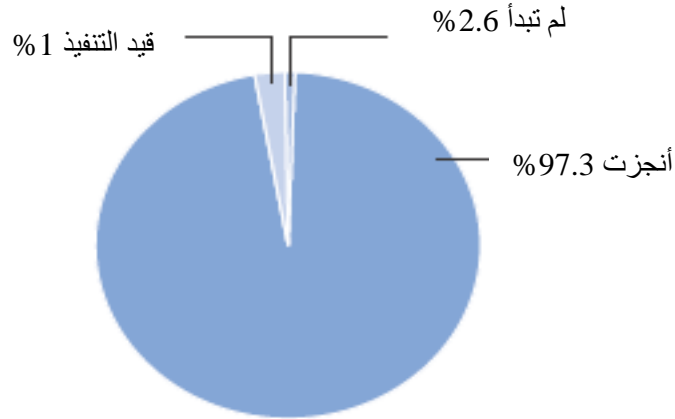


مُنْفَق
غير مُنْفَق

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الشكل 2-26

وضعية مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التابعة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)
المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، نشرة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، (2007/3/30)، تقرير
نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (2007/4/10)



ملاحظة: قد تتأثر الأرقام بالتدوير

نوع المشروع	لم يبدأ	قيد الإنجاز	أنجزت	المجموع
نشاطات بناء الديمقراطية	211		5,912	6,123
مدارس		1	809	810
برنامج مدني			446	446
التعليم			445	445
الزراعة			374	375
إنشاء وإصلاح مباني حكومية			8	8
مساعدات للمهجرين واللاجئين	3		2	5
التدريب المهني	1		3	4
إصلاحات على أساس دراسة السوق	1			1
تنمية قدرات الوزارات	1			1
المجموع	218	1	7,999	8,218

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

نتائج المشاريع الأميركية والدولية الخاصة بالديمقراطية

خلال ربع السنة المنصرم أعربت وزارة الدفاع الأميركية عن شكوكها حيال مشروع المصالحة الوطنية والحوار (NRDP)، مشيرة إلى أن "المشروع لم يظهر إلا القليل من التقدم" بينما في الوقت نفسه يستمر العنف الطائفي بالتزايد¹⁰¹. خلال ربع السنة الحالي، أفادت وزارة الدفاع الأميركية عن حصول تحول في جهودها لتحقيق تقدم سياسي من مقاربة مركزية "وطنية مدمجة" إلى مقاربة برنامج محلي أكثر مع "تركيز أكثر على السياسية على مستوى المحافظات"¹⁰².

تواصل الولايات المتحدة تشجيعها للعراقيين في اتخاذ خطوات لتحقيق المصالحة. فمنذ شهر آب/أغسطس انعقدت ثلاثة من أربعة مؤتمرات مصالحة مجدولة. ويتضمن حجر الأساس المستقبلي للعام 2007 تمرير وتطبيق تشريع دستوري وإجراء انتخابات إقليمية في كافة أنحاء البلاد¹⁰³. أخيراً، وفقاً لوزارة الدفاع الأميركية يُشدد الرئيس بوش على "مستوى أفضل من التسوية" من قبل العراقيين، خاصة في ما تراه الإدارة كعناصر أساسية للمصالحة: تطبيق قانون المواد الهيدروكربونية وإجراء انتخابات حقيقية محلية وتعديل الدستور وإصلاح سياسي لحزب البعث.

الزراعة

يعمل العراقيون في الزراعة أكثر من أي قطاع آخر. تُعيل الزراعة 7 مليون من سكان القرى ويوفر فرص عمل لما يقارب 20% من القوى العاملة الوطنية ويساهم في 8% من الناتج القومي الإجمالي (GDP)¹⁰⁴.

كانت ولا تزال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) هي المسؤولة عن كل تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) تقريباً المخصص لقطاع الزراعة عبر برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق (ARDI)، الذي أُغلق رسمياً في شهر كانون الأول/ديسمبر من العام 2006. ومنذ أوائل نيسان/أبريل 2007 جرى إنجاز 374 من أصل 375 مشروعاً يموله صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) في قطاع الزراعة ولم يبق إلا مشروع واحد لم يبدأ العمل به بعد.

أصدرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية طلب مقترحات لمشروع متابعة مستخدمة لذلك تمويلاً من صندوق دعم الاقتصاد (ECF). من المتوقع توقيع العقد الخاص ببرنامج المتابعة الجديد المدعو "إنماء" في نيسان/أبريل من العام 2007¹⁰⁵. للاطلاع على المزيد من المعلومات حول المشروع، راجع قسم صندوق دعم الاقتصاد (ESF) من هذا التقرير. يتوقف تلميز عقد "إنماء" على التمويل الذي لم يجر تخصيصه بعد¹⁰⁶.

إضافة إلى ذلك، لا يزال مشروع إعادة إحياء وتوسعة القطاع الزراعي العراقي، الممنوح من قبل وزارة الزراعة الأميركية، في مرحلة بدء العمل. وقد انعقد مؤتمر شمل المساهمين العراقيين والأميركيين في عمان بالأردن بتاريخ 11-14 أيار/مارس 2007. حضر الاجتماع ممثلون عن جامعات عراقية ووزارة الزراعة ووزارة التعليم العالي ومنطقة كردستان¹⁰⁷.

إن إئتلاف الجامعات الأميركية المؤلف من أربع جامعات يعمل حالياً على تطوير خطة عمل لتقديمها إلى وزارة الزراعة الأميركية من أجل أخذ الموافقة عليها. عندما تحوز هذه الخطة على الموافقة، ستجري هذه

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

اللجنة تدريبات متخصصة كل منها لمدة أسبوعين في الزراعة وإنتاج الدواجن والإنتاج الزراعي ومواضيع أخرى¹⁰⁸.

التعليم

تم إنفاق كل الأموال المخصصة لقطاع التعليم في العام 2006. وفي ربيع السنة الحالي أفادت فرقة منطقة الخليج أن إعادة تأهيل مدرسة وادي القره الابتدائية قد أنجزت في 26 شباط/فبراير 2007. وتم إيقاف مشروع آخر، هو بناء مدرسة ابتدائية في المحلة، في شهر شباط/فبراير 2007" بسبب عدم اقتناع وزارة التعليم بالتصميم والموقع"¹⁰⁹. يبين الجدول 2-11 نتائج مشاريع قطاع التعليم.

وبالرغم من التقدم الذي حققته الولايات المتحدة في أعمال إعادة الإعمار في قطاع التعليم، لا تزال مشاكل الأمن تمنع العديد من العراقيين من استخدام المرافق. فوفقاً لوزارة التعليم العراقية، هناك فقط 30% من الطلاب العراقيين البالغ عددهم 3.5 مليون طالب يتابعون دراستهم في مرافق التعليم¹¹⁰.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الجدول 11-2

المدارس التي جرى ترميمها عبر مشاريع الولايات المتحدة لإعادة الإعمار

المشاريع المنجزة	عدد المدارس التي كانت بحاجة للترميم (2003)	مجموع المدارس (2003)	المدارس قيد التنفيذ	المشاريع التي لم يبدأ العمل عليها
2358-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول			غير متوفر-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول	غير متوفر-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول
1741-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني			77-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية-صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني	غير متوفر-الوكالة الأميركية للتنمية الدولية- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني
807- مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	11,000	14,121	2- مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 2	1- مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني
1365- القوات المتعددة الجنسيات في العراق			غير متوفر- القوات المتعددة الجنسيات في العراق	غير متوفر- القوات المتعددة الجنسيات في العراق

المصدر: وزارة الخارجية، القسم 2207، الملخص التنفيذي تشرين الأول/أكتوبر 2006، الصفحة 17 (مجموع المدارس والمدارس التي كانت تحتاج إلى ترميم، معطيات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول؛ استجابة مكتب المشاريع والعقود (GRD-PCO) لطلب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، في 4 كانون الأول/يناير 2007؛ جميع المقاييس الأخرى لم تتغير منذ الربع المنصرم.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

اللاجئون وحقوق الإنسان

ساعدت البرامج الممولة من الولايات المتحدة 300 ألف لاجئ عراقي تقريباً في إعادة الإندماج مع مجتمعاتهم بين العامين 2003 و2006. لكن اتجاه إعادة التوطين انعكس منذ اندلاع العنف الطائفي¹¹¹. تقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن عدد النازحين داخل البلاد ازداد بنسبة 50% خلال العام 2006 أي 730 ألف شخص تقريباً (70% نساء وأطفال) - منذ تفجير مقام الإمام العسكري في سمراء في شباط/فبراير 2006¹¹². يترك كل يوم 40 ألف إلى 50 ألف عراقي منازلهم وتتوقع مفوضية شؤون اللاجئين حوالي 2.3 مليون نازح داخل البلاد بنهاية العام 2007¹¹³. وتتوقع الحكومة الأميركية أيضاً أن يزداد عدد اللاجئين¹¹⁴ أكثر بسبب استمرار موجة العنف الحالية.



أطفال المدارس العراقية

اللاجئون

بحلول 28 كانون الأول/ديسمبر 2006، جرى تلزيم كل المخصصات وإنفاق مبلغ 147 مليون دولار من هذا القطاع. لا يتوفر تحديث لتقرير القسم 2207 لوزارة الخارجية الصادر في كانون الثاني/يناير 2007 بالنسبة لهذا القطاع¹¹⁵.

خلال السنة المالية 2004، تمّ تخصيص 105 ملايين دولار من أموال إغاثة وإعادة إعمار العراق لمساعدة ضحايا النزاع بما فيهم اللاجئين والنازحين في الداخل. خلال السنة المالية 2005، تمّ تخصيص 45 مليون دولار إضافية، و 27 مليون للسنة المالية 2006، مما رفع إجمالي المخصصات إلى 186 مليون دولار¹¹⁶.

حققت أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) عدد من الإنجازات في المنطقة. فمثلاً، دعمت أموال الصندوق محادثات مكتب شؤون الشعوب واللاجئين والهجرة لتسهيل العودة الطوعية لعشرة آلاف كردي تركي إلى تركيا. مؤلّ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) أيضاً برامج العمل مقابل السيولة لمكتب مساعدة الولايات المتحدة للأجانب في الكوارث، التي ولدت فرص عمل في عدة محافظات عراقية.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

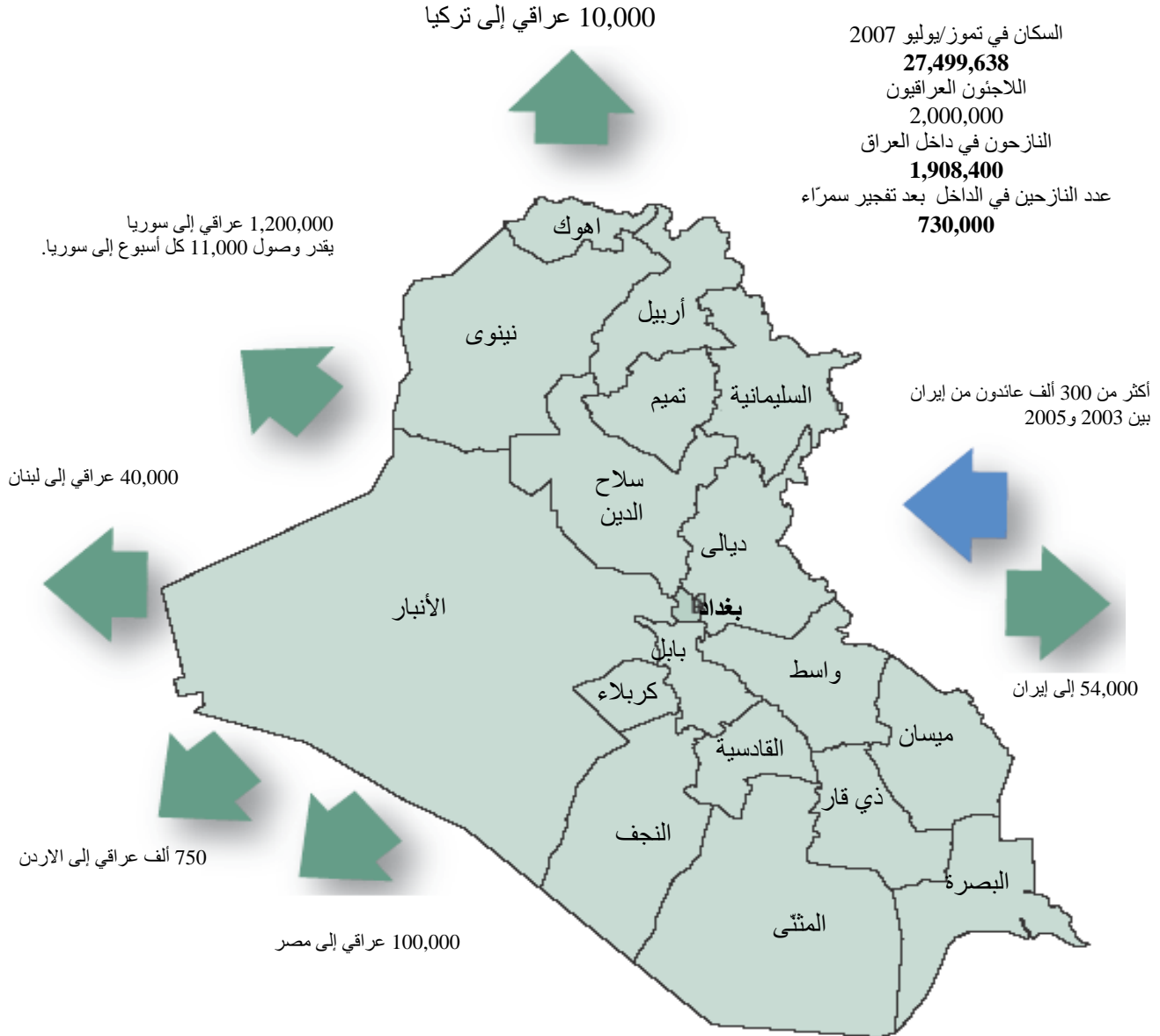
وفرت مشاريع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) إمكانيات حياتية للأشخاص ذوي الحاجات الخاصة وساعدت المصانع المحلية لأجهزة الأعضاء البديلة.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الشكل 27-2

تحرك العراقيين النازحين في الداخل واللاجئين العراقيين

المصادر: "تحديث المعطيات حول الوضع العراقي"، مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)، كانون الأول/ديسمبر، مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) "خريطة الوضع في العراق"؛ (الوضع في تشرين الأول/أكتوبر 2006 - كانون الثاني/يناير) 2007؛ كتاب الوقائع العالمية لوكالة الاستخبارات الأميركية المركزية (CIA, 2007 World Facebook)؛ للإحصاءات السكانية فقط 2007. نشرة صحفية صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) "إحصاءات عن العراقيين المهجرين حول العالم" (نيسان/أبريل 2007).



صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

النازحون في الداخل حسب المناطق	
741,900	المناطق الشمالية
450,000	المناطق الوسطى
716,500	المناطق الجنوبية
1,908,400	المجموع

العائدون إلى العراق لغاية تشرين الأول/أكتوبر 2006	
401	2006
55,267	2005
191,645	2004
50,524	2003
1,142	2002
298,979	المجموع

أنهت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية النشاطات المتعلقة بالوحدات الصحية النقالة للعائدين والنازحين. ولكنها تتابع بناء قدرات منظمات المجتمع المدني العراقية في الدفاع الفعال عن مسالة حقوق الإنسان وتعزيز الوعي لدى المواطنين¹¹⁷.

دعمت أيضاً أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) العودة الطوعية وإعادة الإندماج في المجتمع لما يُقدر بحوالي 150 ألف لاجئ عراقي عائد مع مساعدتهم في الصحة والمياه والصرف الصحي والمأوى والتعليم الابتدائي¹¹⁸. وتوجد برامج أخرى ممولة من الولايات المتحدة أفادت اللاجئين والنازحين.

- **لجنة حل النزاعات المتعلقة بالملكيات الحقيقية:** عشرة ملايين دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) تمّ تلزيمها وإنفاقها لدعم هذه المنظمة، التي تشكلت بالأساس لمساعدة النازحين في العودة إلى منازلهم¹¹⁹.

- **برنامج نزع الألغام:** 83 مليون دولار تمّ تخصيصها للمساهمة في الأعمال التي تلي المعارك عن طريق تحسين البيئة الإنسانية للعائدين إلى منازلهم خاصة الأطفال. وكجزء من البرنامج تمت مساعدة اللاجئين والنازحين في المرور والاندماج في المحافظات الشمالية¹²⁰.

تُشكّل مساعدة اللاجئين جزءاً من الهدف السياسي للرئيس بوش المتمثل في الطلب الذي تقدم به للحصول على مخصصات تكميلية للسنة المالية 2007 ومخصصات تكميلية حربية للسنة المالية 2008. وحتى تاريخه، أصبح مجموع مخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) ومصادر التمويل الأخرى للاجئين والنازحين في السنة المالية 2007، 22 مليون دولار تقريباً. سيزداد هذا الرقم لدى توفر التمويل الأساسي للسنة المالية 2007 بعد موافقة الكونغرس على قرار لسنة واحدة بالاستمرار في تمويل السنة المالية 2007 للحكومة¹²¹. في الخامس من شباط/فبراير 2007، أعلنت وزيرة الخارجية الأميركية عن إنشاء قوة

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

مهمة للاجئين والنازحين العراقيين، التي شكلت لتنسيق مساعدة هؤلاء وإعادة إسكانهم. تخطط الولايات المتحدة الآن لقبول 7000 لاجئ عراقي خلال 6 إلى 9 أشهر قادمة وهي تنوي منح معاملة خاصة لأولئك العراقيين الموظفين لدى الحكومة الأميركية أو الذين لهم روابط وثيقة معها¹²². تعهدت الولايات المتحدة بمبلغ 18 مليون دولار لمفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين لمساعدة اللاجئين العراقيين في المنطقة، وهذا المبلغ يشكل 30% من الطلب السنوي للمفوضية¹²²، ستساعد هذه الأموال على تعزيز التفويض المعطى للأمم المتحدة للإحالة إلى البلدان التي استقر فيها اللاجئون وتنفيذ عمليات إعادة الإسكان في المنطقة.

حقوق الإنسان

للترويج لحقوق الإنسان في العراق، تم تخصيص 15 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وقد جرى تلزيم كل الأموال المخصصة، وجرى إنفاق 14 مليون دولار. لا تتوفر حالياً تحديثات على تقرير القسم 2207، لوزارة الخارجية الأميركية تاريخ تشرين الأول/أكتوبر 2006¹²⁴.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

تنمية الاقتصاد والقطاع الخاص

تم تخصيص 393 مليون دولار من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) لبرامج تنمية القطاع الخاص. وجرى تلميز كل الأموال المخصصة لهذا القطاع¹²⁵.

الحكم الاقتصادي

يوفر مشروع الحكم الاقتصادي الثاني (EG II) للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) المساعدة والنصح إلى الحكومة العراقية في النواحي المالية والضريبية والجمركية والقانون التجاري وشبكة الأمان الاجتماعي والإيواء وغيرها. خلال ربع السنة المنصرم، تم توزيع 113.5 مليون دولار على مشروع الحكم الاقتصادي الثاني¹²⁶.

منذ تشرين الأول/أكتوبر 2006، حصل تقدم في مشاريع تتعلق بالحكم الاقتصادي وبالإصلاحات المؤسساتية. جرى تركيب نظام الضرائب الممكنن (TAGDEER) لدى رئاسة اللجنة العامة للضرائب¹²⁷. إضافة إلى ذلك، أفاد تقرير القسم 2207 لوزارة الخارجية الأميركية ان الوكالة الأميركية للتنمية الدولية "ساعدت في تشغيل برنامج الرفاه الاجتماعي في بغداد في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية عن طريق تشكيل النظام والبحث عن الأعطال فيه وتصحيحها وتقديم تدريبات إضافية، وهو دعم حيوي من أجل نشره بصورة صحيحة".

نظام إدارة المعلومات المالية (FMIS)، هو نظام جديد للمحاسبة وإصدار التقارير يركز على موقع الإنترنت، ويتوفر الآن لـ 102 وكالة من وكالات الموازنة البالغ عددها 182. تمثل هذه الوكالات 80% تقريباً من إنفاق الحكومة العراقية و99% من عائداتها¹²⁹. وتلقت الوكالات 82 المتبقية تدريباً على النظام؛ مع ذلك، فهم لا زالوا ينتظرون موازنة الحكومة العراقية للعام 2007 لتزويد المعدات وللتوصيل¹³⁰ من أجل الوصول للنظام واستخدامه. بدأ المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) تدقيقاً على نظام إدارة المعلومات المالية في ربع السنة الحالي وسوف يقوم بإصدار النتائج في تقرير ربع السنة القادم.

لا تزال المشاريع الممولة من الولايات المتحدة تدعم المصرف المركزي العراقي (CBI) بالسياسة المالية وإعادة هيكلة القطاع المصرفي. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2006، واصلت الخزينة ربط فروع المصارف بنظام الدفع العراقي (IPS)، وهو نظام اتصالات ممكن يسمح للمصارف بتلبية التزاماتها إلكترونياً. إلى جانب الرافدين والرشيدي، سينضم 15 مصرفاً إضافياً إلى النظام باستعمال تقنياتها الخاصة بالاتصالات¹³¹.

برنامج تنمية القطاع الخاص (ازدهار)

ذكرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) أنها وزعت حوالي 96.1 مليون دولار على "ازدهار" كما تخطط الوكالة لمشروع جديد للتنمية الاقتصادية (REGP) في المحافظات الذي سيبدأ بأواخر العام 2007¹³².

يوصل ازدهار دعمه للحكومة العراقية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ففي ربع السنة المنصرم، ساعد البرنامج الحكومة العراقية في إعداد الرد على الأسئلة التي طرحها أعضاء منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بمذكرة العراق حول نظام التجارة الخارجية (FTR). وقد قدم ازدهار هذا الرد إلى أمانة سر منظمة

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

التجارة العالمية (WTO). إضافة إلى ذلك قدم تدريباً لتحضير ممثلي العراق لاجتماعهم الرسمي مع أعضاء فريق عمل منظمة التجارة العالمية¹³³.

باشرت الشركة العراقية للكفالات المصرفية (ICGB) أعمالها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2006، وقبلت طلبات القروض من المنطقة الشمالية والمحافظات الجنوبية وهي تراجعها الآن¹³⁴. وفي شهر شباط/فبراير 2007، تلقت الشركة العراقية للكفالات المصرفية (ICGB) منحة إضافية بقيمة 5 ملايين دولار من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. وحتى الآن، وافقت الشركة على 12 كفالة لقروض بلغت 187 ألف دولار وزادت أعضائها إلى 12 مصرف خاص¹³⁵.

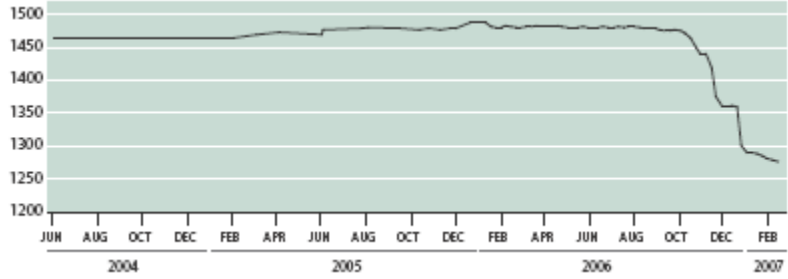
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الشكل 2-28

سعر صرف العملة

العملة (سعر بيع الدينار بالمزاد مقابل الدولار الأميركي)

المصدر: مكتب إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقرير الوضعية الأسبوعي (2007/3/13-2004/6/28)؛ المصرف المركزي العراقي.



في ربيع السنة المنصرم أشارت التقارير إلى وجود عدد من مبادرات التدريب. وقد أسس برنامج ازدهار **خمسة مراكز تنمية لشركات الأعمال الصغيرة (SBDC)** في الحلة، وبغداد، وأربيل، وكركوك، وتلعفر من أجل تدريب 100 مشارك في عملية تنمية شركات الأعمال عبر موقع معرفة إلكتروني. وتلقى أيضاً 77 موظف اعتماد مصرفي في بغداد و20 مثلهم في أربيل تدريباً على ممارسات الإقراض المصرفي الحديثة لتشجيع المصارف الخاصة على إقراض الشركات الخاصة والمتوسطة الحجم¹³⁶. وذكر تقرير للوكالة الأميركية للتنمية الدولية أيضاً أن "ازدهار" قامت خلال ربيع السنة الحالي بتزويد أكثر من 40 ألف ساعة تدريب على معايير المحاسبة الدولية¹³⁷.

نفذت "ازدهار" أيضاً برامج لزيادة فرص الحصول على قروض للعراقيين. ويواصل برنامجها **للتموليات الصغيرة القابلة للاستدامة** إدارة 10 ملايين دولار كهيئات لرأس المال القروض والتشغيل إلى ثلاثة مؤسسات تمويلات صغيرة (MFI)، عاملة في 14 محافظة، وتدعم إجمالي تراكمي يصل إلى أكثر من 15 ألف قرض. وقر البرنامج أيضاً مساعدة تقنية وأجرى تدريب أساسي لموظفي أكثر من 44 مؤسسة تمويلات صغيرة وتدريب متقدم لـ 11 موظف و11 متدرب¹³⁸.

الاقتصاد العراقي الحالي

على الرغم من بعض النتائج الإيجابية للمشاريع الممولة من الولايات المتحدة، لا زالت البيئة الاقتصادية العامة العراقية معرضة للأخطار. فالتضخم والبطالة ما زالت تقلق البلاد في ربيع السنة الحالي.

لم تتحقق أهداف ترتيبات القروض الاحتياطية (SBA) المتعلقة بالتضخم الذي تم تحديده عند 15%. فقد أظهرت مراجعتنا صندوق النقد الدولي (IMF) و المصرف المركزي العراقي (CBI) الثالثة والرابعة ان التضخم بلغ 65% سنة 2006 أي أعلى بدرجة كبيرة مما كان عليه في السنة الفائتة، حيث بلغ 32%. و يتوقع ان يبقى التضخم خلال سنة 2007 مرتفعاً 50%. ما لم يتحسن الوضع الأمني ولم يرتفع إنتاج النفط والاستثمار الحكومي¹³⁹. حصلت خطوة إيجابية في بداية هذا العام وهي ان نسبة من التضخم سنة إلى سنة

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

من أجل التعامل مع هذا الضغط التضخمي بدأ المصرف المركزي العراقي (CBI)، في أيلول/سبتمبر 2006، تطبيق سياسات تهدف إلى رفع سعر صرف الدينار كما اقترح صندوق النقد الدولي (IMF) ¹⁴¹. العراق بلد يعتمد على الاستيراد، لذلك فإن سعر صرف العملة العراقية الأعلى من شأنه أن يخفض بعض الشيء من الضغط. بتاريخ 13 آذار/مارس 2007، كان سعر الصرف 1277 دينار للدولار الواحد ¹⁴². وهذا ارتفاع بنسبة 12.5% من شهر حزيران/يونيو 2004. للاطلاع على سعر صرف الدينار خلال السنوات الخمس الماضية انظر الشكل 2-28.

لقد رفع المصرف المركزي العراقي أيضاً الفائدة من 16% إلى 20% في 24 كانون الأول/ديسمبر 2006، لتشجيع المواطنين العراقيين على التعامل بالدينار وخفض توقعات التضخم ¹⁴³. تشمل المؤشرات الاقتصادية الأخرى في العراق:

- إجمالي ناتج الدخل الفردي كان على ارتفاع في العراق- من 951 دولار للشخص سنة 2004 إلى 1205 دولار سنة 2005 و1771 دولار سنة 2006 ¹⁴⁴. لكن عندما نأخذ التضخم بالحسبان يتوقع ان ينخفض النمو الحقيقي لإجمالي الدخل الفردي (GDP) إلى 2% في 2006- وهذا اقل بكثير من نسبة 10.4% المذكورة في ترتيبات القروض الاحتياطية (SBA) والمعدل المتوسط لبلدان الشرق الأوسط والبلدان المنتجة للنفط الأخرى ¹⁴⁵.
- البطالة مرتفعة جداً في العراق. في إحصاءات البطالة السنوية التي يجري تحديثها في كل شهر تشرين الثاني/نوفمبر، قدر المكتب المركزي للإحصاءات معدل البطالة بنسبة 18% وقدر معدل البطالة الجزئية بنسبة 38% تقريباً ¹⁴⁶.

وسائل الإعلام

انتهى تمويل برامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق للمجتمع المدني ووسائل الإعلام المستقلة في 30 أيلول/سبتمبر 2006 ¹⁴⁷. الهدف من برامج وسائل الإعلام الخاصة كان تطوير قانون إعلام ديمقراطي، والترويج لتميز الإعلام والمهنية، ودعم الإعلام كمؤسسة تجارية، وتقوية المؤسسات الإعلامية والمنظمات غير الحكومية ¹⁴⁸.

لا يزال الصحفيون والصحف التي تنشر الأخبار في العراق عرضة للتهديدات والهجمات. ففي 14 آذار/مارس 2007، قتل محرر جريدة المشرق أمام منزله في بغداد ¹⁴⁹، مما زاد عدد الصحفيين الذين جرى اغتيالهم إلى مئة منذ بدء الاجتياح الذي قادته الولايات المتحدة للعراق في 2003. خلال هذه الفترة 37 من العاملين في الحقل الإعلامي اغتيلوا أيضاً ¹⁵⁰.

وضعية قطاع الأمن والعدل

تلقى قطاع الأمن والعدل أكبر تخصيص من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) - 6.31 مليار دولار (34%) من الأموال المخصصة البالغة 18.4 مليار دولار. وتلقى القطاع القسم الأكبر من إعادة التخصيص: أكثر من 1.8 مليار دولار جرت إضافتها إلى مشاريع إعادة الإعمار ومشاريع غيرها لها علاقة بالأمن لأن هذه المشكلة أصبحت أكثر وضوحاً للمخططين وصانعي السياسة العامة¹⁵¹.

مع ان المزيد من المشاريع الأمنية الممولة من صندوق إعادة الإعمار لها علاقة بإعادة البناء، استعملت الأموال أيضاً لتسليح الجيش العراقي الجديد وتدريب الشرطة. العراقية وتوفير الدعم لضحايا الحرب وإطلاق برامج حماية الشهود. وفر صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) المؤسس في أيار/مايو 2005 عشرة مليارات دولار لتمكين القوات المتعددة الجنسيات في العراق من تلبية الاحتياجات والمعدات المتزايدة لقوات الأمن العراقية (ISF).

يعتمد التحالف على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق قوات الأمن العراقية لتعزيز القدرة العراقية على توفير الأمن والمحافظة على حكم القانون. ومع أن أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) قد جرى تلزيمها وانفاقها كلها تقريباً، فإن المجالات التي تنقص فيها الإنفاقات عن الأموال الملزمة تبدو مهمة بالنسبة إلى التطورات الحالية في قطاع الأمن والعدل. خاصة، الأموال المتبقية غير المنفقة لإنشاء وإعادة تأهيل مرافق السجون والإصلاحات إضافة إلى أجزاء من برامج حماية الشهود وحكم القانون، تبدو على علاقة بالاحتياجات الناتجة عن خطة أمن بغداد¹⁵².



سياج أمني حول مركز الشرطة

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

نشاطات قطاع الأمن والعدل منذ 30 آذار/مارس 2007، تمّ إنجاز أكثر من 88% من المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) في قطاع الأمن والعدل. تركز المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إنشاء وإعادة تجديد المرافق. للاطلاع على قائمة بالمشاريع ووضعياتها، انظر الشكل 2-29.

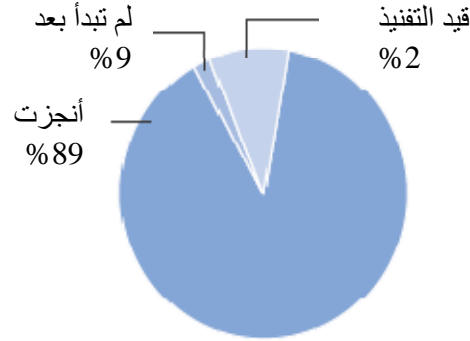
بنهاية ربع السنة جرى إنفاق أكثر من 91% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) البالغة قيمتها 6.31 مليار دولار لهذا القطاع. للاطلاع على وضعية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ، أنظر الشكل 2-30.

مع أن صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق يدعم أيضاً مبادرات التدريب والتجهيز، فإن أموال هذا الصندوق قد أنفقت تقريباً بالكامل. هذه المبادرات جرت مناقشتها في القسم المتعلق بصندوق قوات الأمن العراقية. يركز تحديث قطاع الأمن والعدل على المشاريع الإنشائية.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الشكل 2-29

وضعية مشاريع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) - الأمن والعدل
المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، وملف الإنهاء لمكتب إدارة إعمار العراق (IRMO) 2007/3/30،
تقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) (2007/4/10).



المجموع	أنجزت	قيد التنفيذ	لم تبدأ	نوع المشروع
1,274	1,104		170	صندوق مار لا رزيقة لضحايا الحرب في العراق
603	602		1	برنامج القائد للإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار
460	448	8	4	تصليح المرافق
274	270	2	2	فرض حماية الحدود
174	62		112	الاستقرار المركز
94	81	11	2	تأسيس جيش عراقي جديد
87	75	8	4	فرق الدفاع المدني العراقية
77	67	1	9	تدريب ومساعدة الشرطة
37	29	8		الأمن القضائي والمرافق
35	34	1		تحقيقات حول الجرائم ضد الإنسانية
10	7	3		متفرقات
5	1	4		إعادة إعمار مرافق الاحتجاز
5	1	4		برنامج حماية الشهود
3	3			شبكة اتصالات الأمن الوطني
3	1	2		مرافق تنفيذ العقوبات
3	1	1	1	مرافق تدريب على السلامة العامة
2	2			خدمات حماية المرافق
1		1		فرض الأمن والقانون
3,147	2,788	54	305	المجموع

الشكل 2-30

وضعية المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) - الأمن والعدل
بمليارات الدولارات
المصدر: وزارة الخارجية الأميركية، الوضعية الأسبوعي في العراق (2007/3/27).

إجمالي المبالغ الملزمة
6.28 مليار دولار

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)



الإنشاءات

يمول صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) إنشاء وإعادة إعمار الحصون الحدودية، ومحطات الإطفاء، ومراكز الشرطة، وأكاديميات التدريب على السلامة العامة، والسجون والمرافق الإصلاحية، والمحاكم، ومرافق حماية الشهود¹⁵³. من المتوقع إنجاز آخر مشروع إنشاء ممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في هذا القطاع في نيسان/أبريل 2008¹⁵⁴.

تمّ إنجاز ثلاث كليات تدريب واثنان قيد الإنشاء. من المتوقع إنجاز آخر كلية تدريب في نيسان/أبريل 2007¹⁵⁵. وتستمر أعمال التصليح في كلية الشرطة ببغداد وتحملت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق مسؤولية إنجاز التصليحات المتبقية في كانون الثاني/يناير 2007. وأفادت فرقة منطقة الخليج أنها وقّرت سمكياً متخصصاً ومهندس إنشاءات للمساعدة في أعمال التصليح¹⁵⁶.

خلال ربع السنة هذا، حددت عمليات التفتيش التي نفذها المفتش العام عدة عيوب تصميمية في مراكز قيادة الدفاع المدني العراقي. إضافة إلى ذلك لم يتطابق دائماً تركيب المعدات والإنشاءات مع المعايير القياسية. لمزيد من التفاصيل، أنظر القسم الثالث من التقرير.

أنجزت نسبة 51% من إنشاء مرفق إصلاحية خان بني سعد، القادر أن يستوعب 1800 نزيل،¹⁵⁷. وقد جرى تعديل تاريخ الإنجاز المحدد سابقاً في تشرين الثاني/نوفمبر 2007 "للتعويض عن التأخيرات الناتجة عن ظروف الموقع المختلفة والحالة الأمنية"¹⁵⁸. ومن المقرر إنجاز إصلاحية الناصرية، التي تستوعب 800 سرير، في تشرين الأول/أكتوبر 2007. جرى إنجاز 65% من هذه الإصلاحية حالياً. أما الإنشاءات الجديدة في مركز إعادة التأهيل في الزرقاء فهي منجزة بنسبة 94% حالياً ومن المتوقع أن تنتهي في أيار/مايو 2007¹⁵⁹.

أبلغ عن إنجاز نسبة 96% من مشاريع إطفاء الحريق حتى اليوم، مع تسليم 91 من 95 مشروع. تأخر تسليم آخر محطة من آذار/مارس 2007 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2007 بسبب أعمال الطرقات غير المتوقعة¹⁶⁰.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

أخيراً أفادت فرقة منطقة الخليج في ربع السنة هذا أن **114 حصناً** حدودياً تم إنشاؤها حتى الآن وتم إنجاز خمس نقاط دخول حتى الآن أيضاً¹⁶¹.

مبادرات حكم القانون

يسجل حالياً العديد من المبادرات تقدماً للمساعدة في فرض حكم القانون في العراق وتقوية القوانين الرسمية وقوات الشرطة والنظام القضائي والنظام الإصلاحي. عيّنت البعثة الأميركية إلى العراق محامياً من وزارة العدل كمنسق قائم بالأعمال لبرامج حكم القانون في العراق. تقوم القيادة المؤقتة الانتقالية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق بتقوية قوات المهمات العراقية للجرائم الكبيرة ووحدة الجرائم الكبيرة وتدريب الشرطة العراقية على التحقيقات الجنائية. تضيف القيادة المؤقتة الانتقالية للقوة المتعددة الجنسيات في العراق والوزارة خبراء شرعيين إلى قوات الشرطة¹⁶².

تعمل وزارة العدل مع وزارة الخارجية أيضاً لدعم توسيع وتفعيل المحكمة الجنائية المركزية العراقية. فم منذ إعادة تنظيمها في نيسان/أبريل 2004، عقدت هذه المحكمة 1867 جلسة محاكمة للمتمردين المحتجزين لدى قوات التحالف. نتج عن المحاكمات إدانة 1607 أشخاص¹⁶³.

خلال ربع السنة هذا، أفادت فرقة منطقة الخليج أيضاً أن إصلاحات كلية تدريب الشرطة قد انتهت وأن إنشاء الحماية لقوة سجن الرصافة قد أنجزت أيضاً. يجري حالياً تنفيذ ثمانية مشاريع لمباني محاكم ومن المتوقع أن ينتهي آخر مشروع في آذار/مارس 2008. ويوجد قيد الإنشاء أربعة مرافق أمنية لحماية الشهود ومن المحدد أن تنتهي في نيسان/أبريل 2008¹⁶⁴.

أمن البنى التحتية

استثمرت الولايات المتحدة أكثر من 320 مليون دولار لتحسين قدرة العراق على حماية بنيتها التحتية للكهرباء وللنفط. تتضمن المبادرات الممولة من الولايات المتحدة تدريب وتجهيز كتائب البنية التحتية الاستراتيجية ومشاركة قوات التحالف مع مختلف قوى حماية البنى التحتية للطاقة¹⁶⁵. أسست وزارة الدفاع 17 كتيبة للبنى التحتية العراقية، كما دربت وجهزت المشاريع الممولة من الولايات المتحدة 11 من هذه الكتائب¹⁶⁶.

المرافق القائمة بذاتها التي تديرها الوزارات الافرادية، يحميها عناصر خدمة حماية المرافق (مثلاً حراس الأمن في مباني الوزارات). يعمل حالياً حوالي 150 ألف موظف في خدمة 27 وزارة و8 محافظات مستقلة، مثل المصرف المركزي العراقي¹⁶⁷.

أفادت وزارة الدفاع عن وجود أدلة غير مؤكدة على ان بعض من موظفي حماية المرافق لا يمكن الاعتماد عليهم وقد يكون بعضهم مسؤول عن جرائم عنف ونشاطات غير شرعية أخرى¹⁶⁸. نتيجة لذلك، وضع كل موظفي خدمة حماية المرافق تحت تصرف وزارة الداخلية في 27 كانون الأول/ديسمبر 2006، وتم تحويل أموال رواتبهم إلى موازنة وزارة الداخلية. إلا انه كان هناك استثناءات بالنسبة لقوات وزارة النفط ووزارة الكهرباء وقوات المجلس العدلي الأعلى¹⁶⁹.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الانتقال إلى السيطرة العراقية

حصل تقدم في جهود التحالف لنقل المسؤولية إلى حكومة العراق. فمحافظة النجف الجنوبية وذي قار والمثنى جرى نقل مسؤوليتها الأمنية العام المنصرم. وأفادت وزارة الدفاع ان المسؤوليات الأمنية لكل من القادسية وميسان ونيوى مخطط لها ان تنتقل إلى السيطرة العراقية بحلول فصل الربيع من العام 2007. وما تبقى من الضواحي، فمن المتوقع ان تتم عملية نقل مسؤولية الأمن فيها بنهاية العام 2007 باستثناء الأنبار المتوقع ان يتم فيها الانتقال في أوائل العام 2008¹⁷⁰.

في 17 كانون الثاني/ديسمبر 2006 وافق رئيس الوزراء واللجنة الوزارية للأمن القومي على نقل مسؤولية الأمن في الدهوك واربيل والسليمانية إلى حكومة كردستان الإقليمية (KRG). سوف تنجز الانتقال بعد حل مشكلة ميزانية الدفاع بين حكومة العراق وحكومة كردستان الإقليمية¹⁷¹.

خلال ربع السنة الحالي، أفادت وزارة الدفاع ان قيادة القوات الأرضية العراقية (IGFC) تحملت مسؤولية السيطرة والقيادة لست فرق من الجيش العراقي¹⁷² ومع ان هذه الوحدات لا تزال تحتاج إلى دعم لوجستي وتعزيزي من قوات التحالف¹⁷³.

وضعية قطاع العناية الصحية

ركزت جهود الولايات المتحدة لإعادة الإعمار في هذا القطاع على بناء وإعادة تأهيل وتجهيز المرافق الطبية بالمعدات كما تأمين خدمات التحصين والتدريب وغير ذلك من الخدمات الطبية. بالأصل، جرى التخطيط لإنشاء 150 مركز عناية صحية أولية (PHC) بتمويل من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني، إلا أن ارتفاع الكلفة خفض عدد المراكز المخطط لها إلى 142 مركز. من ناحية ثانية جرى أصلاً التخطيط لمشاريع 17 مستشفى لقطاع العناية الصحية بتمويل من الصندوق نفسه، لكن العدد ارتفع إلى 20 مستشفى في كانون الأول/ديسمبر من العام 2004¹⁷⁴.

بنهاية ربع السنة الحالي، جرى إنفاق 78% (640 مليون دولار) تقريباً من الأموال المخصصة لهذا القطاع والبالغة 819 مليون دولار وجرى تلزيم كل الأموال المخطط لهذا القطاع. يبين الشكل 2-31 وضعية أموال القطاع.

تمّ إنجاز ما يقارب 46% من كل المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لهذا القطاع. لكن التقدم في المشاريع الإنشائية تباطأ كثيراً بسبب المشاكل الأمنية والإدارية. بحلول نيسان/أبريل 2007، تمّ إنجاز 97 من أصل 238 مشروع للعناية الصحية. يبين الشكل 2-32 وضعية المشاريع في قطاع العناية الصحية.

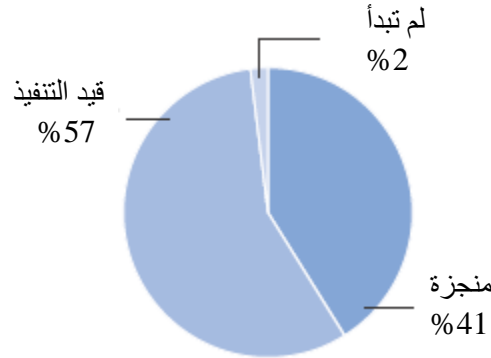
تشمل النشاطات في هذا القطاع بناء وإعادة تجديد مراكز العناية الصحية الأولية والمستشفيات في كافة أنحاء العراق، كما تمويل هذه المرافق بالمعدات الطبية وتدريب الممارسين الطبيين والموظفين الحكوميين. وتضمن النشاطات السابقة في هذا القطاع برامج تلقيح على مستوى البلاد بأكملها.

صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الشكل 2-31
وضعية أموال صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2) - للعاية الصحية
بمليارات الدولارات
المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الأسبوعي في العراق، (2007/3/27)



الشكل 2-32
وضعية مشاريع العناية الصحية الممولة من صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)
المصدر: ملف الإنهاء لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (2007/3/30)؛ تقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
(2007/4/10).



نوع المشروع	لم يبدأ تنفيذها	قيد التنفيذ	أنجزت	المجموع
مراكز العناية الصحية الأولية	3	126	15	141
تزويد المعدات	1	1	60	64
المستشفيات	1	10	19	30
تحسينات على المستشفيات والعيادات الطبية على مستوى البلاد	4	137	97	238
المجموع	4	137	97	238

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)



مستشفى التوليد والأطفال في أربيل

النشاطات الإنشائية

لم يتم إنجاز سوى 15 من 142 نموذج مركز عناية صحية أولية مخطط لها حتى تاريخه، منها 8 مراكز فقط قد فتحت أبوابها للناس. ومن بين المراكز المتبقية يوجد 119 قيد الإنشاء وتوقف العمل في ثمانية لأسباب متنوعة مثل الأمن ومشاكل مقاولي الباطن¹⁷⁵.

ومن بين المراكز التي لم ينته العمل بها بعد، هناك 72 أصبحت منجزة بنسبة 90 إلى 100% و45 أصبحت منجزة بنسبة 75 إلى 90% ومركزين بنسبة 35 إلى 74%. وقد جرى تفجير 4 مراكز فتوقف العمل فيها. بالإجمال، تقدر فرقة منطقة الخليج انه سيتم إنجاز أكثر من 7 مراكز عناية صحية أولية قبل تموز/يوليو 2007، وأن برنامج مراكز العناية الصحية الأولية سينتهي بحلول كانون الأول/ديسمبر 2007¹⁷⁶.

حالياً، تشرف فرقة منطقة الخليج على إعادة تجديد 20 مستشفى لا تزال ضمن مسؤولية عقد التصميم والبناء الأصلي وهي تشرف أيضاً على إنشاء مستشفى واحد كانت تديره سابقاً الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID). من بين المستشفيات العشرين المذكورة أعلاه أنجز المقاول 13 مستشفى¹⁷⁷.

أفادت فرقة منطقة الخليج ان كل أعمال إعادة التأهيل ضمن برنامجها للمستشفيات قد أصبحت منجزة بنسبة 87%، ويتوقع ان يُنجز ما تبقى بحلول حزيران/يونيو 2007¹⁷⁸.

في ربيع السنة هذا، أجرى المفتش العام تفتيشاً في مستشفى التوليد والأطفال في أربيل وحدد عدد من المشاكل المتعلقة بالاستدامة، فمثلاً، يجري رمي النفايات الطبية في مصارف المستشفى ونظام الصرف الصحي، مما يؤدي إلى انسداد النظام وبالتالي إلى احتمال حصول خطر يهدد الصحة. للاطلاع على مزيد من التفاصيل حول هذا التفتيش، انظر القسم 3 من هذا التقرير.

بدأ مشروع مستشفى الأطفال في البصرة الذي تديره فرقة منطقة الخليج بالسير في مساره الجديد. أصبح المشروع بمجمله منجزاً بنسبة 45% منذ 30 آذار/مارس 2007. أنجزت نسبة 21% من الإنشاءات التي تديرها فرقة منطقة الخليج¹⁷⁹. إضافة إلى الأعمال الإنشائية الجارية في هذا المشروع، تدير فرقة منطقة الخليج أيضاً عقداً بقيمة 1.5 مليون دولار للخدمات المعمارية والهندسية وعقوداً بقيمة 8.7 مليون دولار لخدمات استكمال المعدات الطبية. يوفر مشروع الأمل (HOPE) 30 مليون دولار للتدريب وللمعدات الطبية

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

ذات القيمة الكبيرة. من المقرر إنجاز الإنشاءات في تموز/يوليو 2008 والمعدات الطبية في تشرين الأول/نوفمبر 2008. ويتبع ذلك افتتاح على مراحل يبدأ في أوائل 2009¹⁸⁰.

يلخص الجدول 2-12 وضعية مرافق العناية الصحية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني.

النشاطات غير الإنشائية

خصصت المشاريع الممولة من الحكومة الأميركية مبلغ 214 مليون دولار لشراء معدات العناية الصحية، ولتحديث الخدمات ولتأمين التدريبات. بحلول آذار/مارس 2007 جرى إنفاق 180 مليون دولار في هذا القطاع الفرعي¹⁸¹. أفادت وزارة الخارجية أن المعدات الطبية والمواد القابلة للاستهلاك والأثاث قد تم تسليمها وتركيبها في مراكز العناية الصحية الأولية السبعة التي أنجزت فيها الأعمال الإنشائية. وبشكل مشابه تم تسليم معدات طبية بقيمة 23.7 مليون دولار وتركيبها¹⁸². في المستشفيات الـ 12 التي أنجزت فيها أعمال إعادة التأهيل،

أغلق برنامج التدريب الصحي الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2006. درّب البرنامج 2839 مزود لخدمات العناية الصحية على إدارة أمراض الطفولة وتعزيز الاتصالات الشخصية ومهارات الاستشارة ومنع الالتهابات. إضافة إلى ذلك، شارك أكثر من 4664 مواطناً عراقياً في الدورات التدريبية هذه. وهكذا فإن 17 من 18 محافظة لديها على الأقل شخصين تلقوا تدريباً أساسياً على مقررات البرنامج¹⁸³.

الجدول 2-12

إنشاءات مرافق العناية الصحية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF): الحالية والمخططة

مرافق العناية الصحية	الوضع الحالي كما في 2006/12/29	الوضع النهائي المخطط له من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
عدد المستشفيات المعاد تأهيلها	13	20
عدد المستشفيات المبنية	قيد التنفيذ	1
عدد مراكز العناية الصحية الأولية المعاد تأهيلها	147	147
عدد مراكز العناية الصحية الأولية التي تم تجهيزها	600	600
عدد مراكز العناية الصحية الأولية الصغيرة التي تم بناؤها وتجهيزها.	6	6
عدد مراكز العناية الصحية الأولية النموذجية المنجزة حتى مرحلة التشغيل	15	142

المصدر: رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتاريخ 20 نيسان/أبريل 2007، (المستشفيات ومراكز العناية الصحية الأولية النموذجية)؛ وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، الجدول 5 (قياسات مختارة)، كانون الثاني/يناير 2007، (كافة المعطيات الأخرى)

١٥
١٤
١٣
١٢
١١
١٠
٩
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١

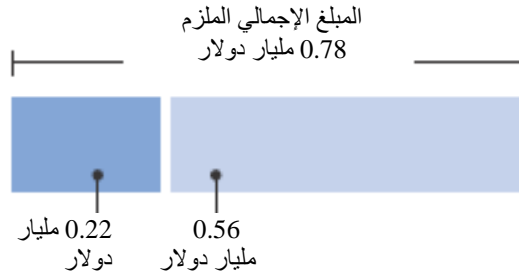
تهدف المشاريع في هذا القطاع إلى تحسين أنظمة النقل في العراق مثل المرافئ وسكك الحديد والطرق والجسور والمطارات. كذلك يشمل هذا القطاع مشاريع الاتصالات الممولة من الولايات المتحدة¹⁸⁴.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

بتاريخ 27 آذار/مارس 2007، كان قد تمّ إنفاق 70% (أو 560 مليون دولار) من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق البالغة 800 مليون دولار تقريباً والمخصصة لهذا القطاع. وقد جرى تلميز معظم أموال هذا القطاع. يبين الشكل 2-33 وضعية أموال القطاع.

من المتوقع إنجاز المشاريع الإنشائية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في هذا القطاع بحلول كانون الأول/ديسمبر 2008¹⁸⁵. وأصبحت مشاريع هذا القطاع هي حالياً منجزة بنسبة 88%. للاطلاع على وضعية المشاريع في هذا القطاع، انظر الشكل 2-34.

الشكل 2-33
وضعية مشاريع النقل والاتصالات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني
مليارات الدولارات
المصدر: وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الأسبوعي في العراق (2007/3/27)



منفق
غير منفق

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

مشاريع الشحن البحري

بلغ متوسط عدد السفن الراسية في مرفأ أم قصر 18.5 سفينة بالأسبوع في ربع السنة هذا. مع ذلك، لم يفد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق إلا عن نقطتي معطيات خلال ربع السنة الحالي¹⁸⁶.

أنجزت فرقة منطقة الخليج ستة من سبعة مشاريع وأصبح البرنامج بمجمله منجزاً بنسبة 99%¹⁸⁷. ومنذ 30 آذار/مارس 2007، تم تسليم 85% إلى 90% من أعمال إعادة التجديد على رافعات "تيلكون" والناشرة على التوالي. إضافة إلى ذلك، في شباط/فبراير 2007، تم إنجاز أعمال التصليح على خطوط الطاقة المزودة إلى رافعات "تيلكون" في أم قصر. مع أن المفتش العام أفاد في ربع السنة المنصرم أن برنامج الشحن البحري من المتوقع أن ينتهي بحلول فبراير/شباط 2007، فإن آخر مشروع مرفأ من المتوقع أن ينتهي في أيار/مايو 2007، بسبب تأخر حصول سلطات المرفأ على تصميم مشروع إنشاء المراسي. هذا المشروع أصبح منجز بنسبة 89%¹⁸⁸.

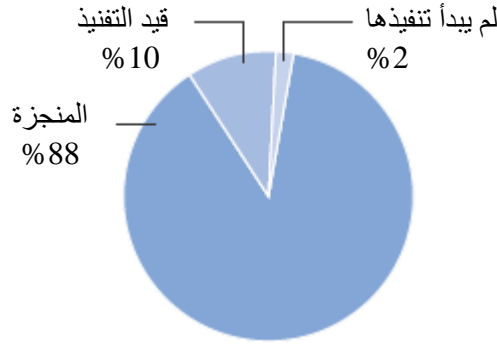


الشحن البحري جزء مهم من إعادة إنعاش الاقتصاد العراقي

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الشكل 2-34

وضعية مشاريع النقل والاتصالات الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)
المصدر: ملف الإنهاء لدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) (2007/3/30)
تقرير نشاطات الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (2007/4/10).



نوع المشروع	لم يبدأ تنفيذها	قيد التنفيذ	المنجزة	المجموع
الطرق والجسور	9	39	237	285
إعادة تأهيل وترميم محطات سكة الحديد		2	96	98
شبكة الألياف البصرية الموحدة			95	95
تحديث أعمال الاتصالات	1	1	32	34
الطيران المدني		5	14	19
إعادة تأهيل مرفأ أم قصر		1	9	10
الطرق السريعة		4		4
إصلاح قطاع الاتصالات/قوانين الاتصالات			1	1
أنظمة الاتصالات		1		1
المجموع	10	53	484	547

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

مشاريع سكك الحديد

في ربع السنة هذا، هناك ما متوسطه 32 قطار يسير على سكك الحديد بالأسبوع، وهذا المتوسط أقل مما كان عليه في ربع السنة المنصرم والذي كان 45 بالأسبوع¹⁸⁹. يبقى هذا العدد أقل بكثير من العدد المخطط له للقطارات في أرباع السنة السابقة. ويعود سبب هذا التراجع إلى الظروف الأمنية السيئة بالدرجة الأولى التي لا زالت تقيد سير القطارات في العراق. فمثلاً، في منتصف شباط/فبراير أدت التفجيرات إلى تأخير مشروع تصليح جسر اللطيفية¹⁹⁰ في آذار/مارس أدى هجوم إلى سد طريق جنوب محطة المنصور ومنع إمكانية الوصول إلى جسر اللطيفية¹⁹¹.

أنجزت المشاريع الممولة من الولايات المتحدة أعمال تصليح 98 محطة للسكة الحديد¹⁹². وفي نشاطات إنشائية أخرى، تم إنجاز أعمال إعادة تأهيل خمس محطات للسكك الحديدية في ذي قار وأعمال إعادة تأهيل جسر في بغداد¹⁹³ وفي 9 آذار/مارس 2007¹⁹⁴. أصبح العمل في المحطة المركزية للسكة الحديد في بغداد منجزاً. إضافة إلى ذلك، أعيد منح عقد الثلاثة ملايين دولار لإعادة تأهيل محطة الفلوجة والمجمع السكني التابع لها¹⁹⁵. للاطلاع على مشاريع محطات السكك الحديدية بحسب المواقع، أنظر الشكل 2-35.

معظم مبلغ الـ 197 مليون دولار المخصص لهذا القطاع هو للمواد والمعدات. سوف توفر المرحلة الأولى من نظام التحكم بالقطارات المستند إلى الاتصالات (CBTC) للعراق نظام تحكم بالقطارات يتعقب حركة جميع العربات الموجودة على شبكة سكك الحديد. أصبح المشروع حالياً منجزاً بنسبة 88%. ومن المتوقع أن ينتهي بحلول أيلول/سبتمبر 2007¹⁹⁶. سوف تزود المرحلة الثانية 41.6 المنجزة بنسبة 58% شبكة اتصالات رقمية تعمل على تردد الميكرووايف الرادي بقيمة 41.6 مليون دولار (المعروفة أيضاً بالشبكة الرئيسية لنظام التحكم بالقطارات المستند إلى الاتصالات (CBTC))¹⁹⁷.

مشاريع الطيران

خلال ربع السنة الحالي، بلغ متوسط رحلات مطار بغداد الدولي 403 رحلات بالأسبوع¹⁹⁸ وهذا انخفاض عن متوسط ربع السنة المنصرم الذي بلغ 423، وذلك للعمليات المدنية والعسكرية معاً. خصص صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق مبلغ 80 مليون دولار لقطاع الطيران المدني. ومعظم الأموال المعاد تخصيصها هذه هي لدعم رفع مستوى مطار البصرة الدولي¹⁹⁹. تم إنجاز المشاريع في المطارات الأخرى.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

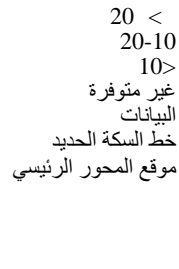
الشكل 2-35

مشاريع إعادة تأهيل محطات السكة الحديد حسب المحافظات

المصدر: نشرة مكتب إدارة إعادة اعمار العراق الصادرة في 2007/3/30.



العدد الإجمالي للمشاريع في كافة أنحاء البلاد: 98
العدد الإجمالي للمشاريع حسب المحافظات



وضعية مشاريع إعادة تأهيل السكة الحديد حسب المحافظات

المحافظة	يجري تنفيذها	أنجزت	المجموع
نينوى		9	9
تميم		5	5
صلاح الدين		18	18
الانبار		25	25
بغداد	1	3	4
بابل		9	9
القادسية		4	4
المنثى		8	8
الذي قار		10	10
البصرة	1	5	6
المجموع	2	96	98

صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

منذ تقرير القسم 2207 لوزارة الخارجية في تشرين الأول/أكتوبر 2007، فإن نظام اختبار التشغيل للرحلات الجوية بواسطة مساعد الملاحة، البالغة قيمته 400 ألف دولار تم إنجازه في مطار بغداد الدولي وقد نُقذ أيضاً عدد من برامج تدريب موظفي مديرية الطيران المدني العراقي (ICAA) في ربع السنة هذا، بما فيها أعمال التشغيل والصيانة لنظام الرادار ونظام مراقبة حركة الطيران وسلامة الرحلات. قد أنجزت أيضاً مرحلتين من ثلاثة من مراحل التدريب على مراقبة حركة الطيران، وتضمنت هذه المراحل مقررات تدريبية متعلقة بالأنظمة المركبة في كافة أنحاء العراق، والتعريف بمزايا النظام، ومراقبة الاقتراب من المطار بالرادارات، وضمان النوعية والتدريب على اللغة الإنكليزية²⁰⁰.

إضافة إلى ذلك، أفادت وزارة الخارجية أن إجراءات التدريب على نظام مراقبة حركة الطيران في مركز مراقبة المنطقة (ACC) كما تدريب محاكاة الرادار، يبدأ بأواخر ربيع 2007. وسوف يتواصل التدريب على مراقبة الاقتراب من المطار بالرادار والتدريب على برج مراقبة حركة الطيران، وفقاً للعدد خلال السنوات الثلاثة القادمة²⁰¹.

استمرت أعمال الإنشاء في أربعة مشاريع، بلغت قيمتها الإجمالية 16.8 مليون دولار، في ربع السنة الحالي في مطار البصرة الدولي، بما في ذلك مشروع اتصالات، ونظام رادار جديد، وتجديد شبكة مياه المطار²⁰². هذه المشاريع مجدولة ليتم تسليمها بحلول أيلول/سبتمبر 2007، باستثناء نظام الرادار الجديد المتوقع إنجازه في شباط/فبراير 2008 بسبب وقت تصنيع الرادار الأطول من المتوقع²⁰³. أما مشروع تجديد برج المراقبة ومبنى المطار فهو منجز بنسبة 95% والإنجاز التام مجدول لشهر أيار/مايو 2007²⁰⁴.

يلخص الجدول 2-13 الأعمال المنجزة في مطارات بغداد والبصرة والموصل. إن جهود الأعمال الإنشائية التي تقودها الولايات المتحدة في هذا القطاع قاربت على نهايتها.

صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الجدول 2-13

وضعية المشاريع التي تقودها الولايات المتحدة في مطارات العراق كما هي في 2007/3/31

المطار	حجم العقد	عدد المشاريع	تاريخ الإنجاز المتوقع	الوضعية
بغداد الدولي	17 مليون دولار	7	تشرين الأول/أكتوبر 2006	منجز بنسبة 100%
البصرة الدولي	25 مليون دولار	10	كانون الأول/ديسمبر 2007	منجز بنسبة 55%
الموصل	10 ملايين دولار	1	أيلول/سبتمبر 2006	منجز بنسبة 100%

المصدر: مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج (GRD-PCO)، استجابة لطلب مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، 7 نيسان/أبريل 2007.

الطرق والجسور

المشاريع الممولة من الولايات المتحدة في هذا القطاع لن يتم إنجازها إلا في كانون الأول/ديسمبر 2008. تركز هذه المشاريع على الطرق القروية الصغيرة وعلى عدة طرق سريعة مهمة وجسور²⁰⁵.

الطريق السريع بين بغداد وكركوك سوف يتم رفع مستواه إلى أربعة خطوط سير بحلول كانون الأول/ديسمبر 2008. وسوف توصل كذلك الديوانية والسماوا بطريق سريع من أربعة خطوط؛ هذا المشروع البالغة قيمته 15.5 مليون دولار مجدول ليكون منجز في شباط/فبراير 2008²⁰⁶. المشروع أصبح منجز الآن بنسبة 35%²⁰⁷.

برنامج الطرق القروية البالغة ميزانيته 38.5 مليار دولار، سيحسّن 424 ميل من الطرق عبر 15 محافظة في العراق²⁰⁸. خلال ربع السنة هذا، من المتوقع إنجاز ما يقارب 74 ميل من الطرق القروية²⁰⁹. وبعد أن كان أصلاً مجدول للإنجاز بحلول آب/أغسطس 2006²¹⁰، أصبح المشروع الآن متوقع أن ينجز في تموز/يوليو 2007²¹¹. خلال ربع السنة هذا أفادت فرقة منطقة الخليج أن برنامج الطرق القروية تأخر بسبب المشاكل الأمنية والنقص في الوقود والبتومين، فتخصيصات البتومين والإسفلت من وزارة النفط غير كافية لدعم حاجات المقاولين²¹².

هناك حالياً 56 مشروع للجان الإقليمية لإعادة الإعمار (PRDC) تبلغ قيمتها 56.5 مليون دولار، و21 من هذه المشاريع تمّ إنجازها حتى تاريخه²¹³. أفاد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج أن 15 مشروعاً للجان إعادة إعمار العراق في المحافظات- سبعة طرق وجسرين وستة شوارع- أنجزت في ربع السنة هذا²¹⁴.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

يواصل المشتركون في الهاتف الجوّال بالتزايد خلال ربع السنة الحالي، ولكن بمعدل أبطأ بكثير من السابق. كما ازداد أيضاً المشتركون بالهاتف الثابت. أما خدمات الإنترنت فتزودها الشركة الحكومية لخدمات الإنترنت (SCIS)، والمشغلون الخاصون المرخص لهم والشركات الخاصة غير المرخص لها. ويصل العراقيون إلى شبكة الإنترنت عبر الهاتف، وعبر تقنية WiFi وبشكل متزايد عبر شبكات WiMax²¹⁵. يوجد حالياً 261 ألف مشترك في شبكة الإنترنت في العراق²¹⁶.

صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

يبين الشكل 2-36 التزايد الثابت في عدد المشتركين في شبكة الهاتف الجوّال وبين الجدول 2-14 مقارنة بين العدد الحالي لمشاركي الهاتف مع عددهم ما قبل الحرب. ويبقى الطلب على الاشتراك بالهاتف مرتفع ولكن الاستثمار في الهاتف الجوّال يبقى رهناً بإيجاد الحل لمشكلة التراخيص لشركات الهاتف الجوّال²¹⁷.

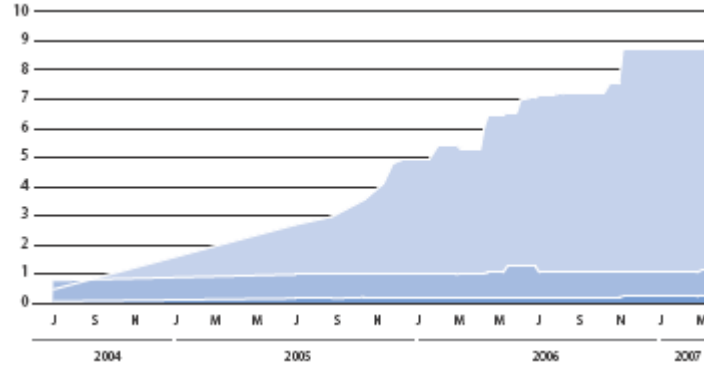
تشمل مبادرات الولايات المتحدة لتحديث هيئة الاتصالات والبريد 34 مشروعاً لإنشاء وتجديد مكاتب البريد. بنهاية ربع السنة الحالي، أصبحت المشاريع منجزة بنسبة أكثر من 91% بعد أن كانت هذه النسبة 80% بربع السنة المنصرم. من المتوقع ان ينجز آخر مكتب بريد في تموز/يوليو 2007. بنهاية آذار/مارس 2007، أصبحت إنشاءات محطة بريد الديوانية منجزة بنسبة 60%؛ وقد أخرجت المشكلة الأمنية إعادة تأهيل محطة بريد أخرى²¹⁹. عندما تنتهي، من المتوقع ان تؤدي المشاريع إلى تقديم خدمات البريد إلى ما يقارب المليون عراقي²²⁰.

تمّ تخصيص مبلغ 48 مليون دولار إلى نظام الاتصالات في العراق. سيخدم هذا التمويل لبناء مركز التحويل الأولي للاتصالات في مدينة المأمون وشبكة اتصالات لاسلكية بنطاق ترددات واسع. بحلول 30 آذار/مارس 2007، أصبح مرفق التحويل البالغة قيمته 26 مليون دولار منجراً بنسبة 22% ومن المُقدّر أن ينتهي بحلول أيلول/سبتمبر 2007. وقد أنجزت أعمال تشغيل وصيانة مشروع شبكة الاتصالات اللاسلكية بنطاق ترددات واسع في 20 آذار/مارس 2007.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)

الشكل 2-36 المشركون في قطاع الاتصالات

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقارير الوضعية الأسبوعية (2007/3/13-2007/12/28)
عدد المشتركين (ملايين)



الهاتف الجوال
الخطوط الثابتة
الانترنت

الجدول 2-14

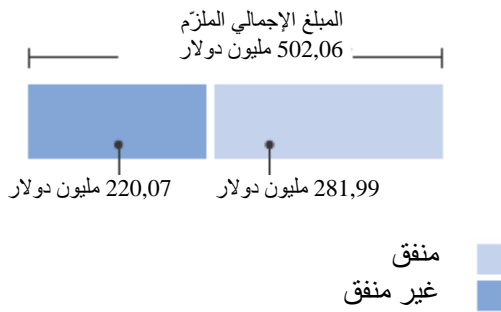
مشركو الهاتف الحاليون مقارنة مع مشركي ما قبل الحرب

مقياس النتائج	مستوى ما قبل الحرب (2003)	وضعية ربع السنة المنصرم كما هي في 2007/1/2	الوضعية الحالية كما هي في 2007/1/2
مشركو الهاتف الثابت	833,000	1,046,027	1,111,000
مشركو الهاتف الجوال	80,000	8,712,027	8,720,038

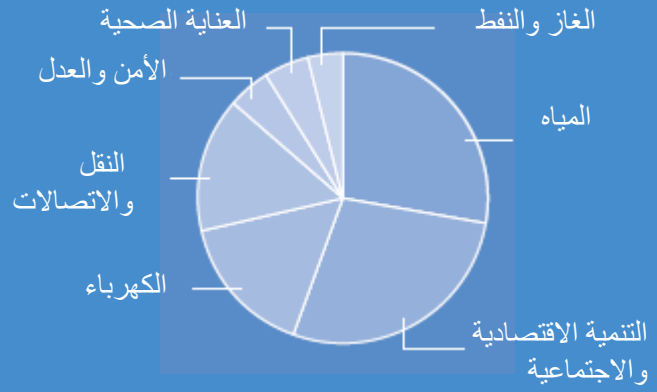
المصدر: مستوى ما قبل الحرب: وحدة استخبارات مجلة الايكونوميست، تقارير أوضاع الدول - العراق 2005، الصفحة 34، الاتحاد الدولي للاتصالات، الاتصالات العالمية/مؤشرات الاتصالات الدولية، دون تاريخ، الصفحة أ-30. متوفر على شبكة الإنترنت على الموقع الإلكتروني العراق (IRMO)، تاريخ كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة 23. http://www.itu.int/ITU-D/ict/statistics/at_glance/cellular03.pdf.
الوضعية الحالية: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IMRO)، تقرير الوضعية الأسبوعي، 13 آذار/مارس 2007، الصفحة 22.

لتحديث نظام تشغيل قطاع الاتصالات في العراق ولدعم الوكالة المنظمة، خصص لهيئة الاتصالات والإعلام (CMC) 20 مليون دولار²²² خلال ربع السنة الحالي، أنجز تدريب موظفي هيئة الاتصالات والإعلام وبدأت المرحلة الأولى من تدريبات التنمية الاستراتيجية لموظفي هيئة الاتصالات والإعلام في الأردن²²³.

الشكل 2-37
 وضعية أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
 (CERP)
 بملايين الدولارات
 المصدر: الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-
 I)، الرد على المفتش العام لإعادة إعمار العراق
 (SIGIR) (2007/4/2)



في التقرير ربع السنوي هذا، يقدم المفتش العام نظرة شاملة حول أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) المخصصة في السنة المالية 2006. وبحلول 2 نيسان/أبريل 2007، كان قد تمّ تلزيم 502,06 مليون دولار من أصل 708 ملايين دولار المخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية 2006، كما وتمّ إنفاق 56% من الأموال الملزمة²²⁴. للاطلاع على وضعية أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، انظر الشكل 2-37.



برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

القسم الثاني
 برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

نظرة شاملة

في أيار/مايو 2003، أنشأت سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لإتاحة الفرصة للقادة العسكريين الأميركيين في العراق أن يستجيبوا بسرعة للحاجات الطارئة الإنسانية المتعلقة بإغاثة وإعادة إعمار العراق. وفي حزيران/يونيو 2003، أوضح الأمر المجزأ 087 (FRAGO 87) مشاريع إعادة الإعمار المسموحة وحدد حدود الإنفاق²²⁵. وبعكس صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، لم تُخصص أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لقطاعات؛ وبالعكس صندوق دعم الاقتصاد (ESF) أيضاً، لم تخصص الأموال لمسارات. يتضمن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ثلاثة عناصر هي: إعادة الإعمار، المبادرة الاقتصادية العراقية، والتقديمات إلى عائلات الضحايا/والتعويضات عن أضرار الحرب.

يضع القادة أولوية للمشاريع بالتنسيق مع فرق إعادة الإعمار الإقليمية في المحافظات (PRT) والمحافظين واللجان الإقليمية في المحافظات لإعادة الإعمار والتنمية في (PRDC). يتم اختيار المشاريع على أساس سرعة تنفيذها وعدد العراقيين الذين سيشغلهم المشروع وعدد العراقيين الذين سيستفيدون من المشروع ورؤية المشروع²²⁶.

بالأساس، جاء تمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) من الممتلكات العراقية المصادرة ومن صندوق تنمية العراق (DFI)، ولكن في أواخر العام 2003، بدأ تخصيص الأموال الأميركية إلى برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP). في قانون الدفاع الوطني للسنة المالية 2006، أعطى الكونغرس وزارة الدفاع صلاحية استعمال مبلغ 500 مليون دولار كحد أقصى للسنة المالية 2006 والسنة المالية 2007، من الأموال المخصصة للتشغيل والصيانة ضمن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) في العراق²²⁷. ومنذ 31 آذار/مارس 2007، بلغت الأموال المخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) ما يقارب 2.2 مليار²²⁸.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2003، أصدر الكونغرس قانون P.L.108-106، الذي سمح بأنظمة تعاقد أكثر مرونة لأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) وترك تنظيم الأموال لوزارة الدفاع. الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق هو المنسق الإجمالي للبرنامج وتملك القيادات الرئيسية الأدنى رتبة صلاحية الموافقة على 500 ألف دولار كحد أقصى. يوافق قائد القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) على المشاريع الأكبر من 500 ألف دولار²²⁹.

في السنة المالية 2006، خصص الكونغرس 923 مليون دولار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) وفي 30 أيلول/سبتمبر 2006، خصصت وزارة الجيش 724,5 مليون دولار للاستعمال في السنة المالية 2006. من هذا المبلغ خصصت القيادة المركزية الأميركية 510 ملايين دولار للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I) و214,5 مليون دولار لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) المنفذة على يد القوات الأميركية في أفغانستان. أما مبلغ 198,5 مليون دولار المتبقي فسينقل إلى السنة المالية 2007. أنظر الجدول 2-15.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

الجدول 15-2
تخصيصات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) في 2007/3/31 (بملايين الدولارات)

مجموع أموال البرنامج	التخصيص
\$140	P.L. 108-287 (السنة المالية 2004)
\$718	P.L. 109-13 (السنة المالية 2005)
	P.L. 109-148 (السنة المالية 2006)
\$510	P.L. 109-234 (السنة المالية 2006)
\$375	P.L. 109-289 (السنة المالية 2007)
1.743 مليون دولار	مجموع التخصيصات الأمريكية

ملاحظة: لم تتم مراجعة المعطيات رسمياً

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

معلومات عن القطاعات

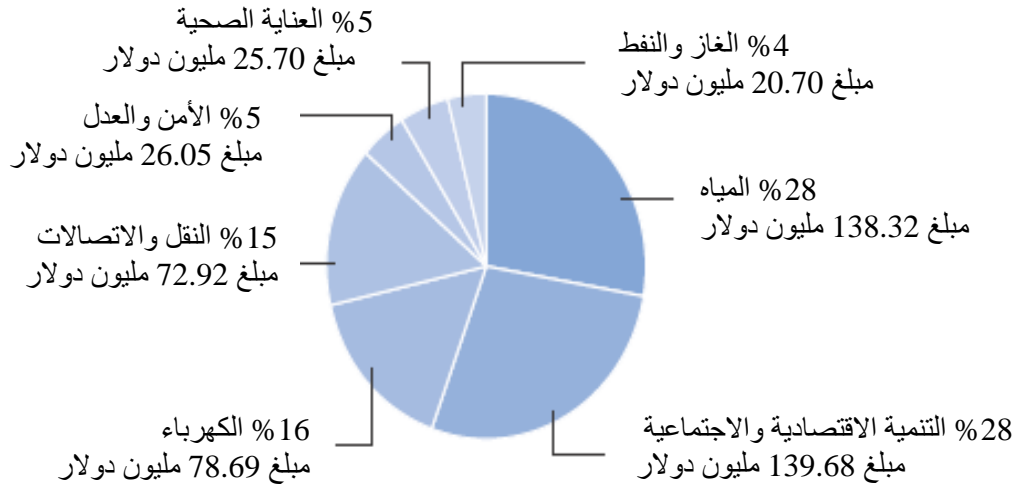
توجّه إرشادات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) قادة الجيش إلى تركيز أموال البرنامج على المشاريع التي تحسن أوضاع المياه والمجاري الصحية والكهرباء والتنظيم المدني والتي في الوقت نفسه تشغل أكبر عدد ممكن من الموظفين العراقيين لأطول فترة من الوقت. ويجري تشجيع مسؤولي المشتريات استخدام الشركات العراقية المحلية لتنفيذ مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)²³⁰

الشكل 2-28

حصص القطاعات من تخصيصات أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

بملايين الدولارات، نسبة مئوية من مبلغ 502,06 مليون دولار

المصدر: الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق (MNC-I)، الرد على المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) (2007/4/2).



ملاحظات:

- 1- تاريخياً، يحتسب المفتش العام حصة الأموال عن طريق قسمة الدولارات المخصصة لكل قطاع على إجمالي الدولارات المخصصة. تفاصيل التخصيص على مستوى القطاع والقطاع الفرعي للسنة المالية 2006 لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) غير متوفرة حالياً، لذلك استعملنا في الرسم أعلاه الدولارات الملزمة من أجل احتساب النسب المئوية.
- 2- من أجل ان يكون التقرير متناسباً، جرى نسخ نشاطات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) إلى القطاعات التي حددها المفتش العام.
- 3- الأرقام متأثرة بالتدوير.
- 4- أنظر الملحق د لإسناد قطاعات المفتش العام والبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

الجدول 2-16

مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006، في 2007/4/2

نوع المشروع	مجموع المشاريع	عدد المشاريع المنجزة	عدد المشاريع الموجودة قيد التنفيذ	المبالغ الملزمة	الاتفاق
الزراعة-الري	114	75	39	\$42,264,077	\$20,328,033
تصليح الأضرار الناتجة عن العمليات العسكرية	60	57	3	\$1,459,933	1,345,848
نشاطات التنظيف المدني	244	205	39	\$17,358,066	\$15,005,300
تصليح المرافق المدنية أو الثقافية	72	60	12	\$6,721,925	\$3,142,029
عربات الدعم المؤساسة	9	9	0	2,194,300	2,194,300
دفعات المؤساسة	428	417	11	\$7,754,637	\$7,415,987
التحسينات الاقتصادية والمالية والإدارية	59	49	10	\$10,466,575	\$8,708,447
التعليم	591	473	118	\$43,081,698	\$28,024,497
الكهرباء	427	355	72	\$78,686,259	\$42,823,895
إنتاج الغذاء وتوزيعه	17	15	2	\$1,469,595	\$1,165,646
العناية الصحية	243	190	53	\$25,706,156	\$11,659,185
حكم القانون	169	153	16	\$10,116,158	\$8,426,269
مشاريع إنسانية أو إعادة بناء أخرى	176	142	34	\$22,847,021	\$9,691,951
النفط	42	29	13	\$20,700,081	\$6,054,084
الاتصالات	79	65	14	\$7,253,489	\$4,952,040
النقل	501	433	68	\$65,668,083	\$47,180,995
المياه والمجاري الصحية	671	518	153	\$138,319,417	\$63,881,358
المجموع	*3,902	3,245	657	\$502,067,740	\$281,999,864

المصدر: الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، الرد على المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2 نيسان/أبريل 2007. ملاحظة: لم تتم مراجعة ولا تدقيق المعطيات رسمياً؛ وهي تتضمن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006 (المشاريع الموجودة قيد التنفيذ والمنجزة فقط). أنواع المشاريع مأخوذة من إرشادات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لمكتب وزير الدفاع، 29 حزيران/يونيو 2005. الملحق د يبين قطاعات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) المتعلقة بالقطاعات التي حددها المفتش العام. * 3.6% تقريباً من العدد الإجمالي للمشاريع جرى إنهاؤها أو لم تبدأ بعد.

في نيسان/أبريل 2007، كان هناك 3245 مشروعاً (83%) من مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) قد أنجزت و657 مشروعاً (17%) إضافياً قيد التنفيذ (أنظر الجدول 2-16). للاطلاع على المبالغ الملزمة وإنفاق أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) وفق نوع المشروع، أنظر الشكل 2-38²³¹.

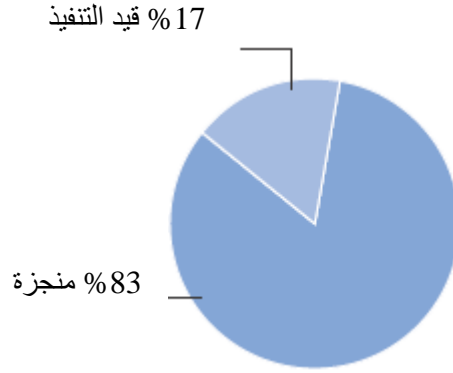
في 23 آذار/مارس 2007، كان قد بدأ العمل على 171 مشروعاً إنشائياً لفرقة منطقة الخليج ممول من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP). للاطلاع على وضعية كل مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، أنظر الشكل 2-39. بلغت الكلفة الإجمالية للمشاريع 143.2 مليون دولار²³². وبلغت نسبة كلفة المشاريع الإنشائية وغير الإنشائية في محافظات بغداد والأنبار ونيوى 46% من كلفة مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) و48% من المشاريع الممولة ضمن السنة المالية 2006 لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للمحافظات الـ 18 وفي كافة أنحاء البلاد. من بين المدن الاستراتيجية العشرة التي

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

حددتها فرقة منطقة الخليج، هناك ثلاث مدن فقط، وهي بغداد وبعقوبة والبصرة، لها أعلى كلفة إجمالية لمشاريعها حيث تناهز 94% من الكلفة الإجمالية لكل المدن الاستراتيجية التي تنفذ فيها مشاريع يمولها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)²³³. للاطلاع على تخصيصات أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) وفق هذه المدن الاستراتيجية، أنظر الجدول 2-17.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

الشكل 39-2
وضعية مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006



المجموع*	منجزة	قيد التنفيذ	القطاع
427	355	72	الكهرباء
42	29	13	الغاز والنفط
671	518	153	المياه
1,210	968	242	التنمية الاقتصادية والاجتماعية
729	687	42	الأمن والعدل
243	190	53	العناية الصحية
580	498	82	النقل والاتصالات
3,902	3,245	657	المجموع

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

الجدول 17-2

أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006 بحسب المدن الاستراتيجية

المدينة الاستراتيجية	عدد السكان	التمويل الإجمالي للمدن الاستراتيجية	مجموع المشاريع
بغداد	5,949,000	\$55,113,798	323
بعقوبة	500,000	\$8,142,571	82
البصرة	2,000,000	\$7,173,813	50
الفلوجة	200,000	\$3,596,415	97
كركوك	750,000	\$1,011,026	5
الموصل	1,750,000	\$256,132	8
النجف	482,000	\$110,485	5
شمال بابل	320,000	\$82,676	3
الرمادي	446,000	\$30,000	1
سمراء	200,000	0	0
المجموع		\$75,516,916	574

المصدر: نظام إدارة وإعادة إعمار العراق، كتاب العمل (اكسل) لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، 2007/3/9، ملاحظة: المدن الاستراتيجية على أساس تحديد فرقة منطقة الخليج، التقرير نصف الشهري للمدن الاستراتيجية تاريخ 13 آذار/مارس 2007.

الكهرباء

في 2 نيسان/أبريل 2007، تمّ إنفاق 43 مليون دولار تقريباً لإنجاز 355 من أصل 427 مشروعاً مخططاً له. وكان يوجد 82 مشروع كهرباء ممول من ضمن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) قيد التنفيذ²³⁴ معظم المشاريع الممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) تدعم الجهود المحلية لتصلح أنظمة نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها.

خلال ربع السنة الحالي، سوف يُنفذ مشروعان ممولان من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) بمبلغ 1.4 مليون دولار لتصلح مركزين للمولدات وفي تميم، وهي منطقة في جنوب الرمادي. سوف تضيف هذه المولدات 20 ميغا واط من الطاقة إلى شبكة توزيع الطاقة في مدينة الرمادي. لكن العمل يتم ببطء وقد أنجزت منه نسبة 65%. زودت أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) أيضاً معدات كافية لتوليد الكهرباء لمساعدة مستشفى الأطفال والنساء العام في الرمادي ليعمل بقدرة 100%²³⁶.

الغاز والنفط

في 2 نيسان/أبريل 2007، جرى تلزيم مبلغ 20.7 مليون دولار من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006، إلى قطاع الغاز والنفط. من هذه الأموال التي جرى تلزيمها، تمّ إنفاق 6.05 مليون دولار (29%) لإنجاز 29 مشروعاً من أصل 42 مشروعاً (69%). ويبقى 13 مشروعاً قيد التنفيذ²³⁷.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

المياه

تبقى تقريباً نسبة 54% (138,32 مليون دولار) من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) التي جرى تلزيمها، غير منفقة. وقد استعمل مبلغ 63,88 مليون دولار لإنجاز 518 مشروعاً من أصل 671 مشروعاً مخططاً له. ويوجد 153 مشروعاً إضافياً قيد التنفيذ²³⁸.

وتستعمل أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لمشروع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد 5- (CERP5) /إجراء تعديلات على شبكة الكمالية في محافظة بغداد. بدأ المشروع، وقيمته 3.1 مليون دولار، في 13 شباط/فبراير 2005، وهو مجدول للإنجاز في 7 نيسان/أبريل 2007. وهو سيتيح تصميم وإنشاء نظام للمجاري الصحية لستة أحياء من قضاء الكمالية في بغداد. المشروع مصمم ليستفيد منه 60 ألف عراقي²⁴⁰.

التنمية الاقتصادية والاجتماعية

حاز قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية على أكبر مبلغ من الأموال الملزمة في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006، في 2 نيسان/أبريل 2007، تم إنفاق 85 مليون دولار (61%) من أموال البرنامج للسنة المالية 2006، من أصل 140 مليون دولار الملزمة لهذا القطاع. حتى تاريخه، تم إنجاز 968 مشروعاً ممولاً من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) ويوجد 242 مشروعاً قيد التنفيذ²⁴¹.

تستعمل أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) (0.380 مليون دولار) لبناء مدرسة جديدة تتألف من 12 غرفة تدريس في قرية الخزنة طابا في محافظة نينوى. كان قد بدأ هذا المشروع في 11 آذار/مارس 2007 وهو مجدول للإنجاز في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2007. سيستفيد من هذه المدرسة ما يقارب 300 تلميذ ومعلمهم²⁴².

استعملت أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) (0.120 مليون دولار) للبدء بإنشاء مدرسة قرية العباسية، وهي جزء من مجموعة مدارس نينوى الخمسة. الهدف من هذا المشروع هو بناء مدرسة جديدة تتألف من ست غرف تدريس. كان هذا المشروع قد بدأ في 7 آذار/مارس 2007 ومقدر أن ينتهي في 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2007²⁴³.

الأمن والعدل

في 2 نيسان/أبريل 2007، كان قد تمّ تلزيم مبلغ 26.05 مليون دولار من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006 إلى هذا القطاع. إضافة إلى ذلك، جرى إنفاق 20.33 مليون دولار من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، أي 78% من المبلغ الملزم، ما يقارب 687 مشروعاً من المشاريع المخطط لها والبالغ عددها 729 مشروعاً و42 مشروعاً لا زال قيد التنفيذ²⁴⁴.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

العناية الصحية

كان قد تمّ إنفاق ما يقارب 48% (12 مليون دولار) من مبلغ 26 مليون دولار الملزمة لهذا القطاع في 2 نيسان/أبريل 2007. ومن مجموع 243 مشروعاً، انتهى 190 مشروعاً، و53 مشروعاً لا زال قيد التنفيذ²⁴⁵.

النقل والاتصالات

في 2 نيسان/أبريل 2007، كان قد جرى تلزيم ما يقارب 73 مليون دولار من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006، وإنفاق 52.13 مليون دولار في هذا القطاع. من المشاريع المخطط لها والبالغة 580 مشروعاً ممولاً من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، انتهى 498 مشروعاً و82 مشروعاً لا زال قيد التنفيذ²⁴⁶.

استُعملت أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) (0.170 مليون دولار) لإنشاء ما يقارب 1.16 كيلو متر من الطرقات الخرسانية المعبّدة. سوف تخدم الطرقات الخمسة مجتمعاً أهلياً يقارب عدده 10 آلاف شخص. وافق على هذا المشروع رئيس البلدية المحلية وقام مفتش ضمان النوعية المحلي من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بعملية تفتيشه في 13 كانون الثاني/يناير 2007²⁴⁷.

في 11 آذار/مارس 2007، أنجزت أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) **طريق جسر الصقلاوية العائم في الحبانية** في محافظة الأنبار كما وأنجزت هذه الأموال الطريق المعبّد بين جسر الصقلاوية العائم وطريق البوابة. يبلغ طول الطريق 5.5 كيلو متر تقريباً وهو سيخدم ما يقارب 69 ألف مواطن في مدينة الحبانية²⁴⁸. يوجد حالياً 56 مرفق ومشروع نقل ضمن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لمدينة الموصل تبلغ قيمتها 4.3 مليون دولار، منها 55 بدأ العمل بها (4.2 مليون دولار) و50 تم إنجازها (2.2 مليون دولار) و5 قيد التنفيذ (2 مليون دولار) وواحد لم يبدأ العمل به بعد (0.1 مليون دولار)²⁴⁹.

التحديات

راجع المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) ووجد أن هذا البرنامج نجح بشكل عام في المشاريع الصغيرة على المستوى المحلي²⁵⁰. مع ذلك من الصعب رفع تقرير حول نتائج وحصيلة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لسببين:

- لا توجد آلية في المكان المناسب لقياس النتائج وحصيلة المشاريع الممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).
- التغيير الشديد للموظفين في العراق يؤدي إلى عدم تواصل في معرفة البرنامج.

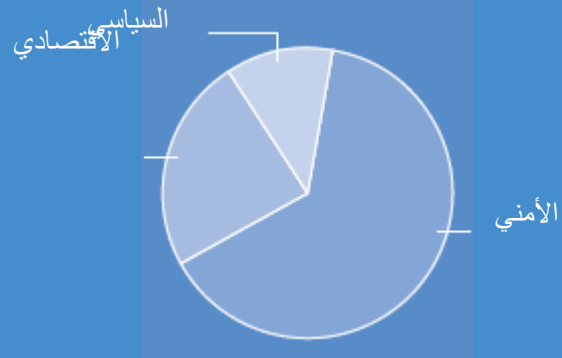
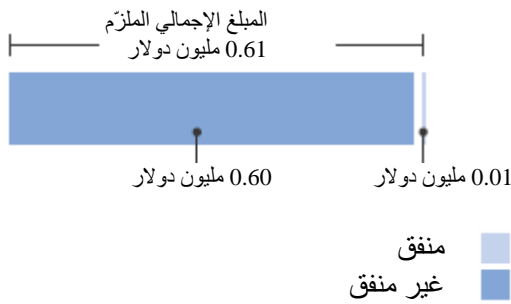
تجري عمليات ضمان النوعية لدى إنجاز المشروع على يد شركة هندسية مستقلة أو على يد مهندسين موظفين للإشراف على المشروع. تسجل نتائج المشروع في عمليات مسح ربع سنوية وتقارير يومية تتناول الخدمات المهمة²⁵³.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)

بطلب من مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع، أجرى المفتش العام تدقيقاً لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) في تشرين الأول/أكتوبر 2005 لتحديد ما إذا كانت الأموال قد أديرت بالشكل الصحيح. استنتج التدقيق أنه "بينما جرى استعمال أموال البرنامج المخصصة بالشكل الصحيح للأهداف المقصودة فإن الرقابة الإجمالية على عمليات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) بحاجة إلى تحسين" ²⁵⁴.

تبين من تدقيق المفتش العام انه بالرغم من التقدم الملحوظ الذي تحقق لتحسين إدارة البرنامج، فإن عملية تنسيق الجهود بين وزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) بخصوص مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لم تكن مناسبة دائماً، وأن القوات المتعددة الجنسيات في العراق لم تنسق مع وزارة الخارجية لاستدامة المشاريع الإنشائية الكبرى ضمن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) ²⁵⁵. خلال ربع السنة الحالي، راجع تقرير التدقيق 07-006 للمفتش العام الذي حمل العنوان "إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) في العراق للسنة المالية 2006" البرنامج بمجمله للعام 2006 وتبين له أن ثلاثة من توصيات المفتش العام الخمس قد استوفيت. للاطلاع على ملخص عن التقرير، أنظر القسم الثالث.

الشكل 2-40
وضعية أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF)
 بملايين الدولارات
 المصدر: فرقة منطقة الخليج، الرد على المفتش العام لإعادة
 إعمار العراق (SIGIR) (2007/4/2)، الوكالة الأميركية
 للتنمية الدولية، الرد على المفتش العام (2007/4/10).



نظرة شاملة

صندوق دعم الاقتصاد هو حساب ثنائي للمساعدة الاقتصادية وهو جزء من موازنة العمليات الخارجية الأميركية المستعملة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي في البلاد النامية حول العالم.²⁵⁶ التخصيص التكميلي الطارئ للسنة المالية 2006، P.L.109-234، خصص مبلغ 1.485 مليار دولار كمساعدة اقتصادية ثنائية لمشاريع صندوق دعم الاقتصاد في العراق²⁵⁷

صندوق دعم الاقتصاد

القسم 2 صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

خصصت وزارة الخارجية الأميركية أموال هذا الصندوق في العراق في ثلاثة مسارات، الأمن (932 مليون دولار) والاقتصاد (345 مليون دولار) والسياسة (208 مليون دولار)²⁵⁸. نفذت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) وفرقة منطقة الخليج معظم هذه المشاريع. للاطلاع على وضعية هذه الأموال، أنظر الشكل 40-2.

الجدول 18-2
المخصصات المكتملة الطارئة لصندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 2006 (بملايين الدولارات)

المبلغ	الوكالة المنفذة	مسار الأمن
\$315	فرقة منطقة الخليج	مشاريع فرق إعادة إعمار الإقليمية في المحافظات/ اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية
\$277	فرقة منطقة الخليج	حماية أمن البنى التحتية (النفط والمياه والكهرباء)
\$155	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	دعم الحكومة المحلية لفرق إعادة إعمار الإقليمية في المحافظات للحكومات
\$135	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	برنامج استقرار المجتمع في المدن الاستراتيجيات
\$45	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	برنامج نشاطات المجتمع الأهلي
\$5	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	صندوق مار لا رزيقة لضحايا الحرب العراقية
\$932		المجموع الفرعي
		المسار الاقتصادي
\$285	فرقة منطقة الخليج	استدامة التشغيل والصيانة
\$60	فرقة منطقة الخليج	تنمية القدرات والتدريب التقني
\$345		المجموع الفرعي
		المسار السياسي
\$60	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	تنمية قدرات الوزارات
\$45	مكتب إعادة إعمار العراق	تنمية قدرات الوزارات

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الجدول 18-2 (تابع)

المبلغ	الوكالة المنفذة	المسار السياسي
33	الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي ووزارة العدل	مكتب الارتباط لجرائم النظام
25	الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي/ مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل*	تمويل الديمقراطية
20	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	الإصلاحات التنظيمية والسياسة العامة
18	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	المجتمع المدني
4	الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي/ مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل	المعهد الأميركي للسلام
3	الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي/ مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل	المجتمع المدني
208		المجموع الفرعي
\$1,485		المجموع الإجمالي

* مكتب وزارة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (DRL)
المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضعية الأسبوعي، 27 آذار/مارس 2007، صفحة 19

مسارات صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

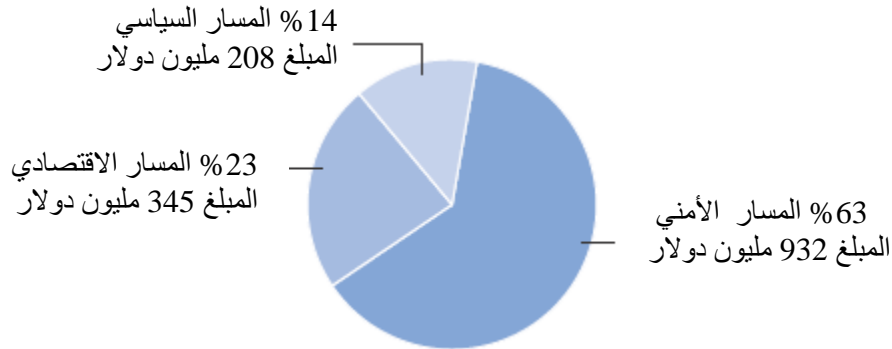
يبين الشكل 2-41، والجدول 2-18 أموال صندوق دعم الاقتصاد بحسب المسارات. للاطلاع على لائحة بنشاط التعاقد لصندوق دعم الاقتصاد، أنظر الملحق (ه).

المسار الأمني

البرامج في هذا المسار تهدف إلى تعزيز قدرات الحكومات الإقليمية على توفير الخدمات الأساسية إلى مجتمعاتها، كما تقوية الرابط بين المجتمعات وحكوماتها وخفض دوافع العراقيين للمشاركة في الصراعات الدموية وتحسين أمن البنى التحتية. يبلغ إجمالي أموال صندوق دعم الاقتصاد للعام 2006 المخصصة لهذا المسار حوالي 932 مليون دولار، وهي تشمل 470 دولار لمشاريع فرق إعادة الإعمار الإقليمية في المحافظات (PRT)/ اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية في المحافظات (PRDC) ويمثل دعم الحكومات المحلية الذي تقدمه فرق إعادة الإعمار الإقليمية في المحافظات ما يقارب 32% من تمويل صندوق دعم الاقتصاد وتمثل أكثر من 50% مما يهدف إليه صندوق دعم الاقتصاد (ESF) على الصعيد الأمني²⁶⁰. يبين الشكل 2-42 وضعية الأموال في المسار الأمني.

الشكل 2-41
تخصيص أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF)
بملايين الدولارات

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضعية الأسبوعي (2007/3/27).



مشاريع فرق إعادة الإعمار الإقليمية في المحافظات (PRT)/اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية في المحافظات (PRDC)

تم تخصيص ما مجموعه 315 مليون دولار من أموال صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 2006 لمشاريع فرق إعادة الإعمار الإقليمية في المحافظات واللجان الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية في المحافظات. وفي 23 آذار/مارس 2007، لزمّت فرقة منطقة الخليج مبلغ 50.8 مليون دولار²⁶¹. وقد وافق فريق السفارة

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

القومي (NET) على 136 مشروع للجان الإقليمية لإعادة الإعمار. جرى البدء بالعمل في سبعة مشاريع تبلغ قيمتها 9.3 مليون دولار²⁶².

تساعد فرق إعادة الإعمار الإقليمية في المحافظات (PRT) في دعم القادة المحليين العراقيين في سعيهم للحصول على المساعدات المستهدفة مثل القروض الصغيرة والمنح. هذه الأموال "تساعد في البدء بشركات الأعمال الجديدة وخلق الوظائف وتوفير الخدمات التي تلبي الحاجات المحلية للمجتمعات المحلية وتنمي قدرات ممارسة الحكم بطريقة فعالة ومستدامة"²⁶³.

أتاحت اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية للمسؤولين العراقيين الفرصة للانخراط بشكل أكبر في تحديد كيفية استعمال أموال مساعدات الحكومة الأميركية لتنمية البنى التحتية. ويدير فريق التنسيق القومي (NCT) إنفاق هذه الأموال²⁶⁴.

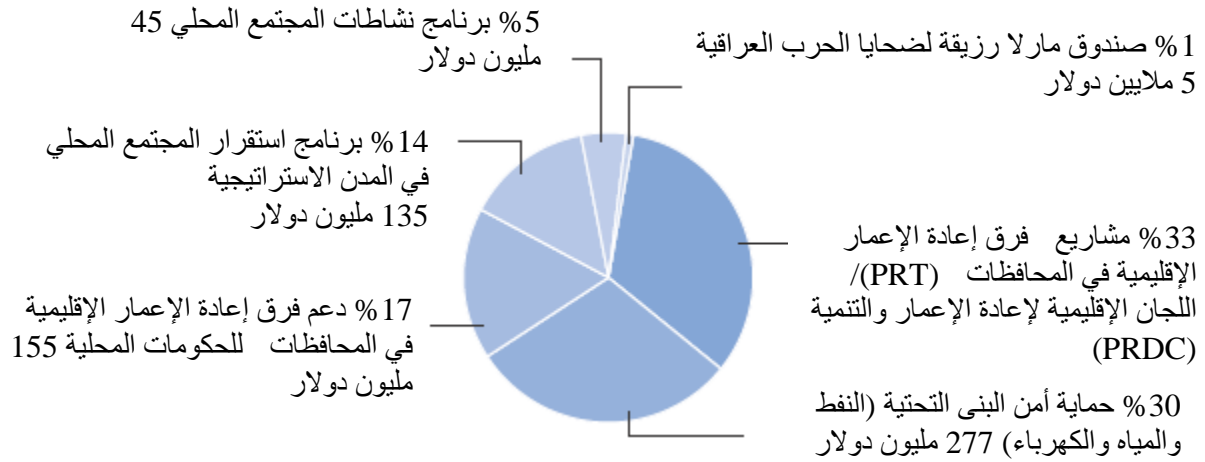
صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الشكل 2-42

تخصيصات أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF) لمسار الأمن

بملايين الدولارات، % من 932 مليون دولار

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقرير الوضعية الأسبوعي (2007/3/27).



جرى تخصيص أكبر قدر من أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF) لبغداد والبصرة والحكومة الإقليمية الكردية:

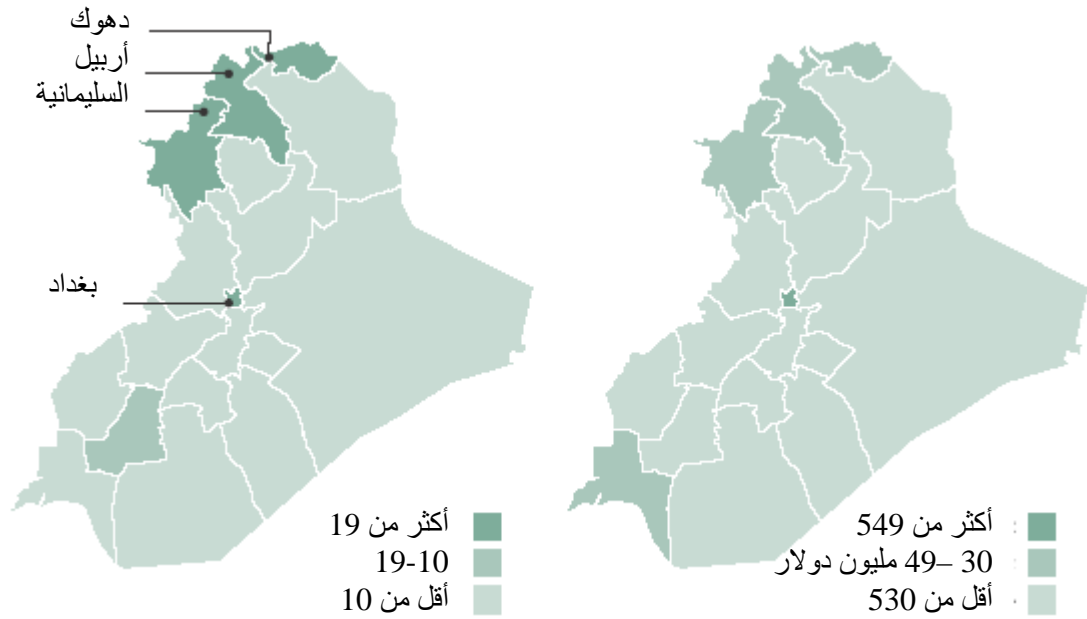
- 50 مليون دولار خصصت للجان الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية في بغداد. وتم تزويد 50 مليون دولار إضافي إلى البنى التحتية للخدمات الأساسية.
- جرى تزويد 40 مليون دولار إلى اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية في البصرة.
- تمّ تلميز أكثر من 31.7 مليون دولار لصالح الحكومة الإقليمية الكردية وقد شملت مساعدة أضرار الطوفان.

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الشكل 2-43 تمويل صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 2006 وعدد المشاريع التي وافقت عليها اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية بحسب المحافظات.

عدد صافي المشاريع الموافق عليها بحسب المحافظات، إجمالي 136 مشروع

ملايين الدولارات مخصصة بحسب المحافظات إجمالي 315 مليون دولار



حماية أمن البنى التحتية

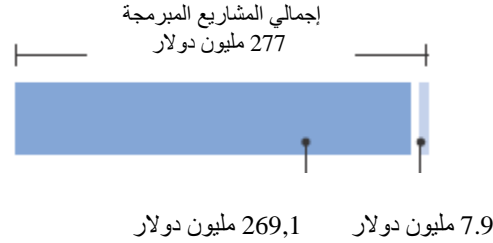
تم تخصيص ما يقارب 277 مليون دولار من أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006 لحماية أمن البنى التحتية. وضع سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي (USACE) وفرقة منطقة الخليج (GRD) قائمة أولية لمشاريع بلغ عددها 39 لقطاعات النفط والمياه والكهرباء. ستقوم فرقة منطقة الخليج بأعمال تصميم 28 من هذه المشاريع وعرضها للمناقصة ومنح عقودها والتأكد من نوعيتها. تدير فرقة منطقة الخليج المشاريع المتبقية (11) التي تبلغ قيمتها 238 مليون دولار. هذه المشاريع مصممة نموذجياً لتعزيز المرافق وتحسين الإنارة والاتصالات والتحسينات على قواعد العمليات الأمامية التي يستعملها الجيش العراقي لحماية البنى التحتية الحساسة²⁶⁵.

الشكل 2-44

وضعية أموال صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 2006-المسار الأمني
مشاريع حماية أمن البنى التحتية التي تنفذها فرق منطقة الخليج

بملايين الدولارات

المصدر: فرقة منطقة الخليج (GRD)، "مجلس مراجعة البرامج"، السلايد رقم 11 (2007/3/23)



مُلزَم
غير مُلزَم

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

المشاريع الرئيسية هي للمناطق المعزولة لخطوط أنابيب النفط التي تبلغ قيمة مشاريعها مئة مليون دولار وخزانات التخزين التي تبلغ قيمة مشاريعها 95 مليون دولار وصمامات النفط التي تبلغ قيمة مشاريعها 7 مليون دولار²⁶⁶. يبين الشكل 2-44 والجدول 2-19 وضعية أموال صندوق دعم الاقتصاد المبرمجة لمشاريع حماية البنى التحتية التي تنفذها فرقة منطقة الخليج.

أحد الأمثلة عن المشاريع الممولة لهذا المسار هو إنشاء سور أمني في مرفق تخزين النفط في اللطيفية في محافظة بغداد. العقد الممنوح في 13 نيسان/أبريل 2007، بقيمة 1.5 مليون دولار، سيشمل جدار بسماكة 2.5 متر مسلح بالفولاذ بطول تقريبي يبلغ 3800 متر²⁶⁷.

الجدول 2-19
وضعية أموال صندوق دعم الاقتصاد - مشاريع حماية البنى التحتية المنفذة من فرقة منطقة الخليج (ملايين الدولارات)

القطاع	المبلغ المبرمج ^(أ)	المبلغ الإجمالي الملزم ^(ب)	النسبة المئوية الملزمة من المبلغ الإجمالي المبرمج
الكهرباء	\$135.0	\$2.7	2%
النفط	\$135.0	\$2.5	2%
المياه	\$7.0	\$2.7	39%
المجموع	\$277.0	\$7.9	3%

المصدر: فرقة منطقة الخليج (GRD)، "مجلس مراجعة البرامج"، السلايد رقم 11، 23 آذار/مارس 2007.

(أ) المبلغ المبرمج هو ملزم إلى فرقة منطقة الخليج من وزارة الخارجية.
(ب) المبلغ الملزم منحت فرقة منطقة الخليج لعقد معين. رد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) على المفتش العام في 20 أبريل/نيسان 2007.

دعم الحكم المحلي

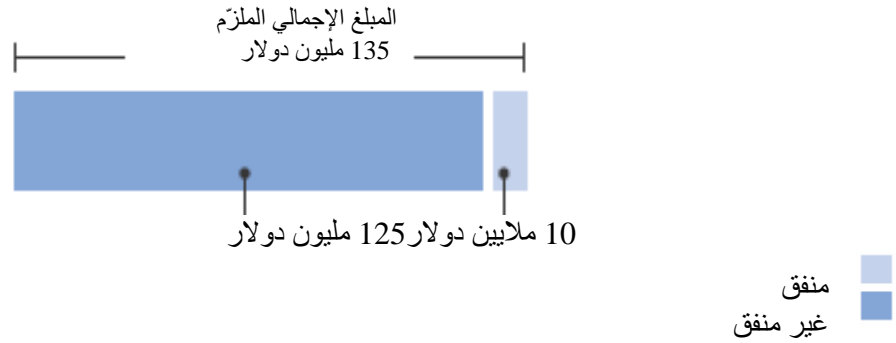
يوفر برنامج الحكم المحلي مساعدة في الإصلاح السياسي للحكومات المحلية والإقليمية وفي نمط الحكم اللامركزي وفي الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطنين وفي التنمية الاقتصادية وفي دعم الشفافية والمحاسبة والمساءلة. بادرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بعملية مشتريات لتزيم 68 مليون دولار²⁶⁸ من 155 مليون دولار لدعم برنامج موجود سابقاً يهدف إلى رفع مستوى المهارة والمعرفة الإدارية للمجالس المحلية والمجالس في المحافظات. إضافة إلى ذلك، وعبر فرق إعادة الإعمار الإقليمية في المحافظات (PRT)، تساعد هذه الأموال في بناء قدرة الإداريين المحليين على إدارة الخدمات في عدد من المناطق²⁶⁹.

الشكل 2-45

وضعية أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006، الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، برامج استقرار المجتمع المحلي

ملايين الدولارات

المصدر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، الرد على المفتش العام (2007/4/10)



ملاحظة: قد تتأثر الأرقام بالتدوير.

بادر برنامج استقرار المجتمع المحلي إلى القيام بنشاطات تقييم أمني وتخطيط في كركوك، وبمناقشات أولية وتخطيط في الموصل/تلعفر وبتصالات في الفلوجة والبصرة²⁷³. أما تاريخ الإنجاز المقدر لهذا البرنامج فهو 30 أيلول/سبتمبر 2008²⁷⁴.

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

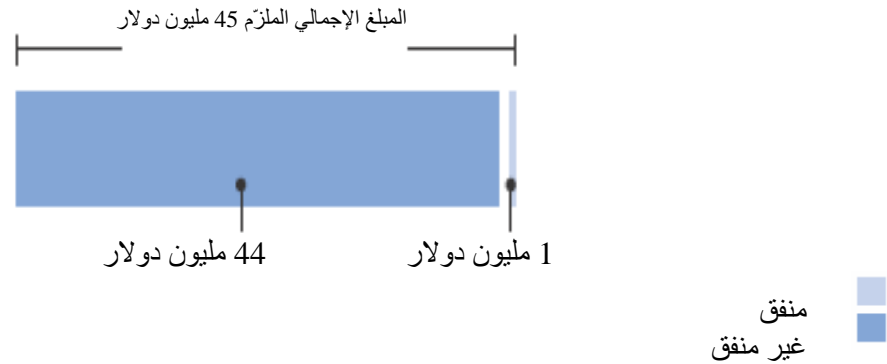
برنامج نشاطات المجتمع المحلي (CAP)

جرى تخصيص 45 مليون دولار لبرنامج نشاطات المجتمع المحلي (CAPII) الذي تنفذه الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، من أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006. كل هذه الأموال تمّ تلزيمها، وجرى إنفاق 6 مليون دولار منها²⁷⁵. للاطلاع على وضعية هذه الأموال، أنظر الشكل 2-46. أنفق برنامج نشاطات المجتمع المحلي (CAP) مبلغ 3.6 مليون دولار حتى تاريخ 31 آذار/مارس 2007²⁷⁶.

يهدف برنامج المجتمع المحلي إلى الترويج للديمقراطية وتجنب الصراعات وتخفيفها بإيجاد ممثلين ومجموعات مشاركة من المجتمع المحلي لتحديد الأولويات المهمة وتنفيذ برامج تتناول حاجات المجتمع المحلي بما فيها حاجات ضحايا الحرب. أنشأ برنامج المجتمع المحلي أكثر من 1400 جمعية منتشرة في كافة أنحاء البلاد وخلق 31 ألف فرصة عمل طويلة الأمد منذ بدايته في العام 2003.

تتضمن مشاريع برنامج المجتمع المحلي التي أصبحت منجزة تقريباً **جسري مشاة في مدينة الديوانية** من المتوقع أن يستفيد منهما 500 ألف شخص بمن فيهم موظفي الحكومة والعمال والمرضى والطلاب. سيوفر هذا المشروع فرص عمل مؤقتة لحوالي 120 عراقي. أما المشاريع الأخرى فتشمل سوق جديدة في "النيّة" وإعادة تأهيل المكتبة المركزية في "الكوت" وإنشاء مركز رياضي في الميمونة²⁷⁸.

الشكل 2-46
وضعية أموال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) للسنة المالية 2006،
ملايين الدولارات
المصدر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، الرد على المفتش العام (2007/4/10)



المسار الاقتصادي

الإعادة إلى الحالة الطبيعية والإصلاح والبناء هي أهداف استراتيجية للمسار الاقتصادي الذي يركز على تقوية وزارات الخدمات الأساسية عبر برامج التدريب على التشغيل والصيانة والخدمات من أجل استدامة الاستثمارات الأميركية في البنى التحتية للخدمات الأساسية²⁷⁹. يبين الشكل 2-41 تخصيصات صندوق دعم الاقتصاد لهذا المسار.

التشغيل والصيانة

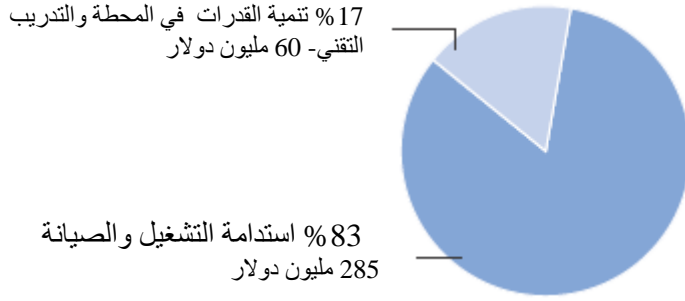
فرقة منطقة الخليج لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي (USACE-GRD) هي الجهة المنفذة لهذا المشروع. أنفق جزء من مبلغ 285 مليون دولار من صندوق دعم الاقتصاد المخصص لهذا البرنامج لدعم مكتب إدارة وإعادة إعمار العراق في الحصول على تعهدات خطية من وزارات الكهرباء والصحة والنقل والاتصالات والموارد المائية والبلديات والأشغال العامة كما أمانة بغداد، تلتزم فيها إدخال التشغيل والصيانة في كلفة الاستدامة في ميزانياتها للعام 2007. يتضمن التعهد المطابقة الجزئية لأموال التشغيل والصيانة التي قدمتها الحكومة الأميركية في الموازنة التكميلية للسنة المالية 2006، وفي موازنة السنة المالية 2007. مُنحت أربعة عقود يبلغ مجموعها 62 مليون دولار لاستدامة التشغيل والصيانة لمرافق الكهرباء الممولة من الولايات المتحدة²⁸⁰.

يبين الشكل 2-47 والجدول 2-20 وضعية تمويل مشاريع صندوق دعم الاقتصاد (ESF) المبرمجة لاستدامة التشغيل والصيانة.

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الشكل 2-47

تخصيصات أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006، المسار الاقتصادي
بملايين الدولارات، % من 345 مليون دولار
المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقرير الوضعية الأسبوعي (2007/3/27)



الجدول 20-2

وضعية أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006، مشاريع الاستدامة المنفذة من فرقة منطقة الخليج (GRD)
(بملايين الدولارات)

القطاع	المبلغ المبرمج ^(أ)	المبلغ الإجمالي الملزم ^(ب)	النسبة المئوية الملزمة من الإجمالي المبرمج
الكهرباء	\$ 228.0	\$86.3	38%
العناية الصحية	\$12.0	\$0.0	0%
النقل	\$7.0	\$0.0	0%
الاتصالات	\$6.0	\$1.3	22%
المياه والمجاري الصحية	\$32.0	\$2.0	6%
المجموع	\$285.0	\$89.6	31%

المصدر: فرقة منطقة الخليج (GRD)، "مجلس مراجعة البرامج"، السلايد 11، 23 آذار/مارس 2007.

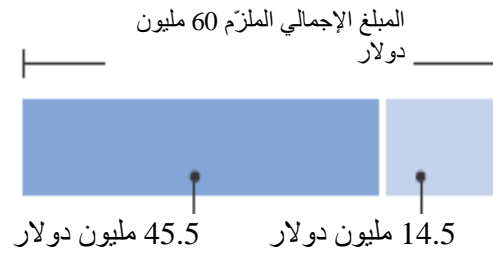
(أ) المبلغ المبرمج ملزم إلى فرقة منطقة الخليج من وزارة الخارجية.

(ب) المبلغ الملزم منحه فرقة منطقة الخليج لعقد معين. رد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) على المفتش العام في 20 أبريل/نيسان 2007.

تنمية القدرات والتدريب التقني

سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج مسؤول عن تنفيذ وإنفاق 60 مليون دولار من أموال صندوق دعم الاقتصاد المخصصة لهذا البرنامج، كما عن الإشراف على ضمان النوعية للمشروع بمجمله²⁸¹. وفي 23 آذار/مارس 2007، تمّ تلزيم 14.5 مليون دولار لمشاريع فرقة منطقة الخليج المشمولة في هذا البرنامج. يبيّن الشكل 2-48 والجدول 2-21 وضعية أموال مشاريع صندوق دعم الاقتصاد (ESF) المبرمجة لتنمية القدرات والتدريب التقني.

الشكل 2-48
وضعية أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006، المسار الاقتصادي، مشاريع تنمية القدرات والتدريب التقني التي تنفذها فرقة منطقة الخليج بملايين الدولارات
المصدر: فرقة منطقة الخليج (GRD)، "مجالس مراجعة البرامج"، الشريحة 11، (2007/3/23)



ملزم
غير ملزم

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الجدول 21-2
وضعية أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006، مشاريع تنمية القدرات والتدريب التقني التي تنفذها فرقة منطقة الخليج (GRD) (بملايين الدولارات)

النسبة المئوية الملزمة من الإجمالي المبرمج	المبلغ الإجمالي الملزم ^(ب)	المبلغ المبرمج ^(أ)	القطاع
50%	\$12.5	\$25.0	الكهرباء
0%	0.0	12.0	العناية الصحية
0%	0.0	6.0	النقل
10%	0.2	2.0	الاتصالات
12%	1.8	15.0	المياه والمجاري الصحية
24%	\$14.5	\$60.0	المجموع

المصدر: فرقة منطقة الخليج (GRD)، "مجلس مراجعة البرامج"، السلايد 11، 23 آذار/مارس 2007.
(أ) المبلغ المبرمج هو ملزم إلى فرقة منطقة الخليج من وزارة الخارجية.
(ب) المبلغ الملزم منحة فرقة منطقة الخليج لعقد معين. رد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) على المفتش العام في 20 أبريل/نيسان 2007.

المسار السياسي

يركز المسار السياسي على مساعدة الحكومة العراقية في تقوية الوظائف الأساسية الضرورية لحصول إدارة كفاءة في وزاراتها الأساسية. سوف تساعد الأموال وزارة المالية والمصرف المركزي العراقي في دعم برامج بناء الديمقراطية، وسوف تساعد أيضاً المحكمة العليا العراقية في برامج مكتب الارتباط لجرانم النظام. إن هدف الوكالة الأميركية للتنمية الدولية في المسار السياسي هو بناء القدرة الوطنية²⁸⁴. يبين الشكل 2-49 وضعية أموال صندوق دعم الاقتصاد المخصصة لمشاريع المسار السياسي.

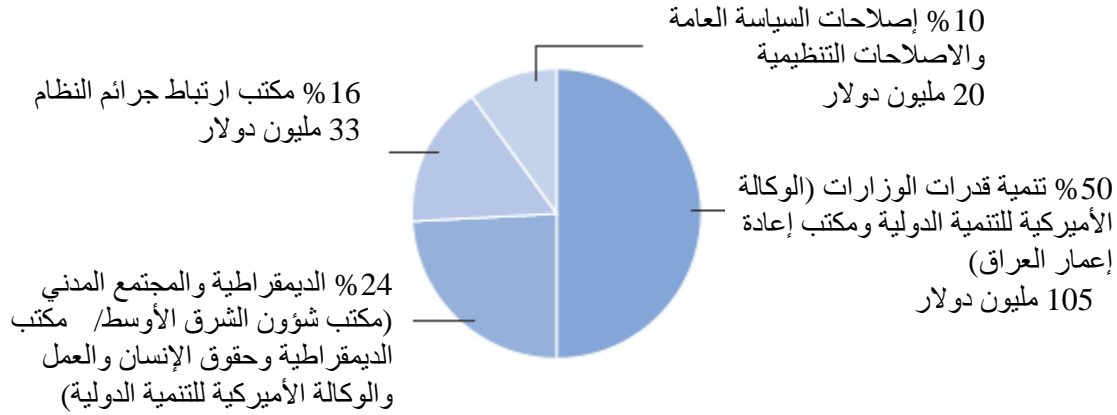
صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

الشكل 2-49

تخصيصات أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF)، المسار السياسي

بملايين الدولارات، % من 208 مليون دولار

المصدر: مكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO)، تقرير الوضعية الأسبوعي (2007/3/27).



ملاحظة: لا تتضمن IATA أو INCLE

تنمية قدرات الوزارات

أكثر من نصف الأموال الموجودة في صندوق التنمية الاقتصادية المخصصة للمسار السياسي 105، والبالغة مليون دولار، هي لبناء قدرات الوزارات. يقوي برنامج تنمية قدرات الوزارات القدرة القيادية ويساعد في تنفيذ الموازنة وفي تحسين تقديم الخدمات إلى الناس.

لتنفيذ هذه البرامج، جرى تخصيص مبلغ 45 مليون دولار لمكتب إدارة إعادة إعمار العراق (IRMO) ومبلغ 60 مليون دولار للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID). وفي 26 آذار/مارس 2007، كان مكتب إدارة إعادة إعمار العراق قد لزم مبلغ 29.5 مليون دولار. والوكالة الأميركية للتنمية الدولية مبلغ 60 مليون دولار

285

صندوق دعم الاقتصاد (ESF)

وزارة المالية والمصرف العراقي المركزي

لزمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) مبلغ الـ 20 مليون دولار بأكمله لدعم البرنامج القائم الذي يهدف إلى مساعدة وزارة المالية والمصرف المركزي العراقي²⁸⁶. تساعد المشاريع في هذا البرنامج في التغلب على أطر العمل والوظائف القانونية والمالية والمؤسسية والتنظيمية التي تعقد أنسياب التجارة والاستثمارات الخاصة²⁸⁷.

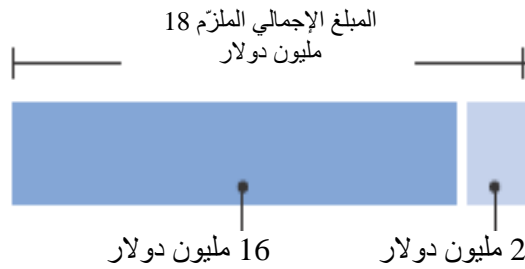
الديمقراطية والمجتمع المدني

خصصت موازنة صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 2006 مبلغ 56 مليون دولار لبرنامج الديمقراطية والمجتمع المدني. كما أن الموازنة التكميلية الطارئة للسنة المالية 2006 خصصت مبلغ 50 مليون دولار لهذا البرنامج. وتم إلزام كل مبلغ الـ 18 مليون دولار من أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006 المخصص إلى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لتنفيذ مشاريع المجتمع المدني ومشاريع صندوق تمويل انتخابات العراق (IFES)، وقد جرى إنفاق أكثر من 1.8 مليون دولار في نيسان/أبريل 2007²⁸⁸. لزمت مكتب وزارة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (DRL) مبلغ 86 مليون دولار من أموال صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 2006 والموازنة التكميلية الطارئة إلى المعهد الوطني العراقي للديمقراطية والمعهد الجمهوري الدولي ومجلس الأبحاث والتبادل الدولي والمعهد الأميركي للسلام²⁸⁹.

الشكل 2-50

وضعية أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF) للسنة المالية 2006، برامج الديمقراطية والمجتمع المدني التي تنفذها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) بملايين الدولارات

المصدر: الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، الرد على المفتش العام (2007/4/10)



منفق
غير منفق

ملاحظة: قد تتأثر الأرقام بالتدوير.

مكتب ارتباط جرائم النظام

تمّ تزييم كل مبلغ 33 مليون دولار من أموال صندوق دعم الاقتصاد (ESF) المخصص لبرنامج مكتب ارتباط جرائم النظام. هذا البرنامج تنفذه وزارة العدل، لكن أموال هذا البرنامج هو مسؤولية مكتب ارتباط جرائم النظام في بغداد. يوفر البرنامج دعماً للنشاطات المتعلقة بالمحاكمات (محاكمة صدام حسين) وإعادة الرفاه، وإنهاء المهمة، وتسريع مرفق التحليل الشرعي، وأمن قاعة المحكمة والشهود، والتدريب القانوني وبناء القدرات²⁹⁰.

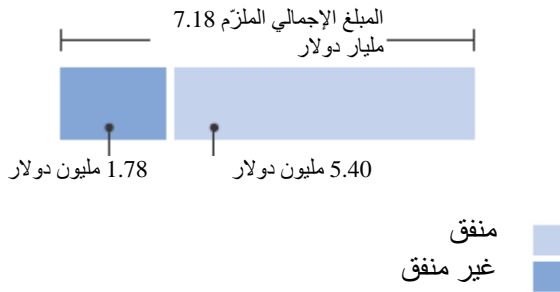
المشاكل المستمرة

يزود صندوق دعم الاقتصاد (ESF) تمويل مساعدة أجنبية لمقاربة تبدأ من القاعدة وتتجه إلى القمة التي يمكن أن تساعد في بناء قيادة عراقية قوية. إن البرامج الممولة من صندوق دعم الاقتصاد متناسقة مع البرامج التي حددها مجلس الاستشارات القومي في كانون الثاني/يناير 2007. مع احتمال قلب "مسار العراق السلبي الحالي" ²⁹¹ من الصعب، على أي حال، قياس مدى نجاح البرامج الفردية لان معظمها لا يملك آلية قياس كمية.

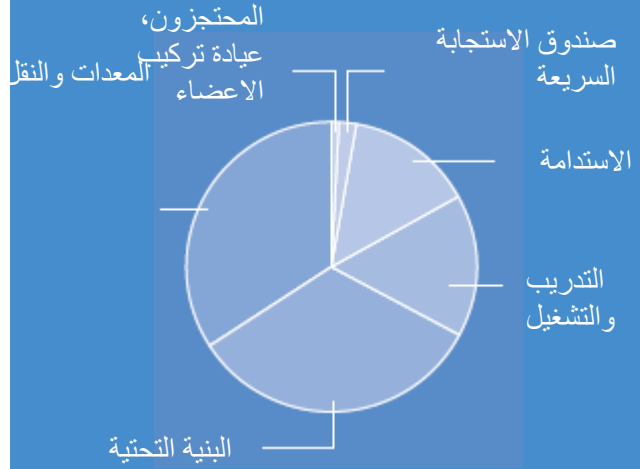
إن نشاط فرق إعادة الإعمار الإقليمية في المحافظات (PRT) المتزايد وتوسّع الفرق الكائنة يؤدي إلى مستوى جديد من الدعم لاستراتيجية متكاملة مع أهداف الأمن الحالية. مع ذلك، لم تقم وزارة الخارجية بعد بأي تقييم لتحديد ما إذا كانت فرق إعادة الإعمار الإقليمية في المحافظات (PRT) قد حققت أهدافها.

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

الشكل 2-51
وضعية أموال صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)
بملايين الدولارات
المصدر: وزارة الدفاع، تحديث وزير الجيش
(2007/3/27).



ملاحظة: الإجمالي محتسب عن طريق دمج التفاصيل المالية
لأموال صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) للعام 2005
وللعام 2006.



صندوق قوات الأمن العراقية

القسم 2
صندوق قوات الأمن
العراقية (ISFF)

نظرة شاملة

تأسس صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) في العام 2005، بموجب القانون P.L. 109-13 للسماح للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) بتوفير المساعدة إلى قوات الأمن العراقية (ISF) ومع مكتب إعادة إعمار العراق (IRMO)، استُعملت أموال صندوق قوات الأمن العراقية لتدريب وتجهيز هذه القوات، التي أعيد إنشاؤها بعد عملية تحرير العراق. إن الهدف المركزي لهذه الأموال هو بناء قوات عراقية قادرة على تمكين القوات المتعددة الجنسيات في العراق من تلبية المتطلبات ونقل السلطة الأمنية إلى الحكومة العراقية²⁹³.

لم تعد القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) تشرف على أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)²⁹⁴. بعد أن أنشئ بالأساس بالتوازي مع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وبإشراف من سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)، فإن صندوق قوات الأمن العراقية هو مورد تديره وزارة الدفاع لتوفير "المعدات والتجهيزات والخدمات والتدريب وتصليح المرافق والبنية التحتية والتجديد والإنشاء"²⁹⁵.

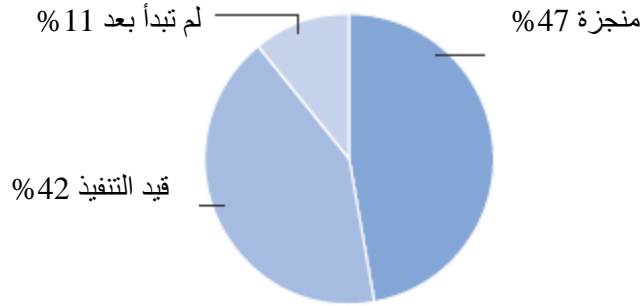
في 17 آذار/مارس 2007، تم تلزيم حوالي 86% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق البالغة 8.32 مليار دولار للسنتين الماليتين 2005 و2006، وإنفاق 65% منها تقريباً. كما وحصل الصندوق على الموافقة على 1.7 مليار دولار إضافي للسنة المالية 2007. ستبقى هذه الأموال متوفرة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2008²⁹⁶. للاطلاع على وضعية أموال صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، أنظر الشكل 51-2.

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

الشكل 2-52

وضعية مشاريع صندوق قوات الأمن العراقية

المصدر: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS)، مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، ملف الإنهاء (2007/3/30).



نوع المشروع	لم تبدأ بعد	قيد التنفيذ	منجزة	المجموع
التدريب والعمليات	23	138	149	310
البنية التحتية	27	26	52	105
الاستدامة		23	12	35
المعدات والنقل		4	2	6
المجموع	50	191	215	456

تدير القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) أموال صندوق قوات الأمن العراقية. وقد منحت هذه القيادة حوالي 90% من أموال الإنشاء لديه عبر القوات الجوية للامتياز البيئي (AFCEE)، ثم منحت هذه الأخيرة العقود إلى المقاولين الأميركيين الأساسيين الذين يوظفون ويديرون مقاولين عراقيين من الباطن لتنفيذ المشاريع. وبالتالي، فإن كل الموظفين تقريباً في هذه المشاريع هم من العراقيين. أما ما تبقى من المشاريع فمتعاقد عليها عبر فرقة منطقة الخليج (GRD) والقيادة المشتركة للعقود في العراق (JCC-I)؛ مُنحت كل العقود تقريباً مباشرة إلى شركات عراقية محلية. وللعقود غير الإنشائية، منحت القيادة المشتركة للعقود في العراق أكثر من 50% من عقود صندوق قوات الأمن العراقية إلى شركات عراقية²⁹⁷.

لدى القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) مدراء للمشاريع/ للبرامج للإشراف على برنامج الإنشاء. يراجع هؤلاء المدراء نطاق المشروع وتغييرات الكلفة لضمان التوافق مع متطلبات المهمة وتوفير الموارد. لإدارة تجاوزات الكلفة، لدى القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق تغطية 15% للطوارئ لمشاريعها الإنشائية.

من أصل 456 مشروعاً ممولاً من صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) للسنة المالية 2005، وللسنة المالية 2006، جرى إنجاز 215 مشروعاً، و191 قيد التنفيذ و50 لم يبدأ العمل بها بعد²⁹⁹. للاطلاع على وضعية مشاريع صندوق قوات الأمن العراقية، أنظر الشكل 2-52.

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

مع أن معظم المشاريع الممولة من صندوق قوات الأمن العراقية قد أنجزت كما مخطط لها على مستوى نطاق المشروع والكلفة والجدول الزمني، فإن بضعة مشاريع فقط تأخر إنجازها وارتفعت كلفتها. من أهم الأسباب هو البنية التحتية المشوبة بالتحدي والتي تفرض وجود حماية قوات إضافية. وبالرغم من أن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) لا تملك خط كلفة منفصل له علاقة بالتعاقد مع مؤسسات أمنية، فهي تتحرى عن الكلفة الأمنية لتحديد نطاق وحجم القوة الأمنية المطلوب التعاقد معها لحماية مواقع مشاريعها الممولة من القوات الجوية للامتياز البيئي. إضافة إلى ذلك، يبحث المقاولون في تأثير الكلفة بتهديدات المتمردين على كل مشروع، ويرفعون تقارير عن ذلك إلى الوكالة المتعاقدة معهم والى القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق للمراجعة³⁰⁰.

نشاطات برنامج صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

تستخدم أموال صندوق قوات الأمن العراقية لتدريب وتجهيز عناصر قوات الأمن العراقية الميدانية. للاطلاع على تنفيذ استخدام هذه الأموال، أنظر الشكل 2-53. خلال ربع السنة هذا، ركز قسم صندوق قوات الأمن العراقية على مبادرات تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية (ISF).

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

تدريب وتجهيز قوات الأمن العراقية ونشرها في الميدان

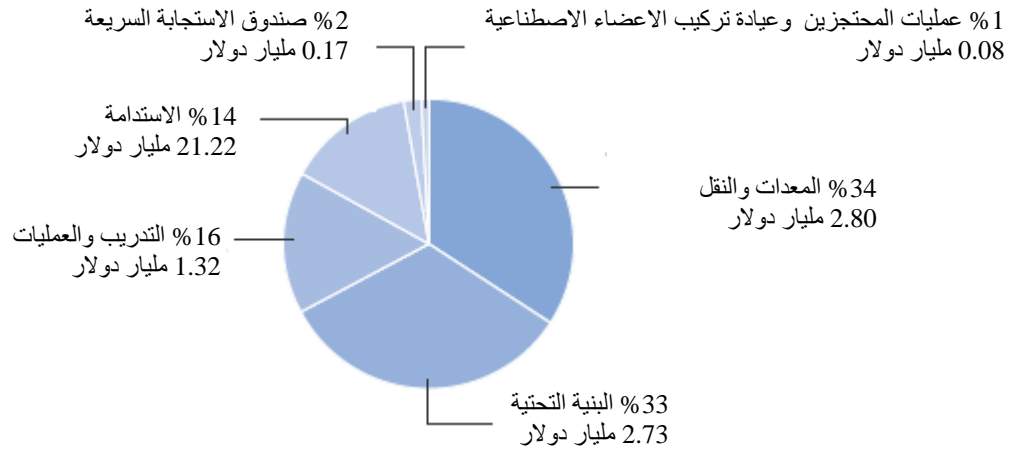
أنجزت في نهاية العام 2006 الخطط الأولية لإنشاء قوات لوزارة الداخلية ووزارة الدفاع، حيث انتقل التركيز من ثم على استبدال ما خسرت هذه القوات وتنمية قدراتها على الاستدامة³⁰¹.

بحلول 4 نيسان/أبريل 2007، كان هناك 331 ألف عنصر في قوات الجيش والشرطة العراقية قد تم تدريبهم وتجهيزهم للعمليات الأمنية، وهذا العدد يستوفي ويتجاوز الهدف الموضوع والبالغ 325 ألف موظف في قوات الأمن العراقية (ISF):

- 137,700 عنصر في الجيش والبحرية والقوات الجوية العراقية³⁰².
- 193,300 عنصر في الشرطة ودوريات الطرقات السريعة وضباط آخرين في وزارة الداخلية.

الشكل 2-53

تخصيصات صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) بحسب القطاعات
بمليارات الدولارات، % من 8.32 مليار دولار
المصدر: وزارة الدفاع، تحديث لوزير الجيش (2007/3/27)



ملاحظة: قد تتأثر الأرقام بالتدوير.

تجهيز القوات الأمنية المدربة ونشرها في الميدان

تحقق الهدف من تدريب وتجهيز عناصر قوات الأمن العراقية (ISF)، لكن العدد الفعلي للقوات الأمنية الموجودة في الميدان لا يزال مقللاً. لا تزال وزارة الدفاع تعتقد ان العدد الفعلي من الجنود الجاهزين للميدان هو نصف إلى ثلث العدد الإجمالي بسبب التسريح المبرمج والتغيب من دون إذن والتغيب بسبب الخوف³⁰⁴.

السبب الرئيسي للفتاوت بين القوة المجازة والقوة الفعلية هي السياسة المتبعة التي تسمح لنسبة 25% من الجنود الذهاب في إجازة إلى منازلهم لنقل رواتبهم إلى عائلاتهم³⁰⁵. كما وأن معدل التغيب من دون إذن هو 5

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

إلى 8%. إن قانون المحكمة العسكرية الذي أقر في كانون الثاني/يناير 2007، سيعطي القادة أداة للتعامل مع مشكلتي التغيب والفرار³⁰⁶. إضافة إلى ذلك، يوجد إجراء مقترح قد يؤدي إلى حل هاتين المشكلتين وهو نظام المكافآت³⁰⁷.

أفاد مكتب المساءلة والمحاسبة الحكومية (GOA) في ربع السنة هذا عن عدة عوامل تمنع قوات الأمن العراقية من إيقاف العنف في العراق بشكل فعال. أولاً، ليس كل عناصر قوات الأمن العراقية مسؤولين عن عمليات قمع التمرد. فقط الجيش العراقي- 40% من قوات الأمن العراقية تقريباً - مكلف بمهمة محاربة التمرد. ثانياً، إن عدد عناصر قوات الأمن العراقية غير ثابت بسبب المعدل المرتفع للتغيب من دون إذن وبسبب عدم كفاية المعلومات الواردة في تقارير الوزارة. ثالثاً، التوتر الطائفي واندساس الميليشيات بين قواته أثراً على إمكانية الاعتماد على القوات العسكرية. أخيراً، لا تزال القوات العراقية تعتمد على قوات التحالف للدعم اللوجستي³⁰⁸.

في 19 شباط/فبراير 2007، كان هناك 112 كتيبة للجيش العراقي و103 تُنفذ عمليات على مستويات متنوعة من القدرة. تنفذ الحكومة العراقية وقوات التحالف مبادرات جديدة للتجنيد في العام 2007. تقوم القيادة الأمنية الانتقالية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) بتدريب وتجهيز 30 ألف جندي إضافي وهي تزيد عدد الوحدات المحاربة إلى 110%. كما وأن الحكومة العراقية تزيد حجم الجيش بحوالي 24 ألف جندي³⁰⁹.

وفقاً لوزارة الدفاع، فإن قواتها أصبحت تقود العمليات بشكل متزايد³¹⁰. وفي 13 شباط/فبراير 2007، أصبح هناك 8 مقرات رئيسية لفرق عسكرية و31 مقراً رئيسياً لألوية عسكرية و93 كتيبة للجيش العراقي قدرت بأنها قادرة على قيادة عمليات قمع التمرد. أكثر من ذلك، تحملت قيادة قوات المشاة العراقية مسؤولية القيادة والإشراف على ست من فرق الجيش العشر³¹¹. في حزيران/يونيو 2007، من المتوقع أن تتمكن قيادة قوات المشاة العراقية من السيطرة على كل الفرق في الجيش³¹².

تدريب الشرطة العراقية

الهدف الأساسي من تدريب 135 ألف عنصر في الشرطة العراقية جرى تحقيقه في ربع السنة هذا. أفاد تقرير لوزارة الدفاع أنه بالرغم من ذلك، فإن توزيع الشرطة لم يلبي البرنامج الأصلي مما تسبب بتعيين غير متساو لعناصر الشرطة في المحافظات³¹³.

حالياً، هناك 203 فرق من فرق الشرطة الانتقالية (PTT) تعمل في كافة أنحاء العراق، للمساعدة على تطوير خدمة الشرطة العراقية. تشمل هذه الفرق ضباط ارتباط مع البوليس الدولي الذين يقدمون خبرتهم بفرض القانون المدني من النواحي التقنية للتحقيقات بالجرائم وإدارة مراكز الشرطة. ترفع فرق الشرطة الانتقالية تقرير عن جهوزية قوات الشرطة إلى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق كل شهر³¹⁴.

لتكملة مكون الشرطة التقليدية في العراق، كان يتم تدريب الشرطة الوطنية تاريخياً للقيام بعمليات شبه العسكرية. اتهمت هذه القوات في مرات كثيرة بإساءات لحقوق الإنسان وممارسات غير قانونية أخرى. في تشرين الأول/أكتوبر 2006، نفذت القيادة الأمنية الانتقالية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) برنامج تحويل وإعادة تدريب الشرطة الوطنية. أفادت وزارة الدفاع أنه بحلول 19 شباط/فبراير 2007،

صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)

كان هناك أكثر من 24,400 عنصر من الشرطة الوطنية قد أتموا التدريب الأولي محققين بذلك الهدف الأساسي³¹⁵.

من كتائب الشرطة الوطنية المرخصة البالغ عددها 27 كتيبة، هناك 6 كتائب قد تولت مسؤولياتها. إضافة إلى ذلك، يدعم التحالف مبادرة رئيس الوزراء لتوسيع الشرطة الوطنية إلى 10 ألوية و26,900 شرطي³¹⁶. في ربع السنة هذا، أفادت وزارة الخارجية ان عناصر الشرطة الوطنية هن بالأغلبية من الشيعة، لذلك تقوم القيادة الأمنية الانتقالية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) باتخاذ المبادرات لتشجيع السنة للانخراط في هذه الشرطة³¹⁷.

مثل فرق الشرطة الانتقالية، هناك 39 فريق شرطة وطنية انتقالي (NPTT) يدعمون تطوير وحدات الشرطة الوطنية بتقديم النصح والتدريب وتسهيل الاتصالات مع قوات التحالف. مثل نظرائها في الجيش والشرطة، تقييم هذه الفرق الجهوزية العملائية للشرطة الوطنية³¹⁸.

أخيراً، دربت القيادة الأمنية الانتقالية للقوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) وجهزت ما يقارب 28,400 عنصر تابع لدائرة فرض أمن الحدود (DBE) ودائرة مرافئ الدخول، مما يلبي الهدف الأساسي. قام التحالف بتمويل القوات ل 258 من اصل 420 مخفراً وحسن حدودي. ومنذ ربع السنة المنصرم، حسنت دائرة فرض أمن الحدود ودائرة مرافئ الدخول معدلات تقييم الجهوزية للمرحلة الانتقالية (TRA)، وأصبحت دائرة فرض أمن الحدود في القيادة على الحدود العراقية³¹⁹. وتتلقى هذه الدائرة دعماً من 28 فريق حدود انتقالي (BTT).

تطور المسائل بتدريب قوات الأمن العراقية

إن تطوير قوات الأمن العراقية لتصبح أداة أمنية قادرة هو أمر مركزي لتتمكن الحكومة العراقية من أن تستوفي المعايير لزيادة المساعدة الدولية الاقتصادية والسياسية³²⁰، كما الشروط من أجل تحقيق انتقال عملائي فعّال من التعهد القائم للقوات المتعددة الجنسيات في العراق³²¹.

إن المبادرات الأخيرة في قطاع الأمن قد تختبر جهوزية قوات الأمن العراقية لتحمل دور أكبر في حفظ أمن العراق. تركز القوات المتعددة الجنسيات في العراق وقوات الأمن العراقية حالياً قواتها معاً في المناطق التي تعاني من عنف شديد (محافظة بغداد ومحافظة الأنبار) بهدف الإمساك بهذه المناطق التي أصبحت خالية من العناصر المتمردة³²². إن إمكانية أن يضرب المتمرّدون في مناطق أخرى تخلق ديناميكية لعملية أوسع من "تأمين -إمساك- وبناء" المنطقة.

وهكذا قد يلزم الأمر وجود عدد أكبر من عناصر قوات الأمن العراقية إضافة إلى العناصر المتواجدين في منطقتي عمليات بغداد والأنبار.

مع أنه جرى إنفاق أكثر من 5 مليارات دولار من صندوق قوات الأمن العراقية لدعم تطوير هذه القوات، تبقى عدة تحديات قائمة، من أهمها في المدى القريب، القدرة لعب دور واضح جداً في مساعدة القوات المتعددة الجنسيات في تقرير أمن أكبر للبلاد.

مسائل في مختلف القطاعات

مراجعة شاملة للأمن

استمرت البيئة الأمنية غير المستقرة سوية مع محدودية نظام تطبيق القانون والنظام القضائي في إعاقه تقدم مشاريع إعادة الإعمار عبر كافة القطاعات. يمكن للهجمات المستمرة على مشاريع البنية التحتية الممولة من الحكومة الأميركية وتحديات استدامة المشاريع ان تؤخر إنجاز المشاريع في مواعيد الانتهاء المقررة في منتصف إلى أواخر العام 2008³²³.

تبقى حماية الخطوط مثار قلق رئيسي وبالأخص خطوط نقل الطاقة الكهربائية وخطوط أنابيب النفط والغاز³²⁴. أبلغت وزارة الخارجية عن حصول هجمات بمعدل 1.4 هجوم اسبوعياً على البنية التحتية الضرورية في قطاعات الكهرباء والماء والنفط والغاز³²⁵. ومع ان معدل الهجمات أقل من المعدل المسجل سابقاً، فإن الهجمات الحديثة أكثر فعالية ونتج عنها تعطل اكبر في الخدمات وتخفيض إضافي لمعدلات إنتاج المرافق³²⁶. بالإضافة إلى ذلك، تستمر فرق الإصلاح المرسله بعد الهجمات في مواجهة التهديدات بما في ذلك عمليات الخطف والاعتقال³²⁷.

تستمر الظروف الأمنية الرديئة في إعاقه تدفق حركة سير القطارات في العراق. فمئذ شباط/فبراير، 2006 لم يعمل أي قطار على سكة حديد بغداد-البصرة-أم قصر³²⁸. وفي ربيع السنة هذا، ابلغ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق ان سكة الحديد العراقية تعاني من حملة تخويف تقوم بها قوات متمردة ضد موظفي سكة الحديد العراقية في الموصل. أدى ذلك إلى وقف خط نقل زيت الوقود الثقيل من بايجي إلى سوريا³²⁹.

أجبرت مدارس وجامعات عديدة على الاقفال وتزايد استهداف المدرسين والأساتذة لاعتداءات عنيفة. في ربيع السنة السابق أبلغ المفتش العام ان نسبة 90% من المدارس في محافظة ديالى أغلقت بسبب الظروف الأمنية الخطرة والتهديدات والاعتداءات، ولم تفتح تقريباً أية مدرسة في مدينة الرمادي في محافظة الأنبار بسبب تهديدات القاعدة³³⁰. لكن وزارة الخارجية أبلغت في ربيع السنة هذا ان كافة المدارس في محافظة الأنبار قد فتحت وان معظم المدارس في محافظة ديالى مفتوحة الآن³³¹.

أدت الاعتداءات على المدرسين والأساتذة إلى مغادرة عدد كبير منهم البلاد. أبلغت وزارة التعليم انه في عام 2006 قتل ما يزيد عن 300 من مدرسيها وموظفيها وأن 1158 آخرين جرحوا³³². وأفادت وزارة التعليم العالي انه من عام 2003 إلى آب/أغسطس 2006، اغتيل 154 أستاذاً، وقتل 15 آخرين بين آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر 2006³³³.

كما أن هجمات المتمردين أبطأت إنشاء مراكز للعناية الصحية الأولية، وخلال ربع السنة هذه قصفت أربعة مراكز بالقنابل.

تنمية قدرات الوزارات

تنمية القدرات - إن تقوية القدرات البشرية والمؤسساتية لمساعدة المجتمع على تطوير اقتصاده، وحكومته وبنيته التحتية ليكونوا أكثر أماناً واستدامة³³⁵ - موضوعاً حرجاً وبالأخص خلال مرحلة إعادة إعمار العراق.

قدم صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق 15 مليون دولار لتنفيذ مبادرات تعزز تنمية القدرات. شملت المبادرات الأولية للبرنامج تنفيذ الموازنة، إصلاح نظام المشتريات، التخطيط الاستراتيجي، المساعدة الفنية المتخصصة للوزارات وعقد دورات لتدريس اللغة الإنجليزية في عشر وزارات رئيسية ومكتب رئيس الوزراء³³⁶.

بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص 105 مليون دولار لمشاريع تنمية القدرات من صندوق دعم الاقتصاد من الموازنة التكميلية للسنة المالية 2006. جرى تمويل جهود فريق التنسيق الوزاري والفريق الاستشاري الوزاري بمبلغ 45 مليون دولار ومن المقرر أن تستعمل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية المبلغ المتبقي وقدره 60 مليون دولار للتركيز على مسائل تنمية طويلة الأمد للقدرات الوزارية، كالإدارة المالية، الإدارة والإشراف على شؤون الموظفين، التخطيط الاستراتيجي وتكنولوجيا المعلومات³³⁷.

الاستدامة واللوجستيات

في ربع السنة هذا، أبلغت وزارة الخارجية "أن تخطيط وتنفيذ اللوجستيات ومتطلبات الاستدامة كانت أكثر نقاط الضعف خطورة في قدرات القوات التابعة لوزارة الدفاع ووزارة الداخلية³³⁸ .

لدى الجيش العراقي 9 أفواج نقل مؤلفة، 5 كتائب لوجستية، وكتيبتنا دعم، و5 وحدات دعم إقليمية و80 وحدة دعم للحاميات لتزويد اللوجستيات والدعم إلى الفرق. مع ذلك واستناداً إلى وزارة الخارجية لا يزال النظام غير ناضج نسبياً وبالأخص في عمليات المستودعات/المخازن والنقل. تستمر سلطة الائتلاف بتزويد مساعدة ذات شأن إلى وزارة الدفاع حول مسائل اللوجستيات والاستدامة من خلال الإشراف على أعمال حوالي 60 فريق انتقالي³³⁵ .

يشكل ما يزيد عن 100 مستشار الفريق الانتقالي العامل لدى وزارة الداخلية لتحسين الوظائف الأساسية للوزارة. وكما ذكر في تقرير ربع السنة الأخير، قيّمت الوزارة على أنها فعالة جزئياً³⁴⁰ .

خصصت نسبة 14% تقريباً من أموال صندوق قوات الأمن العراقية إلى مشاريع الاستدامة التي تشمل الدعم الحياتي، الصيانة، قطع الإصلاح، هندسة الاتصالات، استدامة الطائرات المروحية وغير ذلك. تشمل بعض المشاريع الرئيسية ما يلي:

- 50 مليون دولار للدعم الحياتي في أكاديميات التدريب.
- 30 مليون دولار لصيانة المركبات
- 9 ملايين دولار لدعم تكنولوجيا المعلومات
- 151 مليون دولار للعقد الوطني للصيانة الذي سوف يمول في النهاية من خلال مبيعات عسكرية أجنبية.
- 57 مليون دولار للدعم الحياتي لتوسيع التدريب الأساسي على القتال
- 12 مليون دولار للنقل اللوجستي³⁴¹ .

تعاني قطاعات أخرى أيضاً. في ربع السنة هذا، لاحظت وزارة الخارجية ان "التخطيط والإنفاق لتسديد الكلفة المتعلقة بتشغيل وصيانة البنية التحتية يشكلان خللاً رئيسياً في نظام موازنة الحكومة العراقية³⁴² .

ذكرت التقارير التي أعدها المفتش العام أن المشاريع الممولة من الحكومة الأميركية التي فتشها خلال ربع السنة هذا وأصبحت الآن تحت سيطرة الحكومة العراقية "لم تخضع لصيانة كافية". لاحظ تقرير التفتيش PA-06-094 الذي أصدره المفتش العام ان "ممارسات التشغيل والصيانة غير فعّالة" في مستشفى الولادة وطب الأطفال في أربيل لان "عمال المستشفى قرروا عدم استعمال المعدات الجديدة".

تستمر الاستدامة في أن تكون عاملاً مهماً في تفسير التقدم البطيء في عدة قطاعات إعمار في العراق بما في ذلك، النفط والغاز، الكهرباء والماء. تحذر تقارير مكتب المفتش العام في ربع السنة هذا انه "إذا كانت

مراجعات الاستدامة التي أجراها مكتب المفتش العام تمثل نوعية وفعالية التشغيل والصيانة للمشاريع التي نقلت، فإن قيمة استثمارات الحكومة الأميركية في أعمال إعادة إعمار العراق ستكون مهددة بالخطر".

تنفيذ الموازنة

استناداً إلى الملحق المالي في السفارة الأميركية في العراق. انفق العراق عام 2006 75% من موازنته. أي حوالي 26 مليار دولار من المبلغ الإجمالي للموازنة وهو 34 مليار دولار³⁴³.

أنفق معظم هذه الأموال لتلبية احتياجات الموازنة التشغيلية للعراق، وبالأخص رواتب الموظفين³⁴⁴. سوف يخصص معظم مبلغ 8 مليارات دولار غير المنفق عام 2006 للإنفاق في الموازنة الرأسمالية لعام 2007³⁴⁵.

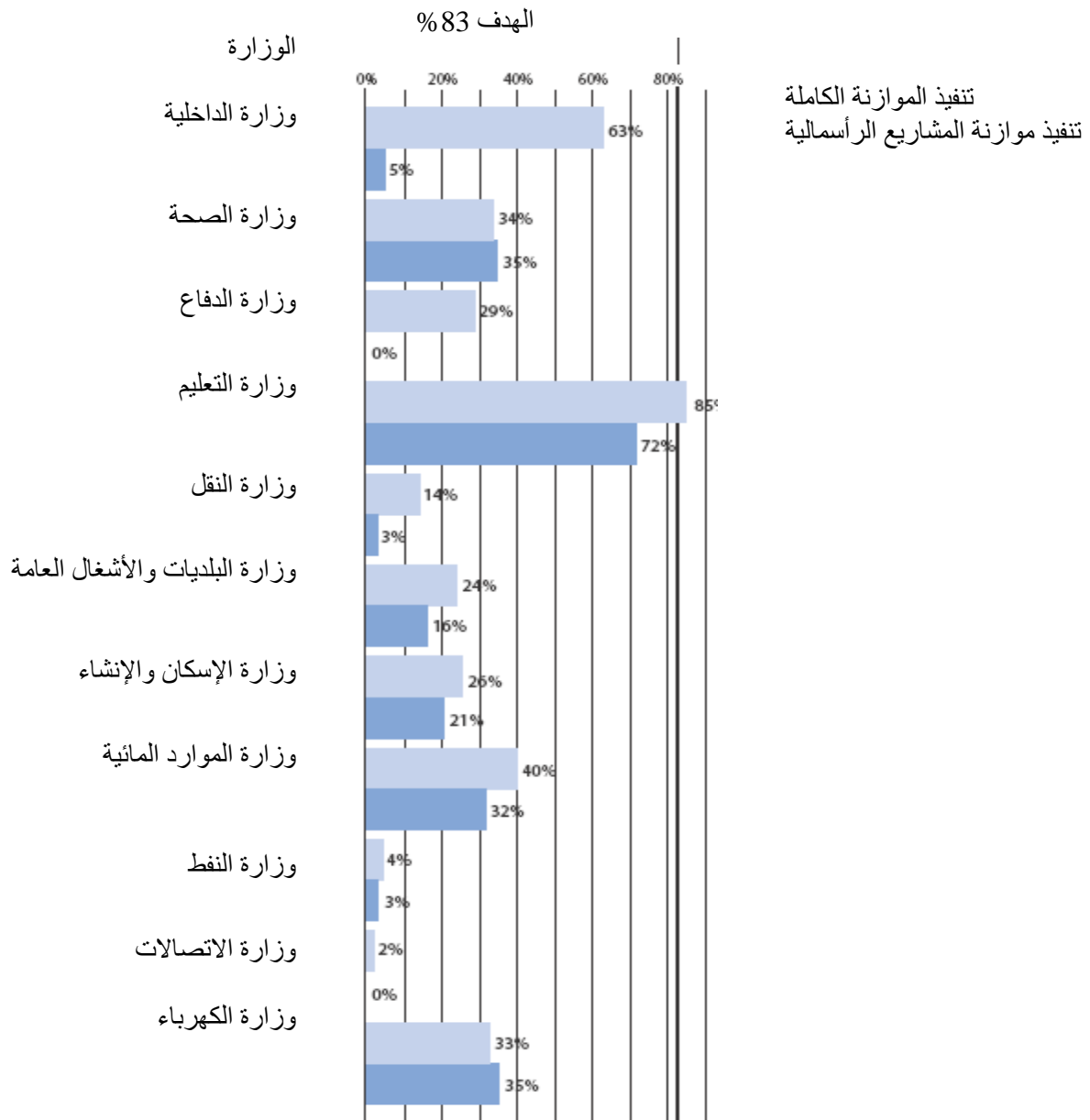
أبلغت وزارة الخارجية ان الحكومة العراقية لم تنجز تدقيق نفقات موازنتها لعام 2006، وان الحكومة العراقية لم تزود الأرقام النهائية لنفقات عام 2006 إلى الولايات المتحدة³⁴⁶. تتبع الحكومة العراقية "نظام يدوي موروث لإعداد تقرير" ³⁴⁷ تدقيق النفقات، وليس نظام معلومات الإدارة المالية الذي يشكل جزءاً من برنامج تنمية القدرات الوزارية الذي تنفذه الوكالة الأميركية للتنمية الدولية. النظام اليدوي لا ينص على تزويد تقارير في الوقت الحقيقي.

تفيد وزارة الخارجية عن أرقام غير رسمية للنفقات حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر. واستناداً إلى هذه التقارير أنفقت الحكومة العراقية 20% من موازنتها الرأسمالية في عام 2006³⁴⁸. يبين الشكل 2-54 تفاصيل تنفيذ موازنة عام 2006 من قبل كل وزارة. أنفقت وزارة النفط 4% فقط من موازنتها الإجمالية و3% فقط من موازنتها الرأسمالية. وأنفقت وزارات³⁴⁹ أخرى حيوية لتزويد الخدمات الأساسية للشعب العراقي، مثل وزارة الكهرباء ووزارة البلديات والأشغال العامة أقل من 35% من موازنتها في عام 2006.

مع أن هذه الوزارات تكافح من أجل تنفيذ موازنتها الرأسمالية، لاحظت وزارة الخارجية في ربع السنة الأخير أن وزارة الكهرباء حسنت قدرتها في إنفاق موازنتها الرأسمالية لأنها تمكنت بشكل أفضل من أن تتبع إجراءات التمويل لوزارة المالية. لاحظ المفتش العام في تقاريره السابقة ان بعض الوزارات وجدت القيود المالية والقيود على المشتريات التي تطبقها وزارة المالية من أجل السيطرة على الفساد في المشتريات "مخيفة"³⁵⁰.

مسائل في مختلف القطاعات

الشكل 2-54
تنفيذ الموازنة العراقية حسب كل وزارة (نفقات غير مدققة حتى تشرين الأول/أكتوبر 2006).
المصدر: الملحق المالي (تشرين الأول/أكتوبر 2006).



ملاحظة: معطيات غير مراجعة أو مدققة رسمياً حتى تشرين الأول/أكتوبر 2006. الأرقام قد تكون متأثرة بسبب تدوير المبالغ شهر تشرين الأول/أكتوبر يعادل 83.3% من السنة المالية.

تحديث معلومات مكافحة الفساد

يشكل الفساد عائقاً رئيسياً أمام تنمية ونمو العراق. من الصعب قياس الكلفة الحقيقية للفساد ولكن هيئة النزاهة العامة قدرت ان الفساد يكلف العراق 5 مليارات دولار سنوياً³⁵¹.

يعتقد خبراء مكافحة الفساد أن فرص الفساد ازدادت نظراً للوضع الأمني المتدهور والمناخ السياسي الطائفي والقوانين القديمة التي لا زالت نافذة المفعول.

ذكر المدير الجديد لمكتب المساءلة والشفافية (OAT) في السفارة الأميركية في بغداد ان عدم توفر الأمن للمحققين والقدرة المحدودة للوزراء في وقف تحقيقات معينة حول الفساد في وزاراتهم يعيقان جهود محاربة الفساد في العراق. استناداً إلى هذا المسؤول الأميركي فان وزارات النفط والداخلية والدفاع هي الوزارات التي تواجه معظم ادعاءات الفساد²⁵³.

الدعم الأميركي لجهود مكافحة الفساد في العراق

حسب توصية المفتش العام في تقرير التدقيق، والمسح المشترك بين السفارة الأميركية وبرنامج مكافحة الفساد في العراق، أنشأ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق مكتب المساءلة والشفافية في كانون الثاني/يناير 2007 لتوجيه وتنسيق استراتيجية السفارة الأميركية لمكافحة الفساد. يساعد مكتب المساءلة والشفافية الهيئات العراقية لمكافحة الفساد من خلال التدريب، الإرشاد الخاص والمساعدات الفنية الأخرى. ويزود مكتب المساءلة والشفافية مستشارين إلى سلطة الائتلاف المؤقتة، والمفتشين العاملين في العراق والمجلس الأعلى للتدقيق.

مبادرات مكافحة الفساد في الميثاق الدولي للعراق

كجزء من توصيات الميثاق الدولي للعراق تعهد العراق بتنفيذ خطوات محددة لتحسين الشفافية ومنع الفساد. يوجز الميثاق عملية لتطوير إطار العمل القانوني وبناء القدرات المؤسساتية لمكافحة الفساد على جميع المستويات الحكومية. تشمل الأولويات الأساسية والمعايير ما يلي:

- تقوية حكم القانون وقدرات وكالات تطبيق القانون.
- وضع خطط لمكافحة الفساد في المؤسسات ذات المداخل والنفقات الكبيرة.
- التطبيق الكامل لقانون الإعلان عن المدخول والأصول وقانون تمكين احتجاز الأصول ومصادرتها.
- تقوية قدرات التدقيق الداخلي والمجلس الأعلى للتدقيق.
- مراجعة صلاحيات هيئة النزاهة العامة والمفتشين العاملين من أجل التأكد من أنهما يعملان كهيئتين مستقلتين، مهنتين، فئيتين وغير سياسيتين.
- وضع نظام شامل للرقابة الداخلية والخارجية داخل الوزارات، بضمنها سياسات تعارض المصالح، والتدقيق والتقييم.
- التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد.
- إطلاق حملة تثقيف عامة حول مكافحة الفساد.

توجز خطة التطبيق في الميثاق الدولي معايير تقوية المؤسسات القضائية والقانونية واسترجاع الأصول والمباشرة بتنفيذ حملة توعية شعبية. تضم الهيئات المسؤولة عن تطبيق أغراض مكافحة الفساد المنصوص عنها في الميثاق الدولي كل من رئيس الوزراء، المجلس الأعلى للتدقيق، هيئة النزاهة العامة، المفتشين العامين في الوزارات ومجموعة العمل لمكافحة الفساد. يقدم الجدول 2-2 تفاصيل خطة التطبيق.

حقق العراق تقدماً ملموساً باتجاه تنفيذ أهداف مكافحة الفساد من خلال وضع ميثاق أولي لإنشاء منظمة عراقية تسمى المجلس المشترك لمكافحة الفساد وتبني بروتوكولات الأمم المتحدة لمحاربة الفساد³⁵⁴.

تشمل النشاطات الأخرى لمكافحة الفساد التي يقوم بها مانحون دوليون تنظيم برنامج تدريب لهيئة النزاهة العامة من قبل **اوجوستلوكس**، وهي منظمة تابعة للاتحاد الأوروبي. يخطط البنك الدولي إلى زيادة عدد موظفيه في العراق بما في ذلك الموظفين المحليين والمشاركة في مبادرات مكافحة الفساد.

جهود العراق في محاربة الفساد المجلس المشترك لمكافحة الفساد (JACC)

يجمع ميثاق المجلس المشترك لمكافحة الفساد ما بين الهيئات الأولية لمكافحة الفساد تحت رئاسة رئيس الوزارة ويضع إطار العمل لاستراتيجية إجمالية لمكافحة الفساد. سيضم المجلس المشترك لمكافحة الفساد الأمين العام لمجلس الوزراء كرئيس، ومندوباً عن مكتب رئيس الوزراء، رئيس المحكمة العليا العراقية، ورئيس المجلس الأعلى للتدقيق، ومفوض هيئة النزاهة العامة، ورئيس جمعية المفتشين العاميين. سوف يدعى لحضور اجتماعات هذا المجلس كضيوف ممثلون من سفارتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. كان من المقرر ان تجتمع هذه اللجنة لتوقيع ميثاق إنشاء المجلس المشترك لمكافحة الفساد في شهر شباط/فبراير. لكن الحكومة العراقية أجلت عقد هذا الاجتماع. من المتوقع التوقيع على الميثاق في نيسان/أبريل 2007 إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك³⁵⁵.

الجدول 2-2 خطة تطبيق الميثاق الدولي للعراق

المعيار	الأعمال الدليلية المطلوبة	الهيئة المنفذة
تطبيق إجراءات معينة لتعزيز القضاء	<ul style="list-style-type: none"> • بنهاية العام 2007، فصل مجلس القضاء الأعلى عن وزارة العدل • بنهاية العام 2007، توفير أمن كافٍ من أجل خفض حوادث قتل وجرح القضاة والمحققين. 	رئيس الوزراء، المجلس الأعلى للتدقيق، هيئة النزاهة العامة وجمعية المفتشين العاميين
تبني وتطبيق القوانين، والأنظمة والإجراءات، وتقوية إطار العمل القانوني والمؤسساتي لمكافحة الفساد	<ul style="list-style-type: none"> • بنهاية العام 2007، إنشاء مجموعة عمل لمكافحة الفساد يرأسها رئيس الوزراء • بنهاية العام 2007، البدء بالكشف السريع والشفاف عن حالات منع الحكومة العراقية إحالة قضايا الفساد إلى المحاكم. 	رئيس الوزراء، المجلس الأعلى للتدقيق، هيئة النزاهة العامة وجمعية المفتشين العاميين

مسائل في مختلف القطاعات

الجدول 2-2 (تابع)

المعيار	الأعمال الدليلية المطلوبة	الهيئة المنفذة
	<ul style="list-style-type: none"> • بحلول عام 2007، تقوية قدرات التدقيق في الوزارات والمجلس الأعلى للتدقيق. • بحلول عام 2008، مراجعة تفويض المفتشين العاميين وهيئة النزاهة العامة للتأكد من أنهم يعملون بصورة مستقلة، مهنية وغير سياسية 	رئيس الوزراء
	<ul style="list-style-type: none"> • بنهاية العام 2007، وضع خطط لمكافحة الفساد لاتباعها من قبل مؤسسات أوكلت اليها مهمات إدارة مداخيل ونفقات كبيرة. 	المجلس الأعلى للتدقيق، هيئة النزاهة العامة وجمعية المفتشين العاميين
	<ul style="list-style-type: none"> • بنهاية العام 2008، وضع نظام شامل لأنظمة المراقبة الداخلية والخارجية داخل دوائر الحكومة العراقية، بضمنها سياسات تعارض المصالح، التدقيق والتقدير. • بنهاية العام 2008، إكمال خطة رئيسية للوكالات المعنية بمكافحة الفساد وتشكيل فرق مهمات للمؤسسات المعرضة لمخاطر عالية من الفساد. 	مجموعة عمل مكافحة الفساد
	<ul style="list-style-type: none"> • بنهاية العام 2008، بصادق العراق على اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد وغير ذلك من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. 	رئيس الوزراء
البدء باسترجاع الأصول المكتسبة بطرائق غير شرعية	<ul style="list-style-type: none"> • بحلول العام 2007، إدخال قوانين حسب الضرورة للترخيص باحتجاز ومصادرة الأصول. • بنهاية العام 2008، إنشاء وحدة لمتابعة استرجاع الأصول في العراق والخارج وتسليم الأفراد المطلوبين في قضايا الفساد. 	

المصدر: وزارة الخارجية، الاستجابة إلى المفتش العام، 21 كانون الأول/ديسمبر 2006.

مهمة المجلس المشترك لمكافحة الفساد هي إنشاء مؤسسات مستقلة، غير حزبية وغير طائفية للإشراف وتحسين فعاليتها، وسوف يعزز المجلس المشترك لمكافحة الفساد برامجه لدعم هذه المهمة تشمل:

- التنسيق بين الوكالات المعنية بمكافحة الفساد
- إنشاء أكاديمية للتدريب على مكافحة الفساد
- وضع استراتيجيات لمكافحة الفساد
- تعزيز نظام الأخلاق المهنية

تحديث المعلومات حول وكالة مكافحة الفساد

أحالت هيئة النزاهة العامة 8 وزراء و40 مديراً عاماً إلى القضاء بسبب سوء إدارة 8 مليارات دولار³⁵⁶. في ربع السنة هذا، دعت المحكمة الجنائية المركزية في العراق وزير النفط للمثول أمامها للإجابة على أسئلة بعد توقيف المدير العام لشركة توزيع المنتجات النفطية³⁵⁷. أحيلت القضية ضد وزير النفط إلى مكتب رئيس الوزراء. سوف يرفع المفتشين العاميين في العراق، الذي يضم حالياً 2500 موظف، بألف موظف جديد.

أطلق المجلس الأعلى للتدقيق موقعاً على الإنترنت (www.bsairaq.net) يشمل مواضيع باللغة الإنجليزية. لا زال قسم كبير من الموقع قيد الإنشاء ولكن المجلس الأعلى للتدقيق يخطط عرض عمليات وتقارير التدقيق على هذا الموقع عندما يصبح شغالاً بالكامل.

تحديات أمام مكافحة الفساد

أمر مكتب رئيس الوزراء هيئة النزاهة العامة عدم إحالة أية قضية تتعلق بوزير حالي أو بوزير سابق إلى قاضي التحقيق قبل الحصول على موافقة مسبقة من رئيس الوزراء³⁵⁸. تنص المادة 136 (ب) من قانون الإجراءات الجنائية العراقية على عدم جواز إحالة قضية إلى المحاكمة بشأن مسألة حصلت خلال القيام بالواجب بدون موافقة الوزير المسؤول عن الوكالة المتأثرة بالقرار. كان القصد الأساسي لهذا القانون، الذي صدر عام 1971، تطبيقه بعد أن ينهي قاضي التحقيق تحقيقاته ولكنه يستخدم حالياً لوقف التحقيقات قبل صدور قرار قاضي التحقيق. أوقف القانون بموجب الأمر رقم 55 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة ولكن رئيس الوزراء أعاد تطبيقه³⁵⁹.

أظهرت مراجعة قام بها مكتب إدارة إعادة إعمار العراق لقضايا متعلقة بالفساد³⁶⁰ أن وزراء أوقفوا الادعاء والتحقيقات في 48 قضية شملت 102 فرداً بموجب المادة 136 (ب) من القانون. يؤكد بعض المراقبين ان المادة 136 (ب) هي أداة كبح ضرورية لجهد مكافحة الفساد الذي أصبح مسيئاً.

العقود

وسّع قانون المساءلة والمحاسبة لإعادة إعمار العراق الصادر في العام 2006 مجال إشراف مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بحيث أصبح يشمل صندوق قوات الأمن العراقية، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وصندوق دعم الاقتصاد (ESF) وغيرها من مصادر تمويل إعادة الإعمار التي حصلت على مخصصات في السنة المالية 2006. وكانت النتيجة ان ضاعف مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق جهوده لجمع المعطيات حول العقود من أجل المحاسبة المتعلقة بهذه الأموال.

في ربيع السنة هذا، جمع مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ما يزيد عن 11 ألف عملية تعاقد ممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وصندوق قوات الأمن العراقية وصندوق دعم الاقتصاد، بقيمة إجمالية بلغت تقريباً 22 مليار دولار على شكل التزامات و 17 مليار دولار على شكل نفقات. المعلومات المتعلقة بعقود برنامج الاستجابة الطارئة للقائد غير متوفرة في الوقت الحاضر. سوف يستمر المفتش العام في إعداد التقارير حول عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية وصندوق دعم الاقتصاد ويواصل التحقيقات في نشاطات التعاقد مع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

تمّ حتى هذا التاريخ إلزام بحوالي 18 مليار دولار من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وما يزيد عن 7.1 مليار دولار من أموال صندوق قوات الأمن العراقية وأكثر من 610 مليون دولار³⁸⁴ من أموال صندوق دعم الاقتصاد. على مستوى العقود، يستطيع مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق محاسبة 81% من أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، ونسبة 99% من أموال صندوق قوات الأمن العراقية وحوالي 100% من أموال صندوق دعم الاقتصاد.

يلخص الجدول 2-23 نشاطات التعاقد لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية وصندوق دعم الاقتصاد المدخلة إلى نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS) لدى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق حتى 10 نيسان/أبريل 2007.

الجدول 23-2
ملخص عقود صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية وصندوق دعم الاقتصاد المدخلة في نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS) (بملايين الدولارات)

المبالغ غير المنفقة	المبالغ المنفقة	المبالغ الملزمة	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
			صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)
\$1,618	\$6,013	\$7,631	نفقات إنشائية لدى فرقة منطقة الخليج
401	3,616	4,017	نفقات غير إنشائية لدى فرقة منطقة الخليج
176	2,732	2,908	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
2,195	12,361	14,556	المجموع الفرعي
			صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)
\$ 619	\$ 4,547	\$ 5,166	نفقات صندوق قوات الأمن العراقية عام 2005
1,073	855	1,928	نفقات صندوق قوات الأمن العراقية عام 2006
1,692	5,042	7,094	المجموع الفرعي
			صندوق دعم الاقتصاد
\$176	\$ 2	\$178	فرقة منطقة الخليج
421	12	433	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
597	14	611	المجموع الفرعي
\$ 4,484	\$ 17,777	\$22,261	المجموع العام

تحليل المقاولين المتعاقدين مع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
يبين الجدول 2-24 أكبر عشرة مقاولين تلقوا أموالاً من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق حسب ما هو مسجل في نظام معلومات إعادة إعمار العراق (SIRIS). خلال ربع السنة هذا ازدادت المبالغ المدفوعة إلى شركة سيميبيون باور المحدودة بحوالي 70% لتنفيذ مشاريع نقل في قطاع الكهرباء.

الجدول 2-24
مقاولين متعاقدين مع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

المقاول	المبالغ الملزمة	المبالغ المنفقة	المبالغ المنفقة في ربع السنة السابق	% زيادة في النفقات
شركة بكتل	\$1,218	\$1,174	\$1,113	5%
فلور أميك المحدودة	\$981	\$899	\$878	2%
بارسونز غلوبال سرفيسز	\$733	\$628	\$610	3%
اتحاد شركات بارسونز العراق	\$605	\$524	\$456	15%
كيلوغ براون أند روت سرفيسز	\$571	\$512	\$482	6%
واشنطن غروب انترناشيونال	\$531	\$457	\$427	7%
ديفلوبمنت الترناتيفز المحدودة	\$440	\$436	\$436	0%
انفيرومنتال كميكال كوربوريشن	\$355	\$349	\$349	0%
اتحاد شركات انهام	\$259	\$258	\$258	0%
شركة سيميبيون باور المحدودة	\$249	\$83	\$49	69%

تحليل المقاولين المتعاقدين مع صندوق قوات الأمن العراقية

يبين الجدول 2-25 أكبر عشرة مقاولين متعاقدين مع صندوق قوات الأمن العراقية حسب ما هو مسجل في نظام معلومات إعادة إعمار العراق. ولوحظ أن أكبر زيادة في النفقات عن ربع السنة السابق كانت لشركة اينوفايثيف تكنيكال سولوشيونز إنك، الشركة المزودة لخدمات الدعم الحياتي والإنشاءات. فقد تضاعفت نفقات هذه الشركة خلال ربع السنة هذا. وشملت المشاريع التي نفذتها مراكز شرطة ومشاريع إنشاء مرافق أخرى.

الجدول 2-25
أكبر عشرة مقاولين متعاقدين مع صندوق قوات الأمن العراقية (بملايين الدولارات)

المقاول	المبالغ الملزمة	المبالغ المنفقة	المبالغ المنفقة خلال ربع السنة السابق	% للزيادة في النفقات
انفيرومنتال كميكال كوربوريشن	\$454	\$282	\$236	19%
أيكوم غوفرنمانت سرفيسز إنك	\$236	\$235	\$212	11%
تولتيست إنك	\$208	\$106	\$89	19%
أي أم جنرال المحدودة	\$201	\$129	\$109	18%
تيترا انترناشيونال المحدودة	\$162	\$162	\$161	1%
أميك ايرث أند أنفيرومنتال إنك	\$161	\$99	\$82	21%

واشنطن غروب انترناشيونال	\$151	\$81	\$55	47%
اينوفاتيف تكنيكال سوليوشينز إنك	\$142	\$48	\$21	129%
مقاول عراقي-5300	\$141	\$110	\$61	80%
شركة لاغونا للإنشاءات	\$124	\$84	\$77	9%

تحليل المقاولين المتعاقدين مع صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 2006

يبين الجدول 2-26 أكبر عشرة مقاولين متعاقدين لتنفيذ مشاريع ممولة من صندوق دعم الاقتصاد. معظم هذه النشاطات الممولة من صندوق دعم الاقتصاد لا زالت في مرحلة التخطيط وبالتالي كانت النفقات من قبل المقاولين متدنية. مؤسسة ريشرش ترايانغل كان أكبر مقاول متعاقد مع صندوق دعم الاقتصاد الذي التزم بتقديم ما يزيد عن 150 مليون دولار له لدعم الحكم المحلي وتعزيز اللامركزية. وكانت شركة انترناشيونال ريليف اند ديفلوبمنت ثاني أكبر مقاول الذي تم التعاقد معه لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الأهلية العراقية التي تأثرت بنشاطات المتمردين.

يدرج الملحق (هـ) النشاطات التعاقدية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وصندوق قوات الأمن العراقية وصندوق دعم الاقتصاد حسب ما هو مسجل في نظام معلومات إعادة إعمار العراق.

الجدول 26-2
أكبر عشرة مقاولين متعاقدين مع صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 2006 (بملايين الدولارات)

المقاول	المبالغ الملزمة	المبالغ المنفقة	المبالغ غير المنفقة
مؤسسة ريسيرش ترياينغل	\$155	\$0	\$155
انترناشيونال ريليف أند ديفيلوبمانت	\$135	\$10	\$125
مانجمانت سيستمز أنترناشيونال إنك	\$60	\$0	\$60
وامار انترناشيونال إنك	\$57	\$1	\$56
سي آيتش أف انترناشيونال	\$45	\$1	\$45
مقاول عراقي-4767	\$42	\$0	\$42
بيرنينغ بوينت إنك	\$20	\$0	\$20
ستانلي بيكر هيل المحدودة	\$13	\$0	\$13
مقاول عراقي 4147	\$11	\$0	\$10
سي إي بي بي اس	\$10	\$2	\$8

ملاحظة: قد تتأثر الأرقام بالتدوير

معطيات كلفة الإنجاز

يفرض القسم 2207 من القانون العام 106-108 على الوكالات الأميركية التي تنفذ برامج ومشاريع إعادة الإعمار ان تقدم تقديرات ربع سنوية لكلفة إنجاز كل مشروع ممول من صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق. تساعد معطيات كلفة الإنجاز في تحديد وضعية التمويل بالنسبة لكافة المشاريع- تلك التي قد تزيد كلفتها عن الموازنة المقررة لها وتلك التي يمكن إنجازها بأقل من موازنتها وتسمح للإدارة بتحديد أولويات النشاطات.

في التقارير ربع السنوية السابقة، ألقى المفتش العام الضوء على معلومات كلفة الإنجاز المأخوذة من تقارير تقييم المشاريع (PAR). أبلغ موظفو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) المفتش العام أنه في شهر شباط/فبراير 2007، كان لدى كل من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) مشروعاً إنشائياً واحداً يجري تنفيذه ممول من صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق وأن فرقة منطقة الخليج (GRD) تنفذ كلا المشروعين. أظهر تقرير تقييم المشاريع الذي أصدرته فرقة منطقة الخليج في 31 كانون الأول/ديسمبر 2006، انه كان لدى فرقة منطقة الخليج 241 مشروعاً بكلفة إنجاز تقدر بحوالي 2.04 مليار دولار (من أصل مبلغ 10.27 مليار دولار وهي قيمة عقود الإنشاءات الممولة من صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق (IRRF). بالتالي تتحدد فإن تقارير وزارة الخارجية حول كلفة الإنجاز أصبحت محصورة بفرقة منطقة الخليج. لم تقدم القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I) تقارير كلفة إنجاز منذ الفترة المحددة لتقديم التقارير المنتهية في 30 حزيران/يونيو 2006. في حين استمرت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) في تقديم تقارير تقييم المشاريع حتى 31 كانون الأول/ديسمبر، 2006.

في ربع السنة هذا، لاحظ المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) أن التقارير الشهرية التي تصدرها الوكالات الأميركية حول كلفة الإنجاز، والتي تقدم ملخصاً عنها إلى كبار المسؤولين في مكتب إدارة إعادة إعمار العراق كجزء من جهود الإشراف التي تقوم بها، تزود بصورة أساسية نفس المعلومات كتقارير تقييم المشاريع، بالنسبة للمعطيات المالية المستخدمة لإعطاء فكرة عن كلفة الإنجاز، تستعمل التقارير نفس المصدر- نظام الإدارة المالية لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي.

مصادر تمويل إعادة إعمار العراق

الأموال الأميركية المخصصة

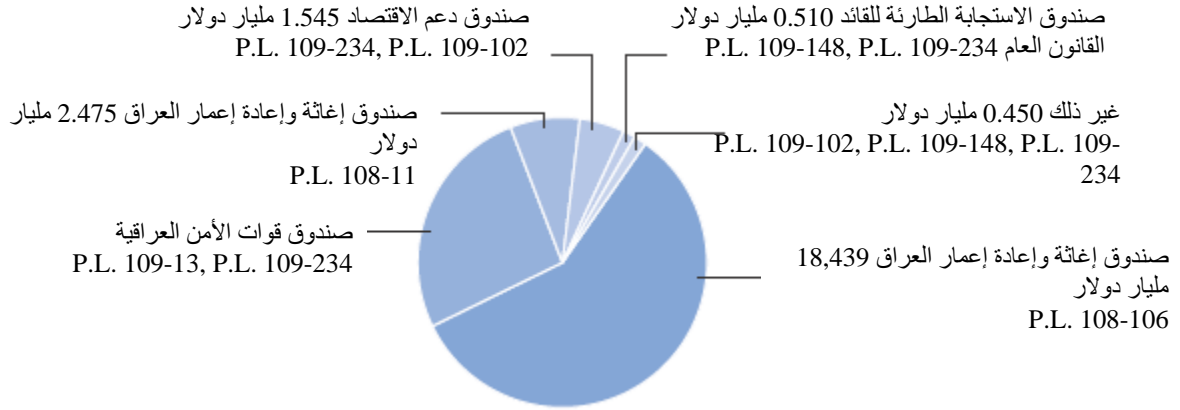
يفرض القانون العام 106-108، القسم 3001 (كما تم تعديله)، على المفتش العام إعداد تقارير حول المساءلة والمحاسبة والإشراف على أموال الضرائب الأميركية المنفقة على إغاثة وإعادة إعمار العراق. بموجب القانون العام 109-440، قانون المساءلة الحسابية لأعمال إعادة إعمار العراق، وفي 20 كانون الأول/ديسمبر 2006، جرى توسيع صلاحيات المفتش العام. فوض هذا القانون المفتش العام الإشراف على أية أموال تتوفر للسنة المالية 2006 لإعادة إعمار العراق بغض النظر عن كيفية تسمية هذه الأموال. يحدد الشكل 2-55 نشاطات التمويل الأولي المترافقة مع الصلاحيات الجديدة بما في ذلك صندوق قوات الأمن العراقية (ISF)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، وصندوق دعم الاقتصاد (ESF) وغيرها. في الوقت الحاضر تشمل صلاحيات المفتش العام الإشراف على مبلغ 31,817 مليار دولار من أموال إعادة الإعمار.

تشمل جهود إعادة الإعمار 9 قوانين صادق عليها الكونغرس تنص على تأمين حوالي 37,451 مليار دولار لتمويل إعادة إعمار العراق، بضمنها حوالي 5.634 مليار دولار على شكل تمويل إضافي لم تشمله الصلاحيات الممنوحة للمفتش العام. يتكون إجمالي المبالغ المخصصة لإغاثة وإعادة إعمار العراق مما يلي:

- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: 20.91 مليار دولار
- صندوق قوات الأمن العراقية: 10.098 مليار دولار
- صندوق الاستجابة الطارئة للقائد: 2.156 مليار دولار
- صندوق دعم الاقتصاد: 11.595 مليار دولار
- أموال أميركية مخصصة أخرى: 2.692 مليار دولار

مصادر تمويل إعادة إعمار العراق

الشكل 2-55
مجممل المبالغ الخاضعة لإشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)
31,817 مليار دولار
المصدر: المفتش العام، تحليل الأموال الأميركية المخصصة



ملاحظة: قد تتأثر الأرقام بسبب التدوير

خلال السنوات الثلاث الماضية، جاء أكثر من نصف التمويل الأميركي لإعادة إعمار العراق من صناديق إعانة وإعادة إعمار العراق (رقم 1 و 2) (IRRF1, IRRF2) الذين أنشأهما القانون العام 109-11 والقانون العام 106-108. تضم الوكالات الأميركية المشاركة في إنفاق أموال إعادة إعمار العراق وزارة الخارجية، وزارة الدفاع والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. المشاريع التي تم تسليط الضوء عليها مثلاً في هذا القسم تتراوح بين تطوير البنية التحتية ومساعدة اللاجئين والنازحين داخل البلاد. يسلط الجدول 2-27 الضوء على الأموال المخصصة.

وقت إعداد هذا التقرير، كان أحدث قانون عام للسنة المالية 2007 هو قانون تخصيصات وزارة الدفاع (القانون العام 109-289) الذي صدر في 29 أيلول/سبتمبر، 2007. شمل هذا القانون تخصيص مبلغ 1.7 مليار دولار لتمويل صندوق قوات الأمن العراقية و 375 مليون دولار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد. في منتصف نيسان/أبريل 2007، كان مبلغ التمويل الواجب أن يتوفر لنشاطات إعادة إعمار العراق في القانون الإضافي لموازنة السنة المالية 2007 غير واضح.

أموال أخرى لإعادة الإعمار

بالإضافة إلى الأموال الأميركية المخصصة، يشمل جهد إعادة إعمار العراق تمويلات من مانحين دوليين وتمويلات عراقية. في 31 آذار/مارس 2007، بلغ مجموع الأموال من المانحين الدوليين 15.2 مليار دولار على الأقل؛ دون أن يشمل ذلك المساعدات الإنسانية أو أية أشكال أخرى من المساعدات - مبلغ 13.6 مليار دولار، الذي تعهد مؤتمر المانحين في مدريد عام 2003 بتقديمه وما لا يقل عن 1.6 مليار دولار قدمت كتعهدات ما بعد مدريد.

مصادر تمويل إعادة إعمار العراق

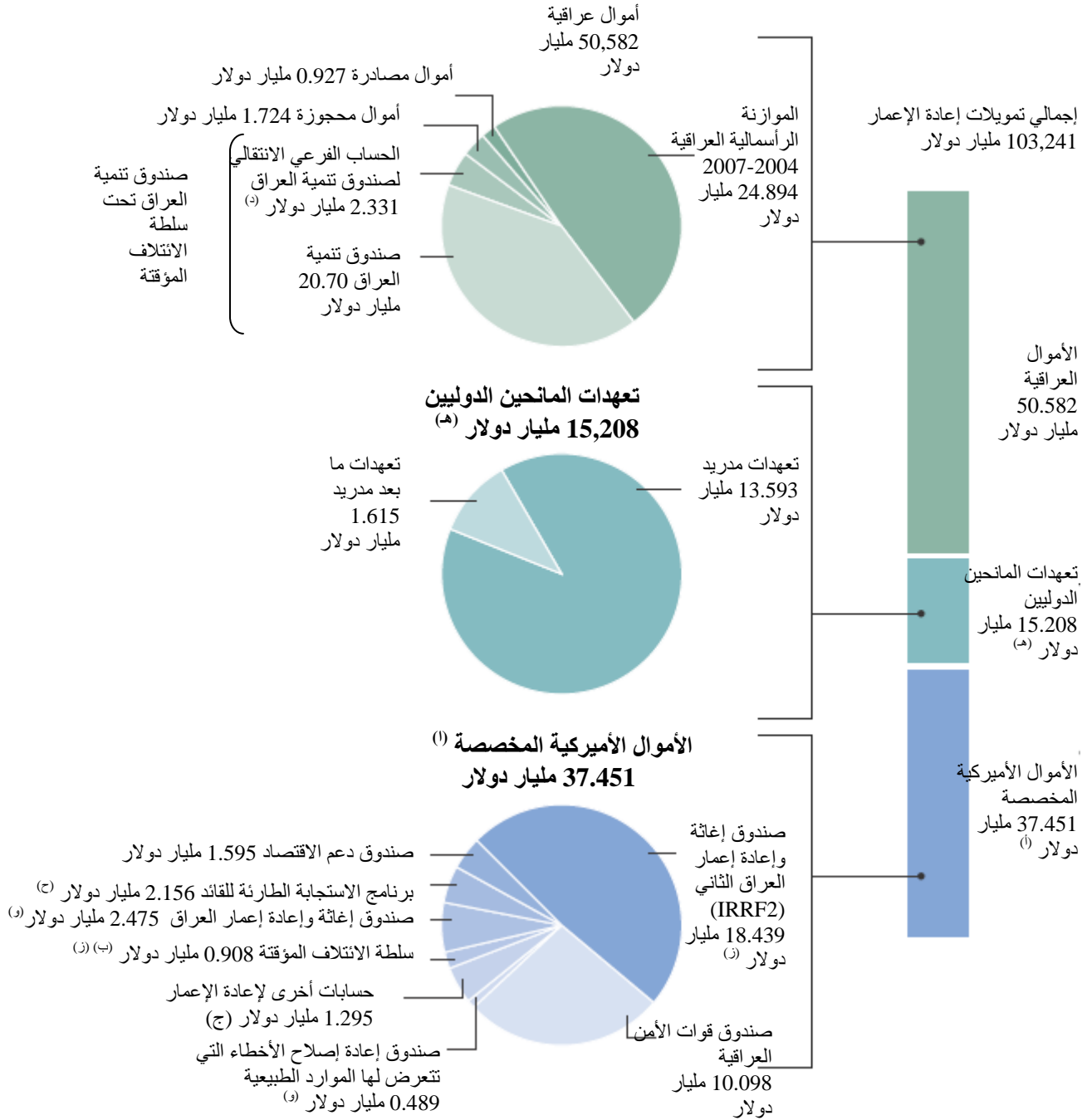
تشمل التمويلات العراقية الأموال المحجوزة والأموال المصدرة إضافة إلى صندوق تنمية العراق والموازنة الرأسمالية العراقية من عام 2004 إلى عام 2007. شكلت التمويلات العراقية مصدراً مهماً لتمويل جهود إعادة إعمار العراق، بالأخص خلال تولي سلطة الائتلاف المؤقتة زمام الحكم في البلاد. في 31 آذار/مارس 2007، بلغ إجمالي هذه التمويلات 50.453 مليار دولار بضمنها:

- أموال محجوزة (مجمدة) بقيمة 1.724 مليار دولار
- أموال مصادرة تشمل مبالغاً نقدية وممتلكات مصادرة بقيمة 927 مليون دولار.
- أموال صندوق تنمية العراق بقيمة 23.037 مليار دولار (تشمل الحساب الفرعي لصندوق تنمية العراق وتمويلات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد) مسحوبة بصورة مبدئية من عائدات النفط ومن الأموال المعادة إلى العراق.
- تمويل نفقات رأسمالية عراقية مخصصة بموجب الموازنة تبلغ قيمتها 24,894 مليار دولار من عام 2004 إلى عام 2007 (مع أنها أقل بذلك بكثير من المبالغ المنفقة بالفعل).

للمراجعة الشاملة لكافة مصادر تمويل إعادة إعمار العراق، أنظر الشكل 2-56. وللحصول على مزيد من التفاصيل أنظر الملاحق (و) ، (ز) و (ح).

الأموال الأميركية المخصصة

الشكل 2-56
مصادر تمويل أعمال إعادة إعمار العراق – 103,241 مليار دولار
بمليارات الدولارات



- أ- استناداً إلى القانون العام 109-440، عهد إلى مكتب المفتش العام الإشراف على أية أموال أميركية متوفرة للسنة المالية 2006 لإعادة إعمار العراق. عند إضافتها إلى تمويل صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق يصل مجموعها إلى حوالي 32 مليار دولار
- ب- تم استثناء مبلغ 75 مليون دولار تحت سلطة الائتلاف المؤقتة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق وقد أدخل تحت "حسابات أخرى لإعادة التعمير".
- ج- حيث لا تتوفر التخصيصات للعراق فقط، خصص مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 85% منها للعراق استناداً إلى اتجاهات تاريخية
- د- تشمل تحويلات في 11 آب/أغسطس 2004، مبلغ 86 مليون دولار نقداً من البنك المركزي العراقي لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد بترخيص من وزارة المالية.
- هـ- تشمل التعهدات لإعادة الإعمار فقط وليس للمساعدات الإنسانية أو أي نوع آخر من المساعدات.
- و- القانون العام 108-11 (نيسان/أبريل 2003)
- ز- القانون العام 108-106 (تشرين الثاني/نوفمبر 2003)
- ح- القانون العام 109-148 (كانون الثاني/يناير 2005)

مصادر التمويل

الجدول 27-2 الأموال الأميركية المخصصة

إجمالي المخصصات	مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية 2007	مخصصات تكميلية للسنة المالية 2006	مخصصات وزارة الخارجية للسنة المالية 2006	مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية 2006	قانون عام 2005، مخصصات إضافية للدفاع، والحرب على الإرهاب، وإغاثة ضحايا إعصار تسونامي	قانون عام 2005، مخصصات وزارة الدفاع	قانون عام 2004، مخصصات الطوارئ للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان	قانون عام 2003، مخصصات إضافية للطوارئ أثناء الحرب	قرار عام 2003 المخصصات الموحدة	رقم القانون العام
	القانون رقم 109-289	القانون رقم 109-234	القانون رقم 109-102	القانون رقم 109-148	القانون رقم 109-13	القانون رقم 108-287	القانون رقم 108-106	القانون رقم 108-11	القانون رقم 108-7	
	2006/9/29	2006/6/15	2005/12/30	2005/11/14	2005/5/11	2004/8/5	2003/11/6	2003/4/16	2003/2/20	
18,439,000,000							18,439,000,000			تاريخ إصدار القانون العام
10,098,000,000	1,700,000,000	3,007,000,000			5,391,000,000					صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني (IRRF2)
2,475,000,000								2,475,000,000		صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)
2,156,000,000	375,000,000	423,000,000		500,000,000	718,000,000	140,000,000				صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول (IRRF1)
1,595,390,000		1,485,000,000	60,390,000					10,000,000	40,000,000	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)
908,000,000							908,000,000			صندوق دعم الاقتصاد (ESF) (1)
489,300,000								489,300,000		سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)
210,000,000						210,000,000				صندوق إعادة معالجة الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRRF)
200,000,000		200,000,000								الجيش العراقي الجديد (5)
143,800,000								143,800,000		مكتب المشاريع والعقود في وزارة الدفاع (6)
124,400,000		79,000,000			24,400,000					الصاعدة للكوارت الدولية والمجاعة
111,400,000		91,400,000						20,000,000		كلاف إدارية للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (9)
										وزارة الخارجية، الوكالة الأميركية لمكافحة المخدرات وفرض تطبيق القانون

الجدول 27-2 (تابع)

إجمالي المخصصات	مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية 2007	مخصصات تكميلية للسنة المالية 2006	مخصصات وزارة الخارجية للسنة المالية 2006	مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية 2006	قانون عام 2005، مخصصات إضافية للدفاع، والحرب على الإرهاب، وإغاثة ضحايا إعصار تسونامي	قانون عام 2005، مخصصات وزارة الدفاع	قانون عام 2004، مخصصات الطوارئ للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان	قانون عام 2003، مخصصات إضافية للطوارئ أثناء الحرب	قرار عام 2003 المخصصات الموحدة	رقم القانون العام
	القانون رقم 109-289	القانون رقم 109-234	القانون رقم 109-102	القانون رقم 109-148	القانون رقم 109-13	القانون رقم 108-287	القانون رقم 108-106	القانون رقم 108-11	القانون رقم 108-7	
106,567,000			56,908,000		49,659,000					برامج دبلوماسية وقنصلية
99,000,000		24,000,000					75,000,000			المفتش العام لإعادة إعمار العراق (8)
90,000,000								90,000,000		صندوق برامج المحافظة على بقاء وصحة الأطفال
68,000,000									68,000,000	القانون العام 480، العنوان الثاني، المساعدات الغذائية

مصادر التمويل

50,000,000								50,000,000	عمليات حفظ السلام التطوعية
37,000,000								37,000,000	مساعدة طارئة للاجئين والمهجرين
17,000,000							17,000,000		المساعدات الخارجية الإنسانية في حالات الكوارث المدنية ⁽⁵⁾
13,000,000		13,000,000							المساعدة الفنية في الشؤون الدولية
7,900,000					2,500,000		1,900,000	3,500,000	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مكتب المفتش العام
5,000,000		5,000,000							مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع
3,612,000								3,612,000	صندوق مبادرة القائد للحرب
1,800,000		1,800,000							وزارة المالية (رواتب ونفقات)
1,000,000		1,000,000							مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية

مصادر التمويل

الجدول 27-2 (تابع)

إجمالي المخصصات	مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية 2007	مخصصات تكميلية للسنة المالية 2006	مخصصات وزارة الخارجية للسنة المالية 2006	مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية 2006	مخصصات وزارة الدفاع للسنة المالية 2005، مخصصات إضافية للدفاع، والحرب على الإرهاب، وإغاثة ضحايا إعصار تسونامي	قانون عام 2005، مخصصات وزارة الدفاع	قانون عام 2004، مخصصات الطوارئ للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان	قانون عام 2003، مخصصات إضافية للطوارئ أثناء الحرب	قرار عام 2003 المخصصات الموحدة	أية التمويل
	القانون رقم 109-289	القانون رقم 109-234	القانون رقم 109-102	القانون رقم 109-148	القانون رقم 109-13	القانون رقم 108-287	القانون رقم 108-106	القانون رقم 108-11	القانون رقم 108-7	رقم القانون العام
1,000,000		1,000,000								النشاطات القانونية وضباط الشرطة الأميركيين (رواتب ونفقات)
										نشاطات منع انتشار الأسلحة ومحاربة الإرهاب وإزالة الألغام
										صندوق الديمقراطية
37,451,169,000	2,075,000,000	5,331,200,000	500,000,000	117,298,000	6,185,559,000	350,000,000	19,440,900,000	3,343,212,000	108,000,000	المجموع

- (أ) يمثل مبلغ 18,439 مليار دولار المبلغ الذي خصصه الكونغرس للبرامج العراقية في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني بموجب القانون العام 106-108 الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 2003. خصص الكونغرس مبدئياً مبلغ 18,649 مليار دولار إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق الثاني، ولكن حدد أيضاً بأن يتم تحويل مبلغ 210 مليون دولار إلى حسابات أخرى لبرامج تنفيذ في الأردن، وليبيريا والسودان. حولت الإدارة إلى حسابات أخرى حوالي 562 مليون دولار من مبلغ 18,439 مليار دولار المتبقي في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى مشاريع متعلقة بالعراق يمكن تنفيذها فقط في حسابات أخرى كبرنامج شطب الديون العراقية إلى الولايات المتحدة التي تبلغ 352 مليون دولار الذي تطلب تمويلاً في حساب الخزينة، ابلغ الكونغرس بكافة التمويلات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بالإضافة إلى ذلك، حدد الكونغرس في مخصصات السنة المالية 2006، تحويل 3.95 مليون دولار إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من حساب صندوق دعم الاقتصاد لدى وزارة الخارجية.
- (ب) ابلغ المفتش العام في تقرير التدقيق 07-006 أن الكونغرس خصص مبلغ 923 مليون دولار في موازنة السنة المالية 2006 لنشاطات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق وأفغانستان. خصصت وزارة الجيش مبلغ 724.5 مليون دولار لاستعماله في السنة المالية 2006، ونقل الرصيد البالغ 198.5 مليون دولار إلى موازنة السنة المالية 2007. في 30 أيلول/سبتمبر 2001 خصصت القيادة المركزية للقوات الأميركية مبلغ 510 ملايين دولار إلى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق ونقل الرصيد المتبقي البالغ 214.5 مليون دولار لتمويل مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد المنفذة من قبل القوات الأميركية في أفغانستان.
- (ج) لم تتم استعادة 40 مليون دولار من الحساب الأساسي لصندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية 2003. 10 ملايين دولار من القانون العام 108-11.
- (د) يستثنى مبلغ 75 مليون دولار للمفتش العام لإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام 106-108.
- (هـ) حيث لا تتوفر فقط التخصيصات المقررة للعراق، استناداً إلى الاتجاهات التاريخية. قسم المفتش العام 85% إلى العراق و15% إلى أفغانستان.
- (و) يزود الكونغرس تمويلاً لمكتب المشاريع والعقود بموجب قوانين تخصيصات أخرى. سوف تتوفر تفاصيل أكبر في تقارير المفتش العام في المستقبل.
- (ز) بموجب القانون العام 109-234 تم تخصيص مبلغ 101 مليون دولار (79 مليون دولار للعراق و22 مليون دولار لأفغانستان).
- (ح) تشمل رواتب ونفقات مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، نفقات السفر في مهمات، برامج الدبلوماسية العامة وغير ذلك من النفقات التشغيلية ذات الصلة بإعادة الإعمار.
- (ط) النفقات التشغيلية لسلطة الائتلاف المؤقتة بموجب القانون العام 106-108.

تمويلات المانحين الدوليين

في ربع السنة هذا، بقيت التمويلات الإجمالية التي جرى التعهد بها من قبل مانحين دوليين منذ عام 2003 مستقرة عند مبلغ 15.2 مليار دولار – 13.6 مليار دولار على شكل تعهدات في مؤتمر مدريد للمانحين عام 2003 و 1.6 مليار دولار على شكل تعهدات ما بعد مدريد. من بين التعهدات الأصلية في مدريد كان مبلغ 10 مليارات دولار على شكل قروض و 4 مليارات دولار على شكل هبات. تقدر وزارة الخارجية أنه حتى آب/أغسطس 2006 جرى دفع حوالي 3.7 مليار دولار من التعهدات الأصلية في مدريد³⁶¹. طلب البنك الدولي تحديثات من المانحين ولكن يبقى من الصعب الحصول على معلومات دقيقة حول إنفاق هذه التمويلات. للحصول على معلومات حول هذه التعهدات، انظر الجدول 2-28 والشكل 2-57.

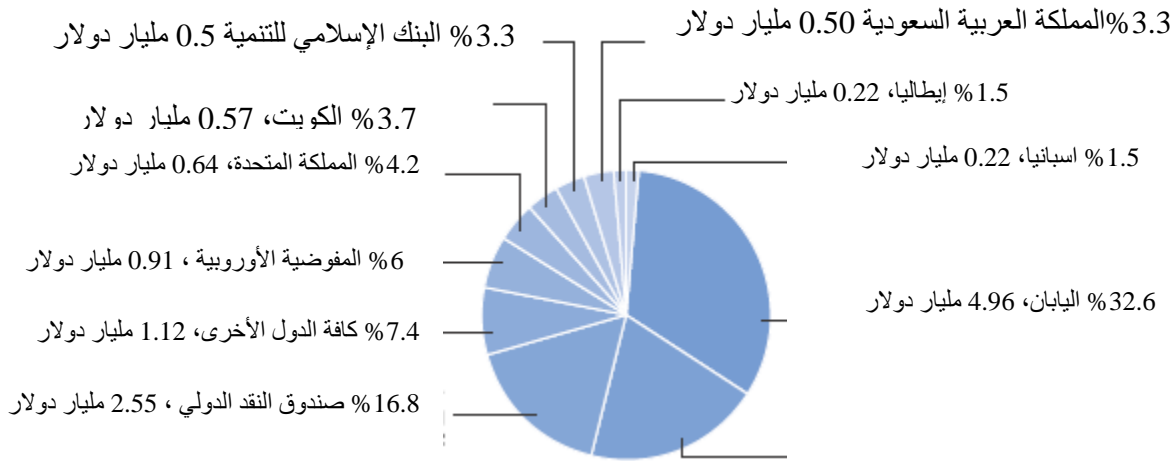
الشكل 2-57

تعهدات المانحين الدوليين

بمليارات الدولارات

إجمالي التعهدات: 15.2 مليار دولار

المصادر: وزارة الخارجية، قاعدة بيانات مساعدة المانحين للعراق؛ استجابات المانحين للمفتش العام (2007/3/31).



ملاحظة: قد تتأثر الأرقام بسبب التدوير

مصادر التمويل

الجدول 28-2

تعهدات بتقديم مساعدات مالية لإعادة إعمار العراق مصنفة حسب الدول كما هي في 2007/3/31 (بالدولار الأمريكي)

الدولة المانحة	تعهد مدريد الأصلي تشرين الأول/أكتوبر 2003	التعهدات الإضافية منذ مؤتمر مدريد	مجموع التعهدات
استراليا	45,590,974	81,042,221	126,633,195
النمسا	5,478,165		5,478,165
بلجيكا	5,890,500		5,890,500
بلغاريا	640,000		640,000
كندا	187,466,454		187,466,454
الصين	25,000,000		25,000,000
قبرص	117,810		117,810
الجمهورية التشيكية	14,659,023		14,659,023
صندوق ائتمان موضوع الحكم الديمقراطي		100,000	100,000
الدانمارك	26,952,384	40,000,000	66,952,384
استونيا	82,467		82,467
فنلندا	5,890,500		5,890,500
فرنسا	32,288	32,288	32,288
ألمانيا	10,000,000	10,000,000	10,000,000
اليونان	3,534,300		3,534,300
هنغاريا	1,237,005		1,237,005
أيسلندا	2,500,000		2,500,000
الهند	10,000,000		10,000,000
إيران	5,000,000	5,000,000	10,000,000
أيرلندا	3,534,300		3,534,300
إيطاليا	235,620,020		235,620,020
اليابان	4,914,000,000	50,000,000	4,964,000,000

مصادر التمويل

الجدول 28-2 (تابع)

الدولة المانحة	تعهد مدريد الأصلي تشرين الأول/أكتوبر 2003	التعهدات الإضافية منذ مؤتمر مدريد	مجموع التعهدات
الأردن		75,000	75,000
الكويت	500,000,000	65,000,000	565,000,000
ليتوانيا		30,000	30,000
لوكسمبورغ	2,356,200		2,356,200
مالطا	27,000		27,000
هولندا	9,424,801		9,424,801
نيوزيلندا	3,351,975	990,000	4,341,975
النرويج	12,867,617		12,867,617
عمان	3,000,000		3,000,000
باكستان	2,500,000		2,500,000
قطر	100,000,000		100,000,000
المملكة العربية السعودية	500,000,000		500,000,000
سلوفينيا	419,382		419,382
كوريا الجنوبية	200,000,000		200,000,000
إسبانيا	220,000,000	2,380,000	222,380,000
سيريلانكا		75,000	75,000
السويد	33,000,000		33,000,000
تركيا	50,000,000		50,000,000
الإمارات العربية المتحدة	215,000,000		215,000,000
المملكة المتحدة	452,326,416	190,000,000	642,326,416
الولايات المتحدة	10,000,000		10,000,000

مصادر التمويل

الجدول 28-2 (تابع)

الدولة المانحة	تعهد مدريد الأصلي تشرين الأول/أكتوبر 2003	التعهدات الإضافية منذ مؤتمر مدريد	مجموع التعهدات
فيتنام		700,000	700,000
المجموع الفرعي	7,807,467,293	445,425,009	8,252,892,302
المفوضية الأوروبية	235,620,000	669,680,000	905,300,000
المجموع الفرعي	8,043,087,293	1,115,105,009	9,158,192,302
المؤسسات المالية الدولية			
صندوق النقد الدولي (المستوى الأدنى)	2,550,000,000		2,550,000,000
البنك الدولي (المستوى الأدنى)	3,000,000,000		3,000,000,000
البنك الإسلامي للتنمية		500,000,000	5,000,000,000
المجموع الفرعي	5,550,000,000	500,000,000	6,050,000,000
إجمالي مساعدات المانحين الدوليين	13,593,087,293	1,615,105,009	15,208,192,302

المصدر : وزارة الخارجية الأميركية، قاعدة بيانات المانحين للعراق، استجابة المانحين الى مكتب المفتش العام لإعادة اعمار العراق
ملاحظة: هذه البيانات لم تتم مراجعتها أو التدقيق فيها أو التثبيت من صحتها بصورة رسمية
التعهدات التي سبقت مؤتمر مدريد لتقديم المساعدات الإنسانية لم تُذكر في هذا الجدول.

الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق

يدير الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق جزءاً من تعهدات مدريد. تعهد سبعة وعشرون مانحاً دولياً بتقديم مبلغ 1.64 مليار دولار³⁶² إلى صندوقين دوليين لتمويل إعادة إعمار العراق هما: صندوق ائتمان مجموعة تنمية العراق لدى الأمم المتحدة، وصندوق الائتمان العراقي في البنك الدولي. يبين الجدول 2-29 مساهمات المانحين إلى الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق.

الجدول 2-29

إجمالي مساهمات المانحين للصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRF) كما في 2007/3/31.

الإيداعات		التعهدات		المانح
الأمم المتحدة	البنك الدولي	الأمم المتحدة	البنك الدولي	
16,775,000	16,100,000	20,670,000	16,100,000	استراليا
3,292,000	-	3,292,000	-	استراليا (دائرة الهجرة)
1,321,000	-	1,321,000	-	بلجيكا
46,400,000	22,300,000	63,640,000	26,020,000	كندا
12,400,000	-	12,410,000	-	الدانمارك
6,234,000	2,600,000	6,234,000	2,600,000	فنلندا
10,000,000	-	10,000,000	-	المانيا
3,630,000	-	3,630,000	-	اليونان
500,000	1,000,000	500,000	1,000,000	أيسلندا
5,000,000	5,000,000	5,000,000	5,000,000	الهند
-	-	-	-	إيران**
1,226,000	-	1,226,000	-	ايرلندا
29,782,000	-	29,782,000	-	إيطاليا
360,951,000	130,634,143	360,951,000	130,634,143	اليابان
5,000,000	5,000,000	5,000,000	5,000,000	الكويت
2,319,000	-	2,319,000	-	لوكسمبورغ
6,697,000	6,200,000	6,697,000	6,200,000	هولندا

مصادر التمويل

الجدول 29-2 (تابع)

الإيداعات		التعهدات		المانح
3,365,000	-	3,365,000	-	نيوزيلندا
7,009,000	6,700,000	7,009,000	6,700,000	النرويج
5,000,000	2,500,000	5,000,000	5,000,000	قطر
000,000,11	4,000,000	11,000,000	4,000,000	كوريا الجنوبية
47,509,000	20,000,000	60,630,000	20,000,000	إسبانيا
10,622,000	5,800,000	10,622,000	5,800,000	السويد
200,000	1,000,000	200,000	1,000,000	تركيا
55,542,000	71,400,000	55,542,000	71,400,000	المملكة المتحدة
5,000,000	5,000,000	5,000,000	5,000,000	الولايات المتحدة
24,978,000	-	24,978,000	3,000,000	المفوضية الأوروبية (آلية الاستجابة السريعة (RRM))
7,258,000		7,258,000		المفوضية الأوروبية (حقوق الإنسان)
441,254,000	150,214,592	452,090,000	120,000,000	المفوضية الأوروبية
1,149,290,000	455,748,735	1,177,360,000	461,420,000	مجموع المساعدات من المانحين

المصدر: تعهدات المانحين للصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق، 31 آذار/مارس 2007،
* إيداعات صندوق الائتمان العراقي لدى البنك الدولي كما هي في 2007/2/28.

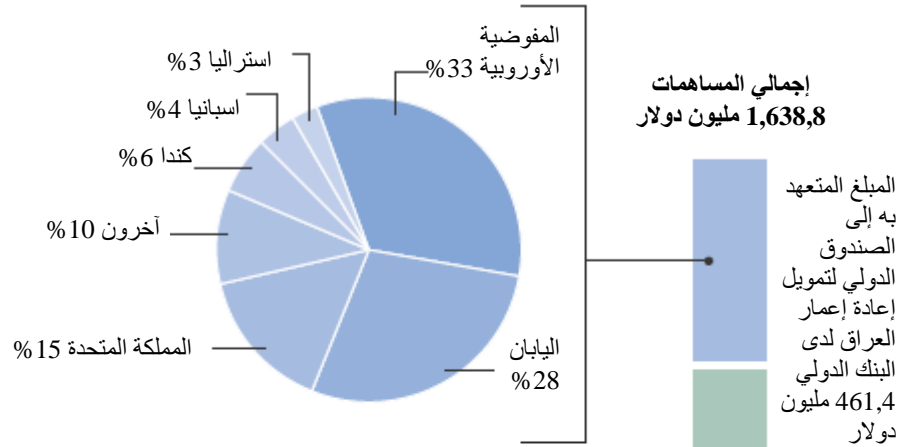
** تعهدت ايران بتقديم 10 ملايين دولار ولكن لم يتم تخصيص هذا المبلغ بين صندوق الائتمان الدولي لدى البنك الدولي وصندوق الائتمان الدولي لدى مجموعة التنمية التابعة لمنظمة الأمم المانحة.

مصادر التمويل

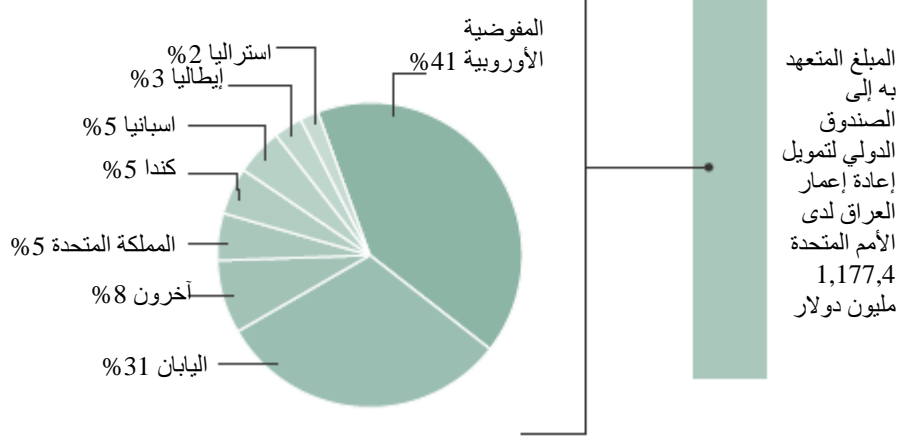
يبين الشكل 2-58 المساهمات إلى الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق كما كان في 31 آذار/مارس 2007

الشكل 2-58
مساهمات المانحين الدوليين إلى الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق
بملايين الدولارات
المصدر: www.irffi.org (2007/3/31)

المانح	قيمة التعهد
المفوضية الأوروبية	150.00
اليابان	130.60
المملكة المتحدة	71.40
كندا	26.02
اسبانيا	20.00
استراليا	10.16
الآخرون	47.30



المانح	قيمة التعهد
المفوضية الأوروبية	484.33
اليابان	360.95
المملكة المتحدة	55.54
كندا	63.64
اسبانيا	60.3
استراليا	20.7
إيطاليا	29.0
الآخرون	99.3



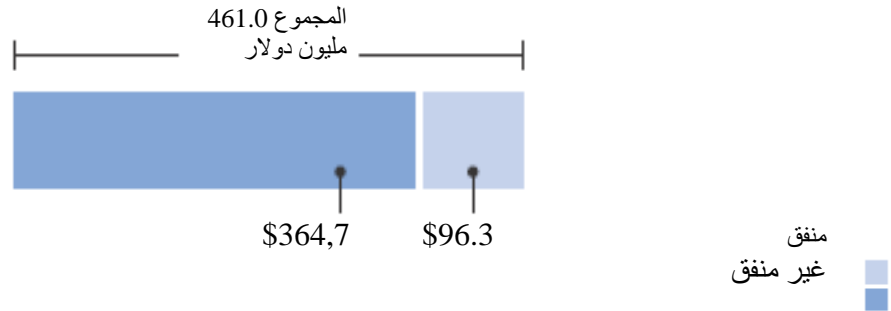
صندوق الائتمان العراقي لدى البنك الدولي

في كانون الثاني/يناير 2004، فوض المانحون البنك الدولي إدارة صندوق الائتمان العراقي (ITF) الذي بدأ يستلم المساهمات المالية في آذار/مارس 2004. اعتباراً من 31 آذار/مارس 2007، كان المانحون السبعة عشر قد تعهدوا بتقديم حوالي 461 مليون دولار إلى صندوق الائتمان العراقي لدى البنك الدولي وتم بالفعل إيداع حوالي 455 مليون دولار. تمّ التعاقد على تنفيذ مشاريع بقيمة 304 ملايين دولار وتم إنفاق مبلغ 96.3 مليون دولار على المشاريع كالتالي:

- تمّ تخصيص مبلغ 437 مليون دولار من صندوق الائتمان العراقي لدى البنك الدولي لتنفيذ 16 مشروعاً.
- تنفذ الحكومة العراقية مباشرة 13 من المشاريع الـ 16 وتقدر قيمتها بحوالي 425 مليون دولار.
- ينفذ البنك الدولي المشاريع الثلاثة المتبقية (12 مليون دولار) المتعلقة ببناء القدرات والمساعدة الفنية.
- اكتمل تنفيذ مشروعين للبنك الدولي ممولين من صندوق الائتمان العراقي هما المشروع الأول لبناء القدرات ومشروع تزويد الكتب المدرسية في الحالات الطارئة.

يبين الشكل 2-59 وضعية تمويلات صندوق الائتمان العراقي لدى البنك الدولي حتى 31 آذار/مارس 2007.

الشكل 2-59
وضعية تمويلات صندوق الائتمان العراقي لدى البنك الدولي
بملايين الدولارات
المصدر: www.irtfi.org (2007/3/31)



صندوق ائتمان مجموعة تنمية العراق لدى الأمم المتحدة (UNDG ITE)

يدير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) صندوق ائتمان مجموعة تنمية العراق لدى الأمم المتحدة. اعتباراً من 28 شباط/فبراير 2007، تعهد 25 مانحاً بتقديم حوالي 1.2 مليار دولار إلى صندوق الائتمان للعراق ويجرى إيداع 1.15 مليار دولار من هذا المبلغ. تنفذ 16 وكالة تابعة للأمم المتحدة 116 مشروعاً يقدر تمويلهم بـ 903 ملايين دولار. يملك برنامج الأمم المتحدة للتنمية أكبر التمويل المصادق عليه (255 مليون دولار) يتبعه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (159 مليون دولار) واليونيسف (124 مليون دولار).

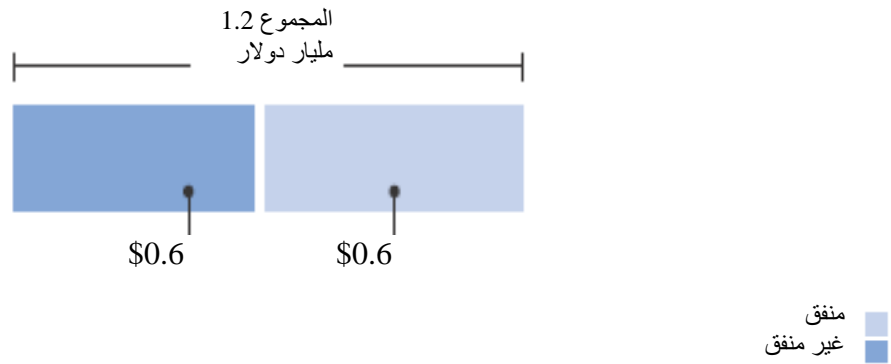
- تمّ تلزيم 704 ملايين دولار (78%)
- تم إنفاق 599 مليون دولار (66%)

مصادر التمويل

- تمّ إنجاز 21 مشروعاً.

أنظر الشكل 60-2 لمعرفة وضعية تمويلات صندوق انتمان مجموعة تنمية العراق لدى الأمم المتحدة حتى 28 شباط/فبراير 2007.

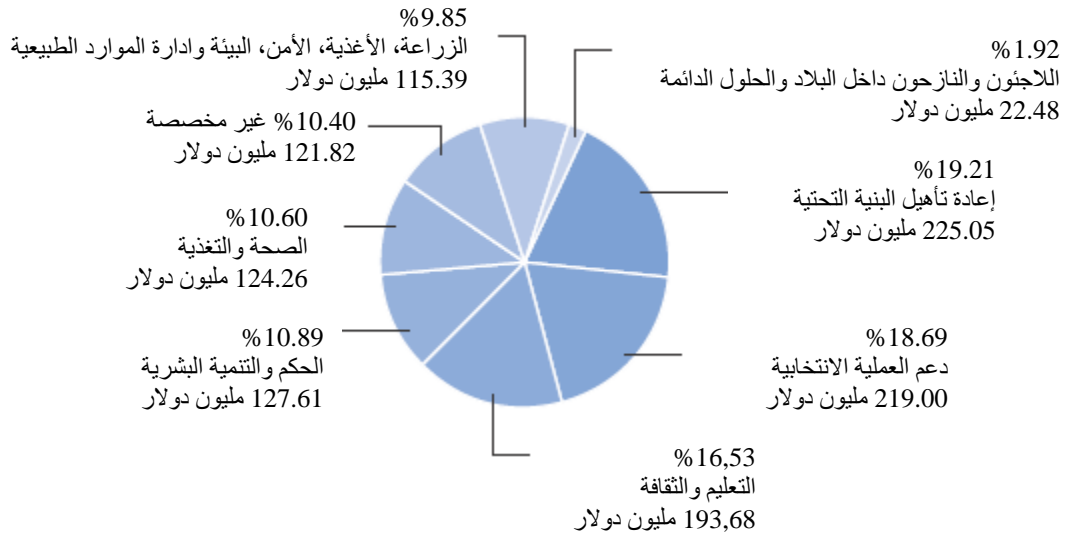
الشكل 60-2
وضعية تمويلات صندوق انتمان مجموعة تنمية العراق لدى الأمم المتحدة
المصدر: www.irtfi.org (2007/3/31)



مصادر التمويل

بإمكان المانحين ان يخصصوا مساهماتهم إلى سبع مجموعات مختلفة من المشاريع ضمن نطاق صندوق الائتمان العراقي: إعادة تأهيل البنية التحتية (225 مليون دولار) ودعم العملية الانتخابية (219 مليون دولار) هما المجموعتان الأكثر شعبية لدى المانحين. يبين الشكل 2-61 صندوق ائتمان مجموعة تنمية العراق لدى الأمم المتحدة على أساس كل مجموعة.

الشكل 2-61
صندوق ائتمان مجموعة تنمية العراق لدى الأمم المتحدة حسب كل مجموعة للأمم المتحدة
بمليارات الدولارات
% من 1.07 مليار دولار
المصدر: www.irfti.org (2007/3/31)



القطاعات الأخرى الشعبية لدى المانحين والعراقيين تشمل الزراعة والتعليم والصحة (194 مليون دولار) وأعلن الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة www.irfft.org عن منح عقود بقيمة 493 مليون دولار. في ربع السنة هذا، منحت النمسا والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة عقداً واحداً لكل منها. منح الأردن ثمانية عقود بلغ مجموع قيمتها 89,846 مليون دولار³⁶³. يبين الجدول 2-30 العقود الممنوحة في ربع السنة هذا.

لجنة المانحين للصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRRFI)

عقدت لجنة المانحين للصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق التي تشرف على الصندوق اجتماعها الخامس في اسطنبول بين 19 و20 آذار/مارس 2007. أعادت اللجنة تأكيد دعمها للصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق الذي يجب ان يبقى أداة مهمة للمانحين لدعم تطبيق الميثاق الدولي للعراق. القرار الذي تم التوصل إليه خلال الاجتماع يثبت الالتزام بنقل رئاسة اللجنة من كندا إلى العراق وإيطاليا. سوف تكون هذه الرئاسة المشتركة إجراءً مؤقتاً لمدة سنة واحدة.

خلال الاجتماع، قدم البنك الدولي والأمم المتحدة تقارير تقدم العمل لتحديث معلومات المانحين حول برامج صندوق الائتمان، والإنجازات، والخدمات والدروس المستخلصة. أجرت شركة برايس واتر هاوس كوبرز عملية مستقلة للمراجعة واستخلاص الدروس لمجمل عملية صندوق ائتمان مجموعة تنمية العراق لدى الأمم المتحدة، بموجب عقد مع مكتب التدقيق ومراجعة الأداء لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية عام 2005. في كانون الثاني/يناير 2007 اصدر مكتب التدقيق ومراجعة الأداء التقرير النهائي الذي تضمن التوصيات الرئيسية التالية:

- إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على العمليات
- إنشاء مؤسسات ومعايير لآليات الأعمال التجارية وعملياتها من أجل تخفيف وطأة الأداء غير المتساوي بين مجموعات المشاريع.
- ضبط المشاريع مع الأولويات القومية العراقية والاستراتيجية القومية للتنمية.
- تقوية قدرات الرصد
- تقوية الأنظمة والآليات للحد من الأعمال المؤذية والاحتتيال.

مصادر التمويل

الجدول 2-30 العقود الممنوحة بموجب صندوق إنتمان مجموعة تنمية العراق لدى الأمم المتحدة (UNDG/ITF)، كانون الثاني/يناير- شباط/فبراير 2007.

البلد	عدد العقود	مبلغ العقد
استراليا	1	28,715
الأردن	8	89,846
الإمارات العربية المتحدة	1	2,760
المملكة المتحدة	1	65,490
الولايات المتحدة	1	9,800
مجموع العقود	12	\$196,611

المصدر: صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، النشرة الإخبارية لصندوق إنتمان مجموعة تنمية العراق لدى الأمم المتحدة، شباط/فبراير 2007.

أشار التقرير ان صندوق إنتمان مجموعة تنمية العراق لدى الأمم المتحدة يملك أنظمة مراقبة داخلية قوية وشفافية:

- تقييد كامل بإطار العمل التنظيمي وحتى تجاوز المتطلبات المحددة.
- اتخاذ خطوات مبتكرة جداً لضمان الشفافية والكشف عن المعلومات³⁶⁴.

أجرت مجموعة سكانتيم (Scanteam)، الاستشارية النرويجية مراجعة خارجية أخرى وأصدرت تقريرها في كانون الثاني/يناير 2007. توصلت مراجعة مجموعة سكانتيم إلى الاستنتاجات التالية:

- صناديق الائتمان المتعددة المانحين (MDTF) التي يديرها البنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة ضرورية في معظم الأوضاع الانتقالية.
- لا يمكن اعتبار صناديق الائتمان المتعددة المانحين على أنها مراحل متتابعة، بل يجب تشغيلها بالتزامن ولو لم يبدأ تشغيل صندوق الائتمان المتعدد المانحين لدى الأمم المتحدة في وقت أبكر واستمرار صندوق الائتمان المتعدد المانحين لدى البنك الدولي في العمل إلى ان تتمكن الحكومات من قبول مبدأ دعم الموازنة العامة.
- يجب أن تعمل صناديق الائتمان المتعددة المانحين ضمن هيكلية تحقق أقصى درجات التعاون وتشجع المانحين على اعتبار تلك الصناديق على أنها وسائل لتمويل عملية الانتقال بدلاً من خيارات متنافسة³⁶⁵.

عقدت مباحثات أيضاً مع مانحين لضمان استمرار الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق في البقاء على صلة مع تطور الوضع في العراق³⁶⁶. أنظر الجدول 2-31 لمعرفة أعضاء لجنة المانحين.

التنسيق بين المانحين من قبل الحكومة العراقية

مصادر التمويل

تسعى مديرية التعاون الدولي (TCD) في وزارة التخطيط لدمج المساعدة الدولية في أهداف واستراتيجيات التنمية القومية العراقية وللمساعدة في تنفيذ البرامج الممولة من قبل المانحين. تتألف هذه المديرية من أربع وحدات:

- وحدة تحليل المشاريع تقيم طلبات المشاريع.
- وحدة الرصد والتقييم ترصد تقدم المشاريع الجاري تنفيذها.
- وحدة العلاقات مع المانحين تزود معلومات حول التقدم في تنفيذ المشاريع إلى مجموعة المانحين.
- وحدة قاعدة معطيات مساعدات المانحين (DAD) تتعقب مسار كافة المساعدات المقدمة من المانحين.

تعتبر قاعدة معطيات مساعدات المانحين مستودعاً للمعطيات الاستثمارية للمشاريع الممولة من المجتمع الدولي. وهي تحلل وتتبع مسار تدفق المساعدات وتحدد أولويات احتياجات الاستثمار، وتقيس نجاح المشاريع وتعد التقارير حول الاستثمارات³⁶⁷. في عام 2007، تنوي وزارة التخطيط إلغاء مركزية إدارة المساعدات من خلال إعداد قاعدة معطيات إقليمية ووزارية خلال المرحلة الثالثة من تطبيق قاعدة معطيات مساعدات المانحين. سوف تربط المعطيات الإقليمية والوزارية بقاعدة معطيات مركزية لمساعدات المانحين، وتتوفر هذه المعطيات حالياً على موقع الإنترنت www.mop-iraq.org.

اعتباراً من 31 آذار/مارس، 2007 ضمنت قاعدة معطيات مساعدات المانحين 17442 مشروعاً بقيمة إجمالية تبلغ 17.13 مليار دولار ترتبط بعشرين مانحاً. من أجل تنفيذ هذه المشاريع جرى التعهد بتقديم 14.98 مليار دولار وانفق فعلياً مبلغ 10.17 مليار دولار. مع أن هذه الأرقام لم يتم التحقق من صحتها أو التدقيق فيها، تدرج قاعدة معطيات مساعدات المانحين 16941 مشروعاً أميركياً بقيمة إجمالية تبلغ 13.61 مليار دولار. استناداً إلى قاعدة معطيات مساعدات المانحين، تعهدت الولايات المتحدة بتقديم 11.99 مليار دولار انفق منها 8.13 مليار دولار لتنفيذ هذه المشاريع.

الجدول 2-31
أعضاء لجنة المانحين الدوليين لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

اليابان	استراليا
الكويت	كندا
النرويج	الدانمارك
قطر	المفوضية الأوروبية
كوريا الجنوبية	فنلندا
اسبانيا	ألمانيا
السويد	الهند
تركيا	إيران
المملكة المتحدة	العراق (رئيس مشارك)
الولايات المتحدة	إيطاليا (رئيس مشارك)

البرامج الرئيسية الثنائية والمتعددة الأطراف

في 10 آذار/مارس 2007، اجتمع في بغداد مندوبو الدول المجاورة للعراق ومندوبو الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن وآخرون لتركيز الاهتمام على الجهود الإقليمية والدولية لدعم العراق. عبر قادة في المنطقة عن تعهدهم بالمحافظة على وحدة العراق وسلامة أراضيه وعلى مساعدة العراق في خفض مستوى العنف وتقوية الحوار وتعزيز التنمية الاقتصادية. شكلت هذه الدول مجموعات عمل تهتم بالأمن والملاجئين وإمداد الطاقة بمثابة آلية للمساعدة في التعاون الدولي لدعم العراق³⁶⁸.

إيران

في آذار/مارس 2007، وقعت إيران والعراق اتفاقية في طهران تنص على توسيع المبادلات التجارية والاقتصادية بين البلدين. وقعت الاتفاقية في نهاية ثلاثة أيام من المباحثات لزيادة التعاون التجاري بين الحكومة والقطاعات الخاصة في كلا الدولتين، لإنشاء أسواق معفاة من الرسوم عند المعابر الحدودية ولتسهيل إجراءات القطاع المصرفي³⁶⁹. يشمل الدعم المالي المباشر من إيران:

- اعتماد بقيمة 45 مليون دولار لإنشاء خطي أنابيب النفط يصلان بين إيران والعراق.
- هبة بقيمة 10 ملايين دولار إلى الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق.
- تسهيلات للحصول على اعتماد بقيمة مليار دولار.

اليابان

أعلنت اليابان في مؤتمر مدريد عن تقديم صفقة مساعدة مالية بقيمة 5 مليارات دولار. تشمل هذه الصفقة هبة بقيمة 1.5 مليار دولار للمساعدة في تلبية الاحتياجات الفورية لإعادة الإعمار بضمنها قطاعات توليد الطاقة، التعليم، المياه والصرف الصحي، الصحة والتوظيف والأمن. تشمل الصفقة أيضاً تقديم قروض بقيمة 3.5 مليار دولار لتلبية الاحتياجات على المدى المتوسط. أنفقت هذه الهبة (1.5 مليار دولار) بالكامل، وتمّ تلزيم مبلغ القروض 1.6 مليار دولار لتنفيذ مشاريع في قطاعات النقل والطاقة والري.

مولت الهبة اليابانية بقيمة 1.5 مليار دولار المبادرات التالية:

- مساعدة مباشرة إلى العراق (بحوالي 938 مليون دولار تشمل التعاون الفني)
- مساعدة من خلال منظمات دولية (بحوالي 116 مليون دولار)
- مساعدة من خلال الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (بحوالي 491 مليون دولار)
- مساعدة عبر صندوق تمويل المشاريع الصغيرة لدى الشركة الدولية للتمويل (بحوالي 10 ملايين دولار)³⁷⁰.

سوف تقدم اليابان قروضاً إلى الحكومة العراقية لتمويل ثمانية مشاريع بقيمة إجمالية تبلغ 1.6 مليار دولار:

- مشروع تطوير المرافئ (260 مليون دولار)
- برنامج القروض في قطاع الري (80 مليون دولار)
- مشروع إعادة تأهيل محطة الطاقة الحرارية في المسيب (310 مليون دولار)

مصادر التمويل

- مشروع إنشاء جسور وطرق في السماوة (30 مليون دولار)
- مشروع الخدمات الهندسية لتحسين مستوى مصفاة النفط في البصرة (20 مليون دولار)
- مشروع إعادة تأهيل مصنع الأسمدة في خور الزبير (160 مليون دولار)
- مشروع إعادة تأهيل محطة تصدير النفط الخام (450 مليون دولار)
- مشروع إعادة إعمار قطاع الكهرباء (290 مليون دولار)

في شباط/فبراير 2007، قدمت اليابان هبة جديدة طارئة بقيمة 100 مليون دولار تقريباً لمساعدة الحكومة العراقية في جهود بناء الدولة بضمنها تطوير الميثاق الدولي للعراق³⁷¹.

المملكة المتحدة

يبلغ تعهد المملكة المتحدة إلى العراق 1.11 مليار دولار. يبين الجدول 2-32 المبالغ التي أنفقتها المملكة المتحدة بحسب كل برنامج. شاركت دائرة التنمية الدولية (DFID) البريطانية، المسؤولة عن تطبيق تعهدات المملكة المتحدة، في العديد من نفس أنواع المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة ولكن على قياس اصغر وركزت اهتمامها أكثر على جنوب العراق:

- إعادة تأهيل البنية التحتية للطاقة والمياه
- تنظيم مكتب رئيس الوزراء ومكاتب المحافظين في الجنوب
- تقديم التدريب لموظفي مديرية الاتصالات العراقية
- تخطيط وتخصيص موازنات للتنمية الاستراتيجية في المحافظات الجنوبية
- التنسيق بين الإدارات الحكومية
- الاقتصاد الكلي وإصلاح الموازنة
- تقوية محطات الإذاعة المستقلة
- تطوير المجتمع المدني

كما كان للمملكة المتحدة برنامج سريع التأثير مولته وزارة الدفاع البريطانية يقوم بنفس المهمة التي يقوم بها برنامج الاستجابة السريعة للقائد.

تنشر دائرة التنمية الدولية البريطانية تقارير عن العديد من نفس التحديات التي تنشرها تقارير برنامج الاستجابة الطارئة للقائد: الأمن، الهيئات الحكومية المتغيرة باستمرار والقدرة الإجمالية الضعيفة للحكومة. يركز برنامج دائرة التنمية الدولية البريطانية للعام 2006 و2007 على الإصلاح الاقتصادي، وتزويد الطاقة وتحسين إمدادات المياه في الجنوب، ونظام الحكم وبناء المؤسسات في بغداد والجنوب، ودعم المجتمع المدني والمشاركة السياسية وبناء القدرات في وزارة الداخلية. تمول دائرة التنمية الدولية البريطانية عمل مستشار للبنك الدولي في بغداد لتسريع المشاركة في مسائل تتعلق بالنفط والكهرباء ومساعدة الحكومة العراقية على تطوير خطة لقطاع الطاقة.

البنك الدولي

مصادر التمويل

وافق البنك الدولي على تمويل أربعة مشاريع (399 مليون دولار) من خلال قروض تقدمها هيئة التنمية الدولية التابعة له التي تُركز اهتمامها على الخدمات الأساسية، التعليم، الكهرباء، النقل وإمداد المياه.

مصادر التمويل

الجدول 2-32
إنفاق المبالغ الممنوحة من المملكة المتحدة كما هي في 31 آذار/مارس 2007 *
(بملايين الدولارات)

562	برنامج ثنائي لدائرة التنمية الدولية البريطانية (DFID)
127	صندوق الائتمان الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق (IRFFI)
142	المساهمة في برنامج المفوضية الأوروبية
64	برنامج مكتب العلاقات الخارجية والكمونولث
72	مجموعة منع النزاعات الدولية
59	مشاريع سريعة التأثير لوزارة الدفاع
1026	المجموع

المصدر: دائرة التنمية الدولية البريطانية، الاستجابة إلى المفتش العام، 5 نيسان/أبريل 2007.
* تقدير غير رسمي

- المشروع الثالث للتعليم في الحالات الطارئة (100 مليون دولار)
- مشاريع إعادة تأهيل الطرقات في الحالات الطارئة (135 مليون دولار)
- مشروع توليد الطاقة الكهربائية للحالات الطارئة في دوكان ودراب اندخان (40 مليون دولار).
- برامج إعادة إعمار الكهرباء (124 مليون دولار)³⁷²

تم تخصيص 17% من تخصيصات هيئة التنمية الدولية للعراق البالغة 500 مليون دولار لتنفيذ مشاريع في منطقة كردستان (إعادة تأهيل طرقات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية) نزولاً عند طلب الحكومة العراقية³⁷³. في آذار/مارس 2007، وافق مجلس الإدارة التنفيذي للبنك الدولي على تقديم اعتماد بقيمة 124 مليون دولار لمشروع إعادة إعمار في قطاع الكهرباء في الحالات الطارئة الذي تقدر كلفته الإجمالية بحوالي 150 مليون دولار. وافق البنك الدولي على دفع مبلغ إضافي بقيمة 6 ملايين دولار من صندوق الائتمان العراقي لدى البنك الدولي وتساهم الحكومة العراقية بمبلغ 20 مليون دولار من مواردها الخاصة³⁷⁴.

الأمم المتحدة

التزمت الأمم المتحدة بتأمين استجابة منسقة أكثر تجاه الأزمة الإنسانية المتنامية في العراق. عقدت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين مؤتمراً في جنيف، في 17-18 نيسان/أبريل 2007، لشرح ضرورة تأمين هذه الاستجابة ولتشجيع المانحين على جعلها ممكنة³⁷⁵.

أعدّ فريق دول الأمم المتحدة الخاص بالعراق خطة العمل المشتركة للأولويات (JPAP) لدعم أهداف التنمية والإصلاح في العراق. سوف يتم تطبيق خطة العمل المشتركة للأولويات خلال فترة 18 شهراً. لكن بعض جوانب هذه الخطة سوف تُنجز خلال 12 شهراً لتحقيق التأثير السريع. تتميز خطة العمل المشتركة للأولويات بأربعة مسارات عمل تحتاج إلى مورد إجمالي بقيمة 240 مليون دولار على امتداد 18 شهراً.

- 62.4 مليون دولار سوف تستعمل في تدخلات على المستوى الأعلى بضمنها السياسة، الدعم التشريعي، تقوية المؤسسات وبناء القدرات.
- 127 مليون دولار لدعم تأمين الخدمات الأساسية بما فيها 56.5 مليون دولار ضمن مناطق ذات الأولوية.
- سوف تستعمل التمويلات المتبقية لدعم قطاعات محددة للخدمات الأساسية (على مستوى الوطن، إقليمياً أو محلياً) بضمنها 50.6 مليون دولار للجهوزية في الحالات الطارئة والتدخلات من أجل الاستجابة³⁷⁶.

المفوضية الأوروبية

تقدم المفوضية الأوروبية مبلغ 13.7 مليون دولار للمساعدة في تلبية الاحتياجات المتنامية التي تنتج عن الأزمة الإنسانية في العراق. سوف تقترح المفوضية الأوروبية صفقة تمويل أولية بمبلغ 8.32 مليون دولار³⁷⁷. تركز المساعدة على المجموعات الأكثر تعرضاً للأذى وقد تشمل العناية الصحية الإنسانية والتعليم كما التوزيعات الاستهدافية للأغذية والمواد المنزلية الضرورية والدعم لنظام تسجيل اللاجئين لدى مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين. سوف تساعد صفقة تمويل أولية بقيمة 5.37 مليون دولار الناس داخل العراق³⁷⁸.

تعهدت المفوضية الأوروبية بتقديم حوالي 779 مليون دولار للمساعدة في إعادة الاعمار. استُخدم حوالي ربع المبلغ الإجمالي للتمويلات المقدمة من المفوضية الأوروبية (24%) لدعم مبادرات التعليم، و14% لدعم البرامج الصحية، و13% لدعم مبادرات خفض مستوى الفقر و21% لدعم العمليات الانتخابية/الدستورية و28% لدعم بناء القدرات.

يركز البرنامج المعلن عنه للعام 2006 بقيمة 252 مليون دولار على تحسين نوعية الحياة المعيشية للشعب العراقي من خلال تمويل برامج تهدف إلى:

- دعم الخدمات الأساسية (223,65 مليون دولار)
- إقامة مركز لتقديم المساعدة الفنية من أجل بناء القدرات (7.56 مليون دولار)
- دعم اللاجئين العراقيين داخل العراق (12.6 مليون دولار)

• تعزيز قدرات وزارة التجارة والجمارك (8.19 مليون دولار)

سوف تدعم مبادرة بناء قدرات وزارة التجارة والجمارك اتفاقية التجارة والتعاون الموقعة بين المفوضية الأوروبية والعراق التي تهدف إلى تحسين ترتيبات التجارة بين العراق والاتحاد الأوروبي، وتغطي مجموعة واسعة من المسائل بضمنها تجارة السلع، وخدمات وإجراءات لتعزيز الاستثمار، والجمارك، والملكية الفكرية والصناعية وأنظمة المشتريات الحكومية العامة³⁷⁹.

صندوق النقد الدولي

أكمل صندوق النقد الدولي مراجعته الثالثة والرابعة لأداء العراق بموجب برنامجه الاقتصادي المدعوم بترتيبات القروض الاحتياطية. لم تسحب الحكومة العراقية أي مبلغ من الأموال المتوفرة (حوالي 714,7 مليون دولار) ولكن يحتفظ بهذه الأموال بمثابة مصدر إضافي للتمويل عند الحاجة. تمت الموافقة على ترتيبات القروض الاحتياطية في 23 كانون الأول/ديسمبر 2005.

عند إكمال أحدث مراجعته ، وافق أيضاً صندوق النقد الدولي على طلب الحكومة العراقي بتمديد العمل بالترتيبات ستة اشهر حتى 28 أيلول/سبتمبر 2007³⁸⁰.

الميثاق الدولي للعراق

عقد اجتماع حول الميثاق الدولي للعراق في آذار/مارس 2007، في المقر الرئيسي لمنظمة الأمم المتحدة حضره مندوبون عن أكثر من 80 دولة و8 مجموعات إقليمية. عالج الاجتماع وسائل دعم الحكومة العراقية لتوفير الأمن وبناء المؤسسات كما تعهدت دول أخرى إلى الحكومة العراقية في هذا السياق. كانت العملية الإعدادية في هذا الميثاق على قدم وساق في بغداد منذ تموز/يوليو 2006. شملت هذه العملية اجتماعين على مستوى رفيع عقدا في الكويت وأبو ظبي جمعاً سوياً ممثلي الحكومة العراقية والمجتمع الدولي، في اجتماع آذار/مارس، شارك نائب الرئيس العراقي المعلومات حول آخر التطورات في العراق وركز على التقدم الذي حققته العملية الإعدادية للميثاق. عيّن الأمين العام للأمم المتحدة مستشاراً خاصاً لتأمين الدعم المنسق من نظام الأمم المتحدة في تطبيق أهداف الميثاق وليعمل بمثابة رئيس مشارك للميثاق.

يركز الميثاق على أربعة مجالات رئيسية للإصلاح والاستثمار وعلى قطاعين: إدارة الموارد العامة، والحكم والمؤسسات، والإصلاحات الاقتصادية، إصلاحات القطاع الاجتماعي وقطاعي الطاقة والزراعة. يهدف الميثاق إلى تحقيق أغراضه وفق طريقتين:

- ميثاق قومي بين العراقيين حول الأمن والخطوات السياسية الضرورية لتطبيع الوضع في العراق وإعادة إنعاش الاقتصاد.
- ميثاق دولي بين العراق والمجتمع الدولي يضع للحكومة العراقية برنامج عمل للإصلاح الاجتماعي للسنوات الخمس المقبلة مما يسمح للمجتمع الدولي بتوجيه الدعم إلى المشاريع ذات الأولوية في العراق³⁸¹.

طلبت الحكومة العراقية من المجتمع الدولي ما يلي:

- مساعدة مالية، بضمنها قروض وكفالات قروض لدعم الاستثمارات الرئيسية في الخدمات الأساسية التي تتجاوز حالياً القدرة المالية والفنية للحكومة العراقية على تنفيذها بسبب الدفق غير المستقر للإيرادات النفطية.
- تخفيف الديون من أجل خفض الديون المستحقة باستثناء دين نادي باريس، كذلك التعويضات والنسبة المتبقية البالغة 20% من دين نادي باريس بحلول عام 2007.
- مساعدة إدارية وفنية، بالأخص إلى الوزارات الحكومية التي تحتاج إلى قدرة معززة لإدارة الاستثمارات العامة.
- مساعدة تتوافق مع استراتيجية تنمية للقطاع الخاص وتشجيع للاستثمارات الخاصة.
- تقوية المؤسسات وبناء القدرات للإدارات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.
- مساعدة تترافق مع إمكانية الوصول إلى اتفاقيات دولية وتطوير مبادرات جديدة إقليمية ودولية.

بإمكان المساعدة المالية الدولية الإضافية ان تساعد في تمويل خطة الاستثمار والعمل من أجل التنمية (IAPG)، وهي خطة مفصلة للتحديد الكمي للاحتياجات المالية والفنية للعراق، سوف تضع الحكومة العراقية بعد توقيع الميثاق الخطة بالتنسيق مع مجموعة واسعة من المعنيين بضمنهم مصارف عراقية ودولية، ومنظمات متعددة الأطراف والقطاع الخاص في العراق. سوف تشكل الخطة جزءاً متكاملاً من تصميم

مصادر التمويل

الاستراتيجية القومية للتنمية (NDS). سوف تركز خطة الاستثمار والعمل من أجل التنمية على إعادة إعمار قطاعات رئيسية لاستعادة العراق للعافية الاقتصادية كالطاقة³⁸² والزراعة. سوف تعتبر قطاعات أخرى على أساس الأولوية كجزء من التنمية الجارية للاستراتيجية القومية للتنمية.

الأموال العراقية

وافقت الحكومة العراقية على موازنة العام 2007. بلغ إجمالي الإيرادات في الموازنة العراقية للعام 2007، 33.7 مليار دولار وبلغ إجمالي النفقات المخصصة في الموازنة 41.4 مليار دولار. سوف يتم تمويل العجز البالغ 7.7 مليار دولار بتمويلات تنقل من موازنات سنوات سابقة. تشمل الإيرادات:

- ضرائب: 757 مليون دولار
- مساهمات اجتماعية: 6.3 مليون دولار
- هبات: 1 مليون دولار
- إيرادات أخرى بضمنها مبيعات النفط: 32.9 مليار دولار
- بيع أصول غير مالية: 48 مليون دولار

سوف تزداد النفقات التشغيلية بنسبة 18.7% لتصل إلى 31.2 مليار دولار أكثر من المبالغ المخصصة في موازنة العام 2006، سوف تزداد النفقات الرأسمالية بنسبة 22% لتصل إلى 10.1 مليار دولار. سوف تشمل المبادرات الخاصة التي تبلغ قيمتها الإجمالية 600 مليون دولار ما يلي:

- نزع السلاح، والتسريح من الخدمة العسكرية وإعادة الاندماج (DDR) (150 مليون دولار)
- وظائف في بغداد (100 مليون دولار)
- إنشاء مرافق التعليم الابتدائي (150 مليون دولار)
- إنشاء مرافق التعليم الجامعي (100 مليون دولار)
- رواتب التقاعد للعسكريين السابقين (100 مليون دولار)

كانت الحصة الأكبر من التخصيصات لوزارة المالية-14.6 مليار دولار. وتليها منطقة كردستان: (4.8 مليار دولار) ووزارة الدفاع: (4.2 مليار دولار). تشمل موازنة العام 2007 مبالغ احتياطية لتحسين تنفيذ الموازنة. تنص المادة 14 ان على وزير المالية ان ينسق مع وزارة التخطيط والتنمية التعاونية لنقل التخصيصات في حال لم يتم إنفاق نسبة 25% على الأقل منها عند نهاية النصف الأول من السنة المالية. سوف تُقرر استثناءات للمناطق حيث مسائل الأمن أعاققت التنفيذ. كما سوف تُشمل مساهمات المانحين في الموازنة إذا وافق مجلس الوزراء عليها³⁸³. يبين الجدول 2-33 النفقات حسب كل هيئة:

مصادر التمويل

الجدول 33-2
مصادر التمويل، نفقات الموازنة العراقية للعام 2007 (بآلاف الدولارات)

النسبة المئوية من إجمالي نفقات الموازنة	إجمالي النفقات	نفقات المشاريع الرأسمالية	النفقات التشغيلية	الوزارات
%35	14,551,373	111,029	14,440,344	وزارة المالية
%10	4,174,424	48,000	4,126,424	وزارة الدفاع
%8	3,208,425	40,000	3,168,425	وزارة الداخلية
%4	1,835,290	292,800	1,542,490	وزارة التعليم
%4	1,833,000	344,400	1,488,600	وزارة الصحة
%4	1,486,142	1,396,044	90,098	وزارة الكهرباء
%2	872,191	207,177	665,015	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
%1	423,382	337,778	85,603	وزارة الإسكان والإنشاءات
%1	372,831	340,160	32,671	وزارة البلديات والأشغال العامة
%1	356,126	263,856	92,270	وزارة الموارد المائية
%1	247,353	240,000	70,353	وزارة النفط
%1	231,182	15,000	216,182	وزارة الخارجية
%1	213,309	98,560	114,749	وزارة النقل
%1	212,006	80,000	132,006	وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
*	199,226	112,800	86,426	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية
*	164,538	154,240	10,298	وزارة الاتصالات
*	126,014	10,200	115,814	وزارة العدل
*	109,297	50,253	59,044	وزارة الزراعة

مصادر التمويل

الجدول 2-33 (تابع)

النسبة المئوية من إجمالي نفقات الموازنة	إجمالي النفقات	نفقات المشاريع الرأسمالية	النفقات التشغيلية	
*	67,773	20,620	47,153	وزارة الثقافة
*	65,787	18,747	27,040	وزارة العلوم والتكنولوجيا
*	65,108	30,000	35,108	وزارة الشباب والرياضة
*	55,426	33,380	22,046	وزارة الصناعة والمعادن
*	44,897	12,400	32,497	وزارة التجارة
*	13,720	4,800	8,920	وزارة البيئة
*	13,651	1,600	12,051	وزارة حقوق الإنسان
*	6,094	800	5,294	وزارة المهجرين والنازحين إلى داخل البلاد
	\$33,171,656	\$6,424,644	\$26,746,921	إجمالي النفقات
				هيئات أخرى
12%	4,785,885	1,572,800	3,213,085	منطقة كردستان
5%	247,444	208,320	39,124	الإدارة العامة والمحلية في المحافظات
2%	711,876	21,800	690,052	مجلس الوزراء
1%	297,427	5,800	291,627	مجلس النواب
1%	280,227	0	280,227	مجلس رئاسة الوزراء
1%	264,030	0	264,030	أمانة سر مجلس الوزراء
*	135,789	20,000	115,789	مجلس القضاء الأعلى
*	93,937	0	93,937	رئاسة الجمهورية
*	78,132	0	78,132	المجالس المحلية للمحافظات
*	67,831	4,000	63,831	هيئة الانتخابات المستقلة العراقية

مصادر التمويل

الجدول 33-2 (تابع)

النسبة المئوية من إجمالي نفقات الموازنة	إجمالي النفقات	نفقات المشاريع الرأسمالية	النفقات التشغيلية	
*	63,515	9.000	54,010	الأوقاف الشيعية
*	61,715	7.200	54,515	الأوقاف السنية
*	44,578	3.000	41,578	المجلس الأعلى للتدقيق
*	29,286	2.800	26,486	هيئة النزاهة العامة
*	22,013	0	22,013	مكتب القائد العام للقوات المسلحة
*	17,593	0	17,593	محكمة الجنايات العراقية
*	16,335	0	16,335	هيئة المطالبة بالأموال العراقية
*	10,487	0	10,487	مجلس الأمن القومي
*	7.583	4.800	2,783	الأوقاف المسيحية وأوقاف طوائف أخرى
*	6.463	0	6,463	الهيئة القومية لإزالة الصفة البعثية
*	2.306	800	1,506	الهيئة العراقية لمراقبة الموارد الإشعاعية
	\$41,381,974	\$10,132,244	\$31,249,730	إجمالي الموازنة

المصدر: مجلس النواب العراقي، 10 شباط/فبراير 2007.
* أقل من 1%

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق

- تدقيقات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)
- عمليات التفتيش لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)
- تحقيقات لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)
- خط الاتصال المباشر لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)
- مبادرة مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) حول الدروس المكتسبة
- مواقع الإنترنت لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)
- تحديث التشريعات

القسم

3

تدقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

منذ الأول من شباط/ فبراير 2007، وحتى 30 نيسان/أبريل 2007، أنجز مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أربعة تدقيقات. كما أصدر مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق مسودة تقرير لمراجعة الوكالة والتعليق عليها. وابتداءً من 30 نيسان/أبريل 2007، أصدر مكتب المفتش العام 86 منتج تدقيق. وفي ربيع السنة هذا تناولت تدقيقات المفتش العام عدداً كبيراً متنوعاً من المسائل:

- تحديث وضعية واستدامة مشروع شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (AFRN). القصد من هذا المشروع تحسين قدرات الاتصالات لدى المستجيبين الأولين في الحالات الطارئة في العراق- الشرطة، فرق الإطفاء والموظفين الطبيين للحالات الطارئة- وذلك من خلال تمكين الاتصالات البيئية لقوات الأمن والسلامة التابعة لوزارة الداخلية في كافة أنحاء العراق.
- تحديث محصور بجهات محددة فقط، يتناول مسائل المشتريات المتعلقة باستدامة شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى.
- مراجعة إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) للسنة المالية 2006. المقصود من هذا البرنامج تمكين القادة العسكريين الأميركيين في العراق من الاستجابة للطلبات الطارئة للإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار للسكان المحليين من خلال تقديم أموال لإجراء تصليحات ودفع أموال لمواساة أهالي ضحايا العمليات الحربية وشراء المعدات الضرورية للبنية التحتية وإجراء نشاطات تنظيف وإنشاءات مدنية على نطاق واسع، توظف أكبر عدد ممكن من العراقيين.
- مراجعة أنظمة المراقبة الداخلية المتعلقة بالإنفاقات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) المخصصة إلى وزارة الخارجية.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

كما أن لدى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 16 عملية تدقيق قيد التنفيذ. من المقرر أن يبدأ تنفيذ ما لا يقل عن ثماني عمليات تدقيق أخرى في ربع السنة القادم. يعمل مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق وفقاً للمعايير الحكومية المقبولة عموماً للتدقيق.

أعطت صفحات هذا التقرير تفاصيل عمليات التدقيق التي نفذها مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق:

• أنظر الجدول 1-3 لمعرفة عناوين منتجات التدقيق الأربعة التي صدرت خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير.

• راجع موقع الإنترنت لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق www.sigir.mil.

للحصول على معلومات حول كافة عمليات التدقيق التي أنجزها المفتش العام لإعادة إعمار العراق حتى 30 نيسان/أبريل 2007، كما على النص الكامل لكافة المنتجات النهائية للتدقيق.

الجدول 1-3

المنتجات النهائية لعمليات التدقيق التي قام بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) منذ 30 كانون الثاني/يناير 2007

رقم التقرير	عنوان التقرير	التاريخ إصدار التقرير
07-002	شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى	نيسان/أبريل 2007
07-006	إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق للسنة المالية 2006	نيسان/أبريل 2007
07-012	مراجعة الإنفاقات غير المتكافئة من صندوق إعانة وإعادة إعمار العراق في وزارة الخارجية	نيسان/أبريل 2007
07-013	استدامة شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (توزيع محصور)	نيسان/أبريل 2007

استمر مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في ربع السنة هذا يلاحظ مشاكل يسببها عجز الحكومة العراقية أو عدم رغبتها في التقدم باتجاه تأمين استدامة البرامج والمشاريع. لكن المفتش العام لاحظ أيضاً وجوب إجراء تحسينات في نقل واستدامة مشاريع كبرى لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP). ومع أن المفتش العام لاحظ حدوث تحسينات متواصلة في التنسيق بين المنظمات الحكومية الأميركية إلا أن مستوى مجمل عمليات النقل أثر على التقدم. في ربع السنة التالي، سوف يُعدّ المفتش العام تقريراً حول التقدم المحقق على نقل مشاريع إعادة الإعمار بمجملها. كما لاحظ المفتش العام أيضاً وجود أنظمة داخلية ملائمة لمراقبة تسديد الفواتير لدى وزارة الخارجية.

خلال ربع السنة، ساعد المفتش العام أيضاً في تطوير أوراق معلوماتية متعددة تنفيذاً لطلبات الكونغرس. قدم المفتش العام معلومات تتعلق بإجراءات التعاقد وتقدم برنامج الدعم اللوجستي لقوات الأمن العراقية، والتدقيق القضائي والتدقيق في أعمال الإنعاش.

ترأس المفتش العام اجتماعاً لمجموعة عمل المساءلة في 4 نيسان/أبريل 2007. اجتمع ممثلو منظمات وزملاء مدققون وخبراء تقييم عمل الإدارة الداخلية لمناقشة الجهود الجارية والمسائل الناشئة. نتيجة هذا الاجتماع، خُصّص المفتش العام نطاق مراجعة أعلن عنها في ربع السنة الأخير. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المفتش العام بتنسيق عدة جهود أخرى مع منظمات مسانلة بما فيها القوات المتعددة الجنسيات في العراق والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق، عقد المفتش العام اجتماعات أسبوعية مع العديد من المنظمات في بغداد لتحسين الاتصالات فيما بين منظمات المساءلة هذه.

المنتجات النهائية للتدقيق

وضعية شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى

تقرير المفتش العام رقم 07-002، نيسان أبريل 2007

القصد من شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (AFRN)، هو معالجة القدرات المحدودة للاتصالات لدى المستجيبين الأولين في الحالات الطارئة في العراق- الشرطة- فرق الإطفاء وموظفين للحالات الطارئة الطبيين من خلال تمكين الاتصالات البيئية لقوات الأمن والسلامة التابعة لوزارة الداخلية العراقية في كافة أنحاء العراق. أدارت منظمات حكومية أميركية مشروع شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى ومولتها وحافظت عليها بانتظار تولي هذه المسؤوليات من قبل المسؤولين في الحكومة العراقية. في 26 حزيران/يونيو 2006، نُقل نظام الاستجابة المتقدمة الأولى إلى الملكية والسيطرة الكاملتين للحكومة العراقية وبحلول 28 آذار/مارس 2007، كان قد وصل مجموع ما أنفقته منظمات الحكومة الأميركية 200,4 مليون دولار من أموال الصناديق الأميركية و16 مليون دولار من صناديق التنمية للأموال العراقية الخاصة بتطوير شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى وتشغيلها وصيانتها.

الأغراض. غرض هذه المراجعة تقييم الأعمال الإدارية المتخذة من قبل القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لتصحيح نواقص اتصالات شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى وظروف مساءلة ملكيتها، إضافة إلى تقييم التقدم الذي حققته وزارة الداخلية لاستدامة النظام منذ التقرير السابق للمفتش العام المعنون "مراجعة شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى" (تقرير المفتش العام رقم 06-020، 28 تموز/يوليو 2006).

النتائج. وجد المفتش العام ما يلي:

- اتخذت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق أعمالاً تصحيحية فيما يخص التوصيات الخمس الواردة في التقرير السابق.

- تحسين الفعالية التشغيلية لنظام شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى كما أكده الاستعمال المتزايد لهذه الشبكة من قبل المستجيبين الأولين والمواطنين العراقيين.
- بعد نقل شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى إلى الحكومة العراقية جرى التوقيع على عقد استدامة تديره الحكومة الأميركية وتموله الحكومة العراقية إلى ان انقضى اجله في 31 كانون الأول/ديسمبر 2006. منذ ذلك الوقت قدمت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق حوالي 2.5 مليون دولار من أموال صندوق قوات الأمن العراقية لتأمين استمرار استدامة شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى، في الوقت الذي كانت فيه وزارة الداخلية منهمكة في عملية استدراج عروض ومنح عقدها الخاص بالاستدامة. سوف ينقضي اجل عقد التجسير المؤقت في 31 آذار/مارس 2007، ومن المحتمل ان لا تكون وزارة الداخلية قد أنجزت عملية منح عقد متابعة الاستدامة. بدون منح عقدها الخاص بالاستدامة في الوقت المناسب تعرض الحكومة العراقية للخطر المكاسب التي حققتها نظام شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى كما تعرض النظام نفسه للخطر. إلا أن ذلك خطوة يجب ان تتخذها الحكومة العراقية بنفسها ولذلك لن يحتوي هذا التقرير على توصية بهذا الشأن موجهة إلى الحكومة الأميركية.

تعليقات الإدارة والرد على التدقيق

لم يحتوي هذا التقرير على توصيات. إلا أنه بتاريخ 30 آذار/مارس 2007، ناقش المفتش العام بشكل شامل ونسق المحتوى والوقائع الواردة في هذا التقرير مع مكتب اللواء القائد، القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق. وحسب ما تم الاتفاق عليه في هذا الاجتماع، لم تكن ملاحظات الإدارة مطلوبة ولا متوقعة.

إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) في العراق للسنة المالية 2006 تقرير المفتش العام رقم 07-006، نيسان/أبريل، 2007

خصص الكونغرس في موازنة السنة المالية 2006 مبلغ 923 مليون دولار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد وقد أفرد فيها 510 مليون دولار إلى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، قيادة تابعة للقوات المتعددة الجنسيات في العراق، يمكن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد القادة العسكريين الأميركيين في العراق وأفغانستان من القيام بنشاطات متنوعة غير إنشائية وإنشائية للاستجابة إلى حاجات الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار في المناطق التي يديرونها. يجوز أن تشمل هذه النشاطات تقديم أموال موساة لأهالي ضحايا العمليات الحربية، وتقديم أموال لتنفيذ أعمال التصليح وشراء معدات للبنية التحتية الحرجة أو لإجراء عمليات تنظيف مدنية على نطاق واسع يمكن أن توظف أكبر عدد ممكن من العراقيين. بتاريخ 30 أيلول/سبتمبر 2006، ابلغ الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق أنه قام بتلزيماً 510 ملايين دولار لتنفيذ ما يزيد عن 3800 مشروع بموجب برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

على مدى السنتين الأخيرتين، أصدر المفتش العام ثلاثة تقارير³⁸⁵ حول أنظمة المراقبة الإدارية والمساءلة لمجموعة صناديق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد³⁸⁶. ذكرت هذه التقارير الثلاثة أن أموال صناديق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد استُخدمت، بصورة عامة، وفقاً للتوجيهات المنشورة³⁸⁷. لكن المفتش العام وجد باستمرار أن قوات الائتلاف لم تلتزم بالكامل بالتوجيهات المنشورة بشأن الاحتفاظ بالوثائق المطلوبة لضمان تنفيذ مساءلة صحيحة وإشراف مناسب على مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

الأغراض. كانت أغراض هذا التدقيق تحديد ما يلي:

- ما هي أنظمة المراقبة الموضوعة في أماكنها لضمان حصول المساءلة لصناديق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وسجلات المشاريع؟
- ما هي الصناديق التي استعملها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للأغراض المقصودة والمرخص بها؟

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- ما هي وضعية تنسيق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع صناديق وبرامج أخرى لإعادة الإعمار، وبالأخص مشاريع من ضمن الاستجابة الطارئة للقائد أكبر حجماً ذات قيمة استراتيجية؟
 - ما هي إجراءات التنفيذ الموضوعة في المكان لتقييم فعالية المشاريع الفردية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في علاقتها مع الأهداف الإجمالية لهذا البرنامج؟
 - كيف يضمن القادة العسكريون أن الحكومة العراقية ستسديم المشاريع المنجزة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد؟
 - كيف يتم نقل المشاريع التي ينفذها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد إلى الحكومة العراقية؟
- هذه المراجعة قيمت لاحقاً الأعمال التي نفذها مسؤولون في الحكومة الأميركية بشأن التوصيات الواردة في التقارير السابقة للمفتش العام حول برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

النتائج. حثت قيادة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق أنظمة المراقبة على مساءلة الصندوق، لكن نقاط الضعف بقيت موجودة في وثائق المشروع. من أجل تقوية مساءلة الصندوق تستعمل الآن قيادة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق نظامين للمعلومات الإدارية لتعقب ومطابقة البيانات المالية لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وهما: نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) ونظام المحاسبة في الجيش³⁸⁸. لكن ليست كافة وثائق مشروع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد كاملة ومسجلة في الملف لدى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق وفقاً للتوجيهات المطبقة. يجب تقديم وثائق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد على أساس ربع سنوي على يد القيادات الرئيسية الأدنى رتبة. من بين الملفات التي طلب المفتش العام مراجعة عينة منها تمكنت قيادة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق من تزويد 122 من أصل 173 ملف مشروع- 150 عينة عشوائية و17 عينة اجتهادية- أي نسبة 71%؛ كما كانت وثائق العديد من المشاريع الرئيسية غير موجودة في الملفات التي راجعها المفتش العام. غياب هذه الوثائق الرئيسية التي تساعد في الشهادة على صحة المساءلة وعلى إنفاقات الصناديق يعرض أنظمة المراقبة الداخلية للأخطار. بالإضافة إلى ذلك، لا يحتفظ الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق بتقارير شهرية عن وضعية الصناديق صادرة من القيادات الرئيسية الأدنى رتبة إلى مكتب المراقب المالي العام لدى الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، التي قد تدعم مطابقة البيانات المالية والبيانات الخاصة بالمشروع. هذه التقارير غير المطلوبة بموجب التوجيهات الحالية، تثبت بالوثائق ما إذا كان القادة العسكريون يرصدون أنظمة المراقبة المالية والإجراءات في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

مستعملاً التوجيهات المطبقة وبعد مراجعة عينة من وثائق 122 مشروع، قرر المفتش العام أن صناديق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية 2006 استُخدمت للأغراض المقصودة والمرخصة. تملك القيادات الرئيسية الأدنى رتبة سلطة الموافقة على المشاريع التي تقل قيمة كل واحد منها عن 500 ألف دولار بدون الحصول على موافقة قيادة الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق طالما التزمت المشاريع بالمعايير الموجزة في أوامر وتوجيهات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. يجب أن يوافق اللواء القائد للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق على المشاريع التي تتجاوز قيمة كل واحد منها 500 ألف دولار.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

استمر الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق في إدخال تحسينات على تنسيق مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع مكتب إدارة إعادة إعمار العراق³⁸⁹ والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) كما مع هيئات حكومية عراقية إقليمية ووطنية. فعلى سبيل المثال، في السنة المالية 2006، أنشأت قيادة القوات المتعددة الجنسيات في العراق مركز العمليات المشتركة لإعادة الإعمار التابع ل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي في فرقة منطقة الخليج.

من خلال الاجتماع الأسبوعي للجنة التخطيط المشتركة التي تضم ممثلين عن القوات المتعددة الجنسيات في العراق وعن الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق وعن مكتب إدارة إعادة إعمار العراق وعن الوكالة الأميركية للتنمية الدولية وممثلين عن الحكومة العراقية ومهندسين في أمانة العاصمة بغداد³⁹⁰. ينسق ويزامن مركز العمليات المشتركة لإعادة الإعمار مع الحكومة العراقية مشاريع إعادة الإعمار الواردة من كافة اللاعبين في نطاق إعادة الإعمار لدعم خطة أمن بغداد. بالإضافة إلى ذلك، يحتفظ مركز العمليات المشتركة لإعادة الإعمار بقائمة بالمشاريع ذات الأولوية لأمانة العاصمة بغداد. يجب ان يواصل الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق تعزيز جهد التنسيق هذا مع قادة القيادات الرئيسية الأدنى رتبة بغية ضمان التكامل الناجح لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع عمليات إعادة الإعمار للوكالة الأميركية للتنمية الدولية ولمكتب إدارة إعادة إعمار العراق. استناداً إلى موظفي مكتب إدارة إعادة إعمار العراق اعتمد مستوى التنسيق على الأقاليم التي يقيم فيها المشروع ويتنوع وفقاً لقوة اللجنة الإقليمية لإعادة الإعمار ووفقاً للقدرات التشغيلية لفرق إعادة الإعمار الإقليمية في المحافظات (PRT).

قياس تأثير مشروع برنامج الاستجابة الطارئة يكون معقداً وصعباً في أحيان كثيرة. فالفيلق المتعدد الجنسيات في العراق ينسق جهود عدة مكاتب (إدارة المشروع، الإدارة المالية وغير ذلك) لتحديد التأثيرات المقصودة لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في مدينة أو منطقة معينة. تأخذ عملية التقييم بالاعتبار نتائج استطلاعات الرأي، والتقارير التشغيلية وتقارير الخبراء وفق أسلوب منهجي شامل كي يتم تسجيل وقياس كافة التأثيرات والمفاعيل لمشروع معين. فعلى سبيل المثال، لم يؤد مشروع أمني ممول من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد إلى حصول نمو اقتصادي مباشر في منطقة معينة. ولكن نظراً لتحسن الوضع الأمني الذي وفره المشروع، جرى تمكين التأثير من الدرجة الثانية للتجارة الحرة، مما عزز النشاط الاقتصادي في المنطقة. فعلى سبيل المثال أيضاً، من المحتمل ان تُظهر استطلاعات رأي العراقيين ان المشاريع التي ينفذها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد أوجدت فرص عمل لعراقيين؛ وأشار عراقيون أن جهود إعادة الإعمار التي تقوم بها سلطة الائتلاف أصبحت ملحوظة (أي انهم رأوا بوضوح عمليات إعادة الإعمار).

رغم ان المفتش العام قدم توصية لمعالجة عملية الاستدامة والنقل في تقريره السابق³⁹¹، بقي الوضع على حاله لان المفتش العام أفاد بعدم وجود توجيه معين من الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق حول استدامة أو نقل مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد إلى الحكومة العراقية.

97% تقريباً (3706) من مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية 2006 كلفت اقل من 500 ألف دولار. وربما تطلبت تخطيطاً اقل للاستدامة أو للنقل. يعتقد المفتش العام ان المشاريع الأكبر حجماً التي تتجاوز قيمتها 500 ألف دولار في قطاعات الخدمات الأساسية (الماء والكهرباء) سوف تحتاج ربما إلى مستوى معين من التخطيط للاستدامة. فقط 3% (138) من مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد تقدر بأكثر من 500 ألف دولار وتشمل نسبة 47% (235 مليون دولار) من 510 ملايين دولار خُصصت للسنة المالية 2006. يحصل بعض التنسيق في النقل والاستدامة من خلال مسارات مثل اجتماعات القيادات الرئيسية الأدنى رتبة مع اللجان الإقليمية لإعادة الإعمار والتنمية وفرق إعادة الإعمار

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الإقليمية في المحافظات ومركز العمليات المشتركة لإعادة الإعمار (JROC) وفريق عمل تأمين الاستقرار. يجتمع كلاهما في بغداد ويجمعان قوات الائتلاف والوكالات المتنوعة وهيئات الحكومة العراقية لتنسيق ومزامنة الجهود. لكن ليس من المؤكد مدى مساهمة هذه الاجتماعات في استعداد الحكومة العراقية لاستلام المشاريع المنجزة ضمن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

قدم التقرير السابق للمفتش العام خمس توصيات لتحسين برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. وجدت المراجعة التي أجراها المفتش العام ان الفيلق المتعدد الجنسيات في العراق قد عالج بالكامل ثلاثة من التوصيات ولكن لا يزال يتوجب عليه العمل لمعالجة التوصيتين الباقيتين.

التوصيات. أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق اللواء القائد للفيلق المتعدد الجنسيات في العراق، الإجراءات التالية:

- 1- تطبيق شرط برنامج الاستجابة الطارئة للقائد الذي ينص على وجوب ان تقدم القيادات الرئيسية الأدنى رتبة كل ربع سنة ملفات المشاريع المنجزة ضمن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.
- 2- الطلب من القيادات الرئيسية الأدنى رتبة الاحتفاظ بتقارير شهرية حول وضعية صناديق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للثبوت بأن المراجعات أجريت وان نظامي إعداد التقارير الإدارية يتطابقان.
- 3- الاستمرار في تعزيز جهود التنسيق مع القيادات الرئيسية الأدنى رتبة لتأمين الدمج الناجح لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع عمليات إعادة الإعمار التي يقوم بها مكتب إدارة إعادة إعمار العراق.

تعليقات الإدارة والاستجابة للتدقيق. تم تزويد مسودة لهذا التقرير إلى مسؤولين في القوات المتعددة الجنسيات والفيلق المتعدد الجنسيات في العراق الذين وافقوا على النتائج والتوصيات. تجري الآن أعمال أو تم التخطيط لتطبيق التوصيات. كانت التعليقات المستلمة مستجيبة بالكامل.

مراجعة الاتفاقات غير المتطابقة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لدى وزارة الخارجية

تقرير المفتش العام رقم 07-012، نيسان/أبريل 2007

ناقش هذا التقرير نتائج مراجعة المفتش العام لأنظمة المراقبة الداخلية على إنفاقات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المخصصة لوزارة الخارجية.

المخلص. تملك وزارة الخارجية أنظمة مراقبة داخلية ملائمة للتقليل إلى أدنى حد إجراء إنفاقات غير متطابقة لصناديق إغاثة وإعادة إعمار العراق. اختبر المفتش العام أنظمة المراقبة الداخلية هذه لعينة من مبلغ 1,657 مليار دولار الملزم ومن مبلغ 1,341 مليار دولار من الأموال المنفقة كما كانت في 30 أيلول/سبتمبر 2006. وجد المفتش العام بوجه عام ان التلزييمات والإنفاقات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق المسجلة في نظام المحاسبة لدى وزارة الخارجية مدعومة بوثائق صحيحة وان بالإمكان إجراء تطابق صحيح للإنفاقات مع التلزييمات القائمة.

الأغراض. أُعلن عن بدء هذه المراجعة مبدئياً في 21 تموز/يوليو 2006³⁹² وتهدف بصورة إجمالية إلى تحديد الإنفاقات غير المتطابقة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وعما إذا كانت الوكالات الحكومية الأميركية أدخلت أنظمة مراقبة إدارية ملائمة للإنفاقات غير المتطابقة. عالج المفتش العام المسائل التالية من أجل تحقيق هذه الأغراض:

- ما هي المبالغ المسحوبة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق التي حُددت على أنها إنفاقات غير متطابقة؟
- كم هو عدد المرات التي يقوم فيها المسؤولون الحكوميون بمراجعة الإنفاقات غير المتطابقة ومن يقرر بأنها سُحبت من صندوق إغاثة وإعادة إعمار عراق؟
- هل تم بالتالي تحديد الإنفاقات غير المتطابقة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق على أنها مشاريع أخرى ممولة من هذا الصندوق؟
- ما هي أنظمة المراقبة الإدارية الموضوعية لإلغاء وحلّ مسألة الإنفاقات غير المتطابقة؟

نظراً لعدم إمكانية الوصول إلى البيانات الضرورية للمراجعة الابتدائية التي يقوم بها، فقد أعاد المفتش العام الإعلان عن إجراء مراجعة منفصلة لإنفاقات وزارة الخارجية غير المتطابقة في تقريره الصادر بتاريخ 30 كانون الثاني/يناير 2007.

الخلفية. قانون المخصصات التكميلية الطارئة خلال الحرب، القانون العام رقم 11-108، أنشأ صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (الذي أُشير إليه بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق-1 (IRRF-1) وخصص له ما يقارب 2.5 مليار دولار لاستعملها في العراق للقيام بنطاق واسع من النشاطات الإنسانية وإعادة الإعمار من قبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ووزارة الخارجية، ووزارة المالية، ووزارة الصحة والخدمات الإنسانية. قانون المخصصات التكميلية الطارئة للدفاع وإعادة إعمار العراق وأفغانستان، القانون العام 106-108 خصص له مبلغاً إضافياً بقيمة 18.4 مليار دولار، أُشير إليه بصندوق إغاثة

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

وإعادة إعمار العراق-2 (IRRF2) لإعادة بناء العراق. في 30 أيلول/سبتمبر 2006، تم تخصيص مبلغ 1.7 مليار دولار من الأموال المخصصة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى وزارة الخارجية- 100,7 مليون دولار من الصندوق (IRRF1) و1.6 مليار دولار من الصندوق (IRRF2).

تمثل أنظمة المراقبة الداخلية خطأً وأساليب وإجراءات منظمة تلبي مهماتها وأهدافها والأغراض التي أنشأت من أجلها وتخدم بمثابة خط الدفاع الأول لحماية موجوداتها ومنع حدوث واكتشاف الأخطاء وعمليات التزوير والهدر وإساءة الاستعمال وسوء الإدارة.

تشمل أنظمة المراقبة الداخلية على الانفاقات، سياسات وإجراءات وأنظمة مراقبة إدارية لتأمين عدم دفع فواتير المقاولين ما لم تكن متطابقة مع التلزييمات المحددة في نظام المحاسبة للمنظمة³⁹³. يجب أن تتطابق الانفاقات مع تلزييماتها المدونة في سجلات المحاسبة الرسمية بغية ضمان إنفاق الأموال وفقاً للأغراض والتحديدات التي قررها الكونغرس ولتجنب حصول انفاقات احتيالية أو دفعات خاطئة.

الإنفاق غير المتطابق معاملة يستلمها ويقبلها مكتب محاسبة دون ان تكون متطابقة مع التلزييم التفصيلي الصحيح³⁹⁴.

تؤثر الانفاقات غير المتطابقة ليس فقط على التقارير التي تعدها وكالة معينة لرصد تلزييماتها وإنفاقاتها من موارد الموازنة بل على وضعها المالي ونتائج عملياتها أيضاً.

النتائج. لدى وزارة الخارجية أنظمة مراقبة داخلية ملائمة تقلل إلى الحد الأدنى حصول انفاقات غير متطابقة من صندوقي إغاثة وإعادة إعمار العراق الأول والثاني (IRRF1) و(IRRF2). في 30 أيلول/سبتمبر 2006، لزمّت وزارة الخارجية مبلغ 1,657 مليار دولار وأنفقت 1,341 مليار دولار من أموال الصندوقين (IRRF1) و(IRRF2) مجتمعين. وبغية اختبار أنظمة المراقبة الداخلية لدى وزارة الخارجية، فحص المفتش العام الوثائق على مستوى المعاملات العائدة لحوالي 26% من هذه المبالغ - 338,8 مليون دولار من التلزييمات و348,2 مليون دولار من الانفاقات.

وجد المفتش لعام ان التلزييمات في نظام المحاسبة لدى وزارة الخارجية مدعومة بوثائق صحيحة وأنها أدخلت في السجلات قبل إنفاق الأموال. بصورة مماثلة، دعمت وثائق صحيحة الانفاقات وتوافقت مع القبول المسجلة في نظام المحاسبة. بالنتيجة استطاع المفتش العام ان يطابق الانفاقات المسجلة مع تلزييماتها المسجلة.

تعليقات الإدارة والرد على التدقيق

لا يحتوي هذا التقرير على أية توصيات. ففي 17 نيسان/أبريل 2007، ناقش المفتش العام ونسق المحتويات والوقائع الواردة فيه مع نائب المدير المالي الرئيسي في وزارة الخارجية. وحسب ما تم الاتفاق عليه في هذا الاجتماع لم تكن تعليقات الإدارة مطلوبة ولا متوقعة.

استدامة شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى (توزيع محصور بجهات محددة فقط)

تقرير المفتش العام رقم 07-013، نيسان/أبريل 2007

جرى حصر توزيع هذا المنتج بجهات محددة فقط، بسبب المعلومات الحساسة التي يحتويها والمتعلقة بامتلاك الحكومة العراقية لعقد استدامة شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى. لكن لاحظ المفتش العام ان إنجاز

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

امتلاك الحكومة العراقية أمر حاسم لضمان التشغيل الفعّال المتواصل للشبكة. يُزود هذا التقرير بحسب الحاجة إلى معرفة معلومات معيّنة فيه. ويمكن إرسال طلبات الحصول عليه إلى مكتب المستشار العام للمفتش العام، 400 أر مي نيفي درايف، ارلنجتون، فيرجينيا 22202.

عمليات التدقيق الجاري تنفيذها

مراجعة أمر المهمة 130 المتعلق ببرنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP)

مسودة التقرير رقم 07-001

نفذ المفتش العام لإعادة إعمار العراق هذه المراجعة نزولاً عند طلب المستشار الإداري في السفارة الأميركية في العراق. كانت الأغراض الإجمالية لهذه المراجعة تحديد ما إذا كانت حكومة الولايات المتحدة تتلقى الخدمات المدفوع ثمنها بموجب أمر المهمة 130 المتعلق ببرنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP). وما إذا كان الدعم المقدم من شركة كيلوغ، براون وروث سرفيسز (KBR) منطقياً، ومؤثراً وفعالاً وكلفته فعالة. يعالج هذا التقرير على وجه الخصوص ثلاث مسائل هي:

- هل لدى حكومة الولايات المتحدة عملية تضمن صلاحية الاحتياجات؟
- هل أن أداء شركة كيلوغ، براون يلبى الشروط التعاقدية بكفاءة وفعالية؟
- هل تنفذ حكومة الولايات المتحدة الإشراف الملائم على أداء شركة كيلوغ براون؟

فحصت هذه المراجعة الجزئية لأمر المهمة 130 على وجه الخصوص عناصر عمليات المقاول في المنطقة الدولية في بغداد، العراق. فيما يخص تقديم خدمات في أربعة مجالات: عمليات تزويد الوقود، وخدمات تقديم الطعام وإيواء الجنود وخدمات التقديمات الاجتماعية ورفع المعنويات والترفيه.

في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2006، اصدر المفتش العام تقريراً مرحلياً حمل عنوان: "الاستعمال غير الملائم لعلامات معطيات التملك على يد مقاول برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP) (تقرير المفتش العام رقم 06-035)، الذي ناقش ممارسة شركة كيلوغ براون في تقديم معلومات تعليم روتينية إلى الحكومة على أنها "معطيات تملكها الشركة" والرفض الأولي للشركة لتزويد المفتش العام بمعطيات طلب الحصول عليها بشكلها الإلكتروني الأصلي. تستمر خطط المفتش العام في إصدار منتجات إضافية كمراجعات لعناصر أخرى من أمر المهمة 130 الخاص ببرنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني.

مراجعة عمليات وإجراءات إقفال للعقود الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

تقرير المفتش العام رقم 6006

سوف يحدد هذا التدقيق ما إذا كانت العقود الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (بضمنها أوامر المهمة والمنح والاتفاقات التعاونية) تقفل في الوقت المناسب وعمّا إذا كانت عمليات الإقفال تتقيد بالقانون الفدرالي للتملك (FAR) رقم 4.804 (أ) وغيره من القوانين والسياسات والإجراءات المطبقة. سوف يحدد المفتش العام أيضاً الخطوات الواجب أن يتخذها المسؤولون الحكوميون عن البرامج والعقود لضمان تسليم البضائع أو الخدمات يتم بالشروط المقررة وان المبالغ المدفوعة كانت منطقية بالنسبة للبضائع والخدمات المستلمة.

صفحة حقائق: أدوار ومسؤوليات المنظمات الحكومية الأميركية في نشاطات إغاثة وإعادة

إعمار العراق

تقرير المفتش العام رقم 6012

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

تصف صفحة الحقائق هذه أدوار ومسؤوليات المنظمات الحكومية الأميركية الرئيسية المشاركة في إغاثة وإعادة إعمار العراق. يتفحص هذا التقرير كيف ينظر المسؤولون في تلك المنظمات إلى سلطتهم ودورهم في جهود إعادة إعمار العراق وكيف يعتقدون أنهم يتواصلون مع المنظمات الأخرى. (التصديق على هذه الصلاحيات والأدوار والجهود المبذولة للتواصل، ليس ضمن نطاق هذه المراجعة ولذلك لن نقوم به).

الأغراض. أغراض هذه المراجعة هي تحديد أدوار ومسؤوليات كل منظمة حكومية أميركية رئيسية تملك سلطة إشراف برامجية أو تشغيلية أو مالية على نشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق. تركز هذه المراجعة اهتمامها على الأسئلة التالية بشكل خاص:

- من هي المنظمات الحكومية الأميركية المخولة القيام بدور في نشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق؟
- ما هي الأدوار والمسؤوليات المخولة لكل منظمة وعلاقتها بمنظمات أخرى؟
- كيف تنسق هذه المنظمات سياساتها، وإجراءاتها ونشاطاتها مع بعضها البعض؟
- أية منظمة من بين المنظمات الحكومية الأميركية التي لم يكن لديها أية أدوار ومسؤوليات رئيسية قدمت موظفين إلى نشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق؟
- كم تبلغ قيمة التمويل المقدمة لكل منظمة؟ ما نوع التمويل المقدم؟ ماذا كان الغرض من التمويل؟
- ما هي تقارير الأداء التي تعدها كل منظمة والى من ترسلها وما هو مدى تكرار التوزيع الذي تتبعه؟
- ما هو الحدث الذي يؤدي إلى إيقاف أو نقل مهمة كل منظمة لها علاقة بنشاطات إغاثة وإعادة إعمار العراق؟

المراجعة المالية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF): التلزميات غير المسددة تقرير المفتش العام رقم 2026

الغرض الإجمالي لهذا التدقيق هو تحديد مبلغ تلزميات غير المسددة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق وما إذا كانت الوكالات الحكومية الأميركية المسؤولة عن مشاريع إعادة الإعمار في العراق قد وضعت أنظمة مراقبة إدارية ملائمة للتلزميات غير المسددة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق رقم الأول والثاني (IRRF1) و (IRRF2). ينوي المفتش العام الإجابة على الأسئلة التالية:

- كم تبلغ الأموال المتبقية على شكل التزامات غير مسددة على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق؟

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- هل جرى إلغاء التلزيقات غير المسددة أو تعهدات إنجاز المشاريع ونقلت مبالغها لتسديد احتياجات أخرى غير ممولة؟
- ما هي أنظمة المراقبة الإدارية الموضوعية لرصد التلزيقات غير المسددة؟

مراجعة إنفاق الأموال من صناديق الحكومة الأميركية بموجب العقد الموقع بين شركة بكتل والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) تقرير المفتش العام رقم 6028

الغرض من هذه المراجعة هو التحديد، المفصل للاكلاف التي تكبدها المقاول في إنجاز العمل بموجب عقود مختارة منحتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لمشاريع إعادة الإعمار في العراق، كما للأساليب المستعملة لتسجيل وإعداد التقارير حول الكلفة المترافقة. سوف يُقِيم المفتش العام أيضاً أنظمة المراقبة المترافقة مع إدارة البرنامج والعقد. ينوي المفتش العام الإجابة على الأسئلة التالية بشكل خاص:

- ما كان الغرض الأصلي للعقد؟
- ماذا تحقق (هل أنجزت المشاريع أو تم تغييرها)؟
- هل تم إنجاز كل مشروع ضمن الموازنة الأصلية المقدرة له؟
- ما هي أنظمة المراقبة التي اتبعت لرصد المقاول وتنفيذ العقد؟
- ما هي التقارير المستعملة لرصد العقد، وما هي التقارير التي كانت مفروضة في العقد؟
- هل كانت التكاليف المدفوعة لأوامر المهمات وأوامر الأعمال والمشاريع وغير ذلك مرئية بوضوح؟
- ما هي عملية المراجعة المطبقة من الحكومة لضمان دقة الفواتير؟
- ما هي أحكام التعاقد من الباطن المنصوص عنها في العقد، وما هو مدى تلزيم الأعمال بعقود من الباطن؟
- ما هو تفصيل الكلفة المضمنة في الفواتير والوثائق الاسنادية التي قدمتها شركة بكتل للحكومة؟
- ما هي التكاليف التي تكبدها بكتل في تنفيذ واجباتها التعاقدية، بضمنها كلفة المواد والأيدي العاملة والنفقات العامة والأمن والعقود من الباطن وكافة التكاليف الأخرى؟
- كم يبلغ عدد طبقات العقود من الباطن التي منحتها بكتل لتنفيذ العمل المتعاقد عليه؟
- ما هي أنواع العقود (سعر ثابت أو زائد الكلفة أو ترتيب آخر) التي استعملت في منح العقود من الباطن؟
- ما هي التكاليف التي تمت إصدار فواتير بشأنها عند كل طبقة تالية من التعاقد من الباطن؟
- ما هي الرسوم الإدارية التي فرضتها الوكالة المتعاقدة؟

الدروس المستخلصة: التعاقد لإعادة إعمار العراق: عقود التصميم والبناء مقابل التعاقد المباشر

تقرير المفتش العام رقم 7001

الغرض من هذا التقييم فهم كيفية إدارة مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق للعقود الإنشائية الرئيسية في العراق. يقوم المفتش العام بمقارنة نظامين رئيسيين مستخدمين لتسليم المشاريع في العراق - هما نظام التصميم والبناء ونظام التعاقد المباشر - مع الممارسات الصناعية الأميركية الرائدة في هذا المجال، وذلك من أجل تحديد الظروف التي قد تحسّن أو تحد من نجاحهما. يقوم مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً بتقييم نتائج استخدام كل نظام تسليم وكيفية تلبية كل واحد منهما للأهداف الاستراتيجية الأميركية للإغاثة وإعادة الإعمار.

مراجعة التقرير المالي وتقديرات كلفة الإنجاز للبرامج والمشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF):

تقرير المفتش العام رقم 7003

الهدف الإجمالي هو تحديد ما إذا كان مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وفرقة منطقة الخليج والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق يزودون معطيات مالية دقيقة للمشاريع في التقارير المطلوبة المقدمة إلى الكونغرس. سوف تجيب المراجعة على الأسئلة التالية:

- هل تقارير الحكومة الأميركية المقدمة، والمفروض ان تتقيد بالقسم 2207 من القانون العام 106-109، تبلغ بدقة عن كيفية تغير التقديرات والافتراضات المضمنة في التقرير السابق؟
- هل أعدت الوكالات الحكومية الأميركية أنظمة رقابة داخلية فعالة لضمان دقة تقديرات كلفة الإنجاز والتقارير المالية؟
- ما هو تأثير تقارير كلفة المشاريع غير الدقيقة؟
- ما هو وضع التدابير المتخذة بشأن تطبيق التوصيات السابقة لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق؟
- ما هو تأثير مصادر الأموال الجديدة على تقارير كلفة الإنجاز والإدارة المالية الراهنة لجهود إغاثة وإعادة إعمار العراق؟
- هل تمّ تحديد وجود فجوات في متطلبات الموارد لدى مقارنة معلومات كلفة الإنجاز مع الأموال المتوفرة؟

مراجعة وضعية نقل المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية

تقرير المفتش العام رقم 7004

الغرض الإجمالي هو تحديد ما إذا كانت وزارة الخارجية، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وفرقة منطقة الخليج، والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق قد أعدت وطبقت خططاً لنقل

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

المشاريع الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق إلى الحكومة العراقية. سوف يجيب التدقيق على الأسئلة التالية:

- هل طورت الوكالات الأميركية المنخرطة في مشاريع إنشائية، ممولة أو مدارة من الحكومة الأميركية، إجراءات ملائمة لنقل المشاريع المنجزة إلى الحكومة العراقية؟
- هل حصل أي تأخير في نقل المشاريع إلى الحكومة العراقية؟ إذا كان الجواب إيجاباً، ما هي الأسباب وما هو تأثير تلك التأخيرات؟
- ما هي وضعية التدابير المتخذة للاستجابة إلى تطبيق توصيات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق بشأن نقل المشاريع واستدامتها؟

مراجعة المصادر الأميركية واستعمالات أموال السنة المالية 2006 لإغاثة وإعادة إعمار العراق

تقرير المفتش العام رقم 7005

يتمثل الغرض الإجمالي لهذه المراجعة في تقييم كيفية استعمال أموال المصادر الأميركية في العراق. تتضمن هذه الأموال صندوق المساعدات الاقتصادية، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وصندوق قوات الأمن العراقية، وأية صناديق أخرى تُحدد خلال المراجعة في حال استخدامها لمساندة مهمة إغاثة وإعادة إعمار العراق في السنة المالية 2006.

مسح مشاريع وجهود مكتب شؤون مكافحة المخدرات الدولية وتطبيق القانون لدى وزارة الخارجية الممولة من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لمساندة مهمة إغاثة وإعادة إعمار العراق

تقرير المفتش العام رقم 7006

هذه المراجعة مستمدة من مراجعة مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق لجهود مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون لبناء أكاديمية عدنان للشرطة. حددت هذه المراجعة نقاط ضعف خطيرة في طريقة التعاقد وإدارة العقود والمساءلة، والإدارة الإجمالية. ستتضمن مراجعة مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق أيضاً برنامج مكتب شؤون المخدرات الدولية وتطبيق القانون في المركز الأردني الدولي لتدريب الشرطة.

مراجعة وضعية جهود الحكومة الأميركية لمكافحة الفساد في العراق

تقرير المفتش العام رقم 7009

يتمثل الغرض الإجمالي من هذه المراجعة في تقييم جهود الحكومة الأميركية لمكافحة الفساد في العراق. ولتحقيق هذا الغرض، سوف يجيب التدقيق على الأسئلة التالية:

- هل طورت الحكومة الأميركية برنامجاً استراتيجياً لمكافحة الفساد له أهداف محددة؟
- هل تدعم نشاطات مكافحة الفساد المنفذة من قِبل الوكالات الحكومية الأميركية في العراق الخطة الاستراتيجية الأميركية لمكافحة الفساد؟
- هل الأدوار التنظيمية والمسؤوليات محددة بوضوح والموارد متوفرة لتنفيذ أهداف البرنامج الاستراتيجية.
- هل أعدت الوكالات الحكومية الأميركية برامجاً لتعزيز قدرة المفتشين في العراق؟
- هل طورت الوكالات الحكومية الأميركية المناسبة خطط عمل أو طبقت التوصيات الواردة في التقارير السابقة؟

مراجعة فعالية عقود الحكومة الأميركية لتمكين قدرات الوزارات العراقية على إعداد

الموازنات والإدارة المالية

تقرير المفتش العام رقم 7010

الغرض الإجمالي من هذه المراجعة هو تقييم جهود الحكومة الأميركية في تحسين قدرات الوزارات العراقية على إعداد الموازنات والإدارة المالية وذلك من خلال عقود تدعم تطوير قدرات الإدارة المالية وإعداد الموازنات في الوزارات العراقية. تشمل هذه المراجعة العقد (العقود) العائدة لتطوير نظام معلومات الإدارة المالية العراقية (IFMIS) الموقع مع شركة بيرنغ بوينت ومشاريع وبرامج متصلة به. سوف تجيب هذه المراجعة على الأسئلة التالية:

- ما هو المبلغ الملزم من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أو صناديق تمويل أخرى وتم إنفاقه لمساندة قدرات الإدارة المالية وإعداد الموازنات في الوزارات العراقية؟
- ما هي العقود الموقعة مع شركة بيرنغ بوينت ومع مقاولين آخرين والتي استخدمت لمساندة تطوير قدرات الإدارة المالية وإعداد الموازنات في الوزارات العراقية؟
- ما هو الوضع النهائي المرغوب/المستهدف وما هي المقاييس أو المعايير الموضوعية لقياس التقدم؟
- ما مدى موافقة الوزارات العراقية الافرادية على تطبيق خطة الحكومة الأميركية؟

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- ما هو الدور الذي تقوم به الوزارات العراقية الافرادية في تطبيق واستدامة هذه القدرات؟

مراجعة إنفاق صناديق الحكومة الأميركية بموجب العقود الموقعة مع شركة بارسونز لإعادة إعمار العراق تقرير المفتش العام رقم 7011

الأغراض الإجمالية لهذه المراجعة هي (1) تحديد الكلفة التي تكبدتها شركة بارسونز و/أو الشركات التابعة لها/شركاؤها في المشاريع المشتركة، على عقود إعادة إعمار العراق الموقعة مع الحكومة الأميركية، (2) تحديد الأساليب المستعملة لتسجيل والإبلاغ عن هذه الكلفة و(3) تحديد أنظمة المراقبة الداخلية المستعملة لإدارة العقود. على وجه التخصيص، وبالنسبة لكل عقد، ينوي المفتش العام تقييم ما يلي:

- طريقة منح كل عقد وماذا كانت أغراضه أساساً؟
- الشروط المتعلقة بالتعاقد من الباطن ونطاق الأعمال التي تم التعاقد على إنجازها من الباطن؟
- الكلفة المترافقة مع كل عقد وأوامر المهمة المتصلة به، بضمنها المبالغ الملزمة والمبالغ المنفقة وما هي أنظمة المراقبة على الكلفة؟
- أنظمة المراقبة الداخلية وطريقة الإبلاغ عن الأداء المستعملة من قبل الحكومة الأميركية والمقاول لضمان الإدارة الصحيحة للعقد وتنفيذه بالشكل المناسب؟
- ماذا تم تنفيذه بموجب العقد (إلى أي مدى أنجزت المشاريع، حسب ما هو متوقع، ضمن التقديرات الأصلية للموازنة، الموسعة أو المنهية/التي تم خفض نطاقها)؟

مسح العقد رقم S-LMAQM-04-C0030 الموقع مع شركة داين كورب الدولية المحدودة لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية وتجهيزها تقرير المفتش العام رقم 7012

هذه المراجعة تكملة لمراجعة سابقة أجراها المفتش العام على العقد نفسه ركزت على جوانب مختارة من أمر المهمة 0338. سوف تركز عملية المسح هذه بصورة أولية على الأسئلة التالية:

- ما هي الكلفة التي ترافقت مع العقد المعني وأوامر المهمة المتصلة به، بما في ذلك المبالغ الملزمة هي وضعية والمنفقة والمسؤوليات المالية المحتملة وما هي أنظمة المراقبة على الكلفة؟

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- ما هو وضع الممتلكات المشتراة أو المستأجرة أو المجهزة من قبل الحكومة، بضمنها أنظمة المراقبة الداخلية المتصلة والمترافقة مع إدارة الأملاك وما هي القيمة الحالية لمثل هذه الممتلكات؟
- ما هي وضعية كافة أوامر المهمة الصادرة بموجب هذا العقد؟
- ما هي بنية إدارة مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون للإشراف على هذا العقد؟
- ما هي أنظمة المراقبة الداخلية وطريقة الإبلاغ عن الأداء المستخدمة من قبل الحكومة الأميركية والمقاول لضمان الإدارة الصحيحة للعقد وتنفيذه بالشكل المناسب؟
- ما هي شروط التعاقد من الباطن ونطاق الأعمال المتعاقد على إنجازها من الباطن؟
- ما هو دور الوزارات العراقية الافرادية في الأداء أو الإشراف على هذا العقد؟
- ما مدى موافقة الوزارات العراقية الافرادية على أسلوب التدريب المقدم وما هي المقاييس والمعايير التي يستخدمها مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون لضمان تلبية شروط التدريب المنصوص عليها في العقد؟

مراقبة استخدام مقاولي مشاريع القطاعات ومكتب التعاقد (SPCOCs) في إدارة مشاريع

الإغاثة وإعادة الإعمار

تقرير المفتش العام رقم 7013

الأغراض الإجمالية لهذه المراجعة هي التثبيت من الأدوار والمسؤوليات الموكولة إلى مقاولي مشاريع القطاعات ومكتب التعاقد لتحديد المدى الذي استفادت منه الحكومة الأميركية من مثل هذه الخدمات. سوف يجيب المفتش العام على الأسئلة التالية في قيامه بهذه المراجعة:

- ماذا كان الغرض/الأغراض من توظيف مقاولي مشاريع مع القطاعات ومكتب التعاقد (الأهداف والأغراض والخطط وغير ذلك)؟
- كيف جرى التصديق على احتياجات مقاولي مشاريع القطاعات ومكتب التعاقد؟
- حتى اليوم الحاضر، كم بلغت تكاليف عقود مقاولي مشاريع القطاعات ومكتب التعاقد؟ كيف جرى احتساب هذه الكلفة؟ هل هي مشمولة كجزء من الكلفة الإدارية لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق؟
- كيف جرى قياس أداء مقاولي مشاريع القطاعات ومكتب التعاقد؟

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- هل استلم مقاولو مشاريع القطاعات ومكتب التعاقد أية مكافآت كمنح؟
- هل جرى تبرير المكافآت المدفوعة كمنح وإسنادها (جرى تقييمها بصورة صحيحة مقابل المعايير)؟
- هل حقق مقاولو مشاريع القطاعات ومكتب التعاقد الغرض المطلوب منهم؟
- في حال لم تُدفع أية مكافآت كمنح، كيف تم تقييم أعمال مقاولي مشاريع القطاعات ومكتب التعاقد؟
- ماذا كانت النتائج الإجمالية للبرنامج في القطاعات التي يديرها مقاولو مشاريع القطاعات ومكتب التعاقد؟
- ما هي الدروس المستخلصة من استخدام مقاولي مشاريع القطاعات ومكتب التعاقد؟

مراجعة أمر المهمة 130 لبرنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني

تقرير المفتش العام رقم 7014

شكلت هذه المراجعة واحدة من مجموعة من المراجعات للخدمات المستلمة بموجب أمر المهمة 130 لبرنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP). طلب المستشار الإداري في السفارة الأميركية في بغداد من المفتش العام إجراء هذه المراجعة. والغرض الإجمالي منها هو تحديد ما إذا كانت الحكومة الأميركية تستلم الخدمات المدفوع ثمنها بموجب أمر المهمة 130 لبرنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني واما إذا كان الإسناد المقدم منطقياً وكفوءاً وكلفته فعالة. مُنح أمر المهمة 130 لتقديم خدمات ضرورية لدعم، تشغيل والمحافظة على موظفي رئيس البعثة والقوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) العاملين في سفارة الولايات المتحدة في بغداد. سوف تجيب المراجعة على الأسئلة التالية:

- هل ان كافة الاحتياجات، بضمنها تلك التي استلمها، المقاول مصدقة بصورة صحيحة؟
- هل تم وضع عملية مراجعة ملائمة لكافة الأعمال؟
- هل يقدم المقاول فواتير يمكن تدقيقها؟
- هل تم تقييم كافة الأعمال بصورة صحيحة مقابل المعايير؟
- هل توجد أنظمة مراقبة صحيحة للممتلكات المترافقة مع أمر المهمة هذا؟
- ما هي الدروس المستخلصة من إدارة وتنفيذ عملية عقد الخدمات والممارسات المتصلة بأمر المهمة هذا؟

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

بالإضافة إلى ذلك، سوف يُقيّم المفتش العام ملائمة الاستمرار في ترتيب عقد من هذا النوع بالنسبة لخدمات مختارة عندما تنتقل السفارة الأميركية إلى مجعها الجديد. لأغراض المقارنة، سوف يفحص المفتش العام خدمات مماثلة تُفدّت والكلفة المترافقة التي نتجت عنها والتي كانت وكالات الحكومة الأميركية مسؤولة عن كل منطقة بموجب عقود سابقة ضمن برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP)، إضافة إلى خدمات المساندة المعيشية المشابهة المقدمة بموجب عقود أخرى في العراق.

التدقيقات المخطط تنفيذها

سوف يُنفذ المفتش العام تدقيقات أداء ضمن اقتصاد وكفاءة وفعالية ونتائج برامج وعمليات إعادة إعمار العراق حسب الضرورة. سوف تُنجز عمليات التدقيق هذه من خلال مراجعات فردية لمسائل محددة كما من خلال مجموعة من عمليات التدقيق لتقييم عدة مكونات لمواضيع ذات الصلة. سوف يُعلن عن إجراء كل واحدة من عمليات التدقيق هذه قبل المباشرة بأي عمل تدقيق ميداني. لمعرفة النص الكامل لخطة التدقيق، أنظر موقع الإنترنت للمفتش العام www.sigir.mil.

من المقرر أن يعلن عن عمليات التدقيق هذه خلال ربيعي السنة المقبلين:

- مراجعة عقود شركة بلاكواتر في العراق لدعم إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- مراجعة جهود المنظمات الحكومية الأميركية لتنفيذ برامج تخلق فرص عمل في العراق.
- مراجعة جهود المنظمات الحكومية الأميركية لتوسيع فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق.
- تقييم أداء فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق.
- مراجعة جهود الحكومة الأميركية لتوسيع برنامج القروض الصغيرة.
- تقييم وضعية نشاطات تطوير قدرات الحكومة العراقية.
- مراجعة عقود شركة ايجيس في العراق لدعم إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- مراجعة مالية ومراجعة برنامج قطاع مختار (الوثيقة التقنية للخط القاعدي) لتحديد دقة تقارير وضعية التلزيّات والإنفاقات والنتائج/الحصيلة.
- مسح برنامج إدارة مكتب المشاريع والعقود اللوجستية.
- مراجعة برنامج القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق لإغاثة وإعادة إعمار العراق.
- مراجعة عقود شركة بيرنغ بوينت في العراق لدعم إغاثة وإعادة إعمار العراق.

- مقارنة تحليلية لمركز القوات الجوية للامتنياز البيئي مقابل فرقة منطقة الخليج في صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (إدارة المشاريع والعقود).

عمليات تفتيش المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

خلال ربع السنة الحالي زار مفتشو المفتش العام لإعادة إعمار العراق وقيّموا 14 مشروعاً في كافة أنحاء العراق وأنتجوا 9 تقارير تقييم مشاريع شملت 8 مراجعات حول الاستدامة و6 مراجعات حول الإنشاءات. فيما يلي بعض النقاط الأبرز الواردة في التقارير.

- في سبع مراجعات حول الاستدامة وجد مفتشو المفتش العام أن مستلمي المشاريع العراقيين لم ينفذوا بصورة صحيحة أعمال الاستدامة.
- في مراجعة واحدة حول الاستدامة وجد مفتشو المفتش العام أنه تمّت معالجة استدامة المشروع بصورة صحيحة وأنه من المتوقع أن تبقى المشاريع الثلاثة شغالة في حال استمرار هذه الممارسات.
- أظهرت مراجعات الإنشاءات وجود مشكلة مستمرة تتعلق بعدم تقيد المقاولين بالمعايير الدولية المنصوص عنها في العقد. حدد مفتشو المفتش العام وجود أضرار لحقت بأنابيب المياه وبالتمديدات الكهربائية بسبب اتباع ممارسات تركيب غير ملائمة واستعمال قطع من نوعية متدنية.

خلال ربع السنة الحالي، استمر غياب الأمن في إعاقة تقدم الإنشاءات وعمليات تقييم المفتش العام. وبسبب القلق من الأوضاع الأمنية امتنعت مفارز الأمن الشخصي عن مرافقة فرق التقييم التابعة للمفتش العام إلى عدة مواقع.

بحلول 31 آذار/مارس 2007، أنجز المفتش العام 94 عملية تقييم مشاريع و96 عملية تفتيش محدودة من موقع العمل و304 عمليات تقييم من الجو.

مراجعات الإستدامة

خلال ربع السنة الحالي، أجرى المفتش العام مراجعات حول الاستدامة شملت ظروف في المشاريع المنجزة بعد نقلها إلى الحكومة العراقية. نفذ المفتش العام هذه المراجعات لتحديد ما إذا كان من المحتمل أن تظل المشاريع شغالة. وركزت المراجعات اهتمامها على ما إذا كانت المرافق تعمل حسب القدرة المصممة وما إذا كانت نوعية الإنشاءات مناسبة وما إذا كانت المشاريع باقية في ظروف تشغيلية جيدة.

أشارت مراجعات المفتش العام حول الاستدامة إلى عدم إجراء الصيانة الصحيحة للمشاريع التي أصبحت الآن تحت السيطرة العراقية. فعلى سبيل المثال، وجد المفتش العام أضراراً أحدثتها المياه نتيجة إجراءات الصيانة السيئة التي سببته في الطبقات السفلى، بتحطّم بلاطات أرضية غرف الحمام وتسرب المياه من السقوف وانهارها.

في إحدى الحالات، من المحتمل ان تكون التسربات قد لوثت غرف العناية بالمرضى في مستشفى ولادة مما زاد الخطر الصحي على المرضى. تتحطم تجهيزات غرف الحمام بمعدل عالٍ بسبب نوعية السيئة للمواد المشتراة من السوق المحلية مع إساءة الاستعمال من قبل النزلاء العراقيين. ضُمت الأسلاك الكهربائية سوية لاستيعاب الأضواء والمآخذ الكهربائية المغذية للأدوات الكهربائية التي لم تكن ضمن التصميم الأصلي. التجهيزات والخردوات والأدوات الكهربائية المركبة حديثاً سُرقت أو أُسيء استعمالها. لم تتم بصورة ملائمة صيانة عدد من أنظمة توليد الكهرباء فكانت عاطلة عن العمل وقت قيام مفتشي المفتش العام بعمليات التفتيش.

فإذا كانت هذه المشاريع تُعتبر نموذجية لناحية نوعية وفعالية عمليات التشغيل والصيانة المنفذة على المشاريع المنقولة إلى الحكومة العراقية، فإن استثمارات الحكومة الأميركية في إعادة إعمار العراق ستكون معرضة للخطر. وما لم تُتخذ إجراءات تصحيحية سوف ينخفض بدرجة مهمة العمر المتوقع لهذه المشاريع.

مراجعات الإنشاءات

في ربع السنة الحالي، أجرى المفتش العام ست مراجعات لإنشاءات ووجد مشروعين جيدي البناء في محطة البصرة لتحميل النفط مع وجود مراقبة نوعية من قبل المقاول وبرنامج لضمان النوعية من قبل الحكومة الأميركية كافيين. لكن في ثلاثة من بين المشاريع الخمسة في محطة البصرة لتحميل النفط وجد المفتش العام ان تطبيق نظام زوارق النجاة ونشرها، وبرنامج الإجلاء في حالات الطوارئ والمساءلة وبرنامج الصحة والسلامة والبيئة لم تكن متطابقة مع غرض أمر المهمة الهادف إلى تعزيز سلامة العمليات في محطة التحميل. فيما يلي بعض مشاكل الإنشاءات المتكررة الحدوث التي وُجدت عند إجراء مراجعات أخرى للإنشاءات.

- عدم تقيد المقاول بالمعايير الدولية المنصوص عليها في العقد.
- الإنشاء فوق تربة غير مرصوفة.
- عمليات صب غير كاملة للخرسانة
- تركيبات أدوات تثبيت أنابيب المياه وتجهيزاتها دون المعيار المطلوب.
- تمديدات غير آمنة للأسلاك الكهربائية.

تقييم المشاريع لمحة خاطفة على النتائج

فيما يلي النقاط الأبرز لعمليات التفتيش التي أجراها مفتشو المفتش العام خلال ربع السنة الحالي:

محطة البصرة لتحميل النفط (3.05 مليون دولار)

- التصاميم المقدمة الخاصة بتجديد ذراعي التحميل في المرسى الأول والمرسى الثاني وإصلاح ذراعي التحميل في المرسى الثالث والمرسى الرابع كانت مرضية لكن عروض التصميم المقدمة لنظام نشر زوارق النجاة كانت غير مكتملة وخالية من التفاصيل الضرورية.

- تجديد ذراعي التحميل في المرسى الأول والمرسى الثاني وإصلاح ذراعي التحميل في المرسى الثالث والمرسى الرابع كانا على ما يبدو يلبيان معايير نطاق العمل والتصميم. جرى تركيب أطواق النجاة بعد زيارة المفتش العام للموقع. عبّر المفتش العام عن قلقه ليس فقط حول ملائمة منصات النجاة العائمة المختارة بل وأيضاً حول الموقع الاستراتيجي لمنصات النجاة هذه عبر كامل المرفق.

- خطة مراقبة النوعية من قبل المقاول كانت مفصلة بشكل كافٍ للتوجيه الفعال لبرنامج مراقبة النوعية للمقاول. ساندت بالوثائق تقارير مراقبة النوعية الملاحظات اليومية ونشاطات الإنشاء والمسائل الحرجة. لكن كان ينقص التقارير عدد كافٍ من الصور المفصلة للمواقع. برنامج ضمان النوعية للحكومة الأميركية رصد بشكل فعال برنامج مراقبة النوعية للمقاول.

- عالج العقد وأمر المهمة بصورة ملائمة مسألة الاستدامة، وطلب أمر المهمة على وجه الخصوص أن يتحمل المقاول مسؤولية دورات التدريب وأعمال بدء التشغيل، وخطة الصيانة الوقائية، وقطع الغيار وقائمة قطع الغيار الموصى لمدة سنتين والتدريب على الإدارة.

- تطابقت مشاريع تجديد وإصلاح اذرع التحميل الأربع في محطة البصرة لتحميل النفط، مع الأغراض الأصلية لأمر المهمة. وقد أعاد المشروعان القدرة التصميمية لمحطة البصرة لتحميل النفط البالغة 4 ملايين برميل يومياً.

- لم تتطابق ثلاثة مشاريع لمحطة البصرة لتحميل النفط مع غرض أمر المهمة في تعزيز سلامة العمليات في محطة التحميل: نظام نشر زوارق النجاة، برنامج الإجلاء في حالات الطوارئ والمساءلة وبرنامج الصحة والسلامة والبيئة.

القاعدة العسكرية في تليل (119,50 مليون دولار)

- بوجه عام تلبية القاعدة العسكرية في تليل أغراضها في دعم لواء ومركز تدريب إقليمي.

- عدد البالوعات والمراحيض المركبة في غرف الحمام في الثكنات لم يكن كافياً لاستيعاب حجم النشاط الذي صممت لاستيعابه. هذا النقص -سوية مع عيوب التصنيع والمواد المتدنية

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

النوعية وأعمال الصيانة غير الكافية والاستعمال السيئ- الحق تلفاً ذا شأن بثكنات المجندين والثكنات المؤقتة التي فتشها المفتش العام.

- النظام الحالي لإمداد الطاقة الكهربائية في القاعدة يلبي بدرجة كافية الطلب الحالي. لم يتم إصلاح مولد متوقف عن العمل في محطة توليد الطاقة الأولية في الوقت المناسب ومن المحتمل ان يؤثر ذلك على قدرة المحطة على تلبية احتياجات القاعدة من الطاقة الكهربائية خلال فصل الصيف الحالي.
- تؤمن الوحدة العراقية لدعم الحامية (GSU) صيانة كافية لمحطات معالجة المياه والمولدات ومرافق تناول الطعام ومغسل الثياب والمركز الطبي ومرفق صيانة المركبات. الصيانة في غرف الحمام في الثكنات غير كافية. لم تصلح الوحدة العراقية لدعم الحامية الأضرار التي سببتها المركبات للأرصفة ومصارف مياه الأمطار.
- الإنشاء في أربعة مباني كان منجزاً بنسبة 85% عندما تم تفكيكها. وبلغت الكلفة حتى تلك المرحلة 1,525,890 دولاراً. لم يتلق المفتش العام وقت إجراء التفتيش، تفسيراً عن سبب تفكيك المباني أو معلومات حول التصرف النهائي بها.

مركز التجنيد في الحلة (1.80 مليون دولار)

- يستعمل هذا المرفق حالياً للغرض المقصود منه - اختيار وإعداد المجندين للانضمام إلى القوات المسلحة العراقية.
- بوجه عام، نوعية الإنشاء ملائمة. لكن حدد فريق التقييم التابع للمفتش العام وجود نواقص تخفض بدرجة كبيرة العمر المتوقع للمرفق إذا لم تعالج. تعرضت مضخات المياه الخارجية للعناصر الطبيعية وكانت أسلاك تغذية الكهرباء إلى المضخات مصممة للاستعمال بالداخل وليس خارج المبنى كما كان مطلوباً. علاوة على ذلك، تضررت أرضيات غرف الحمام نتيجة تسربات المياه التي يبدو أن سببها هو فيض خزان تخزين مياه المجاري الاحتياطي. إذ أنه لا يمكن بسهولة تفريغ خزانات التخزين هذه لأن وصول شاحنات الضخ إليها لم يكن ممكناً. لحق التلف بسطح مبنى الحرس وبدأت المياه تتسرب منه.
- كانت صيانة المرفق غير كافية لأن الحكومة العراقية لم تؤمن أية تمويلات. لم يتم تنظيف غرف الحمام وضمت الأسلاك الكهربائية سوية ولم يتم أبداً تفريغ خزان تخزين مياه المجاري الاحتياطي. فإذا استمرت الصيانة على مستواها الحالي فالعمر المتوقع لأنابيب مياه غرف الحمام، وشبكة الأسلاك الكهربائية ونظام مياه المجاري سوف ينخفض بدرجة كبيرة.
- لم تتوفر وثائق نقل المرفق من الحكومة الأمريكية إلى الحكومة العراقية.

المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية (3.00 مليون دولار)

- لم يتمكن المفتش العام من الحصول على رسوم التصميم العائدة لما يُشكّل 30 إلى 60% من الكمية المطلوب تسليمها. كان رسم التصميم المنجز بنسبة 100% غير كافٍ: كانت تقتصه النوعية الجيدة والرسوم التصميمية الإنشائية المفصلة.

- لاحظ مفتشو المفتش العام النواقص في الإنشاء وتدنى مستوى البراعة في تركيب المعدات، بحيث أن هذه الأعمال لم تتقيد بالمعايير الدولية المنصوص عليها في العقد وأمر المهمة. كانت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول مفصلة بدرجة كافية؛ مع ذلك فقد فشل تطبيق برنامج مراقبة النوعية لدى المقاول في تحديد النواقص الإنشائية ذات الشأن كالممارسات السيئة لتركيب أنابيب المياه. ولم يكن برنامج ضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية شغلاً بالكامل. لم يحدد ممثل برنامج ضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية أية حالات لم يتبع فيها المقاول من الباطن المعايير الدولية المطلوبة.
- جرت معالجة مسألة الاستدامة في شروط أمر المهمة دون أن يتم تطبيقها بصورة كافية. وجد مفتشو المفتش العام حالات موثقة لعدم التقيد بالمعايير الدولية المنصوص عليها في العقد وأمر المهمة فيما يخص أنابيب المياه والتركيبات الكهربائية. يقلق المفتش العام من أن يزداد سوء المشاكل مع مرور الوقت ويجعل جزءاً على الأقل من مبنى المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية غير صالح للاستعمال.
- رغم المشاكل، المرفق فعال ويستعمله يوماً عدة مئات من الموظفين. لكن نتائج التجديد والإنشاء لم تكن متماثلة بالكامل مع الأغراض الأصلية للعقد وأمر المهمة.

تجديد مركز شرطة باب شمس (0.35 مليون دولار)

- تبين ان معظم مهمات التجديد والإنشاء تلبى شروط بيان العمل فيما عدا تركيب ونوعية إنشاء المجرى السفلي/ خط الأنابيب للمياه المصروفة وإجراء بعض التحسينات لحماية القوة.
- تبين أن المرفق قادر على العمل بالسعة الكاملة.
- نشاطات مراقبة النوعية ونشاطات ضمان النوعية وعمليات تقييم التصاميم والموافقة عليها لم تكن فعّالة بالقدر الذي كان من المفترض ان تكون عليه خلال الإنشاء وقبل إجراء الدفعة النهائية.
- من المحتمل عدم تحقيق الحد القصي من الاستدامة للمدى الطويل ما لم تُستعمل المعدات والمرافق وتُصان بصورة صحيحة.
- لم يكن نظام مولد جديد بقيمة 79 ألف دولار شغالاً أو قيد الاستعمال ومن المحتمل ان يكون سبب ذلك الممارسات غير الكافية للتشغيل والصيانة.
- منذ تسليم المرفق إلى الحكومة العراقية أدى العبث بالنظام الكهربائي ومكوناته عبر كامل المرفق إلى انخفاض مستوى التحسينات والتجديدات التي أُنجزت.

تجديد مركز شرطة غوغلي-آشور (0.88 مليون دولار)

- أجرى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي تقييماً حذراً للظروف القائمة سابقاً واحتياجات المشروع المخططة والمحددة بدرجة كافية.
- ظهرت مهمات الإنشاءات الرئيسية وعمليات التجديد المنجزة أنها تلبى احتياجات بيان العمل.
- ظهر المرفق على أنه قادر على العمل بالسعة الكاملة.
- تبين أن إدارة الإنشاءات على يد سلاح الهندسة في الجيش الأميركي كان مناسباً.
- تبين ان إدارة التشغيل والصيانة للمعدات وممارسات صيانة المرفق/المبنى التي أجراها أفراد الشرطة العراقية كانت فعّالة.

مستشفى الولادة وطب الأطفال في أربيل (6.83 مليون دولار)

- بدت أعمال إعادة التأهيل وتركيب المعدات الجديدة على أنها تلبى المواصفات.
- من المحتمل أن يترك عدد من المسائل المتعلقة بالاستدامة تأثيراً سلبياً على عمليات المستشفى.
- لم تُستعمل بعض أنظمة المعدات الرئيسية والجديدة بصورة صحيحة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- لم تعد تُستعمل بعض المعدات الجديدة بسبب استغناء المستشفى عن خدمات عدد من مشغلي المعدات المدربين.
- أفرغت النفايات الطبية في مصارف المستشفى وأنظمة البالوعات مما سد هذه الأنظمة واحتمال انتشار الملوثات.
- استُخدمت كميات زائدة من المياه لتنظيف الأرض وممر الطابق العلوي وأرضيات غرف الحمام مما أدى إلى تضرر الجدران بالمياه واحتمال انتشار لملوثات.
- لم تتم صيانة بعض أنظمة المعدات طبقاً لشروط كفالة المصنعين.

مطار بغداد الدولي، تعزيز محطة توليد الطاقة (11.80 مليون دولار)

- في عام 2005، أكملت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية المشروع وسلمت وحدات توليد الكهرباء المركبة التي كان من المقرر ان تولد 18 ميغا واط من الطاقة الكهربائية.
- ركب المقاول 17 وحدة توليد كهرباء جديدة ذات قدرة توليد إجمالية تبلغ 22 ميغا واط.
- عند إجراء التفنيش تبين ان عشر وحدات توليد من بين وحدات التوليد السبع عشرة للكهرباء لم تكن شغالة ولم تتم صيانة وحدات توليد الكهرباء منع شركتي كامينز وكاتر بيللر. بعد النقل إلى الحكومة العراقية لم تستخدم وحدات توليد الكهرباء صنع شركة جنرال الكتريك لم تكن قيد الاستعمال.
- لم يكن هناك خطة تشغيل وصيانة لوحدات توليد الكهرباء المركبة في مطار بغداد.

ثكنات القوات الخاصة غرب مطار بغداد الدولي (5.20 مليون دولار)

- تبين ان الإنشاء الإجمالي يلبي احتياجات نطاق العمل وأن المرفق قادر على العمل بالسعة الكاملة.
- تبين أن نشاطات مراقبة النوعية وضمان النوعية وعمليات تقديم التصاميم كانت فعّالة خلال الإنشاء.
- من المحتمل في المستقبل، ان يكون لبعض المسائل المتعلقة بالصيانة وبالاستدامة تأثير سلبي على سعة وقدرة مجّمع الثكنات.
- كانت بعض المصارف في أرضيات غرف الحمام في ثكنات السرايا مسدودة أو كان تصريفها بطيئاً جداً وفاضت الأرضيات المجاورة لعدم تزويد كمية المياه الضرورية لغسل المراحيض بفعالية.
- كان نظام توليد كهربائي جديد لا يشتغل أو غير موضوع في الخدمة ربما نتيجة ممارسات تشغيل وصيانة غير كافية.

- كانت المياه تتسرب من بعض الأسطح حيث كانت تتجمع حول أحواض التصريف بسبب وجود أنقاض على هذه الأسطح- علب مشروبات وزجاجات بلاستيكية- سدّت أنابيب التصريف.

التخطيط

اختار المفتش العام مقطعاً عرضياً من المشاريع من كل قطاع إنشاءات رئيسي من أجل التقييم والمسح والتحليل:

- مشاريع تتعلق بالمياه، والكهرباء، ومرافق النفط، والنقل.
- مشاريع تشمل عقود كبيرة وصغيرة بالدولارات.
- مشاريع مقاولين عامين متنوعين.
- مشاريع في مختلف أقسام البلاد.
- مشاريع في برامج كل وكالة أميركية رئيسية.
- مشاريع أنجزت بالكامل ومشاريع أنجزت جزئياً.

مقاربة برنامج تقييم المشاريع في موقع العمل مراجعات حول الاستدامة

قدّم المفتش العام منتج تقييم جديد لمعالجة الأسئلة التالية:

- هل تعمل المشاريع المنجزة وفق قدرتها المقررة؟
- هل كانت نوعية الإنشاءات المنجزة مناسبة؟
- هل ان المشروع باق في إصلاح تشغيلي جيد؟
- هل تم نقل المشروع رسمياً إلى الحكومة العراقية؟

أدرج المفتش العام مراجعته الأولى حول الاستدامة في التقرير ربع السنوي الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2006 وأنجز ثماني مراجعات جديدة حول الاستدامة خلال ربع السنة الحالي.

مراجعات الإنشاءات

منذ حزيران/يونيو 2005، أنجز المفتش العام 82 مراجعة للإنشاءات، وأنجز مراجعتين اثنتين خلال ربع السنة الحالي. فيما يلي الأغراض العامة لمراجعات الإنشاء:

- هل كانت مكونات المشروع مصممة بصورة مرضية ومناسبة قبل الإنشاء أو التركيب؟
- هل تقيدت أعمال الإنشاء أو إعادة التأهيل بمعايير التصميم؟
- هل كانت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول وبرنامج ضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية ملائمين؟
- هل تمت معالجة مسألة استدامة المشروع وفعاليته التشغيلية بصورة ملائمة؟
- هل كانت نتائج المشروع متماثلة مع أغراضه الأصلية؟

يُدرج الجدول 2-3 عمليات التقييم للمشاريع التي أنجزت خلال ربع السنة الحالي. للحصول على قائمة كاملة لعمليات التقييم للمشاريع التي أنجزت في أرباع السنة السابقة، انظر الملحق "ي". يُظهر الشكل 3-1 الموقع التقريبي لكل مشروع جرى تقييمه.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

الجدول 2-3
أنجز تقييم الأربعة عشر مشروعاً خلال ربع السنة الحالي (بآلاف الدولارات)

منطقة فرقة منطقة الخليج	المقاول	الوكالة المنفذة	الكلفة الإجمالية المخصصة في الموازنة	المحافظة	نوع التقييم	اسم المشروع	تعريف مكتب العقود والمشاريع
الجنوب	بارسونز	فرقة منطقة الخليج للمنطقة الوسطى	30,045	البصرة	إنشاء	محطة البصرة لتحميل النفط (5 مشاريع)	متنوع
الجنوب	وستون	مركز القوات الجوية للامتياز البيئي	108,590	ذي قار	استدامة	قاعدة عسكرية، تليل	متنوع
الجنوب	وستون	مركز القوات الجوية للامتياز البيئي	10,511	ذي قار	استدامة	رفع مستويات القاعدة العسكرية، تليل	متنوع
الجنوب	وستون	مركز القوات الجوية للامتياز البيئي	1,824	بابل	استدامة	مركز التجنيد، الحلة	21949
الوسطى	بارسونز	فرقة منطقة الخليج للمنطقة الوسطى	3,000	بغداد	إنشاء	المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني، بغداد	6209
الشمال	محلي	فرقة منطقة الخليج، المنطقة الشمالية	353	نينوى	استدامة	مركز شرطة باب شمس، الموصل	21070
الشمال	محلي	فرقة منطقة الخليج، المنطقة الشمالية	881	نينوى	استدامة	مركز شرطة غو غلي-أشور، الموصل	21089

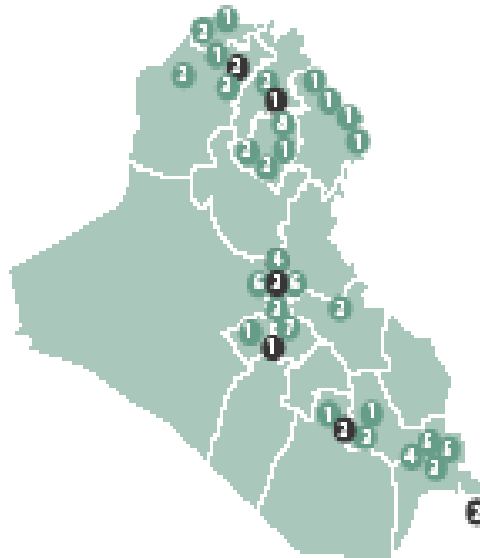
الجدول 2-3 (تابع)

منطقة فرقة منطقة الخليج	المقاول	الوكالة المنفذة	الكلفة الإجمالية المخصصة في الموازنة	المحافظة	نوع التقييم	اسم المشروع	تعريف مكتب العقود والمشاريع
الشمال	محلي	فرقة منطقة الخليج، المنطقة الشمالية	6,831	أربيل	استدامة	مستشفى الولادة وطب الأطفال	
الوسطى	بكتل	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	11,792	بغداد	استدامة	12 وحدة توليد احتياطية في مطار بغداد الدولي	JA-03-8
الوسطى	محلي	فرقة منطقة الخليج، المنطقة الوسطى	5,205	بغداد	استدامة	تكنات القوات الخاصة غرب مطار بغداد الدولي	

الشكل 1-3

عمليات تقييم المشاريع

المواقع التقريبية لـ 91 مشروع جرى تفتيشهم، تحليلهم وكتابة التقارير عنهم حتى هذا التاريخ.



● ربع السنة الحالي
● أرباع السنة الأخرى

عمليات تقييم المشاريع التي قام بها المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)
يقدم هذا القسم موجز لعمليات تقييم المشاريع التي قام بها المفتش العام خلال ربع السنة الحالي، للحصول على النص الكامل للتقارير أنظر موقع الإنترنت للمفتش العام www.sigir.mil.

محطة البصرة لتحميل النفط، البصرة، العراق

تقرير المفتش العام رقم PA-06-080

محطة البصرة لتحميل النفط، هي محطة تحميل للنفط الخام، بعيدة عن الشاطئ في عمق البحر في الخليج الفارسي وتبعد حوالي 20 كلم عن الساحل الجنوبي الشرقي للعراق. صممت هذه المحطة بالأصل لتعمل بمعدل تحميل أقصى يبلغ 4 ملايين برميل يومياً. كانت هذه المحطة تعمل بسعة 1.2 مليون برميل يومياً قبل بدء تنفيذ هذا المشروع.

مرافق محطة البصرة لتحميل النفط تشمل مجموعة من الإنشاءات ذات ركائز فولاذية وأسطح فولاذية، تتصل فيما بينها بواسطة ممرات علوية. يبلغ طول مرفق المحطة حوالي 1.6 كلم ويوجد في مياه بعمق 36 متر تقريباً.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)



صورة من الجو لمنصة التحميل لمحطة البصرة لتحميل النفط



منظر من الجو للمراسي الأربعة لمحطة البصرة لتحميل النفط

كانت محطة البصرة لتحميل النفط تعمل بمعدلات إنتاج منخفضة بسبب الحالة المتداعية لأذرع تحميل النفط الخام والنقص في المعدات المساعدة وتضررها. تبين من خلال التقييم الابتدائي الذي أجرته شركة بارسونز العراق، جوينت فننور (PIJV) لأذرع التحميل في المرسى 1 والمرسى 2 صدأ، وجود تآكل في أذرع التحميل وظهور تسرب شديد للنفط منها، في حين تبين من عملية التقييم التي قامت بها شركة جوينت فننور (PIJV) أنه تم تجديد أذرع التحميل للمنصة ب، المرسى 3 والمرسى 4 في العام 2003، ولكنها أصيبت بأضرار تشغيلية وتسربات هيدرولية تطلبت الإصلاح.

في كانون الثاني/يناير 2004، منح سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي، فورت ورت ديستريكت، عقداً على أساس مبدأ تسليم غير محدود وكمية غير محدودة، وعلى أساس مبدأ "زائد الكلفة" إلى جوينت فننور (PIJV)، هيوستون، تكساس للعمليات المستمرة للبنية التحتية النفطية في العراق.

الغرض الإجمالي من أمر المهمة 0016 هو زيادة قدرة التحميل في محطة البصرة لتحميل النفط إلى 3 ملايين برميل يومياً وفي نفس الوقت تعزيز الاعتمادية وسلامة عمليات المحطة. بغية تنفيذ أمر المهمة 0016 في محطة البصرة لتحميل النفط تم في الأصل تحديد 15 مشروعاً³⁹⁵ وكان لكل مشروع رمز تعريف في السجل (URI)، أدرجت في الجدول 3-3 المشاريع المشمولة في أمر المهمة 0016، على وجه الخصوص.

الجدول 3-3

المشاريع المطلوبة في أمر المهمة 0016

اسم المشروع	رمز تعريف المشروع (URI)
تجديد ذراع التحميل في المرسى 1 والمرسى 2	18031
إصلاحات خط أنابيب محطة البصرة لتحميل النفط	18033
نظام وقف التشغيل في حالة الطوارئ لمحطة البصرة لتحميل النفط	18034
القياس	18035
توليد الطاقة والكبلات في محطة البصرة لتحميل النفط	18037
نظام الوقاية من الحريق في محطة البصرة لتحميل النفط	18038
إصلاح الحاجز الشبكي والدرابزين في محطة البصرة لتحميل النفط	18039
احتواء تصريف الفائض من النفط في محطة التحميل	18157
الأعمال البحرية والدعم الحياتي لمحطة البصرة لتحميل النفط	20782

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

تدريب في موقع العمل	22670
خطة الإجلاء في حالات الطوارئ والمساءلة	22671
برنامج الصحة والسلامة والبيئة	22672
نظام نشر زوارق النجاة	22673
إصلاح ثان لذارعي التحميل في المرسى 3 والمرسى 4	22674
نظام الجسر الهيدرولي	22677



صدأ وتآكل في ذراع التحميل في المرسى 1 مع تسرب نפט منها

يتناول التقييم المشاريع التالية:

- تجديد أذرع التحميل في المرسى 1 والمرسى 2
- الإصلاح الثاني لأذرع التحميل في المرسى 3 و4
- نظام نشر زوارق النجاة
- خطة الإجلاء في حالة الطوارئ.

ماذا وجد المفتش العام

التصميم

تبيّن أن تجديد وإصلاح أذرع التحميل الأربع كان مرضياً استناداً إلى مراجعة المفتش العام لمعلومات التصميم. ولكن تبيّن أيضاً أن نظام نشر زوارق النجاة كان غير مكتمل وخالٍ من التفاصيل الضرورية. ولم تعرّف مجموعة التصاميم، بصورة صحيحة، النوع المطلوب من منصات النجاة العائمة ولم تحدد بدقة المواد التي تدخل في صناعتها. علاوة على ذلك، لم تقدم شركة جوينت فننور (PIJV) إلى الحكومة رسوم تصاميم مزودة بتفاصيل فنية كمواصفات المواد المستعملة في صنع منصات النجاة المقترحة والقياسات المادية ومعطيات قابلية الطفو/الاستقرار خلال ظروف البحر الهائج وأمواج يصل ارتفاعها إلى حوالي 15 قدماً.

الإنشاء

تجديد وإصلاح أذرع التحميل في المرسى 1-4، رمز تعريف المشروع (URI) 18031 و22674

خلال زيارة موقع محطة البصرة لتحميل النفط، حدد المفتش العام أذرع التحميل الاثنتي عشرة التي كانت تعمل هيدرولياً ويجري التحكم بها عن بعد لربطها وفصلها عن ناقلات النفط. عند زيارة الموقع، كانت ثلاث ناقلات نفط كبيرة راسية في محطة البصرة لتحميل النفط لكن كانت ناقلتان فقط تُحمّلان النفط الخام. كانت اذرع التحميل في المرسى 3 والمرسى 4 موصولة بناقلات النفط مُنفذة بذلك الوظيفة المقصودة منها في تحميل النفط الخام إلى ناقلات النفط. لكن بسبب ضيق الوقت والوضع الأمني لم يشاهد المفتش العام التتابع الآلي والتحكم عن بعد بتحركات أذرع التحميل الموصولة بناقلات النفط.

استناداً إلى التقييم المحدود الوقت في موقع العمل، بدأت عملية تجديد وإصلاح أذرع التحميل الأربع على أنها تنقيد بمقاييس بيان العمل والتصميم وكانت النتيجة انه للمرة الأولى خلال سنوات عديدة كانت المراسي الأربعة تعمل. واستناداً إلى ممثلي النفط في فرقة منقطة الخليج، فقد حسنت قدرة إرساء أربع ناقلات نفط في نفس الوقت فعالية التحميل بمقدار مهم.



الوضع الحالي لأذرع التحميل المجددة



ذراعا تحميل موصولتان بناقلة نפט تتسلم النפט الخام



وصل ذراع التحميل بناقلة النפט تتلقى النפט



منظر مكبر لذراع تحميل موصولة



الجهة الخارجية لمنصة نجات عائمة

نظام نشر زوارق النجاة URI 22673

قدرات الإجلاء في حالة الطوارئ مهمة جداً لحماية الموظفين العاملين في محطة البصرة لتحميل النفط. مرافق حفر آبار النفط البعيدة عن الشاطئ ومحطات تحميل النفط تُعتبر بيانات عمل خطيرة متصلة بسبب وجود الاحتمال الدائم بحدوث انفجار أو اندلاع حريق- الذي يشكل قلقاً ذا شأن للحكومة الأميركية ولمالكي ومشغلي محطة التحميل.

في آذار/مارس 2005، وصفت شركة جوينت فنتور (PIJV) مرفق محطة البصرة لتحميل النفط على أنه "في وضع خطير للغاية وحالة غير آمنة اثر الحروب السابقة ونتيجة سنوات من الإهمال المترافقة مع عدم تنفيذ أية عمليات صيانة مهما كانت". في أيار/مايو 2005، أكدت الشركة عدم وجود مرافق للدعم الحياتي وإدارة السلامة وإجراءات الحالات الطارئة في محطة البصرة لتحميل النفط. وأكد ممثلو النفط في فرقة منطقة الخليج أنه جرى "تنفيذ تحسينات مهمة للسلامة". في محطة البصرة لتحميل النفط كان لها "تأثيراً مباشراً على احتمال الحاجة إلى استعمال منصات نجاة". علاوة على ذلك، ذكر ممثل النفط في فرقة منطقة الخليج ان وضع السلامة سوف يزداد قوة بدرجة كبيرة "عندما تُنجز كافة الأشغال". لكن المقصود من هذا المشروع هو تزويد "زوارق إنقاذ سريعة و/أو لحالة الطوارئ". لاستعمالها في "الحالات الطارئة". لذلك جرى تقييم هذا المشروع ليس استناداً إلى احتمال حصول حالة طارئة بل لناحية ملائمة منصات النجاة القائمة للاستعمال في الحالات الطارئة.

استناداً إلى وثائق فرقة منطقة الخليج (17 آذار/مارس 2007) تأخر هذا المشروع عن التاريخ المحدد لإنجازه. فتاريخ البداية الأساسي الأصلي كان 18 آب/أغسطس 2006، وكان التاريخ الأساسي للإنجاز في 14 أيلول/سبتمبر 2006. لكن كان تاريخ البدء الفعلي 3 كانون الثاني/يناير 2007، وأصبح التاريخ المعدل للإنجاز 27 نيسان/أبريل 2007.

ذكر ممثل فرقة منطقة الخليج ان ثماني منصات نجاة وصلت إلى محطة البصرة لتحميل النفط في شهر كانون الثاني/يناير 2007. راجع المفتش العام الوثائق المحددة لمواصفات منصات النجاة وقرر ان تصميمها لا يتلاءم مع احتمال اندلاع حريق في المرفق. وعلى وجه الخصوص لم تكن مواد صنع منصات الإنقاذ مناسبة، كما ولم يكن عدد هذه المنصات ولا أسلوب النجاة المعتمد فيها مناسبين لمواجهة حريق نفطي كبير. علاوة على ذلك، تتعرض للانتقاد مواقع وجود منصات النجاة واعترفت فرقة منطقة الخليج انه لم يتم أي تدريب على استعمالها.

ذكر ممثلو فرقة منطقة الخليج أن "منصات النجاة مسوّرة بالكامل" وبذلك تتقيد بمواصفات شركة جوينت فنتور (PIJV) التي تنص على أن "تمتلك منصات النجاة سقيفة أو قبة لوقاية الشاغلين من التعرض للأخطار ...". لم تتضمن وثائق المصنّع صورة فوتوغرافية لمنصة نجاة كاملة ولذلك اعتمد المفتش العام على الرسم الذي قدمه المصنّع وعلى صور فوتوغرافية للتفتيش لتحديد أن منصة النجاة المختارة غير مسوّرة بالكامل ولن تؤمن بالتالي أية وقاية إلى الشاغلين من حريق كبير. لا تحدد وثائق المصنّع نوع المواد المستعملة في صنع سقيفة منصة النجاة أو ما إذا كانت المواد المستعملة مضادة لامتداد الحريق.

تدريب الأشخاص على استعمال منصات النجاة في إجلاء طارئ أمر حاسم لتجنب الأخطاء خلال حدث فعلي. رغم أنه جرى تركيب منصات النجاة في محطة البصرة لتحميل النفط في 10 كانون الثاني/يناير 2007، فلم تنفذ حتى هذا التاريخ أية تدريبات على استعمالها. في آذار مارس 2007، ذكر ممثلو فرقة منطقة الخليج أنه "تم التخطيط لإجراء التدريب بعد أن يتم التركيب الكامل لنظام نشر منصات النجاة".

عند هذه النقطة واستناداً إلى وثائق فرقة منطقة الخليج لن يكتمل نظام النشر حتى 27 نيسان/أبريل، 2007 على الأقل.

خطة الإجلاء في حالة الطوارئ والمساءلة وبرنامج الصحة والسلامة والبيئة وURI 22671 وURI 22672

منصات العمل البعيدة عن الشاطئ مواقع عمل متصلة بالخطر واستناداً إلى نطاق المشروع وتقرير الوضعية الذي أصدرته شركة جوينت فنتور (PIJV) في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، لا يوجد أي نظام في منصة عمل محطة البصرة لتحميل النفط يؤمن نقطة تجمع في حالة الطوارئ، الجمع المنظم للموظفين على منصة العمل وإجلاء الموظفين عنها وتعدادهم. أوصت شركة جوينت فنتور (PIJV) بإعداد دليل بوثيقة واحدة لخطة إجلاء في حالة الطوارئ والمساءلة وبرنامج للصحة والسلامة والبيئة لموظفي محطة البصرة لتحميل النفط. قدمت الشركة برنامجاً لإدارة السلامة والبيئة (SEMP) الذي وحد دليل خطة الإجلاء في حالة الطوارئ والمساءلة وبرنامج الصحة والسلامة والبيئة في وثيقة واحدة. راجع المفتش العام برنامج إدارة السلامة والبيئة وجد أنه لا يتعلق بموضوع معين. لكن في عدة مجالات مهمة يُحتمل تهديدها للحياة وجد المفتش العام أن برنامج إدارة السلامة والبيئة تشوبه نواقص، فمثلاً، رغم أن هذا البرنامج يشمل خطة الإجلاء في حالة الطوارئ، لا يوجد فيه إلا ذكر بسيط، هذا إن وجد، لعملية إجلاء كاملة لمحطة التحميل.

إدارة نوعية البرنامج

كانت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول مفصلة بشكل كافٍ للتوجيه الفعال لبرنامج إدارة النوعية لدى المقاول. التقارير اليومية حول مراقبة النوعية وثقت الملاحظات اليومية والمراجعات الأسبوعية ونشاطات الإنشاء والمسائل الحرجة. لكن تبين وجود نقص مهم للصور الفوتوغرافية المفصلة للمواقع لدعم المعلومات السردية الواردة في التقارير. علاوة على ذلك، لم يوجد سجل بنواقص مراقبة النوعية.

رصد برنامج ضمان النوعية للحكومة الأميركية بفعالية برنامج مراقبة النوعية لدى المقاول. سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة، جنوب منطقة الخليج، الذي كان مسؤولاً عن مشاريع محطة البصرة لتحميل النفط، خصص موظفين في موقع العمل في محطة البصرة لتحميل النفط خلال نشاطات إنشائية ذات شأن. وجد المفتش العام أن التقارير اليومية لضمان النوعية كانت مكتملة ودقيقة بدرجة كافية وصدرت في الوقت المناسب.

الاستنتاج

كان مشروعاً محطة البصرة لتحميل النفط لتجديد وإصلاح أذرع التحميل الأربع تماثلين مع الأهداف الأصلية لأمر المهمة. كان هدف أمر المهمة زيادة قدرة التحميل لمحطة البصرة إلى 3 ملايين برميل يومياً وأعاد المشروعان القدرة التصميمية لمحطة البصرة لتحميل النفط إلى 4 ملايين برميل يومياً.

ثلاثة مشاريع محددة لمحطة البصرة لتحميل النفط هي نظام نشر زوارق النجاة، خطة الإجلاء في حالة الطوارئ والمساءلة وبرنامج الصحة والسلامة والبيئة – لم تتماثل مع غرض أمر المهمة في تعزيز سلامة عمليات محطة التحميل. بالنسبة لنظام نشر زوارق النجاة، عبّر المفتش العام عن قلقه حيال نوع منصة النجاة و مواد صنعها، والعدد المطلوب من هذه المنصات، ومواقع تركيبها، إضافة إلى قلقه حيال إجراءات النجاة من حريق رئيسي وعدم حصول تدريب على استعمال منصات النجاة. لا يعالج برنامج

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

إدارة السلامة والبيئة احتمال اندلاع حريق واسع النطاق في محطة البصرة لتحميل النفط. بالإضافة إلى ذلك يوجد نقاش محدود، هذا ان وجد، حول الإجلاء الكامل لمحطة التحميل.

التوصيات

يوصي المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن يتخذ اللواء القائد، فرقة منطقة الخليج، الإجراءات التالية:

- 1- الاتصال المباشر بمصنع منصات النجاة لتحديد ما يلي:
 - (أ) ما إذا كانت منصة النجاة العائمة هذه مناسبة للاستعمال المقصود كوسيلة إجلاء أشخاص من منصة عمل نفطية بعيدة عن الشاطئ.
 - (ب) المواد المستعملة لصنع سقيفة أو قبة منصة النجاة.
 - (ج) التحليل المنفذ لتحديد عدد الشاغلين الذي تستطيع منصة النجاة استيعابهم بأمان ومحافظتها على وضعية استقرار تبقيةا عائمة.
- 2- الطلب من شركة جوينت فننور (PIJV) تحديث برنامج إدارة الصحة والسلامة والبيئة ويشمل:
 - (أ) إجراءات لمواجهة حريق كبير.
 - (ب) نقاط الاتصال وأرقام الهواتف لمحطة التحميل في الفاو من أجل الاتصال بها عند حصول حالة طارئة وعندما يتوجب إغلاق خطوط أنابيب النفط الخام بقطر 48 بوصة.
 - (ج) مواقع نقاط التجميع الاستراتيجية.
 - (د) تجديد الأوضاع التي تتطلب الإجلاء الكامل لمحطة التحميل.
 - (هـ) تجديد وسائل الإجلاء لغرض النجاة ومواقعها على محطة التحميل.
- 3- تأمين تدريب فوري لموظفي التشغيل في محطة البصرة لتحميل النفط على استعمال منصات النجاة، وعلى وجه الخصوص، طلب الحصول شريط عرض فيديو من المصنّع لاستعماله في تدريب موظفي محطة التحميل.

تعليقات الإدارة

وافقت فرقة منطقة الخليج على التوصيات المذكورة في التقرير. كانت الأعمال المنفذة خلال دورة التفتيش والمخطط لها مستجيبة بالكامل ومن المفترض أن تصح المشاكل المحتملة. للحصول على التعليقات الإدارية الكاملة وتقييم المفتش العام لتعليقات الإدارة هذه أنظر موقع الإنترنت للمفتش العام

www.sigir.mil



محطة إطفاء الحريق في قاعدة تليل العسكرية



محطة معالجة مياه الصرف الصحي في قاعدة تليل العسكرية

القاعدة العسكرية في تليل، الناصرية، العراق

تقرير المفتش العام رقم PA-06-087 و PA-06-088

القاعدة العسكرية في تليل التي أعادت الحكومة العراقية تسميتها بمعسكر أور، بنيت على مرفق كان قد أهمله نظام الحكم السابق لأكثر من عشر سنوات وأصابته أضرار شديدة نتيجة سرقة محتوياته خلال وبعد الحرب عام 2003. صمم معسكر أور لإقامة حامية مكونة من 3 آلاف عنصر تقريباً تشمل لواءً واحداً. شملت الأعمال الإنشائية بناء 22 ثكنة، و32 مبنى مقر رئيسي، و3 مرافق لتناول الطعام، و7 مستودعات، و7 مرافق صيانة و29 مبنى إسناد تُستخدم كمحطة لإطفاء الحريق وسجن ومسجد. بُنيت معظم المباني بفولاذ معياري. شملت الإنشاءات مرافق الخدمات: محطة معالجة مياه الصرف الصحي، ومحطة معالجة مياه الشفة، ومحطة توليد الطاقة الكهربائية، ونظام الوقاية من الحريق ونظام أمن محيط القاعدة. وضمت أراضي القاعدة أربعة ملاعب رياضية وأرض للاستعراض وأرصفت وطرق مبلطة ومحطة لإنارة الشوارع. ويوجد مركز تدريب إقليمي وحقل للتدريب على الرماية بجوار القاعدة لإجراء التدريب الأساسي لحوالي 750 جندياً.

بني معسكر أور بين 23 نيسان/أبريل 2004 و29 كانون الثاني/يناير 2006، بمبلغ 119,5 مليون دولار ونقلت القاعدة إلى الجيش العراقي في 24 حزيران/يونيو 2006. القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق كانت الوكالة الممولة المسؤولة عن تحديد الاحتياجات العامة وكان مركز القوة الجوية للامتياز البيئي سلطة التعاقد. كانت شركة ويستون سولوشينز انك، مقاول عقد التصميم والبناء التي أدارت إنشاء القاعدة بموجب ثلاثة أوامر مهمة صدرت بناء على العقد رقم PA 8903-04-D-868 على أساس تسليم غير محدود وكمية غير محدودة.

ما وجدته المفتش العام لإعادة إعمار العراق

في 31 كانون الثاني/يناير 2007، زار فريق المفتش العام معسكر أور ووجد أن هذه المباني والمرافق التالية شغالة وتخضع لإصلاح كافٍ: مباني المخفر الرئيسي ومحطة معالجة مياه الشفة ومرافق تناول الطعام والمركز الطبي والمغسل والسجن ومحطة إطفاء الحريق ومركز الاتصالات ومركز صيانة المركبات والمسجد.



منطقة معاينة المرضى في المستشفى في قاعدة
تليل العسكرية



السجن في قاعدة تليل العسكرية

لاحظ فريق المفتش العام النواقص التالية في هذه المباني والمرافق:

ثكنات المجندين

بنيت ثماني عشرة ثكنة للمجندين/مؤقتة في القاعدة تستوعب كل واحدة منها 156 جندياً كحد أقصى بمعدل 72 في الطابق الأرضي و84 في الطابق العلوي. وجد المفتشون ان التسربات من الطابق الأعلى ألحقت الضرر ببلاطات الأرضية وسقوف في الطوابق الأرضية. التصميم غير المرضي سوية مع التجهيزات من النوعية الرديئة وبراعة العمل السيئة المستخدمة لتكبيها، جعلت المرافق هشّة بدرجة كبيرة مقارنة مع عدد الشاغلين الذين استخدموها. ضاعف من حدة هذه المشكلة الصيانة السيئة وإساءة الاستعمال من قبل الشاغلين.

نص العقد على تركيب ثماني بالوعات ودوشات ومراحيض في الطابق الأرضي. تسع بالوعات ودوشات ومراحيض في الطابق العلوي. لكن المقاول ركب فقط خمس بالوعات في كل طابق من الثكنتين اللتين فتشهما فريق المفتش العام.

ورغم أن ضيق الوقت منع مراجعة كافة الثكنات، يوحى تماثلها في التصميم والإنشاء ان نواقص مماثلة توجد في كافة ثكنات المجندين والثكنات المؤقتة. ضاعف النقص في استعمال أنابيب المياه وأدوات تثبيتها وتركيباتها من نوع اقرب إلى الصنف المستعمل في المنازل منه إلى الصنف التجاري. كانت أدوات التثبيت والتركيبات وخطوط الإمداد والصمامات رديئة النوع ويسهل كسرها وجرى تركيب بلاطات الأرضية فوق طبقة رملية وبدون ثبات كافٍ. تسربت المياه عبر الوصلات مما سبب تحطم البلاطات وإلحاق الضرر بالسقف في الطابق الأرضي.

الصيانة غير الكفوءة وإساءة الاستعمال الظاهرة من قبل الشاغلين ضاعف حدة المشكلة. تسربات المياه ألحقت الضرر بالأرضيات وبسقوف الطابق الأرضي. تركت التجهيزات المكسورة وراءها البالوعات، والدوشات والمراحيض غير صالحة للاستعمال. إساءة الاستعمال، كالوقوف على مقاعد المراحيض وإغلاق أبواب غرف الدش بعنف وحشر زجاجات مياه في مصارف المراحيض، ألحقت الضرر بأنابيب المياه والتجهيزات. خلال زيارة للموقع في 2 شباط/فبراير 2006، سجل ممثل مركز القوات الجوية للامتياز البيئي 18 عينة من إساءة استعمال الجنود للحمامات بضمنها مصارف مملوءة بالنفايات وأغطية مصارف مرمية جانباً ومراحيض متشققة. علق تقرير موقع العمل الذي أعده مركز القوات الجوية للامتياز البيئي بأن إساءة الاستعمال بدأت عندما شغل الجنود العراقيون المرفق.



بالوعات وأرضية الحمام في الثكنات
وقت زيارة الموظف لدى المفتش العام



بالوعات وأرضية حمام الثكنات
(الصورة مزودة من قبل شركة ويستون انك)

توليد الطاقة الكهربائية

تم في الأصل تركيب تسعة مولدات بقوة 1.5 ميغا واط لكل منها لتزويد مرافق القاعدة بالطاقة، ولكن تم بعد ذلك نقل خمسة مولدات وركبت في مرافق قوات العمليات الخاصة العراقية في بغداد. كانت ثلاثة من المولدات الأربعة المتبقية شغالة وكان المولد الرابع ينتظر تركيب شاحن توربيني طلب شراؤه في تموز/يوليو 2006. ابلغ مدير المحطة المفتش العام ان المولدات الثلاثة كافية لتزويد الطاقة إلى القاعدة خلال فصل الشتاء ولكن الطلب الأكبر على الطاقة لتشغيل أنظمة تكييف الهواء سوف يطرح مشكلة خلال فصل الصيف.

الأرصفة والمصارف الأرضية

أظهر عدد من الأرصفة وثقوب تنظيف المصارف أضراراً بسبب براعة العمل غير الكافية وحركة سير المركبات. زار مفتش كفالة من مركز القوات الجوية للامتياز البيئي الموقع في 2 و3 شباط/فبراير 2006. سجل المفتش ان نسبة تقرب من 70% من أعمال الخرسانة المنفذة على الأرصفة كانت من نوعية رديئة ويتوجب استبدالها. زود مركز القوات الجوية للامتياز البيئي طلبات كفالة تُظهر أنه جرت إصلاحات للأرصفة في مناطق المجمع 100، 200، 600، 700 و800 ابتداءً من 25 أيار/مايو 2006، إلى 3 حزيران/يونيو 2006. استمر مفتشو المفتش العام في اكتشاف مسائل تتعلق بالنوعية والأضرار في المرفق.

التشغيل والصيانة العراقية

أنشأت وحدة دعم الحامية (GSU) في معسكر أور لتأمين الصيانة الأساسية لمرافق القاعدة. باستثناء حمامات الثكنات والأرصفة في المنطقة بدت وحدة دعم الحامية أنها تؤمن بشكل كافٍ صيانة المباني والأراضي. تتم صيانة محطة معالجة مياه الشرب ومحطة معالجة مياه الصرف الصحي، ومحطة المولدات الكهربائية ومرفق صيانة المركبات بموجب عقود خدمة. كانت هذه المرافق شغالة ومصانة بدرجة كافية.

مباني معيارية جرى تفكيكها

نص المشروع على بناء ثلاثة مستودعات معيارية و20 مرفق صيانة معياري بقيمة 1,806,000 دولار. بدأ تنفيذ أعمال الإنشاء في أيلول/سبتمبر 2005، وتوقف التنفيذ في تشرين الثاني/نوفمبر 2005، وكانت

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

نسبة 85% تقريباً من الأعمال قد أنجزت بقيمة 1,525,890 دولار. جرى تفكيك هذه المباني بكلفة إضافية بلغت 4.800 دولار. وفق إجراء التفقيش لم تتمكن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق ولم يتمكن مركز القوات الجوية للامتياز البيئي إعطاء سبب لتفكيك المباني أو تحديد كيف تم التخلص النهائي منها.

التوصيات

- 1- يجب أن تُجهز حمامات الثكنات بمتنمات من البالوعات والمراحيض والدوشات من الصنف التجاري. لكن التعهد بتنفيذ عمل تصحيحي كبير بدون تأمين صيانة للمرافق بصورة صحيحة لن تكون كلفته فعالة. لذلك يجب تأخير تنفيذ العمل التصحيحي إلى ان تلبى الحكومة العراقية شروط التشغيل والصيانة.
- 2- يجب مراجعة حالة الرصيف ومصرف مياه الأمطار لتحديد عما إذا كانا لا يزالان مشمولين بالكفالة. وفي حال كانا كذلك يجب على المقاول إصلاح الأضرار وفي حال كانت الكفالة ملغية، بسبب الضرر الذي ألحقته المركبات، يجب إبلاغ وحدة دعم الحامية (GSU) بأنها مسؤولة عن إصلاح الأضرار.
- 3- يجب إبلاغ الحكومة العراقية ان الصيانة التي تؤمنها وحدة دعم الحامية (GSU) في الثكنات غير كافية وأنها سوف تخفض بدرجة مؤثرة العمر المتوقع للمرافق ما لم تنفذ إصلاحات فورية وما لم يتم تدريب الشاغلين على الاستعمال الصحيح للمرافق وما لم يُنفذ إشراف مناسب.
- 4- يجب توفير مساعدة إلى وحدة دعم الحامية لتسريع تسليم وتركيب الشاحن التوربيني على المولد الرابع في محطة الطاقة في القاعدة.
- 5- يجب على القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات ان تبين أسباب تفكيك المباني وان تؤكد بأنها كانت تُستعمل في مشروع ذي أولوية اعلى. كما يجب على هذه القيادة ان تبين ان تكاليف مواد البناء لم تسجل مرتين على حساب الحكومة الأميركية- أولاً في عقد تليل وثانياً في عقد من الباطن لم يتم تعديله في مرفق الاستلام.

تعليقات الإدارة

نستقت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق تعليقات الإدارة للوكالات المتأثرة ووافقت بصورة عامة على استنتاجات وتوصيات المفتش العام وذكرت أنها سوف تنفذ عدداً من الإجراءات لتطبيق توصيات المفتش العام. للحصول على النص الكامل للتعليقات الإدارية للقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق واستجابة المفتش العام، انظر موقع الإنترنت للمفتش العام

www.sigir.mil



إصلاح أرضية الحمام من قبل المقاول بعد تفتيش المفتش العام (الصورة مزودة من قبل شركة وستين انك)



أرضيات الحمام المتضررة عند التفتيش

مركز الحلة للتجنيد، الحلة، العراق

تقرير المفتش العام رقم PA-06-089

أنشئ مركز الحلة للتجنيد، وُعُيِّرت تسميته إلى مركز بابل للمتطوعين، لاختيار ومعالجة طلبات 200 متطوعاً كحد أقصى في اليوم للالتحاق بالقوات المسلحة العراقية. سلم المقاول المرفق إلى الحكومة الأميركية في 7 كانون الأول/ديسمبر، 2005. ونقلت الحكومة الأميركية المرفق إلى القوات المسلحة العراقية في 13 حزيران/يونيو 2006. شُغل المرفق منذ ذلك الوقت واستُعمل لغرضه المقصود-معالجة طلبات التحاق المتطوعين بالقوات المسلحة العراقية. يضم مركز التجنيد القائد، ضباط رقابة وحوالي 120 جندي يحرسون المرفق ويدعمون عملية التجنيد.

كانت أغراض عملية التقييم التي أجراها المفتش العام تحديد عما إذا كان المرفق يعمل بالسعة المقررة، وما إذا كانت نوعية الإنشاء مناسبة وعما إذا كانت ستبقى في حالة إصلاح تشغيلي جيد. بغية معالجة هذه الأغراض راجع المفتش العام وثائق العقد وقابل موظفين مسؤولين عن المشروع وزار الموقع في 20 كانون الثاني/يناير 2007.

ما وجده المفتش العام

أرضيتا حمامين تضررتا مما ألحق الضرر بالخرسانة والبلاطات. يبدو ان الضرر نتج عن التربة المنتفخة بالماء من أنابيب الصرف المتضررة المحيطة مما سمح لمياه الصرف بالتسرب إلى التربة. نظراً لأن الشاغلين لم يفرغوا أبداً خزان تخزين مياه الصرف الصحي رجع الدفع إلى خطوط الصرف وتسرب إلى الأسفل تحت الأرضيات. كان من الممكن تطهير حدة المشكلة لو كان قد تم التفريغ الصحيح لخزان تخزين مياه الصرف الصحي. لكن حواجز حماية القوة والجدران الداخلية منعت شاحنات الضخ من الوصول إلى الخزان.

وافق المقاول على إصلاح الأرضية المتضررة والأنابيب التي أتلها الشاغلون، كما وافق على تأمين الوصول إلى خزان مياه الصرف الصحي والعمل على تفريغ الخزان. تُظهر الصور الفوتوغرافية للموقع الأرضيات كما كانت عليه وقت تفتيش المفتش العام وبعد أن أصلحها المقاول.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

استُعملت التوصيلات الكهربائية ومقابس وعلب وصل من نوع الاستخدام داخل المبنى لتزويد الطاقة إلى مضخة مياه مستعملة في تطبيقات خارج المبنى. يبدو ان الأسلاك الكهربائية كانت مقصورة الدائرة وأشعلت علبه الوصل الكهربائي التي تم استبدالها. استخدمت مضخة مياه ثانية توصيلات كهربائية نوع الاستخدام داخل المبنى ولكنها لم توصل بمصدر طاقة. تُركت التوصيلات الكهربائية وعلب الوصل والمقابس والمضخات بدون وقاية من العناصر البيئية.

يؤدي التمويل غير الكافي إلى صيانة غير كافية. وجد فريق المفتش العام في ان الحمامات لم تكن نظيفة وانه لا توجد أسرة للجنود العراقيين المقيمين في المرفق وان التوصيلات الكهربائية موصولة بصورة غير صحيحة إما الصلاح دوائر محترقة أو لإضافة وسائل إنارة. علاوة على ذلك، كان خزان مياه الصرف الصحي مملوءاً ويوجه مياهه غير المعالجة إلى الجوار لتصرف في نهاية الأمر في نهر الحلة. يعتقد المفتش العام أنه في حال استمرت الصيانة عند مستواها الحالي، سوف ينخفض العمر المتوقع للمرفق بدرجة ذات شأن وان المخاطر الصحية سوف تظل قائمة.

اتخذ مركز القوات الجوية للامتياز البيئي والمقاول إجراءات للتحقيق في أسباب النواقص التي يمكن ان تعزى إلى مسائل تتعلق بالكفالة. زار المقاول الموقع وأصلح السطح المتسرب في مبنى الحرس والمبنى الرئيسي.

لم يتمكن مركز القوات الجوية للامتياز البيئي كما لم تتمكن القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق من تزويد وثائق مرضية تثبت ان الحكومة الأميركية نقلت رسمياً المرفق إلى الحكومة العراقية.

التوصيات

- 1- يجب تأمين وقاية لمضخات المياه من العناصر البيئية الخارجية ويجب تركيب توصيلات كهربائية مناسبة. إضافة إلى ذلك، يجب وصل المضخة المفصولة بمصدر طاقة.
- 2- يجب إبلاغ الحكومة العراقية انه لا تجري صيانة كافية للمرفق ويجب حثها على تخصيص أموال من برنامج الحكومة العراقية لدعم القاعدة العسكرية. لتأمين برنامج مناسب للتشغيل والصيانة للمركز.
- 3- نظراً لكون الحكومة الأميركية غير مسؤولة عن تشغيل المرفق بعد إنجازه، يجب نقله بأسرع وقت ممكن إلى الحكومة العراقية لضمان تمكين الشاغل الجديد من معالجة مسائل تتعلق بالكفالة. وكحد أدنى، يعتقد المفتش العام ان وثائق نقل الملكية من الحكومة الأميركية إلى الحكومة العراقية يجب ان تشمل الوثائق التالية، التي يتوجب الاحتفاظ بها في ملفات المشاريع.
 - اتفاقية بين الحكومة الأميركية ووزير المالية والدفاع حول قبول الحكومة العراقية بالمرفق وأخذ مسؤولية تشغيله على عاتقها. (في حال تأخرت أية وزارة في قبول المشروع، يجب أن تتخذ الحكومة الأميركية إجراء من طرف واحد لنقل المشروع من خلال إرسال إشعار رسمي يفيد بأن المشروع أنجز وأنه سوف ينقل إلى الحكومة العراقية في تاريخ محدد).

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- وصف لحقوق الكفالة المتوفرة للشاغلين الجدد ونقاط الاتصال للإصلاحات المشمولة بالكفالة.
- نسخة عن التقرير النهائي للتفتيش وبيان المعاينة.
- كُتِبَ التشغيل والصيانة وإبلاغ الشاغل بأن التخلف عن القيام بالصيانة الصحيحة للمرفق قد يلغي مفعول الكفالة.
- رسومات للمرافق والأنظمة كما نُفذت.
- قائمة بقطع الغيار الضرورية لتلبية احتياجات التشغيل والصيانة للفترة الزمنية التي نص عليها العقد.

تعليقات الإدارة

القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق نسقت تعليقات الإدارة مع الوكالات المتأثرة. وافقت القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق بصورة عامة على توصيات المفتش العام وذكرت أنها سوف تتخذ الإجراءات لتطبيقها. للحصول على النص الكامل لتعليقات الإدارة واستجابة المفتش العام، انظر موقع الإنترنت للمفتش العام www.sigir.mil.

المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية

بغداد، العراق

تقرير المفتش العام رقم PA-06-090



المنظر الخارجي للمقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية قبل التجديد

الغرض من هذا المشروع هو تجديد المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية ومباني أخرى في الموقع بالكامل لتخدم كمرفق تشغيلي يمكن استخدامه بأكمله. أضيفت أعمال إلى نطاق العمل الأصلي لتوسيع الداخل والخارج للمرافق لتمكينها من توفير فسحة إضافية لتشغلها كافة دوائر الدفاع المدني التابعة لوزارة الداخلية. موقع المشروع كان مجمع المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية في بغداد، العراق. بُني المرفق الأصلي عام 1991 لكن عمليات النهب والاندلاع الخطير للحرائق فيه ترك مباني هذا المقر الرئيسي مهدمة بدرجة شديدة وبحاجة إلى إعادة تأهيل كبيرة. في آذار/مارس 2004، منحت سلطة الائتلاف المؤقتة عقد إلى شركة بارسونز ديلاوير إنك لتجديد المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية.

شمل العمل الأصلي ما يلي:

- إصلاح أنابيب المياه وتجديد غرف الاستراحة.
- تركيب أنظمة سلامة وإنذار بالحريق.
- تجديد واستبدال مرافق الأمن.
- إصلاح واستبدال الأنظمة الكهربائية.
- رفع مستوى المرافق الميكانيكية والإنشائية.

شملت الإضافات اللاحقة على نطاق العمل تركيب محول كهربائي وبناء أبراج حراسة وممرات تحت الأرض وحمامات.

ماذا وجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق

من أجل تنفيذ مشروع التقييم راجع المفتش العام وثائق العقد ذات الصلة وعروض المقاول وتقارير مراقبة النوعية وضممان النوعية وصور فوتوغرافية أخذت للموقع. كما أجرى المفتش العام مباحثات مع

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة ومع موظفين في المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية. في 24 كانون الثاني/يناير، و 27 شباط/فبراير و 12 آذار/مارس، و 12 نيسان/أبريل 2007، نفذ المفتش العام عمليات تقييم للمشروع في موقع العمل.



حالة الحمام قبل التجديد

الملاحظات العامة

التصميم

لم تصمم كافة مكونات المشروع بصورة كافية قبل عمليات تجديد وإنشاء المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية. ولم يتمكن سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة من إيجاد مجموعة عروض تصاميم نوع 30% و 60% وبالتالي قدم فقط مجموعة عروض تصاميم نوع 100% النهائية. ممثل الحكومة، الذي كان على ما يبدو قادراً على الوصول إلى مجموعات عروض التصميم المقدمة، رفض رسوم التصميم نوع 30% و 90% لأنها كانت غير مكتملة وخالية من معلومات مهمة ضرورية للإنشاء. راجع المفتش العام رسوم التصميم المقدمة المعلمة على أنها "مجموعة رسوم التصاميم نوع 100% النهائية" ووجدها غير كافية لأنها كانت تنقصها رسوم النوعية ورسوم التصميم والإنشاء المفصلة. كان ينقص رسوم المقاول تفاصيل تصميم مهمة وأساسية مثل التخشينة الأولى والتشطيب النهائي لتكريب تركيبات أنابيب المياه والحاجة إلى تركيب عدد كافٍ من فتحات التنظيف ومصادر الروائح والأوساخ.

الإنشاء

لاحظ المفتش العام ان العمل لا يلبي المعايير المنصوص عليها في العقد وأمر المهمة. حدد المفتش العام النواقص في الإنشاء والمعدات المركبة بشكل سيئ التي لا تتقيد بالمعايير الدولية المنصوص عليها في العقد وأمر المهمة.

أنابيب المياه

حدد المفتش العام أضراراً وبقعاً سببها المياه على السقف والجدران وأرضية الطابق الأرضي. فحص المفتش العام حمام الطابق الأول وشاهد ما يثبت حصول أضرار وبقع مماثلة سببها المياه على السقف. لم يستعمل المقاول من الباطن قطعاً ذات جودة كما لم يتقيد بمعايير القانون الدولي لأشغال السمكرة.

سجل المفتش العام، خلال زيارات تالية إلى المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية حصول زيادة مهمة في الأضرار التي سببها المياه على غرفة العمليات في الطابق الأرضي. علاوة على ذلك، وباستثناء المخاطر المحتملة على الصحة من جراء التسرب، كانت مياه الصرف الصحي تسقط مباشرة على الأسلاك الكهربائية وكانت هذه الأسلاك مغلقة بشكل سيئ وتمكنت المياه المتسربة باستمرار من

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

كسر الغطاء البلاستيكي. تعرضت الأسلاك المكهربة للمياه، مما زاد بدرجة كبيرة خطر حصول صدمة كهربائية ودائرة قصر كهربائية.



منظر مقرب لأضرار المياه على السقف



أضرار المياه في غرفة العمليات في الطابق الأول



أضرار المياه داخل غرفة العمليات في الطابق الأول عند أول زيارة لمفتشي المفتش العام في كانون الثاني/يناير 2007



أضرار المياه على السقف

الإنارة والمراوح السقفية ومآخذ التيار

في الزيارة الأولى للموقع التي قام بها مفتشو المفتش العام نبّه فوراً موظفو المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية إلى الضرر الذي سببه حريق كهربائي حول عدة شاسيات إنارة فلورية. حدد المفتش لعام ستة مواقع على الأقل حصلت فيها حرائق كهربائية. نزع المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية شاسيات الإنارة التي تضررت بفعل الحرائق الكهربائية وفي بعض الحالات استبدل المصابيح الكهربائية بأخرى جديدة.

الأسباب المحتملة للحرائق الكهربائية

استناداً إلى وثائق فرقة منطقة الخليج سجل حصول حرائق كهربائية ابتداءً من تشرين الثاني/نوفمبر 2005. لكن بدون وجود عروض الرسوم التصميمية لمراجعتها لا يستطيع المفتش العام أن يحدد ما إذا كان التصميم الكهربائي رديئاً وساهم في اندلاع الحرائق الكهربائية بسبب تسليط حمل زائد على قاطع دائرة واحد معين.



التزايد الشديد للأضرار التي سببتها المياه بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2007



كبلات طاقة الفولتية العالية غير المحمية معرضة للمياه المتسربة



أضرار حريق كهربائي حول شاسيات الإنارة الفلورية

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

عندما نزع مفتشو المفتش العام لوحة سقف مستعار في ممر تبيّن أن نوعية العمل كانت متدنية. على وجه الخصوص، استعمل المقاول من الباطن أساليب تركيب خطيرة محتملة كترك الأسلاك الكهربائية متدلّية ووضع الأسلاك الكهربائية داخل أنابيب بلاستيكية. في حالة واحدة على الأقل، لم يكن الغطاء الخلفي لشاسيه إنارة موجوداً وامتدت عبره أسلاك مكهربة أخرى، كما ركب المقاول من الباطن الأسلاك الكهربائية التي تنقل أحمالاً مختلفة قريبة بدرجة خطيرة من بعضها البعض.

اتخذ سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة فوراً إجراءات لتحديد مصدر المشكلة عندما حذر المفتش العام من احتمالات حصول حرائق كهربائية.



الجانب الأيسر من بوابة ممر تحت الأرض لا يوجد فيها قفل

بوابات المداخل

بيان العمل لأمر المهمة نص على تركيب أربع بوابات جرّارة مصنوعة من الفولاذ المسلح المقاوم للمتفجرات والمشغلة عن بعد. كان المطلوب تركيب بوابتين عند كل مدخل من مدخلي مجمع المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية. تعمل البوابة بواسطة عجلتين مثبتتين وتسيران على سكة مطمورة في الرصيف. تمّ تركيب محرك للحصول على العزم المطلوب لتحريك البوابة.

خلال الزيارة الأولى لموقع العمل لمفتشي المفتش العام ذكر موظفون في المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية أن بوابات المداخل لا تعمل. ولم يتوفر التصميم الخاص بتشغيل البوابات كما لم تشمل الرسوم كما نُفذت أعمال التركيب مواصفات المحرك. يعتقد المفتش العام أنه لم يتم تصميم وتشكيل آلية تحريك البوابة من طرف إلى طرف بصورة كافية. فمن المفترض أن يشمل التصميم للبوابة الفولاذية الجرّارة حسابات الحمل، مثل ثقل البوابة نفسها وهي تتحرك، لتحديد الحجم الصحيح للمحرك الضروري لتحريكها. علاوة على ذلك، وباعتبار ثقل البوابة، فإنه من الضروري تركيب أربع عجلات على الأقل لتحريكها على السكة. لا يملك المحرك الذي ركبّه المقاول من الباطن قدرة حسانية كافية لتحريك البوابة وبالتالي لن يتمكن المحرك من توليد العزم الضروري لتحريك البوابة.

ونظراً لكون مسألة الأمن ذات أهمية قصوى في المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية وفشل البوابات في تأمينها، ركب المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية في المجمع بوابات أمن مشغلة يدوياً على نفقته الخاصة.

برنامج إدارة النوعية

كانت خطة مراقبة النوعية لدى المقاول مفصلة بدرجة كافية شملت استعمال التقارير اليومية لمراقبة النوعية لتوثيق نواقص الإنشاء، لكن تطبيق برنامج مراقبة النوعية لدى المقاول فشل في تحديد نواقص إنشاء ذات شأن كالممارسات الرديئة في تركيب أنابيب المياه. على وجه الخصوص، لم تحدد التقارير اليومية لمراقبة النوعية أية نواقص إنشاء أو انتهاكات للمعايير الدولية. علاوة على ذلك، لم تحتو التقارير اليومية لمراقبة النوعية نتائج الاختبار أو عمليات التفتيش كما لم يتوفر سجل لنواقص مراقبة النوعية لهذا المشروع.



الجانب الأيمن لبوابة جرارة يظهر معها المحرك المركب وعجلتان لتحريكها. لوحظ وجود كمية كبيرة من الصدا

برنامج ضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية لم يكن شغالاً بالكامل. كانت التقارير اليومية لضمان النوعية غامضة ولم توثق أية معلومات جوهرية كالتبصر في المشاكل التي تحدثت في موقع العمل. أظهرت الصور الفوتوغرافية لموقع العمل التي التقطها ممثل برنامج ضمان النوعية لدى الحكومة الأميركية نواقصاً ولكنه لم يعالج السبب الأساسي للمشكلة. لم تحدد أية إجراءات تصحيحية أو إذا كانت قد أجريت لم تكن موثقة. علاوة على ذلك، فشل ممثل برنامج ضمان النوعية في تحديد أية حالات لم يتقيد فيها المقاول من الباطن بالمعايير الدولية المنصوص عليها. لم تحدد الانتهاكات الواضحة للقانون الدولي لإشغال السمكرة كما لم يتم تصحيحها، مثل مواسير المجاري المكشوفة الممتدة من حمام الطابق الأرضي إلى فتحة الدخول الموجودة في الخارج.

الاستنتاج

لم تكن نتائج مشروع تجديد وإنشاء المقر الرئيسي لقوات الدفاع المدني العراقية متماثلة بالكامل مع أغراض العقد الأصلي وأوامر المهمة الأصلية نظراً للتصميم السيئ والإنشاء الرديئ للمشروع. تستمر مباني المكتب الرئيسي المجددة تعاني من تعطلات في أنابيب المياه واندلاع حرائق كهربائية، الأمر الذي يترك العراقيون يواجهون مشاكل صيانة متواصلة.

التوصيات

أوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق بأن يتخذ اللواء القائد لفرقة منطقة الخليج، الإجراءات التالية:

1- تحديد سبب التسربات في أنابيب المياه واتخاذ الخطوات لإصلاح أي جزء منها سببه العمل الرديئ للمقاول المتعاقد مع الحكومة الأميركية.

2- إكمال التحقيقات التي بدأها المفتش العام خلال عملية التقييم لتحديد سبب/أسباب الحرائق الكهربائية. فإذا كانت شاسيات الإنارة هي السبب عليه ان يطلب من المصنّع استبدال كافة

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

شاسيات الإنارة المركبة في المرفق وفي حال لم تكن هي سبب الحرائق الكهربائية، عليه ان يسعى للحصول على تمويل إضافي لتنفيذ تحاليل هندسية من أجل تقرير السبب المحدد للحرائق الكهربائية.

ملاحظات الإدارة

اللواء القائد لفرقة منطقة الخليج وافق مع ملاحظات على توصيات المفتش العام ملاحظاً أن عناصر الدفاع المدني العراقي أقاموا لمدة 24 شهراً في مبنى المقر الرئيسي وأنه خلال تلك الفترة برزت تعديلات عديدة مثل إضافة الدوشات وإعادة تسليك التجهيزات الكهربائية الثابتة. المرفق يعمل بالكامل ويستعمل يومياً من قبل عدة مئات من الموظفين رغم المشاكل المحددة في هذا التقرير.



الموقع قبل إنشاء مساكن الحرس غير الملانمة، لا يوجد جدار أمني، مجاري سفلية مكشوفة وإنارة غير كافية.

شرحت فرقة منطقة الخليج أنه نظراً لاستعمال شاغلي المبنى لأساليب إنشائية تعتمد على المساعدة الذاتية قد يكون من الصعب التأكد مما إذا كانت النواقص ناجمة عن الإنشاء الأصلي أو إذا كانت قد تضاعفت بفعل تعديلات المساعدة الذاتية. مع ذلك، تعهدت فرقة منطقة الخليج بإجراء تقييم للنواقص المحددة في أنابيب المياه والتمديدات الكهربائية خلال 30 يوماً من نشر المفتش العام للتقرير النهائي. للحصول على التعليقات الكاملة للإدارة وتقرير المفتش العام لتعليقات الإدارة هذه، أنظر موقع الإنترنت للمفتش العام www.sigir.mil.

مركز شرطة باب شمس، الموصل، العراق

تقرير المفتش العام رقم PA-06-091

الغرض من هذا المشروع إصلاح وإعادة بناء مركز شرطة باب شمس، وهو إنشاء من طوب يتألف من طبقة واحدة يقع في شرق الموصل. شغلت الشرطة العراقية المرفق خلال المشروع وتبين ان مشروع التجديد كان مصمماً بدرجة جيدة ومعقولة وركز اهتمامه على الاحتياجات ذات الأولوية العالية. عالج المشروع عدداً من الاحتياجات تشمل تحسين درجة الأنظمة الكهربائية وتركيب نظام مولد احتياطي وبناء جدار من الطوب الصلب محيط بالمركز بكامله وبناء أبراج جديدة للحرس ومواقع قتالية فوق السطح، وتركيب أنظمة إنارة خارجية وطلاء المبنى بكامله من الداخل والخارج وبناء أنبوب خرساني بقطر 3.6 بوصة لتوجيه مياه البلايغ حول محيط المركز.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

ما وجدته المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

بغية إجراء تقييم للمشروع، راجع المفتش العام وثائق العقد ذات الصلة والمستندات الفنية التي قدمها المقاول وتقارير مراقبة النوعية وتقارير ضمان النوعية وصور فوتوغرافية. كما أجرى المفتش العام مباحثات مع المهندس المقيم من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي وأجرى أيضاً مباحثات محددة مع عناصر الشرطة العراقية الموجودين. بمساعدة عناصر من الجيش الأميركي، أجرى المفتش العام زيارة للموقع في 28 كانون الثاني/يناير 2007، وعندما كان مفتشو المفتش العام في الموقع لاحظوا الحالة الحاضرة للمرفق والتقطوا صوراً فوتوغرافية عديدة لتوثيق ما لاحظوه. ونظراً لتسليم المرفق إلى مسؤولين في الشرطة العراقية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2005، اعتُبرت زيارة الموقع والصور الفوتوغرافية الملتقطة على أنها أكثر مصادر المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها لدعم الاستنتاجات.



مبنى الحرس الجديد، مولد جديد وخزان وقود جديد، جدار جديد من الطوب الصلب، برج الحراسة، طلاء حديث.



مجرى سفلي مكشوف عبر أراضي المركز لا زال موجوداً وبذلك لا يتقيد بمتطلبات العقد

ملاحظات عامة

معظم عناصر مشروع التجديد بدت أنها تلبي متطلبات بيان العمل وبدا المرفق قادراً على العمل بسعته الكاملة. جرى رفض عدة مراحض وملئت جزئياً عدة بواليع بالماء وصرفت الماء منها للتحقق من فعاليتها. بالإضافة إلى ذلك، لاحظ المفتش العام عدة مصادد على خط البلايع وتأكد من أنها مفتوحة وأن مياه الصرف الصحي الناتجة داخل مبنى مركز الشرطة تستطيع التدفق. كانت المنطقة المحيطة بالمصادد جافة ولم تُظهر أي دليل على انسدادها الروتيني أو مياه صرف صحي مرتجعة. لكن لم تلب بعض الأعمال المنفذة من قبل المقاول متطلبات بيان العمل ولاحظ المفتش العام بضع المسائل المتعلقة بقابلية الاستدامة بعد تسليم المركز إلى الحكومة العراقية.

نظام نقل مياه الصرف الصحي

بيان العمل المشمول في العقد المؤرخ في 18 أيار/مايو 2005، نص على قيام المقاول بتركيب أنابيب خرسانية بقطر 36 بوصة لنقل كافة كميات مياه الصرف الصحي حول محيط مركز الشرطة العراقية. كما شمل أيضاً جدول الكميات في التعديل P00001 (24 حزيران/يونيو 2005) إشارة محددة إلى وجوب بناء خط أنابيب بقطر 36 بوصة حول محيط مركز الشرطة العراقية. وليس عبر حدود المركز. علاوة على ذلك، أضاف التعديل P00001 هذه العبارات إلى بيان العمل. يرجى اقتراح تصميم بديل إذا كان هذا الأمر غير قابل للتنفيذ.

كشفت مراجعة الصور الفوتوغرافية للإنشاءات التي التقطها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي وعملية التفثيش في موقع العمل التي قام بها المفتش العام انه لم تتم تلبية الشرط الوارد في العقد الأصلي حول إعادة توجيه مياه المجاري، بدلاً من ذلك، غطي المقاول فقط بعض أقسام قناة المجاري الممتدة عبر أراضي مركز الشرطة العراقية. كما وجد المفتش العام أيضاً ما يثير القلق حول نوعية الإنشاء والصرف الصحي والصحة والأمن فيما يخص إنشاء نظام نقل مياه الصرف الصحي.

تصميم الإنشاءات

راجع المفتش العام كافة الوثائق التي زودها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لتحديد ما إذا كان قد قدم عرض لتغيير التصميم ووافق المقاول على توجيه نقل مياه المجاري عبر حدود مركز الشرطة نفسها بدلاً من حول هذه الحدود. بحث المفتش العام هذه المسألة في 1 شباط/فبراير 2007، مع قائد المنطقة الشمالية لفرقة منطقة الخليج ومهندس المنطقة والمهندس المقيم. أبلغ المهندس المقيم المفتش العام أنه بعد مراجعة

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

سجلات مكتب منطقة الموصل والتنسيق مع فرقة منطقة الخليج لم يتم العثور على وثائق تؤكد إدخال تغيير في التصميم أو أي شكل من أشكال الموافقة، علاوة على ذلك، أبلغ المهندس المقيم المفتش العام انه قدم كافة المعلومات المتوفرة لديه.



طبقات الخرسانة المصبوبة فوق المجرى السفلي كانت رقيقة جداً وصُبت بدون قضبان تسليح أو أسلاك تسليح ولم تخطط بصورة متناسقة

في ظل غياب أية تقارير كافية حول مراقبة النوعية وضمان النوعية وأية عروض تصميم ووثائق موافقة في المعلومات التي زودها سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة، لم يتمكن المفتش العام من تحديد سبب قيام موظفي المقاول أو سبب السماح لهم القيام بذلك. لكن كان من المفروض أن يكون قصد المقاول بعدم توجيه المياه المصروفة حول المحيط واضحاً في وقت مبكر لدى موظفي ضمان النوعية لدى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي عندما زاروا الموقع في 12 حزيران/يونيو 2006.

نوعية الإنشاء

بدلاً من توجيه ميلاه المجاري حول محيط المركز غطى المقاول بالخرسانة المجرى السفلي المكشوف الموجود في السابق. لاحظ المفتش العام أن إنشاء الغطاء الخرساني كان رديئاً وأنه انهار تحت ثقل حركة سير المركبات. وعلى وجه الخصوص لم تكن الخرسانة مخلوطة بصورة متناسقة وصبت على طبقات رقيقة جداً وصبت بدون قضبان تسليح أو أسلاك تسليح لزيادة قوة الشد.

الجدار الأمني حول المحيط بكامله

وفقاً لبيان العمل، طلب من المقاول إنشاء جدار أمني من طوب صلب بارتفاع 2.5 متراً يحيط بكامل مبنى مركز الشرطة العراقية، لكن دون أن يقترب أقل من 30 متراً من مبنى مركز الشرطة. كان المفروض أن يتوج الجدار بأسلاك شائكة بثلاثة صفوف.

كافة المتطلبات المتعلقة بإنشاء الجدار الأمني نفذت باستثناء شرط الأسلاك الشائكة التي لم تثبت بصورة ملائمة وتوضع على الجانب الأعلى من الجدار. ثبتت الأسلاك الشائكة في مكانها بواسطة أكياس رملية فقط. مراجعة للتقرير حول التفتيش النهائي الذي أجراه سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بتاريخ 23 أيلول/سبتمبر 2005، كشفت أنه لم يتم تركيب الأسلاك في أعلى الجدار المحيط وأنها "لا زالت مكدسة على الأرض حيث جرى تفريغها من شاحنة التسليم".

مع أن المسؤولين في سلاح الهندسة في الجيش الأميركي كانوا مدركين للمشكلة، يبدو أنه لم تتم المعالجة الكافية للمسائل المتعلقة بالأسلاك قبل أن يوافق المهندس المقيم في سلاح الهندسة للجيش الأميركي على الدفعة النهائية للمقاول.

الاستدامة

المولد غير القابل للتشغيل

تبين ان المقاول ركب، وفقاً لمتطلبات بيان العمل، مولداً شغالاً جديداً مع خزان وقود ودوائر تحكم آلية لبدء التشغيل والتحويل إلى طاقة المولد خلال تعطل أو فقد الطاقة من شبكة الطاقة البلدية. لكن عندما راقب المفتش العام نظام المولد في 28 كانون الثاني/يناير 2007، كان النظام غير قابل للتشغيل. أبلغ المفتش العام عناصر من الشرطة العراقية ان عدة مكونات تحكم كهربائية "لا تعمل" وأن لا أحد يعرف كيفية تشغيل أو إصلاح المولد. وقت زيارة موقع العمل، كان باب لوحة مراقبة المرحلات الكهربائية في نظام المولد مفتوح بالكامل وكانت مكونات مفاتيح التشغيل والتحكم معرضة للعناصر البيئية. بالإضافة إلى ذلك، تأكد المفتش لعام من ان مستوى الزيت في المولد كان منخفضاً وكان خط تزويد الوقود بين خزان الوقود والمحرك منزوعاً.



الأسلاك والمكونات مثبتة بمتانة على الجدران



مولد متروك بدون خط وقود مع مستويات زيت منخفضة ومفاتيح تحويل التشغيل وأنظمة التحكم مكسورة

عبث ما بعد التجديد

وجد المفتش العام عبث كبير بتحسينات مستوى النظام الكهربائي ومكوناته. طلب بيان العمل من المقاول "إعادة تسليك التوصيلات الكهربائية المتضررة والعارية" بالإضافة إلى ذلك، طلب من المقاول ان يثبت بمتانة الأسلاك الكهربائية على الجدران وان يركب المفاتيح الكهربائية والمقابس الضرورية. قرر المفتش العام ان المقاول لبي متطلبات بيان العمل المتعلقة بالإصلاحات الكهربائية وتحسين مستويات النظام الكهربائي خلال عملية التجديد.

وجد المفتش العام ان لوحة مفاتيح التحويل والتحكم الآلية لنظام المولد قد عبث بها. كان باب لوحة مفاتيح التحويل والتحكم مفتوحاً بالكامل وكانت مكونات التحويل الثمينة مكشوفة. ابلغ المفتش العام عناصر من الشرطة العراقية ان مفاتيح التحويل مكسورة ولكن المفتش العام لم يتمكن من تحديد من أضاف الأسلاك الموصولة ببعضها البعض إلى مجموعة دوائر لوحة مفاتيح التحويل والتحكم ومتى تمت هذه الإضافة. كان من الممكن ان تسبب الأسلاك البديلة المؤقتة قصر في الدائرة وتعطل مكونات لوحة مفاتيح التحويل والتحكم الآلية.

لاحظ المفتش العام عبر كامل المرفق ان العديد من المفاتيح الكهربائية والقوابس قد نُزعت. في كل حالة لاحظ عدم وجود مفتاح كهربائي أو قابس وكانت الأسلاك ملوثة بخشونة سوية لإبقاء الدائرة مقفلة من

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

اجل السماح بسرمان الطاقة إلى نقاط السحب في اسفل الدائرة - الأضواء والمفاتيح الكهربائية والقوابس وغيرها. لاحظ المفتش العام أيضاً استعمال أسلاك موصولة ببعضها البعض للتفريغ من دائرة موجودة.



مفتاح كهربائي موصول عشوائياً



أسلاك كهربائية معلقة بصورة غير صحيحة

التوصيات

يجب على سلاح الهندسة في الجيش الأميركي/مكتب إدارة إعادة إعمار العراق مسح الحالة الراهنة للموقع من أجل وضع خطط تجعل الكلفة فعالة بهدف: (1) توجيه مياه الصرف الصحي حول محيط مركز الشرطة؛ و(2) التثبيت المتين للأسلاك الشائكة على الجدار الأمني المحيط.

يجب على سلاح الهندسة في الجيش الأميركي/ مكتب إدارة وإعادة إعمار العراق ترتيب الأعمال مع مسؤولين في وزارات عراقية مناسبة ووضع خطط من أجل:

- جعل المولد شغالاً
- إعادة تركيب تجهيزات الإنارة والمفاتيح الكهربائية وغير ذلك من المكونات الكهربائية التي نُزعت أو تضررت.
- تطبيق برنامج تشغيل وصيانة فعال للمعدات والمرفق يديره موظفون مدربون.
- تطبيق إجراءات إشراف لتأمين عدم إساءة استعمال المعدات والمرافق وعدم العبث بالمكونات الكهربائية أو نزعها.

ملاحظات الإدارة

وافق اللواء القائد، القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق على توصيات المفتش العام. ولم يوافق اللواء القائد لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منطقة الخليج على توصية المفتش العام بمسح الحالة الراهنة للموقع ووضع خطط كلفتها فعالة لتوجيه المياه المصروفة حول محيط مركز الشرطة والتثبيت المتين للأسلاك الشائكة على الجدار المحيط. ذكر اللواء القائد ان مدير الشرطة وقع وثيقة القبول النهائي دون تسجيل أية تحفظات ولذلك سوف يكون من الضروري تأمين أموال إضافية وتوقيع عقد جديد لأية تغييرات تقرر. للحصول على النص الكامل لتعليقات الإدارة وتقرير المفتش العام لتعليقات الإدارة هذه، انظر موقع الإنترنت للمفتش العام www.sigir.mil.

مركز شرطة غوغلي-آشور
الموصل، العراق

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

تقرير المفتش العام رقم PA-06-092

غرض هذا المشروع كان إصلاح وإعادة إعمار مرفق مركز الشرطة في غوغلي-آشور، في الموصل، العراق. شمل المرفق بناءً أولياً من طوب يتألف من طابقين وستة مباني دعم في الموصل الشرقية. شغل عناصر الشرطة العراقية المرفق خلال عملية التجديد.

استناداً إلى مراجعة المفتش العام لبيان العمل والصور الفوتوغرافية التي التقطها سلاح الهندسة في الجيش الأميركي قبل الإنشاء بدأ مشروع التجديد على أنه جيد التخطيط بصورة معقولة ويركز على الحاجات ذات الأولوية العالية. شملت المتطلبات تحسين مستوى الأنظمة الكهربائية وتركيب نظام مولد احتياطي جديد وإكمال بناء سجن بدأت الحكومة العراقية إنشائه في السابق وتركيب بوابة حديدية ثقيلة لمراقبة الوصول إلى المنطقة وبناء مساكن للحراس على السطح أو مواقع قتالية على المبنى الأولي وطلاء المبنى بالكامل من الداخل والخارج.



شملت أشغال تجديد الأرضية وبناء خلية سجن وتركيب قضبان فولاذية على النوافذ

ماذا وجد المفتش العام

عندما زاره مفتشو المفتش العام في 28 كانون الثاني/يناير كان المرفق على ما يبدو قادراً على العمل بالسعة الكاملة نظراً للتخطيط الكافي للمشروع وفعالية خدمات إدارة الإنشاءات من قبل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي. علاوة على ذلك، بدت ممارسات الشرطة العراقية في إدارة معدات التشغيل والصيانة بعد تسليم المرفق وصيانة المرفق/المبنى على أنها فعالة وكانت النتيجة احتمال جيد لاستدامة المبنى بالسعة الكاملة على المدى الطويل في حال استمر عناصر الشرطة العراقية يستعملون بشكل صحيح المعدات والمرفق ويؤمنون صيانتها بفعالية.

الملاحظات العامة

بدت كافة الأشغال المكتملة على أنها تلبية متطلبات بيان العمل وبدا المرفق على أنه قادر على العمل بالسعة الكاملة وعلى وجه الخصوص:

- وحدات التدفئة والتبريد كانت مركبة.
- جرى إصلاح الأسلاك الكهربائية وتحسين مستوى مكونات النظام الكهربائي.
- تم تركيب مولد مع مفاتيح تحويل وتحكم آلية.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- استبدلت خطوط توصيلات أنابيب المياه حسب المطلوب وتم تركيب خزانات إضافية لإمداد المياه.
- تم تركيب نظام خزان تعفين.
- أنجزت عمليات طلاء الداخل والخارج.
- تم تركيب بوابة حديدية ثقيلة وتم بناء مسكن حراسة فوق السقف.
- تم تمهيد مواقف السيارات وتغطيتها بالحصباء أو بالصخور.
- إكمال بناء السجن.

الاستدامة

عولجت بصورة كافية مسألة استدامة المشروع وبدا المولد ونظام مفاتيح التحويل شغّالين. ابلغ عناصر من الشرطة العراقية المفتش العام انه يتم استعمال نظام المولد في أحيان كثيرة خلال الليل. تحقق المفتش العام من ان مستوى الزيت في المولد كان مملوءاً وكان الشاحن التوربيني للمحرك ساخناً عندما لمسّه استناداً إلى ذلك يمكن الاستنتاج ان نظام المولد كان يعمل خلال الليلة الفائتة.



مسكن حراسة جديدة على السقف وتحسينات لأنظمة الإنارة حسنت قدرة حماية للقوة

عندما كان مفتشو المفتش العام في الموقع لم يلاحظوا أية حالات عبث مضر محتمل بالنظام الكهربائي. علاوة على ذلك، جرى اختبار عدة دوشات وبالوعات ومراحيض للتحقق من أنها شغّالة بالكامل. التحسينات في أنابيب المياه الداخلية والخارجية – بضمنها دوشات ومراحيض وسخانات مياه وأنابيب مياه وتركيبات البالوعات جديدة ومحسنة – بدت على انه جرت صيانتها بصورة جيدة معقولة منذ تسليمها إلى الشرطة العراقية. مع تركيب خزانات إضافية لإمداد المياه، لم يلاحظ المفتش العام أي دليل يشير إلى أي نقص في إمداد المياه. لم يجد المفتش العام أي دليل يشير إلى طفق مزمن لخزان التعفين كما لم يجد مياه صرف صحي متجمعة في المنطقة.

وضعت مساكن الحراسة فوق السقف بحيث يتأمن إلى الحد الأقصى فعالية حقول إطلاق النار والمراقبة لتأمين استدامة العمليات والمحافظة على السيطرة في هجوم. بصورة مماثلة نظام بوابة حديدية ثقيلة مركبة خلال عملية التجديد حسن القدرة الدفاعية للمركز. لاحظ المفتش العام ان السجن كان عملياً قيد الاستعمال.

تعليقات الإدارة

لم يحتو هذا التقرير على أية نتائج سلبية أو توصيات لاتخاذ إجراءات تصميمية. لذلك لم يطلب المفتش العام تعليقات الإدارة. لكن سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منطقة الخليج، راجع النص الأولي ولم يقدم أية معلومات إضافية أو تعليقات.



تركيب سخان ماء مع أنابيب وقطع تركيب معدنية وقاطع دائرة/مفتاح تحويل

مستشفى الولادة وطب الأطفال

في أربيل، العراق

تقرير المفتش العام رقم PA-06-094

غرض هذا المشروع هو إعادة تأهيل وتحديث مستشفى الولادة وطب الأطفال في أربيل، العراق. أقسام من المرفق والمعدات أصابها التلف بدرجة منعت المرفق من تلبية المتطلبات الوظيفية والنظافة لمستشفى. لم يكن نظام المجاري في المستشفى شغالاً قبل مشروع التجديد لان الأنابيب كانت مسدودة عبر كامل النظام وفي القسم الأوسط لخزان التعفين والمضخة وكانت النتيجة تجاوز نظام خزان التعفين وضخ مياه الصرف الصحي في المستشفى مباشرة من بالوعة المجاري إلى النظام البلدي.

ماذا وجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

عندما زار فريق مفتشي المفتش العام الموقع في 19 كانون الثاني/يناير 2007، لم تكن تجري أية أعمال تجديد فيه لأن المشروع كان قد أنجز وسلم إلى مسؤولين عراقيين في الأول من أيار/مايو 2006. لم يجد المفتش العام أي دليل على ان أعمال إعادة التأهيل الأصلية للمستشفى وتركيب معدات جديدة فيه لم تلبى مواصفات العقد. طبقاً لذلك، ركز المفتش العام اهتمامه على ما إذا كان المشروع يعمل ومن المحتمل ان يستمر في العمل حسب ما تم تخطيطه. لاحظ مفتشو المفتش العام عندما كانوا في الموقع عدداً من المسائل المتعلقة بالاستدامة التي بإمكانها أن تستمر في التأثير سلباً على عمليات المستشفى.



نفاية من مراحيض خارجية مسدودة أزيلت من الأرضية من قبل عمال قبل التجديد.
(صورة من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، 18 حزيران/يونيو 2006)

الاستدامة

انسد بين الفينة والفينة نظام المجاري في المستشفى مسبباً رجوع المياه المصروفة عبر مصارف أرضية إلى بعض أقسام المستشفى حيث يُعتنى بالمرضى. من المحتمل أن يكون ذلك قد حدث بسبب التخلص غير الصحيح من النفايات الطبية. تحقق المفتش العام من ان نظام الصرف الصحي كان يتدفق بحرية خلال التجديد وعندما تم تسليم المستشفى إلى مسؤولين عراقيين في الأول من أيار/مايو 2006. لكن لاحظ المفتش العام وجود كميات كبيرة من منتجات النفايات الطبية في مصادد أنظمة الصرف الصحي، فتحات الدخول، وخزان التعفين.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)



ممر، باب فولاذي أُلْفِته المياه، ولوحة حص أنلقتها المياه، كان من الضروري نزعها قبل التجديد. (صورة من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، 18 حزيران/يونيو 2005)



المرحاض الخارجي بعد التجديد. (صورة من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، 18 كانون الثاني/يناير 2006)

وقت زيارة مفتش المفتش العام للموقع كانت بعض المعدات الميكانيكية المركبة خلال عملية التجديد غير فعّالة أو لان العاملين في المستشفى اختاروا عدم استعمال المعدات الجديدة، فعلى سبيل المثال، لاحظ المفتش العام ان المرمّد الجديد الذي تم تركيبه خلال عملية التجديد لم يُستعمل لان الأشخاص الذين دُربوا مبدئياً على تشغيله لم يعودوا موظفين في المستشفى. في مثال آخر عن خيار عدم الاستعمال، جرى تركيب مولد أوكسجين متطور جديد ونظام لتوزيع الأوكسجين فقط كنظام احتياطي بينما استمر الموظفون في المستشفى يستعملون خزانات الأوكسجين التي لم تكن محمية ومثبتة بصورة صحيحة. علاوة على ذلك، إحدى الغلايات الثلاث الجديدة لم تكن تعمل ربما بسبب حريق أو بسبب استعمالها جزئياً. المعدات الحرجة لتطهير المياه لم تعمل بسبب عدم تنفيذ كشوفات الصيانة الأسبوعية لمراقبة وصرف مصادد الرطوبة. في حالة أخرى لم تتم صيانة ملّين المياه، وكان هناك دليل واضح على أن المياه المستعملة في نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء كانت ملوثة وازداد بذلك احتمال التلف المتسارع لمعدات نظام التدفئة والتهوية وتكييف الهواء. خلال زيارة الموقع ابلغ المفتش لعام مشغلو المعدات أن الإصلاحات بموجب الكفالة ضرورية لإصلاح المعدات المعطلة. لكن لم يتصل مدراء المستشفى بمصنعي المعدات أو ممثلي الخدمة. بصورة إجمالية، انخفضت إمكانية استدامة وخدمة معدات المستشفى لمدة طويلة بسبب عدم وجود برامج تشغيل وصيانة وإدارة للقطع.



بعد التجديد أصبح للممر إنارة سقفية معلقة جديدة، بالإضافة إلى ذلك، جرى تصليح الجدران والأبواب وتم تركيب أرضية جديدة (صورة لسلاح الهندسة في الجيش الأميركي 8 كانون الثاني/يناير 2006)

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

استعملت كميات زائدة من المياه لتنظيف الممرات وأرضيات الحمامات مما أحدث ضرراً بالمرفق. لاحظ المفتش العام ان فرق التنظيف كانت تستعمل خرطوم مياه، وخرقة مبللة وممسحة مطاطية لتنظيف الممرات وأرضيات الحمامات. استناداً إلى المهندس المقيم من سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة، سببت هذه الممارسة تسرب أو ارتحال المياه من الممرات والحمامات إلى أماكن أخرى في المرفق. ومن المعقول الاستنتاج ان المياه الملوثة من ممر أو حمام في طابق اعلى تستطيع الارتحال إلى جدار في الطابق الأول أو تتسرب مباشرة عبر السقف وتلوث عرضياً أي من غرف العناية بالمرضى في الطابق الأول.



قبل التجديد، تم تجاوز خزان التعفين وضُخت المياه المستعملة في المستشفى من بالوعة الصرف الصحي إلى النظام البلدي (صورة من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، 4 كانون الثاني/يناير 2005)



تم تأكيد ملائمة نظام الأنابيب من خلال واقع ان النفايات الطبية تمكنت من المرور عبر نظام الأنابيب. لم يستخدم المرمد الجديد

التوصيات

- 1- يجب أن يرتب ممثلون من الحكومة الأميركية مع مسؤولين مناسبين من الحكومة العراقية الأعمال وأن يطلبوا من موظفي المستشفى تطبيق إجراءات صحيحة للتخلص من النفايات الطبية وتأمين جمع كافة مواد النفايات الطبية والتخلص منها بصورة صحيحة. يجب عدم التخلص من النفايات في مصارف المستشفى ونظام المجاري.
- 2- يجب أن يرتب ممثلون عن الحكومة الأميركية مع مسؤولين مناسبين من الحكومة العراقية الأعمال وان يطلبوا من موظفي المستشفى تطبيق برنامج صيانة وقائية رسمي يشمل عملية مجدولة وتعقب مهمات صيانة المعدات والمرفق المنجزة. يجب أن يشمل البرنامج أيضاً مكتبة تحتوي كُتب التشغيل والصيانة مع قائمة بأرقام قطع التبديل والموردين المحتملين

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

وخيارات التسليم لتكون متوفرة فوراً لموظفي الصيانة. الاعتماد على كفالات المصنعين لا يُشكّل بديلاً عن برنامج فعال للتشغيل والصيانة.

3- يجب أن يرتب ممثلون عن الحكومة الأميركية مع مسؤولين في مستشفى الولادة في أربيل ويضعوا خطة لتأمين تدريب إضافي لمستعملي المعدات وموظفي الصيانة في المرفق.

4- يجب أن يرتب ممثلون عن الحكومة الأميركية مع مسؤولين مناسبين من الحكومة العراقية الأعمال وأن يطلبوا من موظفي المستشفى التأكد من استعمال فرق التنظيف في المستشفى أقل كمية ممكنة من الماء الضروري لتنظيفه.

تعليقات الإدارة

لم يوافق مكتب إدارة إعادة إعمار العراق واللواء القائد، سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منطقة الخليج على توصيات المفتش العام. لاحظ مكتب إدارة إعادة إعمار العراق أنه بغض النظر عن المزايا تبدو توصيات المفتش العام على أنها تتجاوز شروط العقد وحدود مسؤولية أو سلطة مكتب إدارة إعادة إعمار العراق أو فرقة منطقة الخليج لتطبيقها. ذكر سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج ان مشروع إعادة التأهيل لم يشمل تمويلاً أو مطلب تأمين التدريب الذي أوصى به المفتش العام. للحصول على النص الكامل لتعليقات الإدارة واستجابة المفتش العام، أنظر موقع الإنترنت للمفتش العام

www.sigir.mil



مياه مشبعة وجدار متضرر مع عفونة مرئية



الإبر ونفايات طبية أخرى مبعثرة في المنطقة



مولد جديد استعمل كاحتياطي



دليل عن تسرب المياه من خط المياه الساخنة

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)



نزع مولد ماركة كوكريل (الصورة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID))



مولد ماركة جنرال الكتريك (الصورة مقدمة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID))

إضافات إلى محطة الطاقة في مطار بغداد الدولي، بغداد، العراق

تقرير المفتش العام رقم PA-07-097

غرض المشروع تركيب قدرة إنتاج 18 ميغا واط من الطاقة الكهربائية لمحطة الطاقة في مطار بغداد الدولي القريبة من المحطة التجارية للركاب في بغداد، العراق.

ماذا وجد المفتش العام

راجع المفتش العام وثائق العقد ذات الصلة وأجرى مباحثات مع الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق، وسلاح الهندسة في الجيش الأميركية لدى فرقة منطقة الخليج وأجرى تقييماً في موقع العمل للمرفق في 3 آذار/مارس 2007. خلال زيارة الموقع رصد مفتشو المفتش العام انه تم شراء وتركيب 17 وحدة توليد كهرباء. 7 ماركة كامينز و 7 ماركة كاتر بيللر و 3 ماركة جنرال الكتريك واستناداً إلى وثائق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية بدأ المشروع على انه مخطط بصورة جيدة معقولة وركز اهتمامه على الاحتياجات ذات الأولوية العالية لمطار بغداد الدولي من الطاقة الكهربائية المتواصلة. سلّم المشروع إلى الحكومة العراقية في تشرين الأول/أكتوبر 2005. لم يجد المفتش العام أي دليل يثبت بأن العمل الأصلي في مطار بغداد الدولي وتركيب المعدات الجديدة لم يلبي مواصفات العقد.

استناداً إلى ذلك ركز المفتش العام اهتمامه على ما إذا كان المشروع يعمل ويحتمل ان يستمر في العمل كما هو مخطط. خلال وجودهم في موقع العمل لاحظ مفتشو المفتش العام عدداً من المسائل المتعلقة

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

بالاستدامة التي كان لها ومن المحتمل ان تستمر في ان يكون لها تأثير سلبي على القدرة التشغيلية لمحطة الطاقة في مطار بغداد الدولي.

الاستدامة

كانت 10 من أصل 17 وحدة توليد في محطة الطاقة في مطار بغداد الدولي لا تشتغل، تحقق المفتش العام من أن وحدات التوليد بدت جديدة وعملية عندما تم تسليمها في تشرين الأول/أكتوبر 2005. لكن لا يبدو انه تم تنفيذ الصيانة بصورة كافية على وحدات التوليد ماركة كامينز وماركة كاتربيلر بين التسليم وزيارة الموقع في آذار/مارس 2007. وما لم تطبق خطة تشغيل وصيانة صحيحة وتنفذ لا يوجد سوى ضمان ضئيل بأن تبقى وحدات التوليد الشغالة تشتغل لمؤازرة مطار بغداد الدولي.

لم يكن قد تم تشغيل وحدات التوليد الجديدة ماركة جنرال الكتريك عندما زار فريق مفتشي المفتش العام الموقع وذلك لان عمال مطار بغداد الدولي اختاروا عدم استعمالها وما لم يقرر المسؤولون في مطار بغداد الدولي استعمال وحدات التوليد ماركة جنرال الكتريك وبدون برنامج تشغيل وصيانة فعالة فان الطلب على المدى الطويل على وحدات التوليد ماركة كامينز وماركة كاتربيلر سوف يخفض استدامتها وصلاحيته للخدمة.



سبعة مولدات ماركة كاتربيلر، (الصورة مقدمة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID))



سبعة مولدات ماركة كامينز (الصورة مقدمة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID))



نظام جهاز تحكم منطقي قابل للبرمجة (PLC) (الصورة مقدمة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID))



نظام توليد طاقة 11 كيلو فولت (الصورة مقدمة من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID))

التوصيات

يجب أن يرتب مكتب إدارة إعادة إعمار العراق مع المسؤولين المناسبين في الحكومة العراقية الأعمال ويضعوا خططاً لتنفيذ ما يلي:

- 1- إجراء الإصلاحات الحرجة الضرورية على وحدات التوليد ماركة كامينز وكاتر بلر وجنرال الكتريك.
- 2- تطبيق خطة فعّالة للتشغيل والصيانة يقوم بها موظفون مدربون مع قطع تبديل في مطار بغداد الدولي.

تعليقات الإدارة

بصورة عامة وافق مكتب إدارة إعادة إعمار العراق على استنتاجات وتوصيات المفتش العام. للحصول على النص الكامل لتعليقات الإدارة واستجابة المفتش العام، أنظر موقع الإنترنت للمفتش العام www.sigir.mil.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

ثكنات القوات الخاصة في مطار بغداد الدولي

بغداد، العراق

تقرير المفتش العام رقم PA-07-100

غرض هذا المشروع إنشاء مجمع ثكنات لإيواء حوالي 825 عنصراً من القوات الخاصة العراقية. يوجد هذا المرفق في مجمع أمن في مطار بغداد الدولي ويشمل إنشاء 5 ثكنات بطابق واحد صممت لإيواء 156 جندياً في كل واحدة منها وكنات من طابق واحد لضباط الصف من رتب عالية. طلب بيان العمل إنشاء كل ثكنة من طوب البناء وحشوات من طوب البناء وخرسانة مسلحة وجص. كما طلب بيان العمل استعمال مواد بناء وأساليب بناء عراقية محلية في كافة الإنشاءات. شمل بيان العمل أيضاً إعداد الموقع وتجهيز مولدات كهرباء ومفاتيح كهربائية وأنابيب مياه وحمامات داخلية وإنارة داخلية ومقابس وأنظمة تدفئة وتهوية وتكييف الهواء.



استعملت كتل خرسانية لصنع جدران تحمل الثقل كتل "Omni" على عارضات خرسانية متباعدة بالتساوي

ماذا وجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

قام مفتشو المفتش العام بمساعدة عناصر من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي بزيارتين للموقع في 3 و17 آذار/مارس 2007. عندما كانوا في الموقع لاحظوا الحالة الراهنة للمرفق والتفتوا العديد من الصور الفوتوغرافية لتوثيق ما لاحظوه، بالإضافة إلى ذلك، أجرى المفتش العام مباحثات محدودة مع بعض العناصر الذين يشغلون الثكنات. بغية التقدير الفعال لإمكانية استدامة المشروع، ركز مفتشو المفتش العام اهتمامهم على عناصر رئيسية لمشروع الإنشاءات لمقارنة ما هو مطلوب وما تم إنشاؤه وتزويده إلى العراقيين وما لاحظوه خلال الزيارتين للموقع في 3 و17 آذار/مارس 2007.

ملاحظات عامة

استناداً إلى مراجعة شاملة لتقارير ضمان النوعية لدى سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة والى صور فوتوغرافية عديدة التقطت خلال الإنشاء وزيارتي مفتشي المفتش العام للموقع في 3 و17 آذار/مارس 2007، بدأ إنشاء مجمع الثكنات على أنه يلبي متطلبات بيان العمل. ومن أجل تلبية هذه المتطلبات ثبتت كتل خرسانية على أعلى قواعد الأساسات لتشكل جدراناً عمودية حاملة لثقل المباني.

جرت مراجعة تصميم المباني والموافقة عليها بضمنها نظام السقف قبل البدء بالإنشاءات. وضع العمال كتل "Omni" سابقة الصنع على عارضات من الخرسانة المسلحة المتباعدة بالتساوي لصنع نظام هيكل الدعم للسقف مع تراطبات قضبان تسليح بين العارضات. بصورة إجمالية، بدأ التباعد بين الكتل وتثبيتها متساوياً، مستقيماً وموحداً. بالتالي صببت خرسانة السقف المسطحة والصلبة فوق نظام العارضات مما نتج عنه بناء قوي وجاسئ.

الإنشاءات الداخلية والخارجية لبتت متطلبات بيان العمل. استعمل الجص بصورة صحيحة للصقل النهائي للممرات والغرف وطلبت. بدت المعابر والنوافذ على أنها مركبة بصورة صحيحة وبدت مطافئ الحريق على أنها في حالة جيدة ومملوءة كما أكدته المقاييس المثبتة عليها. أنابيب المياه ومكونات النظام الكهربائي بدت على أنه جرى تركيبها استناداً إلى المتطلبات. بصورة إجمالية لم يوجد أي دليل بأن بإمكان المسائل المتعلقة بالإنشاء أن تستبعد تشغيل الثكنات بالسعة الكاملة.

الاستدامة

نظام الصرف الصحي

كانت بعض مصارف أرضية الحمامات في ثكنات السرايا مسدودة أو تصرف المياه ببطء شديد مما أحدث فيضاناً في الحمامات. من المحتمل جداً أن يكون سبب ذلك نقص المياه الضرورية للشطف الفعال للمراحيض ونقل المواد الصلبة في مياه الصرف الصحي عبر نظام الأنابيب إلى خزانات الاحتفاظ. سدت مياه الصرف الصحي المصارف بحيث أنه عندما دخلت المياه إليها ردتها المصارف وغمرت أرضيات الحمامات. تحقق المفتش العام من أن خزانات مياه الصرف الصحي للحمامات التي لم تُصرف مياهها لم تكن مملوءة وتحقق أيضاً من أن خزانات إمداد المياه إلى الحمامات المصابة بأضرار كانت فارغة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

مولدات لا تشتغل

وقت الزيارة التفتيشية للموقع لم يكن يشتغل أي مولد من المولدات الكهربائية الأربعة (150 كيلو فولت) المركبة بموجب العقد والتي تقدر قيمة كل واحد منها بحوالي 50 ألف دولار. لم يتمكن المفتش العام من تحديد متى ولماذا توقفت المولدات عن العمل، لكنه لاحظ عدم وجود بطاريات وأن مستوى زيت المحرك في كل مولد لم يكن كافياً. بدون تشغيل هذه المولدات لن يتوفر للمرفق أي نظام احتياطي للإمداد الطاقة؛ ودعا ببيان العمل إلى تزويد نظام إمداد احتياطي للكهرباء.

السقف

سقف ثلاث ثكنات على الأقل كانت المياه تتسرب منها في عدة أماكن وتراكمت المياه حول أحواض المصارف. من المحتمل حصول هذه الحالة لان الانقراض على اعلى السقف، بضمنها علب مشروبات وزجاجات بلاستيكية- سدت مواسير الصرف إلى البواليع الأرضية وكانت النتيجة تجمع كمية زائدة من المياه على السقف بجوار أحواض المواسير العمودية النازلة وارتحلت عبر الجدران إلى داخل المبنى. ما لم تبقى مواسير الصرف إلى البواليع الأرضية مفتوحة وتستطيع مياه الأمطار التدفق بفعالية من السقف يستمر الاحتمال عالياً بتجمع مياه الأمطار على السقف وتسربها إلى داخل المباني المختلفة.



تم تركيب أربعة مولدات ولكنها كانت لا تشتغل خلال زيارات الموقع



مصرف السقف مسدود بالأنقاض

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

التوصيات

- يجب أن يرتب مسؤولون في القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق مع مسؤولين عراقيين مناسبين الأعمال وان يطلبوا من مدراء المرافق العراقية:
- 1- تطبيق إجراءات جدولة مواعيد تسليم المياه بتكرار كافٍ لتأمين عدم حرمان أي مرفق في التكنات داخل المجمع من الماء أو مراقبة استعمال الماء وتسليمه حسب الحاجة إلى خزانات محددة بغية ضمان عدم حرمان المناطق المستهلكة الكبيرة من الماء.
 - 2- وضع خطة لجعل كافة المولدات المركبة في المنشآت شغالة بالكامل وصيانتها الروتينية من قبل موظفين مؤهلين.
 - 3- تطبيق إجراءات تضمن بقاء الأسطح خالية من الانقاض (علب المشروبات والزجاجات البلاستيكية) من أجل ضمان التدفق الحر لأحواض المصارف وعدم انسدادها.

تعليقات الإدارة

تم تزويد تقرير أولي إلى سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق ومكتب إدارة وإعادة إعمار العراق لمراجعته والتعليق عليه. بشكل عام وافق سلاح الهندسة في الجيش الأميركي لدى فرقة منطقة الخليج والقيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق على توصياتنا، لكن طلبوا الحصول على عدة نقاط توضيحية. لم تستلم أو نطلب أية استجابة من مكتب إدارة إعادة إعمار العراق. للحصول على النص الكامل لتعليقات الإدارة واستجابة المفتش العام، انظر موقع الإنترنت للمفتش العام www.sigir.mil.



الصورة الجوية رقم 1: عينة من الصور التي زودتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) لاستخبارات الغلاف الجوي للأرض.

برنامج المسح الجوي للمشروع

مجموعة التصوير بواسطة الأقمار الصناعية لدى المفتش العام ومركزها الرئيسي في ارلينغتون، فرجينيا، تجري تقييمات جوية لمواقع مشاريع إعادة إعمار العراق الممولة من الحكومة الأميركية. مجموعة التصوير بواسطة الأقمار الصناعية لدى المفتش العام مسؤولة عن جمع ونتاج الصور والمنتجات المتعلقة بالتصوير لدعم موظفي المفتش العام في مهمة الإشراف الموكولة إليهم. تستعمل فرق تقييم المشاريع لدى المفتش العام العاملة في العراق هذه المعلومات والتحليل لتقدير مواقع مشاريع إعادة الإعمار التي يتعذر الوصول إليها بسبب الحالة الأمنية أو لكونها موجودة في أماكن بعيدة. تستعمل أيضاً المعلومات المزودة لتحديد والتحقق من مواقع المشاريع وللحصول على معلومات متابعة حول مواقع

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

إنشاءات سبق تفتيشها. يعطي ذلك إلى موظفي المفتش العام أساساً مرئياً لتقدير تقدم أعمال إعادة الإعمار وسمح لهم بإعداد رسوم تخطيطية تستعمل في التقارير التي تساعد في تحري ما إذا كانت المشاريع تبنى وفقاً لمواصفات العقد. تساعد مجموعة التصوير بواسطة الأقمار الصناعية دوائر المفتش العام الأخرى من خلال تزويدها بمنتجات تصوير حسب الحاجة.

دعم الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي

خلال ربع السنة هذا استمر المفتش العام في العمل مع الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي لتزويد تحاليل وتقديرات أكثر عمقاً لمواقع المشاريع، نتج عن هذه العلاقة المستمرة حتى اليوم تحليل 107 مواقع مشاريع و6 أقسام طرقات. خلال ربع السنة الأول من عام 2007، أنجزت الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي تحليل 11 موقع مشروع لصالح المفتش العام؛ تزود المساعدة المستمرة للوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي مورداً ثميناً لمفتشي المفتش العام. فيما يلي نورد بعض النتائج البارزة التي زودتها الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي إلى المفتش العام خلال ربع السنة هذا:

- تبيين ان ثلاثة مواقع قد أنجزت.
- لم تتطابق خمسة حصون حدودية مع التصميم المعياري وكانت بدون إجراءات احترازية.
- لم يكن ممكناً تحديد أماكن ثلاثة مواقع بواسطة الاحداثيات المزودة.

تدمج الشراكة بين المفتش العام والوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي الموارد لتلبية متطلبات المهمة. المساعدة الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي وقاعدة المعرفة التي توفرها، تزيد من عدد المشاريع التي تجري مراجعتها وتعمق من تحليلها مما يعطي المفتش العام صورة أدق عن تقدم برنامج إعادة إعمار العراق. الصورة الجوية رقم 1 هي مثال عن الصور التي زودتها الوكالة في ربع السنة هذا.

الشكل 2-3
تقييمات الصور الجوية



ربع السنة هذا
ارباع السنة الأخرى



تصوير المفتش لعام

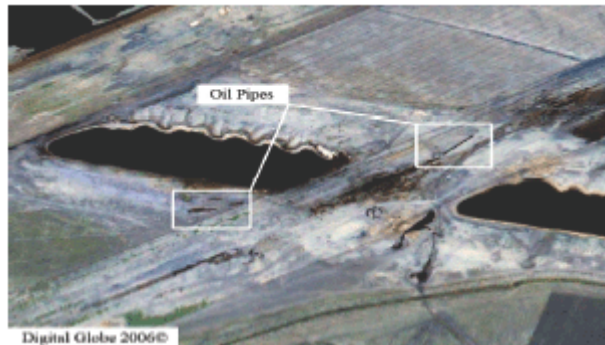
خلال ربع السنة هذا انتج محللو الصور لدى المفتش العام 27 تحليلاً للصور، باستعمال الصور الملتقطة بواسطة الأقمار الصناعية والمعلومات المحدودة المتوفرة في العقود العائدة لعشرين مشروع.

تقدم هذه الصور تقييمات مرئية لتقدم الأعمال في مواقع مشاريع إعادة الإعمار في كافة أنحاء العراق. يبين الشكل 2-3 الموقع التقريبي لكل عملية تقييم جوية. يتشاطر المفتش لعام منتجات التصوير مع الوكالات المتعاقدة مع الحكومة لتحديث معلوماتها حول المشاريع ولتحديد النواقص الواضحة. خلال ربع السنة هذا، أوجد المفتش العام منتجات صور للمشاريع التالية:

- 5 مخافر حدودية
- 4 مرافق لمعالجة المياه
- منصتان نفطيتان
- معبران لقناة
- مركزان للشرطة
- مستشفى
- لواء عسكري
- ثكنات عسكرية
- حقل رماية
- محطة فرعية لتوليد الطاقة

منتجات الدعم الصوري، بضمنها معاينات شاملة للمواقع وقواطع لمواقع المشاريع وتقييمات للمواقع- تستعمل للإعداد لزيارات المواقع ولتحديد المشاكل المحتملة (الصور الجوية أرقام 2-3 و4)

بالاشتراك مع الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي خلال أرباع السنة الخمسة الماضية، انتج محللو الصور لدى المفتش العام 304 تقييمات ومنتجات تراكمية لصور بواسطة الأقمار الصناعية.



الصورة الجوية رقم 2- صورة حدود لمعبر قناة على نهر دجلة بالقرب من بايجي. تُظهر وضعية تركيب أنابيب النفط

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)



الصورة الجوية رقم 3- منظر إجمالي لمقارنة زمنية لمرحل بناء مركز التجنيد في الحلة. تُظهر الصورة إلى اليسار وضعية إعداد الموقع في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 وتُظهر الصورة إلى اليمين الموقع المنجز في 25 كانون الثاني/يناير 2007



الصورة الجوية رقم 4- منظر إجمالي لمحطة البصرة لتحميل النفط

تحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

وسع المفتش العام نطاق تحقيقاته في العراق والولايات المتحدة خلال السنوات الثلاث الماضية. يعمل الآن لدى المفتش العام 19 محققاً مسجلين في الملاك كانوا جميعاً يعملون في السابق وكلاء لتطبيق القانون الفدرالي. عُيّن ثمانية منهم للعمل في بغداد ويحقق الآخرون في قضايا عهدت إلى مكتب ارلنتون، فرجينيا. يستمر المفتش العام في إنزال أكبر عدد من المحققين إلى ميدان العمل للتحقيق في قضايا الاحتمالات في العراق.

خلال ربع السنة الحالي استمر المفتش العام يعمل عن كثب في العراق والكويت مع وكلاء من وحدة الكشف عن الاحتمال في المشتريات الرئيسية (MPFU) لدى فرع التحريات الجنائية في الجيش الأميركي (CID) ومن مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع (OIG). ومن دائرة التحقيقات الجنائية (DCIS) ومن مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية ومن مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) ومن مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

يعمل محققو المفتش العام على 79 قضية حالياً، و28 قضية منها تنتظر إصدار الأحكام بشأنها في وزارة العدل. نتج عن عمل المفتش العام حتى هذا التاريخ 10 توقيفات واتهام خمسة أشخاص على أساس 25 نقطة اتهام و5 إدانات، و3 عمليات سجن وصدور أوامر بإعادة مبلغ 3.6 مليون دولار واسترجاع ومصادرة أصول بقيمة 9.5 مليون دولار.

واصل المفتش العام عمله خلال ربع السنة الحالي مع خمس وكالات أخرى عضو في فريق عمل فساد العقود الدولية (ICCTF).

- وحدة الكشف عن الاحتمال في المشتريات الرئيسية (MPFU) لدى فرع التحريات الجنائية للجيش الأميركي (CID).
- مديرية التحقيقات الجنائية لدى مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية.
- مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID-OIG).
- دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS).
- مكتب التحقيقات الفدرالية (FBI).

المفتش العام لإعادة إعمار العراق هو أيضاً عضو في عدة لجان فرعية لفريق العمل القومي للكشف عن الاحتمال في المشتريات الرئيسية لدى وزارة العدل (NPFTF) واللجنة الأبرز في اللجان الفرعية هذه هي لجنة العمل الدولي (IWC) التي تخدم كرابط ثمين بين وكالات فرض تطبيق القانون الفدرالي ووزارة العدل. يعمل محققو المفتش العام عن كثب مع قسم التشريع التجاري في الدائرة المدنية في وزارة العدل، لملاحقة المعالجات المدنية ضد الأفراد والشركات.

فريق عمل فساد العقود الدولية/مركز العمليات المشتركة

استمر المفتش العام يعمل مع فريق عمل فساد العقود الدولية من خلال مركز العمليات المشتركة (JOC) في المقر الرئيسي للمفتش العام لإعادة إعمار العراق في ارنجتون بولاية فرجينيا. مركز العمليات المشتركة يجمع معلومات استخباراتية ويوزع معلومات التحقيقات بالفساد والاحتيال.

حتى هذا التاريخ، مكن مركز العمليات المشتركة الوكالات الفدرالية لفرض تطبيق القانون المنخرطة في التحقيقات الجارية في العراق من المشاطرة الفعّالة للمعلومات المستهدفة واستخبارات القضايا. يولد مركز العمليات المشتركة دفقاً مستمراً من أعمال فرض تطبيق القانون الفدرالي التي سوف تستمر في التطور خلال أرباع السنة التالية.

الأعمال القضائية خلال ربع السنة الحالي

أثناء ربع السنة الحالي نتج عن العملية القضائية لوائح اتهام ودفوع واسترجاعات وأحكام على الأفراد المنخرطين في مؤامرة بلوم-شتاين في الحلة بالعراق. اكتشف المفتش العام هذا المخطط الذي كان سيؤدي إلى الاحتيال على سلطة الائتلاف المؤقتة بمبلغ يزيد عن 8.6 مليون دولار³⁹⁶.

في 7 شباط/فبراير 2007، أتهم كل من العقيد في الجيش الأميركي كورتيس جاي وايتفورد والمقدمين دبيرا أم هاريسون ومايكل بي ويلز في الجيش الأميركي والمدنيين مايكل موريس ووليام درايفر بارنكاب جرائم مختلفة تتعلق بالمخطط. وُجّهت إلى وايتفورد، نائب روبرت شتاين في مكتب المراقب المالي العام مادة اتهام واحدة بالتآمر ومادة اتهام واحدة بالرشوة، و 11 مادة اتهام بالاحتيال بواسطة برقيات ووجهت إلى هاريسون، الذي كان يعمل مشرفاً على الإنفاق من أموال سلطة الائتلاف المؤقتة، المخصصة لتنفيذ مشاريع إعادة إعمار العراق مادة اتهام واحدة بالتآمر ومادة اتهام واحدة بالرشوة، و 11 مادة اتهام بالاحتيال بواسطة برقيات، و 4 مواد اتهام بنقل ممتلكات مسروقة بين الولايات ومادة اتهام واحدة بتهريب كميات كبيرة من الأموال النقدية و 4 مواد اتهام بتبييض الأموال ومادة اتهام واحدة بإعداد تصاريح زائفة حول ضريبة الدخل.

وجه إلى ويلير، المستشار في مشاريع سلطة الائتلاف المؤقتة، مادة اتهام واحدة بالتآمر ومادة اتهام واحدة بالرشوة و 11 مادة اتهام بالاحتيال بواسطة برقيات ومادة اتهام واحدة بنقل ممتلكات مسروقة بين الولايات ومادة اتهام واحدة بتهريب كميات كبيرة من الأموال النقدية.

وجه إلى وليام درايفر، زوج هاريسون، 4 مواد اتهام بتبييض الأموال ووجه إلى مايكل موريس، الذي عمل مع شركة فيليب بلوم كوسيط في المخطط الإجرامي، مادة اتهام واحدة بالتآمر و 11 مادة اتهام بالاحتيال بواسطة برقيات.

في 16 شباط/فبراير 2007، ستيفن ميركس، رقيب أول في السلاح الجوي الأميركي العامل مع وزارة الدفاع في ألمانيا واعترف أمام محكمة محلية أميركية بقبوله رشاي غير قانونية من فيليب بلوم. قبل ميركس الرشاي مقابل تزويد بلوم بمعلومات حساسة حول العقود قبل منحها إلى بلوم. يواجه ميركس عقوبة بالسجن لمدة 12-18 شهراً وشروط إطلاق سراح مراقب وأوامر بدفع تعويضات تصدرها المحكمة.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

في مسألة أخرى جرت خلال ربع السنة الحالي، حكم بتاريخ 2 شباط/فبراير 2007، على فهد موسى سلام بالسجن لمدة ثلاثة سنوات، وستين إطلاق سراح مراقب، و250 ساعة عمل في الخدمة الاجتماعية لتقديم رشوة إلى ضابط شرطة عراقي. في آب/أغسطس 2006، اعترف سلام، مواطن أميركي مجنس، يعمل لدى شركة تيتان، بانتهاك قانون ممارسات الفساد الأجنبية.

قرارات الفصل والحظر

منذ كانون الثاني/ديسمبر 2005، عمل المفتش العام لإعادة إعمار العراق عن قرب مع وزارة العدل وفرع التحريات الجنائية للجيش الأميركي (CID) ودائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع (DCIS) وفرع مكافحة الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى وكالة الخدمات القانونية في الجيش الأميركي، لفصل وحظر مقاولين نتيجة قضايا احتيال أو فساد ضمن الجيش، بمن فيهم أولئك المنخرطين في عقود إعادة إعمار العراق أو في عقود الدعم التي يمنحها الجيش في العراق. بدأت هذه القضايا باتهامات جنائية قُدمت إلى محاكم المقاطعات الفدرالية وبادعاءات من المقاولين بعدم المسؤولية، تتطلب تحقيقات تركز إلى وقائع يقوم بها رسميو الفصل والحظر في الجيش.

حتى هذا التاريخ فصل فرع التحريات الجنائية في الجيش الأميركي (CID) 19 فرداً أو شركة استناداً إلى اتهامات بالاحتيال وسوء الإدارة لعقود إعادة إعمار العراق ولعقود الدعم التي يمنحها الجيش. بالإضافة إلى ذلك، اقترحت أسماء 16 فرداً أو شركة آخرين إلى ضابط الفصل والحظر من أجل حظرهم وجرى حظر 9 أسماء من بينهم.

خلال ربع السنة الحالي ونتيجة إشراف المفتش العام، طلب الجيش الأميركي من شركة بارسونز كوربوريشن (بارسونز) تقديم تبريرات منع اقتراح حظر الشركة. في 27 آذار/مارس 2007، أرسل ضابط الفصل والحجز كتاباً إلى بارسونز ذكر فيه "نتيجة الادعاءات التي قدمها المفتش العام لإعادة إعمار العراق بشأن العقود الممنوحة إلى بارسونز من سلاح الهندسة في الجيش الأميركي، فرقة منطقة الخليج، حامت الشبهات حول فعالية معايير السلوك وأنظمة المراقبة الداخلية في شركتكم".

طلبت الرسالة من بارسونز تزويد معلومات محددة للجيش لاستخدامها في عملية المداولة التي يقوم بها الجيش لمزيد من المعلومات حول عمليات الفصل والحظر، أنظر الملحق (م).

إصدار المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) مذكرات حضور قضائية

خلال ربع السنة الحالي، أصدر محققو المفتش العام عدداً من مذكرات حضور قضائية بموجب قانون المفتش العام لعام 1978 وتعديلاته. بغية جمع معلومات من مقاولين ومصادر أخرى وطلب المفتش العام مؤخراً من المقاولين تزويده بمعطيات حول عمليات التحقيق والتدقيق الداخلية التي يقومون بها.

قوانين جديدة مقترحة

أخذ المفتش العام علماً بأن الكونغرس يدرس حالياً إصدار قوانين جديدة لتعزيز جهود معاقبة الاحتيال وهدر الأموال وإساءة استعمال صناديق التمويل في العراق وفي أماكن أخرى ويدعم المفتش العام تشريع هذا القانون الجديد وسوف ينسق جهوده بالكامل مع وزارة العدل لفرض تطبيقه.

خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

يسهل خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام الإبلاغ عن الاحتيال والهدر وسوء الاستعمال وسوء الإدارة والاستيلاء في كافة البرامج المترافقة مع جهود إعادة إعمار العراق التي يمولها دافع الضرائب الأميركي. يقوم المفتش العام بتحويل كافة القضايا المبلّغ عنها بواسطة خط الاتصال المباشر والتي ليس لها علاقة بصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق أو ببرامج وعمليات سلطة الائتلاف المؤقتة السابقة إلى جهات مناسبة. يتلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام اتصالات شخصية، بواسطة الهاتف أو البريد أو الفاكس أو اتصالات عبر شبكة الإنترنت من العراق ومن الولايات المتحدة ومن كافة أنحاء العالم.

الإبلاغ خلال ربع السنة الأول

في 31 آذار/مارس 2007، أطلق خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام التحقيق في 567 قضية، منها 52 قضية مفتوحة حالياً. يُبين الجدول 3-4 موجزاً لهذه القضايا.

القضايا الجديدة

خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير تلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام 25 شكوى جديدة صنفت على الفئات التالية:

- 15 شكوى تتعلق بالاحتيال.
- 6 شكوى تتعلق بمسائل شخصية
- 4 شكوى تتعلق بمسائل متنوعة

يتلقى خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام معظم تقارير حالات الاحتيال والهدر وسوء الاستعمال وسوء الإدارة والاستيلاء بواسطة البريد الإلكتروني. تلقى هذا الخط 25 شكوى جديدة عبر الوسائل التالية:

- 21 بواسطة البريد الإلكتروني.
- 2 بواسطة اتصالات هاتفية عبر خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام.
- 1 بواسطة الفاكس عبر خط الاتصال بالمباشر بالمفتش العام.
- 1 بواسطة البريد العادي.

الجدول 3-4

موجز قضايا خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام كما كانت في 31 آذار/مارس 2007.

القضايا المفتوحة

44	التحقيقات
8	التدقيق
51	مجموع القضايا المفتوحة

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

القضايا المغلقة	الربع الأول عام 2007	المجموع*
قانون حرية الإعلام	0	4
مراجعة قيادة الدعم التشغيلي	0	2
عمليات مساعدة	0	44
قضايا صُرف النظر عنها	5	99
قضايا أُحيلت	8	209
عمليات تفتيش	0	79
تحقيقات	3	69
تدقيقات	0	9
مجموع القضايا المغلقة	16	515
المجموع التراكمي للقضايا المفتوحة والمغلقة		567

* تُعطى المجاميع التراكمية الفترة منذ بدء تشغيل خط الاتصال المباشر لدى المفتش العام، من 24 آذار/مارس 2004، حتى 31 آذار/مارس 2007.

القضايا المغلقة

خلال ربع السنة الحالي جرى غلق 16 قضية كان قد أبلغ عنها بواسطة خط الاتصال المباشر:

- 8 أحييت إلى وكالات أخرى للمفتش العام.
- 5 صرف النظر عنها لعدم كفاية المعلومات أو لكونها خارج نطاق تحقيقات المفتش العام.
- 3 شكاوى أغلقت استناداً إلى معلومات جرى تلقيها نتيجة لتحقيقات أجراها المفتش العام.

الشكاوى المُحالَة

- بعد إجراء مراجعة شاملة أحييت ثماني شكاوي إلى وكالات خارجية لاتخاذ الحل المناسب.
- 3 أرسلت إلى القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان.
 - 3 أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى وزارة الخارجية.
 - 2 أرسلت إلى مكتب المفتش العام لدى القوات المتعددة الجنسيات في العراق.

مبادرة المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) للدروس المكتسبة

في 22 آذار/مارس 2007، اصدر المفتش العام المبادرة: "إعادة إعمار العراق: الدروس المكتسبة في إدارة البرامج والمشاريع"، وذلك في جلسة استماع عقدتها لجنة مجلس الشيوخ حول الأمن القومي وشؤون الحكم. خلال جلسة الاستماع هذه قدم المفتش العام النتائج الرئيسية للتقرير بضمنها توصياته التسع التالية:

التوصية 1: يجب على الكونغرس درس تشريع قانون إصلاح ميثاق قانون "غولدواتر-نيكولز" لتشجيع التكامل الأفضل بين وزارة الدفاع، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية، بالأخص فيما يخص عمليات طارئة ما بعد الحرب. في عام 1986، بادر قانون غولدواتر-نيكولز بتنفيذ إعادة تنظيم لوزارة الدفاع. نتيجة هذا القانون زادت القوات المسلحة الأميركية التعاون والتكامل فيما بينها. لم تكن هذه العملية سهلة ولكن خلال السنوات العشرين الماضية استفادت الولايات المتحدة بدرجة كبيرة من التنسيق المحسن بين الخدمات العسكرية.

توضّح تجربة العراق ضرورة توسيع التعاون والتكامل بين الوكالات الأميركية وبصورة أخص بين وزارة الدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية. بعكس الوكالات الأخرى، تتولى هذه الوكالات الثلاث مهمات تتطلب منها العمل بصورة أولية خارج الولايات المتحدة والتعامل بصورة مستمرة مع حكومات وكيانات دولية أخرى.

اتخذت خطوات لتقوية هذا التكامل. الأمر الرئاسي للأمن القومي رقم 44 (NSPD-44) وأمر وزارة الدفاع رقم 3000,05 يشجعان على التعاون بين الوكالات. أسست الوكالة الأميركية للتنمية الدولية مكتباً للشؤون العسكرية يعمل كنقطة اتصال مع وزارة الدفاع. وتنفيذاً للأمر الرئاسي NSPD-44 أسست وزارة الخارجية مكتب المنسق لإعادة الإعمار والاستقرار.

يحضر موظفو الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ووزارة الخارجية بصورة منتظمة تمارين تدريب عسكرية لمشاطرة الدروس المكتسبة وإبلاغ الأفراد العسكريين بموجز حول مسؤولياتهم وقدراتهم. المكتب المشترك لتطوير المفاهيم والتجارب في وزارة الدفاع يبحث حالياً عن طرق لتسحين التخطيط المدني/العسكري. هذه الخطوات بداية فقط، رغم كونها مهمة. تجربة قانون غولدواتر-نيكولز توصي بأنه على الكونغرس أن يدرس إصدار قوانين جديدة للتعزيز للتعامل بين وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية حول تخطيط وتنفيذ أعمال إعادة الإعمار بعد النزاع.

التوصية 2: يجب على الكونغرس ان يموّل مكتب المنسق لإعادة الإعمار والاستقرار لدى وزارة الخارجية. أنشأ الرئيس مكتب المنسق لإعادة الإعمار والاستقرار (S/CRS) استجابة لضرورة تأمين تعاون أفضل في حالة الطوارئ بعد النزاع بين الوزارات الأميركية. أنجز مكتب المنسق لإعادة الإعمار والاستقرار خطة تطبيق بعد النزاع في تشرين الأول/أكتوبر 2006. تحدد هذه الخطة المهمات على المدى القصير والمتوسط والطويل الأمد الواجب على الحكومة الأميركية تنفيذها لتحسين وتخطيط وإعداد وتنفيذ عمليات طارئة بعد النزاع. تسعى الخطة مشكورة إلى معالجة العديد من الدروس المكتسبة من العراق التي حددها المفتش العام وآخرون. بصورة أكبر أهمية، تهدف الخطة إلى التنظيم المؤسسي

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

للتمارين الطارئة بين الوكالات وتطوير فيلق احتياط مدني. عدم توفر التمويل ومحدوديته وعدم الاعتراف بمكتب المنسق لإعادة الإعمار والاستقرار من قبل وكالات أخرى منعا لتحقيق الكامل للخطة. يجب ان يزود الكونغرس إلى مكتب المنسق لإعادة الإعمار والاستقرار التمويل والسلطة لتمكينه من تنفيذ مهمته.

التوصية 3: يجب على الحكومة الأميركية ان تحدد بوضوح السلطات الممنوحة للوكالات المتعددة المنخرطة في عمليات ما بعد النزاع وذلك لمنع الالتباس حول من هو المسؤول. ومع أنه لم تظهر أية وكالة أميركية القدرة على إدارة برنامج العراق الكبير والمعقد لوحدها، كانت الاستجابة الإجمالية لمختلف الوكالات دون الأفضل أحياناً، من غير أن يكون ذلك ممكن التجنب. إن تطوير منظمات خاصة على مسرح العمليات مثل مكتب المشاريع والعقود ومكتب إدارة إعادة إعمار العراق استهلك قدراً كبيراً من الموارد الأميركية والوقت. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن لدى هذه المكاتب الجديدة موظفون وإجراءات وأنظمة أو قوة مؤسسية مناسبة للتوجيه الفعال للجهد المعقد لإعادة البناء بين الوكالات. يجب تحويل مكتب المنسق لإعادة الإعمار والاستقرار سلطات كاملة لتحمل مسؤوليته المفوضة بموجب الأمر الرئاسي في تنسيق التخطيط لعمليات طارئة لإغاثة وإعادة الإعمار في المستقبل. بصورة إضافية يجب تزويد مكتب المنسق لإعادة الإعمار والاستقرار بسلطة قانونية، نظراً لعمله ضمن البنية والتوجيهات بين الوكالات، لتقرير من يجب أن يكون مسؤولاً عن ماذا في أية عملية إعادة إعمار ما بعد النزاع.

التوصية 4: يجب على الوكالات القائمة ان تنشئ مؤسسات قوامها الأنظمة والإجراءات والسياسات والمبادرات الأكثر فعالية التي اعتمدت لإدارة المشاريع وتم تطويرها خلال جهد إعادة إعمار العراق. بما أنه لم يكن لدى الوكالات الحكومية الأميركية أنظمة ملائمة لموضوعة للإدارة الصحيحة لبرنامج بحجم ودرجة تعقيد صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وضعت هذه الوكالات في أحيان كثيرة أنظمة وإجراءات جديدة. مع مرور الوقت، اصبح العديد من الإجراءات فعالاً في الممارسة. يجب على الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع ان تحدد وتوجد شكل مؤسسي يؤمن أفضل الممارسات المستوحاة من التجربة العراقية.

التوصية 5: يجب على مدراء البرامج إشراك السكان المحليين والاستفادة من ممارساتهم المحلية عند كل مستوى من عملية التخطيط والتنفيذ. عند التخطيط للعمليات الطارئة للمستقبل، يجب على الحكومة الأميركية ان تشمل، منذ البداية، مجموعة متنوعة جداً من الأفراد الذين يملكون معرفة جيدة بالدولة المتأثرة (ابتداءً من صانعي السياسات إلى المقاولين وإلى الخبراء الدوليين). مدراء برامج إعادة الإعمار الناجحون في العراق استنفذوا وقتاً كافياً لفهم العادات والممارسات المحلية.

يجب ان يشمل تصميم المشروع وتنفيذه المقاولين والبائعين المحليين وأيضاً يجب ان يأخذ تخطيط المشاريع في الحساب المعايير المحلية والإقليمية للنوعية بدلاً من محاولة فرض المعايير الأميركية التي غالباً ما سببت زيادة في الكلفة وإعاقة في التنفيذ في العراق.

التوصية 6: يجب أن يدعم تمويل البرامج الطارئة المعدة للتنفيذ بعد النزاع برامجاً ومشاريعاً مرنة تولد فوائد على المديين القصير والطويل. يجب توجيه الاهتمام إلى تطوير برامج لسنوات متعددة مع مشاريع إعادة إعمار متعافية بصورة جيدة. يمكن بشكل افضل تخطيط وتطبيق برامج إغاثة وإعادة إعمار للمديين القصير والطويل من خلال استراتيجية تمويل لسنوات متعددة بدلاً من تحديد تخصيصات إضافية غير مبرمجة. يجب أيضاً تأمين تمويل طارئ لتنفيذ برامج ومشاريع أساسية لم تكن متوقعة في العراق. لم يتم

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

تخصيص مبالغ احتياطية ملائمة لتمويل مشاريع غير متوقعة كما أن الإعادة المتكررة لبرمجة التمويلات تركت تأثيراً عكسياً على النتائج في عدة قطاعات للبنية التحتية.

التوصية 7: تطوير سياسات وإجراءات إدارة الأموال المخصصة غير الأميركية. انتشرت الولايات المتحدة في العراق، بدون سياسات وإجراءات معيارية لإدارة الأموال المخصصة غير الأميركية (مثلاً صندوق تنمية العراق). لذلك تم تطوير سياسات وأنظمة بصورة تفاعلية ولم تطبق بصورة متماثلة وكانت النتيجة بروز أسئلة حول المساءلة عن الأموال غير الأميركية. ومع ملاحقة هيئات الإشراف ادعاءات الهدر والاحتيايل وإساءة الاستعمال، تستمر في الظهور إلى العلن أسئلة قضائية. يجب على المخططين تطوير سياسات واضحة حول إدارة الأموال غير الأميركية قبل بدء تنفيذ العمليات الطارئة.

التوصية 8: تطوير تخطيط شامل لتنمية القدرات. يجب على الكونغرس، قبل أن يوافق على تمويلات لإعادة الإعمار، ان يطلب من الوكالات تقديم استراتيجية لتنمية القدرات تمكن النقل الفعال للمسؤولية التشغيلية لمشاريع إعادة الإعمار إلى الدول المضيفة.

لم تدمج بصورة ملائمة في العراق برامج تنمية القدرات في الجهد الإجمالي. يجب ان تشمل المشاريع مكوناً تنظيمياً وإدارياً كما تدريباً على التشغيل والصيانة.

التوصية 9: يجب أن يؤمن التخطيط الطارئ بعد النزاع في المستقبل إشرافاً ممولاً بصورة جدية وغير متوقف على برامج الإغاثة وإعادة الإعمار لضمان الرصد الفعال منذ البداية والسماح بإجراء تعديلات في الوقت الحقيقي. يجب وضع خطة رصد وإشراف فعالة داخل كل وكالة منذ بدء العمليات الطارئة. يسمح ذلك بالتغذية المرتدة للمعلومات بصورة مبكرة ومباشرة إلى مدراء البرامج الذين يستطيعون تطبيق تصحيحات للمسار عند ممارسات وسياسات التشغيل. الإشراف المبكر والفعال يكتشف أيضاً عمليات الاحتيايل والهدر، وإساءة الاستعمال. بالنسبة لمشاريع الإنشاءات يجب أن يوجد إشراف متماثل يشمل برامج مناسبة لضمان النوعية ومراقبة النوعية. كانت المشاريع الناجحة في العراق عادة تلك التي حصلت على ضمان للنوعية الجيدة وخضعت لمراقبة فعالة للنوعية.

يتوفر التقرير الكامل على موقع الإنترنت للمفتش العام www.sigir.mil.

التقرير النهائي: قصة إعادة إعمار العراق

تطبيقاً لتفويض الكونغرس للمفتش العام لإعادة إعمار العراق، أي تقديم توصيات تعزز التوفير، والكفاءة، والفعالية، في إدارة برنامج إعادة الإعمار في العراق، يعد المفتش العام لإعادة إعمار العراق حساباً تراكمياً لهذه الجهود تحت عنوان، *قصة إعادة إعمار العراق*. يجمع هذا التقرير معاً التقارير ربع السنوية المقدمة منه إلى الكونغرس، وعمليات التدقيق، وعمليات التفتيش، وعمليات التحقيق والمقابلات التي جرت مع صانعي القرارات وتقارير المفتش العام الثلاثة المتعلقة بالدروس المكتسبة من عملية إعادة إعمار العراق.

تعهد كل من الولايات المتحدة والعراق والمجتمع الدولي بتقديم أكثر من 103 مليارات دولار لإعادة إعمار العراق. يأتي أكثر من 38 مليار دولار عبر مشاريع قوانين يصوت عليها الكونغرس. سيقدم التقرير تحت عنوان، *"قصة إعادة إعمار العراق"* سرداً تاريخياً لتخطيط وتنفيذ عملية إعادة الإعمار، مع التركيز الأولي على أدوار مكتب إعادة الإعمار والمساعدات الإنسانية (ORAH)، وسلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، ووزارة الدفاع الأميركية، ووزارة الخارجية الأميركية. سيبدأ التقرير بالأعمال التحضيرية لعملية إعادة الإعمار التي جرت في العام 2002، ثم يذكر التقدم الحاصل حتى العام 2006 لينتهي بتوصيات حول كيفية تنفيذ جهود إعادة الإعمار بطريقة أفضل في المستقبل. سينشر المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقريره تحت عنوان، *"قصة إعادة إعمار العراق"* بنهاية العام 2007.

موقع المفتش العام لإعادة إعمار العراق على الإنترنت

خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير سجل موقع المفتش العام على الإنترنت www.sigir.mil النشاطات التالية:

- زار أكثر من 900 مستعمل في اليوم موقع المفتش العام على الإنترنت أي ضعف عدد الزوار خلال أرباع السنة الماضية.
- كان معظم الزوّار من داخل الولايات المتحدة (84%). وجاءت النسبة المتبقية من الزوار البالغة 16% من 168 دولة مختلفة وبصورة رئيسية من أوروبا الغربية (5.88%) وآسيا (2.77%) والشرق الأوسط (2.45%).
- تلقى قسم اللغة العربية للموقع ما يزيد عن 912 زيارة.
- جاءت نسبة مئوية ذات شأن من الزائرين لموقع المفتش العام على الإنترنت من وكالات أميركية حكومية وبصورة خاصة من وزارة الدفاع ووزارة الخارجية.
- زار المستعملون قسم تقارير المفتش العام بتكرار أكثر.

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

- كانت الوثائق المنسوخة عن الكمبيوتر تكرر تقريراً تشريراً الأول/أكتوبر 2006، وكانون الثاني/يناير 2007، المرفوعان إلى الكونغرس.

تحديث التشريعات

يفرض القانون العام 106-108، كما تم تعديله، على المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) أن يقدم تقاريراً ربع سنوية إلى الكونغرس. يزود الملحق (أ) اسنادات ترافقية لهذا التقرير مع هذه المتطلبات.

يفرض قانون المفتش العام لعام 1978، القسم 4 (أ) (2)، الذي ينطبق على المفتش العام لإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام 106-108 كما تم تعديله على المفتش العام لإعادة إعمار العراق ان يقوم بما يلي:

مراجعة التشريعات والقوانين القائمة والمقترحة المتعلقة ببرامج وعمليات المكتب وتقديم توصيات في التقارير نصف السنوية ... حول تأثير مثل هذه التشريعات أو القوانين على التوفير والفعالية في إدارة البرامج والعمليات المدارة أو الممولة من جانب مثل هذه المؤسسة أو منع واكتشاف حالات الاحتيال وإساءة الاستعمال في مثل هذه البرامج والعمليات.

قانون جديد

في 20 كانون أول/ديسمبر 2006، وقع الرئيس بوش قانون المساءلة لإعادة إعمار العراق للعام 2006 (P.L. 109-440). عدل هذا التشريع تاريخ إنهاء عمل المفتش العام لإعادة إعمار العراق لاغياً تاريخ أول تشرين أول/أكتوبر 2007 وأعاد معادلة الإنهاء ذات الأشهر العشرة بعد نفاذ 80% من الأموال المخصصة أو التي زودت إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وجرى إنفاقها". الأموال التي زودت في السنة المالية 2006 لإعادة إعمار العراق هي أيضاً مشمولة في حسابات الإنهاء، مما يجعل المجموع يصل إلى 32 مليار دولار تقريباً (أنظر تمويل الولايات المتحدة المخصص في القسم الثاني من هذا التقرير).

- ينص القانون على وجوب ان يعد المفتش العام تقرير تدقيق نهائي شرعي حول كافة الأموال التي تعتبر مبالغ مخصصة أو بخلاف ذلك متوفرة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.
- لم يحدد القانون مفهوم "التدقيق الشرعي" ولم يجد المفتش العام تحديداً مفهوماً صناعياً مقبولاً بوجه عام. لكن استناداً إلى الأبحاث والمعلومات التي حصل عليها من الصناعة، طور المفتش العام هذا التحديد العملي: فحص رسمي للسجلات مقابل مجموعة من المعايير ينفذه طرف ثالث يستطيع تحمل تدقيق أو تفحص محكمة عندما تُقدّم النتائج كإثبات في محاكمة.

التقرير المطلوب قد يكون تقريراً مالياً مفصلاً يزود الكونغرس بتعقيبات لأصول كافة نشاطات إعادة الإعمار الممولة من الحكومة الأميركية للإجابة على السؤال الأساسي التالي: "أين ذهبت الأموال".

جلسات الاستماع في الكونغرس

خلال ربع السنة الأول للعام 2007، دعي المفتش العام لإعطاء شهادته أمام اللجان واللجان الفرعية التسع التالية لمجلس النواب ومجلس الشيوخ لمعالجة مسائل تتراوح بين التعاقد واستغلال الحرب:

- لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب.
- لجنة المخصصات المالية في مجلس النواب، اللجنة الفرعية للدفاع.
- لجنة مخصصات الأموال في مجلس النواب، اللجنة الفرعية حول عمليات الدولة والعمليات الأجنبية والبرامج المتعلقة بها.
- لجنة الإشراف وإصلاح الحكم في مجلس النواب.
- لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب، اللجنة الفرعية حول الإشراف والتحقيقات.
- اللجنة القضائية لمجلس الشيوخ.
- لجنة الأمن القومي والشؤون الحكومية في مجلس الشيوخ.
- لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، اللجنة الفرعية حول المنظمات الدولية، حقوق الإنسان والإشراف.
- لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم، اللجنة الفرعية حول الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

في جلسة استماع أمام اللجنة الفرعية حول الدفاع في مجلس النواب، طُلب من المفتش العام ومن مكتب المحاسبة والمساءلة الحكومية تزويد تعريف لمفهوم "الهدر" وفقاً لارتباطه بجهود إعادة إعمار العراق. تشمل كلمة "الهدر" دافعي الضرائب الذين لا يتلقون فائدة معقولة مقابل الأموال المتصلة بنشاطات ممولة من الحكومة، بسبب تقصير من جانب لاعبين يملكون سلطة المراقبة على أو حق الوصول إلى موارد حكومية (مثلاً: موظفو الفروع التنفيذية، القضائية أو القانونية، المقاولون ومستلمو المنح). يتجاوز مفهوم الهدر والاحتيايل وإساءة الاستعمال وتشمل معظم عمليات الهدر حصول انتهاك للقانون. بدلاً من ذلك يتعلق الهدر بصورة أولية بإساءة الإدارة، وأعمال غير ملائمة وإشراف غير ملائم.

خلال جلسة استماع للجنة الأمن القومي والشؤون الحكومية في مجلس الشيوخ في 22 آذار/مارس 2007، أصدر المفتش العام تقريره: "إعادة إعمار العراق. الدروس المكتسبة في إدارة البرامج والمشاريع، وهو التقرير الثالث في سلسلة مبادرة الدروس المكتسبة.

قوانين لها أهميتها بالنسبة للمفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

خلال الأشهر الثلاثة الأولى للكونغرس رقم 110، جرى اتخاذ 32 إجراء (قراران و30 قانون) تؤثر هذه الإجراءات في عمل المفتش العام وهي اتخذت نتيجة لتوصيات المفتش العام نفسه أو للنتائج التي توصل إليها أو لمعالجة مسائل تتعلق بتعزيز المساءلة حول الجهد الأميركي لإعادة إعمار العراق أو حول عقود الإنشاءات أو حول عمليات الاحتيايل.

أدخلت عضوة مجلس الشيوخ سوزان كولنيز (جمهورية- ولاية ماين) قانون المساءلة في العقود الحكومية لعام 2007 (S.608). سوف يطبق هذا القانون تغييرات ذات شأن في العقود الحكومية بضمنها زيادة في عدد موظفي العقود الحكوميين وخفض استعمال عقود وحيدة المصدر. وكما ذكرته مؤخراً عضوة مجلس الشيوخ كولنيز في جلسة استماع فان العديد من هذه التغييرات تستجيب للتوصيات الواردة في تقرير المفتش العام المعنون: "إعادة إعمار العراق: دروس في العقود والمشتريات".

إشراف المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

قانون المساعدة حول الأسلحة العراقية لعام 2007، وقرار مجلس النواب 529 الذي قدمه عضو الكونغرس سينتن لينش (ديمقراطي- ولاية ماين) الذي يعالج مباشرة توصيات المفتش لعام كما وردت في تقرير التدقيق "أسلحة قوات الأمن العراقية: الأسلحة المزودة من وزارة الدفاع باستعمال أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق"، الذي أطلقه في 28 تشرين الأول/أكتوبر، 2006.

قدم رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، لانتوس (ديمقراطي-ولاية كاليفورنيا) قانون تحسين إعادة إعمار العراق لعام 2007 (H.R. 1581)، الذي يعالج التحسينات في التنسيق والتطبيق والإشراف على المساعدة الاقتصادية الأميركية لإعادة إعمار العراق. كما يعالج هذا القانون أيضاً مدة ولاية المفتش العام، ومسائل إشرافية أخرى.

يدرس الكونغرس رقم 110 إصدار قوانين أخرى تعالج مسائل إشراف المفتش العام في ثلاث فئات عريضة.

القوانين التي تؤثر على مدة ولاية المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) و/أو سلطته القضائية

- قرار مجلس النواب 97، تأمين المساعدة لكلفة عملية حرية العراق، يعالج التقارير المطلوبة من المفتش العام (عضو الكونغرس باتريك ميرفي (ولاية بنسلفانيا)).
- قرار مجلس النواب 508. "قانون إعادة الجنود إلى الوطن واستعادة العراق لسيادته، لعام 2007، يفرض على قيادة فك الارتباط العسكري الأميركي من العراق تزويد مساعدة أميركية لإعادة الإعمار والمصالحة الوطنية في العراق ويراجع السلطات الممنوحة للمفتش العام (عضو الكونغرس لين وولسي، ديمقراطية- ولاية كاليفورنيا).
- قرار مجلس النواب 714، قانون المساعدة الحسابية حول تمويل الحرب، يجدد متطلبات إعداد التقارير المتعلقة بالصناديق التي توفرت لإعادة إعمار العراق ويعالج متطلبات إعداد التقارير من قبل المفتش العام (عضو الكونغرس مايك تومبسون، ديمقراطي - ولاية كاليفورنيا).
- القانون رقم S.433 وقرار مجلس النواب 787، قانون وقف تصعيد الحرب العراقية لعام 2007، يحدد سياسة الحكومة الأميركية حول العراق ويعالج مجموعة واسعة من مواضيع إعادة الإعمار (السناتور باراك اوباما، ديمقراطي-ولاية اللينوي، عضو الكونغرس مايك تومبسون، ديمقراطي- ولاية كاليفورنيا).
- قرار مجلس النواب 1591، القانون رقم S.965 استعداد الجيوش الأميركية، العناية بقدامى المحرابين واستعادة العاقبة بعد إعصار كاترينا وتخصيصات المساعدة في العراق لعام 2007، يقرر التخصيصات الإضافية الطارئة للعام 2007، ويعالج مسائل تتعلق بالمفتش العام (السناتور روبرت بيرد، ديمقراطي ولاية وست فرجينيا) وعضو الكونغرس دايفيد أو بي، ديمقراطي - ولاية ويسكونسن).

القوانين الناتجة عن توصيات المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR) أو تتوافق مع النتائج التي توصل إليها المفتش العام

- قرار مجلس النواب 369 والقانون 674، الشفافية والمساءلة في قانون العقود الأمنية لعام 2007، يسعى لتحسين عملية التعاقد (عضو الكونغرس دايفيد برايس، ديمقراطي- ولاية نورث كارولينا، السناتور باراك أوباما، ديمقراطي- ولاية اللينوي).
- القانون S119، وقرار مجلس النواب 400. "قانون منع استغلال الحرب لعام 2007"، يعالج استغلال الحرب والمسائل المرتبطة به (السناتور باتريك ليهي- ديمقراطي- ولاية فيرمونت، عضو الكونغرس نيل ابركرومبي، ديمقراطي- ولاية هاواي).
- قرار مجلس النواب 528، قانون مراجعة الاحتمالات في العقود العراقية لعام 2007، يوجه وزير الدفاع، من خلال وكالة تدقيق العقود الدفاعية، لتحديد العقود التي تتعرض للاحتيال أو عدم صحة العقود (عضو الكونغرس ستيفن ليتش، ديمقراطي- ولاية نورث كارولينا).
- قرار مجلس النواب 663، قانون الاتجاه الجديد للعراق لعام 2007، يعالج إنهاء العقود مع المقاولين الذين يملكون أكثر من عقد فدرالي واحد لإعادة إعمار العراق وذلك بسبب عدم تنفيذ أحد هذه العقود (عضو الكونغرس إيرل بلومنيور، ديمقراطي- ولاية أوريغون).
- قرار مجلس النواب 897، قانون سانشاين لمقاولي العراق وأفغانستان، يفرض الكشف المعزز للعقود وأوامر المهمات التي تزيد قيمة كل واحد منها عن 5 ملايين دولار (عضو الكونغرس جانيس تشاكوفسكي، ديمقراطية- ولاية اللينوي).
- القانون S 613 وقرار مجلس النواب 1084، قانون الإدارة المدنية لإعادة الإعمار والاستقرار لعام 2007، يعزز قدرات الحكومة الأميركية في تأمين الاستقرار وإعادة الإعمار خارج الولايات المتحدة (السناتور ريتشارد لوغار – جمهوري- ولاية انديانا، عضو الكونغرس سام فار، ديمقراطي- ولاية كاليفورنيا).
- قرار مجلس النواب 1362 قانون المساءلة في العقود، يصلح عمليات المشتريات الحكومية (عضو الكونغرس هنري واكسمان، ديمقراطي- ولاية كاليفورنيا).
- القانون 606، قانون القيادة الشريفة والمساءلة في العقود لعام 2007، يعالج قضايا استغلال الحرب ومواضيع أخرى (السناتور بايرون دورغان، ديمقراطي- ولاية نورث داكوتا).

القوانين التي تعالج تعزيز إعداد التقارير، المساءلة و/أو معايير لتقييم جهود إعادة الإعمار بعد النزاع

- قرار مجلس النواب 152، يدعو إلى إعداد تقارير مفصلة حول العراق لتسهيل الإشراف الأوسع من قبل الكونغرس (عضو الكونغرس دايفيد لينسكي، ديمقراطي - ولاية كاليفورنيا).
- قرار مجلس النواب 533، قانون النقل إلى العراق لعام 2007، ينشئ لجنة حول نقل المشاريع المنجزة إلى العراق (عضو الكونغرس ستيفن لينش، ديمقراطي - ولاية كاليفورنيا).
- قرار مجلس النواب 645، قانون الاستراتيجية الشاملة للعراق لعام 2007، ينص على انسحاب القوات المسلحة الأميركية من العراق ويخول تقديم المساعدة للعراق ويعالج أغراض أخرى (عضو الكونغرس دايفيد برايس، ديمقراطي - ولاية نورث كارولينا).
- القانون S679، ينص على وضع استراتيجية شاملة لضمان استقرار العراق وأمور أخرى (السناتور جون كيري، ديمقراطي - ولاية مساسشوستيس).
- قرار مجلس النواب 744، قانون إعادة تنشيط السياسة العراقية وتعزيز إشراف الكونغرس، يعالج مسائل تتعلق بإعداد التقارير (المندوبة مادلين بوردالون، ديمقراطية - غوام).
- قرار مجلس النواب 775، قانون التخصيصات الإضافية، يعالج إجراءات الأداء وغيرها من المسائل (عضو الكونغرس جون ماك هوغ، جمهوري - نيويورك).
- قرار مجلس النواب 1062، قانون الأمن والانتصار في العراق لعام 2007، يعالج جهود تأمين الاستقرار وإعداد التقارير (عضو الكونغرس جون بوهرنر، جمهوري - نيويورك).
- قرار مجلس النواب 1263، قانون معايير تقييم جهد إعادة الإعمار في العراق، يعيد نشر القوات المسلحة الأميركية من المناطق غير الكردية في العراق في حال عدم تلبية معايير أمنية وسياسية واقتصادية معينة تتعلق بالعراق (عضو الكونغرس هوارد بيرمان، ديمقراطي - ولاية كاليفورنيا).
- قرار مجلس النواب 1325، قانون الشراكة لإعادة إعمار العراق، يعالج متطلبات التمويل المتكافئة من الحكومة العراقية (عضو الكونغرس البيو سيرس، ديمقراطي - ولاية نيو جيرسي).
- قرار مجلس النواب 1460، قانون تغيير المسار في العراق، يعين منسق لاستقرار العراق ويحدد شروطاً على تلميز الأموال للحكومة العراقية (عضو الكونغرس لين تاوشر - ديمقراطية - ولاية كاليفورنيا).
- القانون S 1144، ينص على تقييم إنجازات الحكومة العراقية لمعايير التسوية السياسية والمصالحة الوطنية في العراق (عضو مجلس الشيوخ اولمبيا سنو، جمهورية - ولاية مين).

إشراف الوكالات الأخرى

المقدمة
تدقيقات الوكالات الأخرى
تحقيقات الوكالات الأخرى

القسم
4

أ ل م ت ف ا د م ة

شكل المفتش العام لإعادة إعمار العراق مجموعة عمل المحاسبة العراقية لتنسيق جهود التدقيق الأميركية في العراق. يُنسق موظفو التدقيق لدى الوكالات الأميركية المرسلين والمنتشرين في العراق التدقيقات عبر مجموعة عمل المحاسبة العراقية، ويتشاطرون المعطيات حول إغاثة وإعادة إعمار العراق، كما يخففون الى أقصى درجة من إزعاج الزبائن بسبب التدقيقات، ويتجنبون الجهود المزدوجة.

خلال ربع السنة هذا، اجتمعت مجموعة عمل المحاسبة في 4 نيسان/إبريل 2007، في القصر الرئاسي السابق في بغداد، العراق، الذي تقيم فيه حالياً البعثة الأميركية في العراق. ضمّت المنظمات التي حضرت الاجتماع:

- مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق
- المكتب الإقليمي للمفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية
- مراقب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية – بغداد
- القوات المتعددة الجنسيات في العراق (MNF-1)
- سلاح المهندسين في الجيش الأميركي – فرقة منطقة الخليج (USACE GRD)
- القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-1)
- القيادة المشتركة للعقود في العراق/أفغانستان (JCC-I/A)
- مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع (DoD OIG)

خلال الاجتماع، قدم ممثلو التدقيق عرضاً موجزاً عن برامج التدقيق الخاصة بهم بما فيها أهداف ونطاق وتواريخ المباشرة غير النهائية للتدقيقات المخططة. بعدها، دخل المشاركون في نقاش عام حول الأعمال المخططة، والتنسيق، وموظفي التدقيق الذين يقومون بالتدقيقات الأولية، والتفاصيل الإدارية الأخرى.

في آذار/مارس 2004، شكل مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق مجلس المفتشين العاميين العراقي (IIGC) ¹ لأجل تأمين ندوة لمناقشة الإشراف في العراق، ولتعزيز التعاون بين المفتشين العاميين للوكالات التي تشرف على أموال إعادة إعمار العراق. يجتمع ممثلو المنظمات العضوة كل ربع

إشراف الوكالات الأخرى

سنة لتبادل التفاصيل حول التدقيقات الحالية والمخططة، ولتحديد فرص التعاون وللحد الى أقصى درجة من الزيادة عن الحاجة.

تم عقد آخر اجتماع في 28 شباط/فبراير 2007، في مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق في أرلنغتون بولاية فرجينيا. ضمّت المنظمات التي حضرت الاجتماع:

- مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع (DoD OIG)
- مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية (DoS OIG)
- وكالة التدقيق في جيش الولايات المتحدة (USAAA)
- مكتب المفتش العام في الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID OIG)
- مكتب المحاسبة الحكومي (GAO)
- وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)
- مكتب المفتش العام لوكالة الاستخبارات الدفاعية
- مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

كل ربع سنة، يُطالب مكتب المفتش العام المنظمات العضو بأحدث المعلومات حول نشاطاتها المتعلقة بالإشراف المنجزة منها والجارية والمخططة. يُلخّص هذا القسم التدقيقات والتحقيقات المبلغة الى مكتب المفتش العام خلال ربع السنة هذا من قِبَل مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع، مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية، مكتب المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، مكتب المحاسبة الحكومي، وكالة تدقيق العقود الدفاعية وسلاح الهندسة في الجيش الأميركي. بالنسبة للتفاصيل، أنظر الملحق (ل).

لم تقم وزارة المالية ووزارة التجارة الأميركية بإنجاز أو مباشرة أية تدقيقات جديدة خلال ربع السنة هذا.

يُحدّث هذا القسم التدقيقات التي نقلتها الوكالات العضو في مجلس المفتشين العامين العراقي الى مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

- بالنسبة لتقارير الإشراف المنجزة مؤخراً، أنظر الجدول 1-4.
- بالنسبة لتقارير الإشراف الجارية التي أعدتها الوكالات الأميركية الأخرى خلال فترة التقرير هذه، أنظر الجدول 2-4.
- لمزيد من المعلومات حول تدقيقات الوكالات الأخرى، بما فيها ملخصات التدقيقات، أنظر الملحق ل.
- بالنسبة للقائمة التاريخية الكاملة للتدقيقات والمراجعات حول إعادة إعمار العراق من قِبَل كافة الكيانات، أنظر الملحق م.

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول 1-4

تقارير الإشراف المنجزة مؤخراً من قِبَل الوكالات الأميركية الأخرى، بتاريخ 2007/3/31

الرقم	الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
1	وزارة الدفاع	D-2007-060	2007/2/12	إدارة صندوق قوات الأمن العراقية-المرحلة الثانية
2	وزارة الدفاع	D-2007-049	2007/1/25	وضعية تجهيزات القوات المنتشرة ضمن القيادة المركزية الأميركية
3	وزارة الخارجية	AUD/IQO-07-20	2007/1/30	مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون / عقد الشرطة العراقية (قصر عدنان)
4	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-3085P	2007/1/9	توفير أمن واستقرار وإعادة بناء العراق: قضايا أساسية بالنسبة لإشراف الكونغرس
5	مكتب المحاسبة الحكومي	FAO-07-385T	2007/1/18	توفير أمن واستقرار وإعادة بناء العراق: مقارنة تدقيق مكتب المحاسبة الحكومي والنتائج التي توصل إليها
6	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-439T	2007/1/31	لوجستيات الدفاع: ملاحظات أولية حول تطبيق الجيش لإعادة ضبط تجهيزاته
7	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-144	2007/2/15	لوجستيات الدفاع: ثمة حاجة الى إشراف متحسن وإلى زيادة التنسيق لتأمين قابلية استمرار استراتيجية التمركز المسبق للجيش
8	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-426T	2007/2/15	إعادة بناء الطرق: تقدم إعادة الإعمار تعيقه تحديات التعاقد والأمن والقدرات
9	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-582T	2007/3/9	عملية حرية العراق: ملاحظات أولية حول القدرات اللوجستية لقوات الأمن العراقية
10	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-612T	2007/3/13	تثبيت استقرار العراق: العوامل المعيقة لتطوير قوات الأمن العراقية القادرة
11	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-637T	2007/3/22	تثبيت استقرار العراق: ملاحظات أولية حول تحديات الموازنة والإدارة في الوزارات العراقية
12	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-444	2007/3/22	عملية حرية العراق: على وزارة الدفاع تطبيق الدروس المكتسبة المتعلقة بحاجة الأمن الى مواقع لتخزين الذخيرة التقليدية من أجل تخطيط العمليات المستقبلية
13	مكتب المحاسبة الحكومي	GAO-07-503R	2007/3/28	عملية حرية العراق: ملاحظات أولية حول القدرات اللوجستية والقيادية والسيطرة لقوات الأمن العراقية
14	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A-2007-0040-ALL	2007/1/16	إجراءات إدارة البنود التي مر عليها الزمن وقابلة للتصليح المدرجة في مركز إعادة تجديد العربات التكتيكية في الكويت

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول 1-4 (تابع)

الرقم	الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
15	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A-2007-0093-ALL	2007/3/9	فعالية كلفة نقل وظائف مُعيّنة مُنفّذة في مركز توزيع العمليات (أمر المهمة رقم 87) من عقد الأعمال الطارئة إلى عقد استدامة المشاريع وتدقيق عمليات برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني دعماً لعملية حرية العراق.
16	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A-2007-0104-ALL	2007/3/23	ملخص تقرير التدقيق حول فعالية كلفة نقل العمل المندرج تحت برنامج زيادة عقد الاستدامة. وتدقيق عمليات برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني دعماً لعملية حرية العراق.
17	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	E-267-07-002-P	2007/1/22	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية لبرنامج إعادة إعمار الزراعة والتنمية
18	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	E-267-07-003	2007/2/4	تدقيق متابعة للوكالة الأميركية للتنمية الدولية للنشاطات التعليمية في العراق

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول 2-4

نشاطات الإشراف الجارية للوكالات الأميركية الأخرى، بتاريخ 2007/3/31

الرقم	الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
1	وزارة الدفاع	D2006- D000AB- 0236.000	2006/8/4	تدقيق قيادة النقل الاميركية (USTRANSCOM) في التقيد بسياسة وزارة الدفاع بشأن استخدام وسائل النقل التجاري
2	وزارة الدفاع	D2006- D000LQ- 0254.000	2006/9/5	تدقيق حول مياه الشرب ومياه الاستخدام في العراق
3	وزارة الدفاع	D2006- D000LH- 0246.000	2006/8/30	تدقيق في عملية التفيتش لبرنامج الجيش لإعادة ضبط العربات البرية للوحدات العائدة من عملية حرية العراق
4	وزارة الدفاع	D2006- D000AE- 0225.000	2006/7/21	تدقيق القبول المشروط ونتاج عربات الجيش التكنيكية المتوسطة دعماً للحرب العالمية على الإرهاب
5	وزارة الدفاع	D2006- D000AE- 0241.000	2006/8/4	تدقيق حول استخدام وزارة الدفاع الأموال التكميلية للحرب العالمية على الإرهاب (GWOT) المقدمة للمشتريات والأبحاث والتنمية والاختبار والتقييم
6	وزارة الدفاع	D2006- D000FL- 0208.000	2006/5/23	تدقيق الرقابة الداخلية على المدفوعات خارج البلاد
7	وزارة الدفاع	D2006- D000CK- 0210.000	2006/5/15	تدقيق حول سياسة شراء العربات المصفحة
8	وزارة الدفاع	D2005- D000FD- 0300.000	2005/9/15	التحقيق في قانون مكافحة التقصير في حساب مخصصات العمليات والصيانة رقم 2142020 و 2152020
9	وزارة الدفاع	D2006- D000CK- 0273/000	2006/9/29	بحث تدقيق حول عقود منحها وزارة الدفاع الى شركة بارسونز وفروعها
10	وزارة الدفاع	D2007- D000LF- 0032.000	2006/11/30	تدقيق حول الأموال التكميلية التي استخدمت للدعم الطبي للحرب العالمية على الإرهاب
11	وزارة الدفاع	D2006- D000LA- 0351.000	2006/8/22	تدقيق حول إدارة الذخائر الموضوعة مسبقاً
12	وزارة الدفاع	D2007- D000LA- 0054.000	2006/11/9	تدقيق حول شراء وتوزيع واستخدام الدروع البدينية في وزارة الدفاع
13	وزارة الدفاع	D2007- D000LC- 0051.000	2006/12/14	تدقيق حول ممارسات التوظيف المستخدمة لأشغال الوظائف في السلطات العراقية المؤقتة
14	وزارة الدفاع	D2007- DINT01- 0092	2006/12/15	تقييم الدعم الاستخباراتي لوزارة الدفاع للقيادات المقاتلة في عملية الحرية الثابتة وعملية حرية العراق
15	وزارة الدفاع	D2006- DIP0E3- 0038	2006/7/15	الدعم الاستشاري لوزارة الدفاع العراقية ولمكاتب المفتش العام في وزارة الداخلية

الجدول 2-4 (تابع)

الرقم	الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
16	وزارة الدفاع	D2006- DIP0E3- 0256	2006/8/23	مقاومة الفساد العراقية ما بين الوكالات ومبادرة الحكم القائم على مبادئ
17	وزارة الدفاع	D2006- D000LD- 0062.000	2005/12/15	إدارة سلسلة التوريد للملبوسات والتجهيزات الفردية والأدوات والإمدادات الإدارية
18	وزارة الدفاع	D2007-	2007/3/5	الرقابة الداخلية على الاموال العامة لسلاح الجو،

إشراف الوكالات الأخرى

والأموال النقدية والأموال المالية الأخرى		D000FD-0145.000		
الرقابة الداخلية على الأموال العامة للبحرية، والأموال النقدية، والأصول المالية الأخرى المحفوظة خارج الولايات المتحدة القارية	2007/2/27	D2007-D000FN-0142.000	وزارة الدفاع	19
إدارة صندوق قوات الأمن العراقية، المرحلة الثالثة	2007/2/15	D2007-D000LQ-0141.000	وزارة الدفاع	20
الرقابة الداخلية على أموال الجيش النقدية والأصول المالية الأخرى المحفوظة خارج الولايات المتحدة	2007/2/9	D2007-D000FP-0122.000	وزارة الدفاع	21
تدريب وزارة الدفاع للقوات البرية الأميركية الداعمة لعملية حرية العراق	2007/1/5	D2007-D000LH-0108.000	وزارة الدفاع	22
بحث تدقيق حول قضايا وزارة الدفاع المتعلقة بالحرب العالمية على الإرهاب	2007/2/16	D2007-D000CK-0144.000	وزارة الدفاع	23
المنحة القومية للتدقيق حول الديمقراطية	2006/4/19	غير مذكور	وزارة الدفاع	24
تدقيق حول إرسال فاتورة مكتب شؤون المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون الى المركز الدولي لتدريب الشرطة في الأردن	2005/12/13	غير مذكور	وزارة الدفاع	25
مساءلة حول الممتلكات والمعدات الحكومية الموجودة بحياسة المقاول لدعم برامج وعمليات الوزارة في العراق وأفغانستان.	2006/9/14	غير مذكور	وزارة الدفاع	26
تدقيق حول إنشاء السفارة الجديدة في بغداد مدفوعات تعازي في العراق	غير مذكور اب/اغسطس 2006	غير مذكور 350895	وزارة الدفاع مكتب المحاسبة الحكومي	27 28
الطاقة الكهربائية العراقية	كانون الثاني/يناير 2006	320383	مكتب المحاسبة الحكومي	29
محاسبة التجهيزات المقدمة للقوات العراقية	اب/اغسطس 2006	320411	مكتب المحاسبة الحكومي	30

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول 2-4 (تابع)

الرقم	الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
31	مكتب المحاسبة الحكومي	350853	أيلول/سبتمبر 2006	جهوزية الجيش ومشاة البحرية
32	مكتب المحاسبة الحكومي	320424	تموز/يوليو 2006	قدرات الوزارة العراقية
33	مكتب المحاسبة الحكومي	320388	تشرين الأول/أكتوبر 2005	عمليات مكافحة المخدرات الأفغانية
34	مكتب المحاسبة الحكومي	120596	تشرين الثاني/نوفمبر 2006	ترميم المنشآت النفطية العراقية
35	مكتب المحاسبة الحكومي	350948	كانون الأول/ديسمبر 2006	العوامل المؤثرة على الدعم الأميركي لقوات الأمن العراقية
36	مكتب المحاسبة الحكومي	320437	أب/أغسطس 2006	المتطردون والمليشيات والمجموعات المسلحة الأخرى في العراق
37	مكتب المحاسبة الحكومي	320461	تشرين الأول/أكتوبر 2006	الجهود لتثبيت استقرار العراق وتحقيق الشروط التي تسمح بخفض عدد القوات الأميركية في العراق
38	وكالة التدقيق في جيش الولايات المتحدة	A-2006-ALL-0264 A-2007-ALL-0212	2005/1/3	تدقيق حول برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP)
39	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A-2006-ALL-0397	2006/6/26	عمليات تراجعية في جنوب شرق آسيا
40	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A-2007-ALL-0329	لم يذكر	تدقيق حول القيادة التعاقدية للجيش الأميركي في جنوب غرب آسيا/الكويت
41	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	A-2007-ALL-0081	لم يذكر	إدارة نقل الحاويات في جنوب غرب آسيا
42	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	لم يذكر	لم يذكر	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حول نشاطات الاتصالات في العراق

إشراف الوكالات الأخرى

الجدول 2-4 (تابع)

الرقم	الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
43	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	لم يذكر	لم يذكر	تدقيق للوكالة حول عملية تخطيط العراق نشاطاته والإبلاغ عنها
44	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	لم يذكر	لم يذكر	تدقيق مكتب برنامج المساعدات للكوارث الخارجية في العراق
45	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	لم يذكر	لم يذكر	تدقيق فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق
46	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي	لم يذكر	لم يذكر	تدقيق الوكالة الأميركية للتنمية الدولية حول نشاطات الحكم المحلي في العراق

تحقيقات الوكالات الأخرى

ينسق مكتب المفتش العام بصورة منتظمة مع الوكالات الحكومية الأخرى التي تقوم بالتحقيق في العراق. بالنسبة للإحصاءات حول نشاطات التحقيق للوكالات الأميركية الأخرى، أنظر الجدول 3-4. لمزيد من المعلومات حول هذه التحقيقات، أنظر الملحق ل.

الجدول 3-4
وضعية نشاطات التحقيق للوكالات الأميركية الأخرى بتاريخ 2007/3/31

الوكالة	المحققون في العراق	المحققون في الكويت	حالات مفتوحة/جارية
دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع	2	2	57
مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية	0	0	2
مكتب التحقيقات الفدرالي	2	1	31
الوكالة الأميركية للتنمية الدولية	2	0	10
فرع التحريات الجنائية للجيش الأميركي/وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية	6	5	57
المجموع	12	8	157

أعضاء مجلس المفتشين العامين في العراق: المفتش العام لإعادة إعمار العراق (رئيس)، المفتش العام لوزارة الخارجية (نائب الرئيس)، المفتش العام في وزارة الدفاع (نائب الرئيس). المفتش العام للجيش، المفتش العام للوكالة الأميركية للتنمية الدولية، المفتش العام لوزارة المالية، المفتش العام لوزارة التجارة، وكالة تدقيق العقود الدفاعية، وكالة التدقيق في جيش الولايات المتحدة، مكتب المحاسبة الحكومي (أعضاء مراقبون)، المدير التنفيذي للتدقيق في سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة (عضو مراقب).

الملاحظات

- 1 لجنة حماية الصحفيين www.cp.org، 26 نيسان/أبريل 2007.
- 2 مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين: "إحصائيات حول العراقيين النازحين حول العالم، نيسان/أبريل 2007.
- 3 سلطة الائتلاف المؤقتة، مذكرة إعلامية، رئيس أركان ضباط سلطة الائتلاف المؤقتة، "تعليمات إضافية من الرئيس - مكتب إدارة برنامج سلطة الائتلاف المؤقتة، غير سري، 9 أيلول/سبتمبر، 2003.
- 4 مقابلة مع مقال متعاقد مع سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة، 9 آذار/مارس، 2006.
- 5 مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، تقرير حول الدروس المستخلصة "دروس في إدارة البرامج والمشاريع" صفحة 62.
- 6 تقرير مصلحة خدمات الأبحاث في الكونغرس، التطورات الحديثة "المساعدات لإعادة الإعمار، محدثة في 12 أيار/مايو 2005، صفحة 14.
- 7 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2004.
- 8 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2004.
- 9 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2004.
- 10 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2004.
- 11 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، نيسان/أبريل 2004.
- 12 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، نيسان/أبريل 2004.
- 13 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، نيسان/أبريل 2004.
- 14 تقرير مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق: "التغييرات في نشاطات برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق حتى كانون الأول/ديسمبر 2005.
- 15 تقرير مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق رقم 004-06، 28 نيسان/أبريل، 2006 صفحة ii.
- 16 تقرير مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق: "التغييرات في نشاطات برنامج صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق حتى كانون الأول/ديسمبر 2005.
- 17 تقرير مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق رقم 004-06، 28 نيسان/أبريل، 2006 صفحة iii.
- 18 تدقيق مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق: "التحديات التي تواجه تنفيذ نشاطات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق"، تقرير مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق رقم 029-05، 26 كانون الثاني 2006، صفحة i.
- 17 مكتب العقود والمشاريع في فرقة منطقة الخليج "قطاع المياه - سرد تاريخي لمكتب العقود والمشاريع في فرقة كمنطقة الخليج، آذار/مارس 2006.
- 18 مكتب العقود والمشاريع في فرقة منطقة الخليج "قطاع الكهرباء - سرد تاريخي لمكتب العقود والمشاريع في فرقة كمنطقة الخليج، آذار/مارس 2006.
- 19 مكتب الإدارة والموازنة، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2004، الصفحة 6.
- 20 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2004.
- 21 مكتب العقود والمشاريع في فرقة منطقة الخليج، "قطاع المرافق والنقل" سرد تاريخي لمكتب العقود والمشاريع في فرقة منطقة الخليج"، آذار/مارس 2006.
- 22 في هذه الحالة، حددت الوكالة الأميركية لتنمية الدولية بصورة أولية هدفاً للحالة النهائية بتوليد 6750 ميغا واط من الطاقة الكهربائية وفي وقت لاحق حدد مكتب العقود والمشاريع وزارة الدفاع، هذه القيمة عند 6 آلاف ميغا واط. وأيضاً في وقت لاحق حددت فرقة منطقة الخليج (وزارة الدفاع) هدف المساهمة الأميركية بتوليد 2555 ميغا واط. رد حديث لمكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية على سؤال مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق حول الكهرباء وعرض إجراء آخر: "توليد جديد، توليد مستعاد وتوليد محافظ عليه" رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 27 آذار/مارس 2007، رد مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 10 نيسان/أبريل 2007.
- 23 أعطيت الوكالة الأميركية لتنمية الدولية تحليلاً مختلفاً للتخصيصات التالية للقطاعات. (بملايين الدولارات)، الكهرباء 814، الديموقراطية 815؛ التعليم 185؛ العناية الصحية 82؛ النقل 47؛ والموارد المائية 399؛ المبلغ الإجمالي هو 2.975 مليون دولار (رد الوكالة الأميركية لتنمية الدولية على المفتش العام، تاريخ 21 نيسان/أبريل 2007).
- 24 موقع الانترنت للوكالة الأميركية لتنمية الدولية. www.usaid.gov/iraq/contracts/ardi.html.
- 25 الوكالة الأميركية لتنمية الدولية "تدقيق برنامج إعادة الإعمار والتطوير الزراعي للعراق/الوكالة الأميركية لتنمية الدولية، 22 كانون الثاني/يناير 2007، صفحة 4.
- 26 موقع الانترنت للوكالة الأميركية لتنمية الدولية. www.usaid.gov/iraq/accomplishments/econgov.html.
- 27 رد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 نيسان/أبريل 2007.

- 28 الوكالة الأميركية لتنمية الدولية، تدقيق "برنامج إعادة الاعمار والتطوير الزراعي للعراق- تقديم نهاية المشروع، 18 كانون الأول/ديسمبر 2006، الصفحات 36-37.
- 29 الوكالة الأميركية لتنمية الدولية، تدقيق "برنامج إعادة الاعمار والتطوير الزراعي للعراق- تقديم نهاية المشروع، 18 كانون الأول/ديسمبر 2006، الصفحات 36-37.
- 30 الوكالة الأميركية لتنمية الدولية، "تدقيق مبادرات النقل إلى الوكالة الأميركية لتنمية الدولية في العراق 14 آب/أغسطس 2006، الصفحات 2-4.
- 31 الوكالة الأميركية لتنمية الدولية، "تدقيق نشاطات المجتمع المدني في العراق/ الوكالة الأميركية لتنمية الدولية، 5 تشرين الثاني 2006، الصفحات 2-4.
- 32 رد الوكالة الأميركية لتنمية الدولية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 21 نيسان/ابريل، 2007.
- 33 موقع الانترنت للوكالة الأميركية لتنمية الدولية www.usaid.gov/iraq/accomplishments/locgov.html
- 34 الوكالة الأميركية لتنمية الدولية: متابعة تدقيق نشاطات التعليم في العراق/ الوكالة الأميركية لتنمية الدولية، 4 شباط/فبراير، 2007، الصفحات 2-3.
- 35 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2005.
- 36 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، نيسان/ابريل 2006.
- 37 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007.
- 38 مكتب خدمات الأبحاث في الكونغرس، "العراق: تحقيق دين نادي باريس" 19 كانون الثاني/يناير 2005، الصفحة 5، تقرير القسم 2207، وزارة الخارجية، نيسان/ابريل 2005، نادي باريس يضم مجموعة من 18 دولة. ولكونهم دائنون دوليون رئيسيون يعيدون أحيانا جدولة تسديد الديون أو يخفضون الديون الرسمية المستحقة لهم من جانب دول فقيرة ونامية. في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2004 وافق أعضاء نادي باريس على برنامج تخفيف الديون للعراق قضي بتخفيض نسبة 80% من إجمالي ديونهم البالغة 40 مليار دولار.
- 39 مكتب الإدارة والموازنة، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2004، الصفحة 49، تقرير القسم 2207، مكتب الإدارة والموازنة، نيسان/ابريل 2004 الصفحة 75.
- 40 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني /يناير 2007.
- 41 رد مكتب إدارة إعادة اعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 نيسان/ابريل 2007.
- 42 مكتب الإدارة والموازنة تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2004، الصفحة 49.
- 43 رد مكتب إدارة إعادة اعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 20 نيسان/ابريل، 2007. ابلغ خبير الكهرباء لدى مكتب إدارة إعادة اعمار العراق النتائج التي تتعارض مع النتائج التي أبلغت عنها مصادر مكتب المفتش العام. فعلى سبيل المثال، ابلغ خبير الكهرباء ان بغداد استلمت خلال ربع السنة هذا معدل 10.5 ساعة يوميا من الطاقة (مكتب المفتش العام أبلغ أنها استلمت معدل 6 ساعات يوميا من الطاقة) واستلمت بقية المناطق العراقية معدل 13.4 ساعة يوميا (أورد مكتب المفتش العام في تقريره انها استلمت معدل 12 ساعة يوميا من الطاقة). ظهرت الاختلافات أيضا في مقدرات ما قبل الحرب والطلبات الحالية عبر البلاد.
- 44 رد فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 18 نيسان/ابريل، 2007، يلحظ ان " 4500 ميغا واط تمثل ذروة على المدى القصير وأن معدل الحمل الكامل لما قبل الحرب سنة 2002 كان 4.300 ميغا واط"، نيسان/ابريل 2005.
- 45 وزارة الخارجية، تقرير القسم 2007، 5 نيسان/أبريل 2005، صفحة 5.
- 46 رد وزارة الطاقة على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 18 نيسان/ابريل، 2007
- 47 وزارة الخارجية، تقرير "الوضعية الأسبوعي في العراق"، 27 آذار/مارس 2007.
- 48 رد مكتب المشاريع والعقود فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 كانون الثاني/يناير 2007، لاحظ ان بدء تنفيذ المشروع يُحدد كمشروع مُنح عقد تنفيذه وبدأ المقاول في إعداد التصميم وشراء المعدات والتعاقد من الباطن وإجراء عمليات مسح جيولوجية تقنية للموقع وتنفيذ أعمال ما قبل حشد العمال. ويحدد آخرون بدء المشروع عندما يتواجد المقاول بصورة متواصلة، في موقع المشروع. مع ان ذلك ينطبق أكثر على اعمال الطوب والاسمنت، تُنفذ أعمال كهربائية كثيرة قبل حشد العمال.
- 49 مكتب المشاريع والعقود فرقة منطقة الخليج رد على المفتش العام لإعادة إعمار العراق 20 كانون الثاني/يناير 2007، صفحة 7، سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة - فرقة منطقة الخليج، التقرير نصف الشهري للوضعية 19 آذار/مارس 2007، الصفحة 8.
- 50 رد خبير الكهرباء لدى مكتب إدارة إعادة اعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة اعمار العراق 27 كانون الأول/ديسمبر 2006.
- 51 مكتب إدارة إعادة اعمار العراق، التقرير الأسبوعي للوضعية، 28 آذار/مارس 2007.
- 52 رد فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 18 نيسان/ابريل 2007، صفحة 50.

- 53- رد مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الاميركية، على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 16 كانون الثاني / يناير 2007.
- 54- مكتب إدارة إعادة اعمار العراق بعد إحصائيات أداء المحطة في ورقة عمل مفصلة. هذا الرقم هو متوسط كميات النقص اليومي من الوقود الذي أبلغ عنه في ورقة العمل المفصلة لأداء المحطة.
- 55- نظام إدارة إعادة إعمار العراق تلخص نشاطات مكتب إدارة إعادة اعمار العراق، 30 آذار/مارس 2007.
- 56- رد خبير الكهرباء لدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 27 كانون الأول/ديسمبر 2006.
- 57- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، الصفحات 1-48.
- 58- نظام إدارة إعادة اعمار العراق ملخص نشاطات مكتب إدارة إعادة اعمار العراق، 30 آذار/مارس 2007.
- 59- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ، 20 كانون الثاني/يناير 2007 يلحظ ان عدد ساعات إمداد الطاقة باليوم خارج بغداد كان 13.5 ساعة خلال ربع السنة هذا. يشير أيضا مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج ان التقديرات الوطنية لما قبل الحرب تعطي متوسطا يتراوح بين 13 و 15 ساعة إمداد يوميا بالطاقة.
- 60- رد الخبير الكهربائي لدى مكتب إدارة إعادة اعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 20 نيسان/ابريل 2007.
- 61- مكتب إدارة إعادة اعمار العراق، التقرير الأسبوعي للوضع، الطلب على الكهرباء مقابل القدرة، 14-26 كانون الأول/ديسمبر 2006.
- 62- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 18 نيسان/ابريل 2007.
- 63- مكتب إدارة إعادة اعمار العراق، "الحمل المزود، تشرين الأول/أكتوبر- كانون الأول/ديسمبر 2006، كانون الأول/ديسمبر 2006.
- 64- وحدة الاستخبارات في مجلة ايكونوميست وتقرير البلدان في العراق، آذار/مارس 2007. صفحة 8.
- 65- مقابلة مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق لخبير الكهرباء لدى وزارة الخارجية 27 كانون الأول/ديسمبر 2006.
- 66- رد مكتب إدارة إعادة اعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 نيسان/ابريل 2003.
- 67- رد فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 18 نيسان/ابريل، 2007، الصفحة 9، من الأفضل الإبلاغ عن قياس للقدرة إنتاج النفط في نهاية ربع السنة بدلا من اخذ المتوسط لربع السنة نظرا لأن مستوى القدرة غير معرض للتراوح بتكرار خلال ربع السنة.
- 68- رد مكتب إدارة إعادة اعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 نيسان/ ابريل 2007، الصفحة 2، يلحظ ان إنتاج النفط الخام يقاس بكميات إجمالية وصافية. لا يشمل الإنتاج الإجمالي كميات النفط الخام المعاد حقنها وي طرح من الكميات الصافية للإنتاج النفط الخام المعاد حقنه . تحصل إعادة حقن النفط الخام عندما يضح النفط الخام رجوعاً إلى التربة بسبب عدم توفر سعة تخزين. رفعت إدارة إعادة اعمار العراق ومكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية العراق تقريراً عن الإنتاج الإجمالي، ووزارة الطاقة و EIA تبلغ عن الإنتاج الصافي.
- 69- مكتب إدارة إعادة اعمار العراق "التقرير الشهري للإنتاج والتصدير " 13 نيسان/ابريل 2007.
- 70- مكتب إدارة إعادة اعمار العراق "التقرير الشهري للإنتاج والتصدير " 13 نيسان/ابريل 2007.
- 71- مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي، 30 كانون الثاني/يناير 2007، صفحة 47.
- 72- مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، التقرير الشهري للإنتاج والتصدير 13 نيسان/أبريل 2007.
- 73- رد مكتب إدارة إعادة اعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 نيسان/ابريل 2007.
- 74- رد مكتب إدارة إعادة اعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 نيسان/ابريل 2007.
- 75- صندوق النقد الدولي، "العراق" المراجعتان الثالثة والرابعة وفق الترتيب الاحتياطي، مراجعة ضمانات التمويل وطلبات تحديد الترتيب الاحتياطي وإلغاء معيار عدم التقيد بمعيار الأداء" 23 شباط/فبراير، 2007، موجز تنفيذي.
- 76- صندوق النقد الدولي، "العراق" المراجعتان الثالثة والرابعة وفق الترتيب الاحتياطي، مراجعة ضمانات التمويل وطلبات تحديد الترتيب الاحتياطي وإلغاء معيار عدم التقيد بمعيار الأداء" 23 شباط/فبراير، 2007، الصفحة 8.
- 77- مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق "التقرير ربع السنوي، كانون الثاني/يناير 2007، صفحة 47.
- 78- وزارة الخارجية "تقرير الوضع الأسبوعي في العراق" 18 نيسان/ابريل، 2007، صفحة 8.
- 79- رد خبير النفط لدى مكتب إدارة إعادة اعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2 كانون الثاني/يناير 2007.

- 80- صندوق النقد الدولي، "العراق" المراجعتان الثالثة والرابعة وفق الترتيب الاحتياطي، مراجعة ضمانات التمويل وطلبات تحديد الترتيب الاحتياطي وإلغاء معيار عدم التقيد بمعيار الأداء" 23 شباط/فبراير، 2007، الصفحة 10.
- 81- وزارة الخارجية "تقرير الوضعية الاسبوعي في العراق"، 20 كانون الأول/ديسمبر 2006.
- 82- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 29 كانون الأول/ديسمبر 2006. آخر المشاريع الإنشائية كانت محطة صيانة ضغط كرمة علي في البصرة. اقترح قطاع النفط لدى فرقة منطقة الخليج تحويل اخر خمس محطات ضخ إلى قطاع الهندسة والمشتريات مع التركيب النهائي للمضخات على يد شركة ساوث أويل كومباني. في حال الموافقة على ذلك الاقتراح يقدر ان ينتهي آخر مشروع إنشائي في أيار/مايو 2007 أو بخلاف ذلك، تموز/يوليو، 2007.
- 83- تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر "مدنيون بدون حماية" نيسان/ابريل 2007
- 84- على الرغم من ان القياس المثالي للجهد الأميركي لإعادة الاعمار في قطاع الماء والصرف الصحي يكون العدد الزائد من العراقيين الذين تمكنوا من الحصول على خدمات مياه الشرب والصرف الصحي بعد إنجاز المشاريع الأميركية في هذا القطاع، فإن عدم توفر معطيات شاملة حول الحصول على مياه الشرب قبل الحرب تجعل أية مقارنة تخمينية بطبيعتها. لذلك فإن جهود التقييم الدقيق لتأثير الجهود الأميركية لإعادة الاعمار على خدمات المياه والصرف الصحي تكون محدودة. بصورة أولية قياسات مكتب إدارة إعادة اعمار العراق الجهود الأميركية لإعادة الاعمار بالغت في تقدير كمية مياه الشرب التي تصل إلى المنازل العراقية ويعود السبب بمعظمه إلى خسارة كميات ذات شأن من المياه لدى نقل المياه من محطات المعالجة إلى المستهلكين.
- 85- رد مكتب إدارة إعادة اعمار العراق، قياس المياه والصرف الصحي، على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6 كانون الأول/ديسمبر 2006. يعرف مكتب إدارة إعادة اعمار العراق القدرة الإضافية للنظام الجديدة والمعاد تأهيلها بأنها: "الزيادة القصوى في قدرة النظام وفق ظروف ما قبل المشروع التي قد تنتج في حال استخدام كامل قدرة النظام بعد إنجاز المشروع". يعتبر هذا القياس أفضل سيناريو للحالة ويفترض ان كافة قدرة النظام المركبة يمكن وسيتم استخدامها. حدد مكتب إدارة إعادة اعمار العراق العدد الأقصى للأشخاص الإضافيين الذين سيتم خدمتهم مع اخذ الظروف الفعلية بعين الاعتبار على أنهم المنتفعين المحتملين وليس العدد الفعلي للأفراد الذين يحصلون على خدمات محسنة للمياه أو للصرف الصحي".
- 86- استنادا إلى فرقة منطقة الخليج عدد المشاريع يزداد وينقص وفقا للظروف المحلية والأولويات التي وضعها مكتب إدارة إعادة اعمار العراق.
- 87- رد فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 6 نيسان/ابريل 2007، الصفحة 1.
- 88- رد فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 6 نيسان/ابريل 2007، الصفحة 10.
- 89- رد مكتب إدارة إعادة اعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 21 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- 90- رد مكتب إدارة إعادة اعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق. 20 نيسان/ابريل 2007، نذكر ان التاريخ المقدر للإنجاز هو أيار/مايو 2007.
- 91- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، الصفحات 1-57.
- 92- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 18 كانون الثاني/يناير 2007.
- 93- فرقة منطقة الخليج، التقرير النصف الشهري عن الوضعية، 19 آذار/مارس 2007، الصفحة 16.
- 94- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة 1-57.
- 95- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، التقرير الأسبوعي للوضعية، 2 كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة 14.
- 96- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، التقرير الأسبوعي للوضعية، 2 كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة 14.
- 97- مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي، كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة 52.
- 98- المعهد الأميركي للسلام، فرق إعادة اعمار المناطق في العراق، تقرير خاص رقم 185، آذار/مارس 2007، الصفحة 2.
- 99- ملخص موجز للمعلومات مع قادة فرق إعادة اعمار المناطق في العراق مؤتمر فيديوي رقمي، 30 آذار/مارس 2007، الصفحة 8.
- 100- تقييمات فرق إعادة اعمار المناطق في العراق، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2006، القوات المتعددة الجنسيات في العراق، القيادة المتعددة الجنسيات في العراق، فريق التنسيق الوطني.
- 101- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، تشرين الثاني/نوفمبر 2006، الصفحة 3.
- 102- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، آذار/مارس 2007، الصفحة 3.
- 103- وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، 29 آب/أغسطس 2006، الصفحة 7.
- 104- التقييم المشترك بين الأمم المتحدة/البنك الدولي، تشرين الأول/أكتوبر 2003، صفحة 36.
- 105- رد الوكالة الاميركية لتنمية الدولية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 1 نيسان/ابريل، 2007.

- 106- رد الوكالة الأميركية لتنمية الدولية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 21 نيسان/ابريل، 2007.
- 107- رد وزارة الزراعة الأميركية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5 نيسان/ابريل، 2007.
- 108- رد وزارة الزراعة الأميركية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 5 نيسان/ابريل، 2007.
- 109- رد فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 7 نيسان/ابريل، 2007.
- 110- مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين: تحديث المعلومات حول وحدة دعم العراق، كانون الأول/ديسمبر 2006/كانون الثاني/يناير 2007.
- 111- وزارة الخارجية، المتطوعون العراقيين، اللاجئين العراقيين، ما هو واجب أميركا تجاههم"، 26 آذار/مارس 2007، www.state.gov/g/prm/rls/82184.htm.
- 112- وزارة الخارجية: "الطريق الجديدة إلى الأمام – تمويل نقل العراق إلى الاعتماد على الذات والاستقرار، في الطلبات الإضافية للرئيس عام 2007 وطلبات عام 2008"، شباط/فبراير 2007، الصفحة 13، مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين "الإحصائيات حول العراقيين النازحين حول العالم"، نيسان/ابريل 2007، الصفحة 1، مركز رصد النزوح إلى داخل البلاد، العراق، أزمة نزوح إلى داخل البلاد، 30 آذار/مارس 2007، الصفحة 7.
- 113- مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين وضع العراق: مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين تطلق نداءً جديداً للعمليات في العراق، 8 كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة 1.
- 114- وزارة الخارجية: "الطريق الجديدة إلى الأمام – تمويل نقل العراق إلى الاعتماد على الذات والاستقرار، في الطلبات الإضافية للرئيس عام 2007 وطلبات عام 2008"، شباط/فبراير 2007، الصفحة 13.
- 115- وزارة الخارجية، تقرير القسم 7-22، كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة I-89، I-90.
- 116- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، الصفحة I-115، وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207 تشرين الأول/أكتوبر 2006، الصفحة I-104.
- 117- وزارة الخارجية، تقرير القسم 7-22، كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة I-106.
- 118- وزارة الخارجية: الطريق الجديدة إلى الأمام – تحويل نقل العراق إلى الاعتماد على الذات والاستقرار في الطلبات الإضافية للرئيس لعام 2007 وطلبات العام 2008، شباط/فبراير 2007، الصفحة 13. وزارة الخارجية: المتطوعون العراقيون واللاجئون العراقيين، ما هو واجب أميركا تجاههم: 26 آذار/مارس 2007، www.state.gov/g/prm/rls/82184.htm
- 119- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة I-92، I-93.
- 120- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة I-20، I-21.
- 121- رد مكتب الإدارة والموازنة على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 نيسان 2007.
- 122- وزارة الخارجية "تقرير الوضعية الأسبوعي في العراق" 21 شباط/فبراير 2007، الصفحة 8، بيان صحفي لوزارة الخارجية، وزير الخارجية ينشئ فريق مهمة جديد للاجئين العراقيين والأشخاص المهجرين إلى داخل البلاد، 5 شباط/فبراير 2007.
- 123- وزارة الخارجية "تقرير الوضعية الأسبوعي في العراق" 21 شباط/فبراير 2007، صفحة 8.
- 124- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة I-99، I-97.
- 125- رد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 16 كانون الثاني/يناير 2007.
- 126- رد الوكالة الأميركية لتنمية الدولية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 29 كانون الأول/ديسمبر 2007.
- 127- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، 16 كانون الثاني/يناير 2007.
- 128- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2007، 16 كانون الثاني/يناير 2007.
- 129- رد الوكالة الأميركية لتنمية الدولية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 21 نيسان/ابريل 2007.
- 130- رد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 15 نيسان/ابريل، 2007.
- 131- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007.
- 132- رد الوكالة الأميركية لتنمية الدولية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 21 نيسان/ابريل 2007.
- 133- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007.
- 134- رد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 31 آذار/مارس، 2007.
- 135- الوكالة الأميركية لتنمية الدولية، قصة نجاح "الوكالة الأميركية لتنمية الدولية والشركة العراقية للكفالات المصرفية توقعان اتفاقية هبة بقيمة 5 ملايين دولار" آذار/مارس 2007.
- 136- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007.
- 137- رد الوكالة الأميركية لتنمية الدولية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 21 نيسان/ابريل 2007.
- 138- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007.

- 139- صندوق النقد الدولي، المراجعتان الثالثة والرابعة بموجب الترتيب الاحتياطي، آذار/مارس 2007، الصفحة 7
- 140- وزارة الخارجية "تقرير الوضعية الأسبوعي في العراق" 21 آذار/مارس 2007، الصفحة 16
- 141- وزارة الخارجية "تقرير الوضعية الأسبوعي في العراق" 6 كانون الأول/ديسمبر 2006، الصفحة 25.
- 142- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، التقرير الأسبوعي للوضعية، 13 آذار/مارس 2007، الصفحة 22.
- 143- المصرف المركزي العراقي www.cbiraq.org.
- 144- صندوق النقد الدولي، المراجعتان الثالثة والرابعة بموجب الترتيب الاحتياطي، آذار/مارس 2007، الصفحة 13
الجدول 1.
- 145- وحدة الاستخبارات في مجلة ايكونوميست/ "العراق بلمحة بصر 2007-2008" آذار/مارس 2007، الصفحة 11.
- 146- وزارة الخارجية تقرير "الوضعية الأسبوعي في العراق" 14 آذار/مارس 2007، الصفحة 18
- 147- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2007، الصفحة I-45، 46.
- 148- الدعم لوسائل الاعلام المستقلة في العراق www.irex.org/programs/simi/index.asp
- 149- وزارة الخارجية "تقرير الوضعية الأسبوعي في العراق" 7 آذار/مارس 2007، الصفحة 27.
- 150- لجنة حماية الصحفيين في العراق: "الصحافيون العراقيون في خطر"، استرجعت في 16 نيسان/ابريل 2007
- 151- القانون العام الأميركي 108-309 (30 أيلول/سبتمبر 2004) نص على إعادة برمجة ذات شأن التخصيصات المستندة إلى قطاعات لصندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق، ونقل 1.81 مليار دولار إلى قطاع الأمن من أموال خصصت في السابق لقطاعي الموارد المائية والصرف الصحي والكهرباء.
- 152- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة 7.
- 153- مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، قطاع المرافق والنقل، سرد تاريخي لنشاطات مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج، 21 آذار/مارس 2006.
- 154- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 17 كانون الثاني/يناير 2007.
- 155- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 4 كانون الثاني/يناير 2007.
- 156- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 7 نيسان/ابريل 2007.
- 157- فرقة منطقة الخليج "التقرير نصف الشهري للوضعية، 4-17 آذار/مارس، 2007، الصفحة 19.
- 158- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 7 نيسان/ابريل 2007.
- 159- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 18 نيسان/ابريل 2007.
- 160- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 18 نيسان/ابريل 2007.
- 161- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 27 آذار/مارس 2007.
- 162- وزارة الدفاع "قياس الاستقرار والامن في العراق" 2 آذار/مارس، 2007، الصفحة 6.
- 163- وزارة الخارجية، تقرير الوضعية الأسبوعي في العراق، 21 نيسان/فبراير 2007، الصفحة 21.
- 164- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 7 نيسان/ابريل 2007.
- 165- تدقيق مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 038-06 "ملخص غير سري لمراجعة مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق لجهود زيادة قدرة العراق على حماية البنية التحتية للطاقة، 27 أيلول/سبتمبر 2006، الصفحات 1-3.
- 166- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والامن في العراق" 18 كانون الأول/ديسمبر 2006، الصفحة 31 رد مكتب وزير الدفاع على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 17 كانون الثاني/يناير 2007.
- 167- وزارة الدفاع "قياس الاستقرار والامن في العراق" 2 آذار/مارس، 2007، الصفحة 36.
- 168- وزارة الدفاع "قياس الاستقرار والامن في العراق" 18 كانون الأول/ديسمبر، 2007، الصفحة 38.
- 169- وزارة الدفاع "قياس الاستقرار والامن في العراق" 2 آذار/مارس، 2007، الصفحة 36.
- 170- وزارة الدفاع "قياس الاستقرار والامن في العراق" 2 آذار/مارس، 2007، الصفحة 24.
- 171- وزارة الدفاع "قياس الاستقرار والامن في العراق" 2 آذار/مارس، 2007، الصفحة 24.
- 172- وزارة الدفاع "قياس الاستقرار والامن في العراق" 2 آذار/مارس، 2007، الصفحة 23.

- 173- وزارة الدفاع "قياس الاستقرار والأمن في العراق" 18 كانون الأول/ديسمبر 2006، الصفحة 27.
- 174- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، تموز/يوليو 2006، الصفحة 96.
- 175- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 19 نيسان/أبريل 2007.
- 176- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 19 نيسان/أبريل 2007.
- 177- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 27 آذار/مارس 2007.
- 178- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 18 نيسان/أبريل 2007.
- 179- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 7 نيسان/أبريل 2007.
- 180- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 18 نيسان/أبريل 2007.
- 181- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 7 نيسان/أبريل 2007.
- 182- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007.
- 183- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007.
- 184- يدمج هذا التقرير قطاعين فرعيين في تقرير وزارة الخارجية حول القسم 2207: قطاع النقل والمواصلات والطرق والجسور وقطاع الإنشاءات. انظر الملحق (ج) لتعريف هذه القطاعات وقطاعات أخرى.
- 185- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4 كانون الثاني/يناير 2007.
- 186- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، التقرير الأسبوعي للوضع، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2007.
- 187- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 18 نيسان/أبريل 2007.
- 188- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 7 نيسان/أبريل 2007.
- 189- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، التقرير الأسبوعي للوضع، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2007.
- 190- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، نقاط الاحتجاج: حول النقل لدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، 15 شباط/فبراير 2007.
- 191- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، نقاط الاحتجاج: حول النقل لدى مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، 8 آذار/مارس 2007.
- 192- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 27 آذار/مارس 2007.
- 193- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007.
- 194- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 7 نيسان/أبريل 2007.
- 195- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007.
- 196- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 7 نيسان/أبريل 2007.
- 197- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 18 نيسان/أبريل 2007.
- 198- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، التقرير الأسبوعي للوضع، كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2007.
- 199- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، تشرين الأول/أكتوبر 2006.
- 200- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007.
- 2001- رد مكتب إدارة إعادة إعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 نيسان/أبريل 2007.
- 202- وزارة الخارجية، تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007.
- 203- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 18 نيسان/أبريل 2007.

- 204- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 7 نيسان/ابريل 2007.
- 205- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- 206- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 17 كانون الثاني/يناير 2007.
- 207- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 18 نيسان/ابريل 2007.
- 208- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 18 نيسان/ابريل 2007.
- 209- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 7 نيسان/ابريل 2007.
- 210- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 19 حزيران/يونيو 2007.
- 211- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4 كانون الثاني/يناير 2007.
- 212- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 7 نيسان/ابريل 2007.
- 213- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 4 كانون الثاني/يناير 2007.
- 214- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 7 نيسان/ابريل 2007.
- 215- رد مكتب إدارة إعادة اعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 نيسان/ابريل 2007.
- 216- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضعية الأسبوعي، 13 آذار/مارس 2007، الصفحة 22.
- 217- رد مكتب إدارة إعادة اعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 نيسان/ابريل 2007.
- 218- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 18 نيسان/ابريل 2007.
- 219- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 7 نيسان/ابريل 2007.
- 220- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 10 تشرين الأول/أكتوبر 2007.
- 221- رد مكتب المشاريع والعقود لدى فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 7 نيسان/ابريل 2007.
- 222- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، تقرير الوضعية الأسبوعي، 20 شباط/فبراير 2007، الصفحة 9.
- 223- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007.
- 224- رد القيادة المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 2 نيسان/ابريل 2007. احتساب النسبة المئوية 281.99 إنفاق/ 502.06 تخصيص= 056 أو 56%، رد مكتب الإدارة والموازنة على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 نيسان/ابريل 2007 بشأن تخصيصات السنة المالية 2007 لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد.
- 225- المقدم مارك اس مارتنز، "برنامج الاستجابة الطارئة للقائد" النشرة ربع السنوية "القوات المشتركة"، العدد 37، عام 2005، الصفحة 47.
- 226- رد القيادة المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 12 آذار/مارس 2007، "مجموعة صناديق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد – إجراءات تشغيل قياسية"، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 القسم 3.
- 227- H.R.1815، قانون الترخيص للدفاع القومي للسنة المالية 2006، الصفحة 320.
- 228- المراقب الحالي العام والإدارة المالية في مكتب مساعد وزير الجيش، 30 أيلول/سبتمبر 2006.
- 229- مجموعة صناديق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، إجراءات تشغيل قياسية، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، القسم 4 ب
- 230- رد القيادة المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، آذار/مارس 2007.
- 231- رد القيادة المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، آذار/مارس 2007.

- 232- فرقة منطقة الخليج، تقديم "مجلس مراجعة البرنامج"، 23 آذار/مارس 2007، الصفحة 15.
- 233- نظام إدارة إعادة اعمار العراق، ورقة عمل مفصلة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، 9 آذار/مارس 2007.
- 234- رد القيادة المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، آذار/مارس 2007.
- 235- فرقة منطقة الخليج، تقرير المدن نصف الشهري، 13 شباط/فبراير 2007، صفحة 14.
- 236- فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضعية اليومي، 10 آذار/مارس 2007، الصفحة 2.
- 237- رد القيادة المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، آذار/مارس 2007.
- 238- رد القيادة المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، آذار/مارس 2007.
- 239- فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضعية اليومي، 8 آذار/مارس 2007، الصفحة 3.
- 240- فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضعية اليومي، 8 آذار/مارس 2007، الصفحة 2.
- 241- رد القيادة المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، آذار/مارس 2007.
- 242- فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضعية اليومي، 13 آذار/مارس 2007، الصفحة 2.
- 243- فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضعية اليومي، 7 آذار/مارس 2007، الصفحة 2.
- 244- رد القيادة المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، آذار/مارس 2007.
- 245- رد القيادة المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، آذار/مارس 2007.
- 246- رد القيادة المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، آذار/مارس 2007.
- 247- فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضعية اليومي، 11 كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة 2.
- 248- فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضعية اليومي، 13 آذار/مارس 2007، الصفحة 3.
- 249- فرقة منطقة الخليج، تقرير المدن نصف الشهري، 13 شباط/فبراير 2007، الصفحة 3.
- 250- مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي، كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة 3.
- 251- رد القيادة المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، آذار/مارس 2007.
- 252- رد المراقب الحالي العام والإدارة المالية في مكتب مساعد وزير الجيش على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 1 آذار/مارس 2007.
- 253- رد القيادة المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، آذار/مارس 2007.
- 254- مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، "إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية 2004" مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 005-024، 13 تشرين الأول/أكتوبر، 2005.
- 255- مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، "إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية 2005" مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 005-024، 23 تشرين الأول/أكتوبر، 2006.
- 256- رد مكتب الإدارة والموازنة على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 نيسان/أبريل 2007. تُعرف موازنة العمليات الأجنبية أيضا بموازنة الوظيفة 150.
- 257- رد مكتب الإدارة والموازنة على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 نيسان/أبريل 2007.
- 258- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق التقرير الأسبوعي للوضعية، 26 آذار/مارس، 2007 الصفحة 19.
- 259- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007.
- 260- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، التقرير الأسبوعي للوضعية، 27 آذار/مارس، 2007. الصفحة 19، الحسابات (بملايين الدولارات) هي: $932/(155 + 315)$ و $1485/(155 + 415)$.
- 261- فرقة منطقة الخليج، تقديم مجلس مراجعة البرنامج، 5 آذار/مارس 2007.
- 262- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، التقرير الأسبوعي للوضعية، 27 آذار/مارس 2007، الصفحة 20، رد فرقة منطقة الخليج على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 2007/4/20 حول أرقام الشبكة المصادق عليها.
- 263- وزارة الخارجية، صفحة الوقائع، فرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق. بناء القدرة العراقية وتسريع انتقال العراق إلى الاعتماد على الذات، 11 كانون الثاني/يناير 2007.
- 264- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007.
- 265- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، صفحة iii-3.
- 266- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، صفحة iii-3.
- 267- فرقة منطقة الخليج، تقرير الوضعية اليومي، 15 نيسان/أبريل 2007، الصفحة 3.
- 268- رد الوكالة الأميركية لتنمية الدولية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 21 نيسان/أبريل 2007.
- 269- الوكالة الأميركية لتنمية الدولية، "الوكالة الأميركية لتنمية الدولية تمنح عقد الحكم المحلي"، 11 نيسان/أبريل 2003.
- 270- رد الوكالة الأميركية لتنمية الدولية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 10 نيسان/أبريل 2003.
- 271- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، صفحة iii-3.
- 272- رد الوكالة الأميركية لتنمية الدولية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 21 نيسان/أبريل 2007.
- 273- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، صفحة iii-3.

- 274- رد الوكالة الأميركية لتنمية الدولية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 21 نيسان/أبريل 2007.
- 275- رد الوكالة الأميركية لتنمية الدولية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 10 نيسان/أبريل 2003، رد الوكالة الأميركية لتنمية الدولية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 21 نيسان/أبريل 2007.
- 276- رد الوكالة الأميركية لتنمية الدولية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 21 نيسان/أبريل 2007.
- 277- الوكالة الأميركية لتنمية الدولية، "برنامج عمل المجتمع العراقي" 2 نيسان/أبريل 2007، الصفحة 2، www.usaid.gov/iraq/contracts/pdf/AI6-IraqCommunityActionProgram.pdf
- 278- الوكالة الأميركية لتنمية الدولية، "التحديث نصف الشهري للمعلومات حول العراق" 8 كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة 6-7.
- 279- الوكالة الأميركية لتنمية الدولية، "خطة استراتيجية النقل إلى العراق" (2006-2008) الموجز صفحة 3.
- 280- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، صفحة iii-5.
- 281- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، صفحة iii-4.
- 282- فرقة منطقة الخليج، تقديم مجلس مراجعة البرنامج، 3 آذار/مارس، 2007 الصفحة 10.
- 283- فرقة منطقة الخليج، تقديم مجلس مراجعة البرنامج، 3 آذار/مارس، 2007 الصفحة 7.
- 284- الوكالة الأميركية لتنمية الدولية، "خطة استراتيجية النقل إلى العراق" (2006-2008) الموجز صفحة 5.
- 285- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، التقرير الأسبوعي للوضع، 27 آذار/مارس 2007، الصفحة 19.
- 286- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، صفحة iii-6، iii-7.
- 287- الوكالة الأميركية لتنمية الدولية، "مساعدة العراق- نشاطات التملك والمساعدة".
- 288- رد الوكالة الأميركية لتنمية الدولية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 21 نيسان/أبريل 2007 ، ، رد الوكالة الأميركية لتنمية الدولية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 10 نيسان/أبريل 2007.
- 289- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، صفحة iii-7.
- 290- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، صفحة iii-7، iii-8.
- 291- المجلس القومي للاستخبارات، "التوقعات لاستقرار العراق، طريق شاقة في الامام، نشرة غير سرية ل NIE، 2 شباط/فبراير 2007.
- 292- المعهد الأميركي للسلام، تقرير خاص لفرق إعادة الإعمار الإقليمية في العراق"، آذار/مارس، 2007 الصفحة 3.
- 293- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 21 تموز/يوليو 2005.
- 294- رد القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 29 آذار/مارس 2007.
- 295- القانون العام الأميركي 109-13 "قانون التخصيصات الإضافية في الحالات الطارئة للدفاع، الحرب العالمية ضد الإرهاب وإغاثة ضحايا التسونامي، 2005"، 11 أيار/مايو 2005.
- 296- وزارة الدفاع، تحديث معلومات وزير الدفاع، 31 كانون الأول/ديسمبر 2006.
- 297- رد القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 8 آذار/مارس 2007.
- 298- رد القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 27 آذار/مارس 2007.
- 299- مكتب إدارة إعادة إعمار العراق مجمل نشاطات مكتب إدارة إعادة إعمار العراق، نظام إدارة إعادة الاعمار، 30 آذار/مارس 2007.
- 300- رد القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 29 آذار/مارس 2007.
- 301- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، 26 أيار/مايو، 2006، الصفحة 4، رد مكتب وزير الدفاع على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 17 كانون الثاني/يناير 2007.
- 302- وزارة الخارجية، "تقرير الوضعية الأسبوعي في العراق"، 4 نيسان/أبريل 2007، الصفحة 8، تم تفصيل هذه الأرقام لاحقاً على أنها: حوالي 135.700 جندي، 900 عنصر من سلاح الجو و1100 عنصر من سلاح البحرية.
- 303- وزارة الخارجية "تقرير الوضعية الأسبوعي في العراق" 4 نيسان/أبريل 2007، الصفحة 8، تم تفصيل هذه الأرقام لاحقاً على أنها حوالي 135 ألف ضابط شرطة، 25400 عناصر من الشرطة الوطنية و32 ألف عنصر آخرين تابعين لوزارة الداخلية.
- 304- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحة 25.
- 305- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحة 37.
- 306- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحة 40.
- 307- رد القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 8 آذار/مارس 2007.

- 308- مكتب المحاسبة الحكومية "استقرار العراق، عوامل تعيق تطوير قوات امن عراقية ذات قدرة": 13 آذار/مارس 2007، الصفحات 2-3.
- 309- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحات 25 و 27.
- 310- وزارة الدفاع، تقييم القوات العراقية على أربعة مستويات مختلفة للاستعداد. في المستوى الثاني، تكون الوحدات "في المقدمة" - الوحدات قادرة على تنفيذ عمليات مضادة للتمرد. لكن في المستوى الثاني تعمل الوحدات العراقية جنباً إلى جنب مع قوات التحالف.
- 311- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحتان 22 و 23.
- 312- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحة 37.
- 313- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحة 32.
- 314- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحة 33.
- 315- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحة 34.
- 316- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحات 25، 27 و 34.
- 317- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحة 32.
- 318- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحة 35.
- 319- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحات 35، و 36.
- 320- انظر الترتيب الاحتياطي لصندوق النقد الدولي والميثاق الدولي للعراق. www.iraqcompact.org
- 321- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحة 22.
- 322- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحة 13.
- 323- مكتب المحاسبة الحكومية 07-30 آر، "إعادة إعمار العراق، وضعية برنامج وزارة الدفاع لإعادة الاعمار"، 15 كانون الأول/ديسمبر 2006، الصفحتان 4 و 7.
- 324- رد الخبير الكهربائي لدى مكتب إدارة إعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 27 كانون الأول/ديسمبر 2006.
- 325- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحة 20.
- 326- رد مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الاميركية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 14 كانون الأول/ديسمبر 2006، وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق"، 2 آذار/مارس 2007، الصفحة 20.
- 327- مقابلة مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق للخبير الكهربائي لدى وزارة الخارجية، 27 كانون الأول/ديسمبر 2006.
- 329- مكتب إدارة إعادة اعمار العراق، مذكرة معلومات من نائب مدير مكتب إدارة إعادة اعمار العراق إلى رئيس البعثة، 19 نيسان/ابريل 2006.
- 329- مكتب إدارة إعادة اعمار العراق، "تقرير الوضعية الأسبوعي"، 27 آذار/مارس 2007، الصفحة 9.
- 330- بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة، "تقرير حقوق الإنسان"، 1 ايلول/سبتمبر - 31 تشرين الأول/أكتوبر 2006، الصفحتان 16 و 17.
- 331- رد مكتب إدارة إعادة اعمار العراق على مكتب المفتش العام لإعادة اعمار العراق، 20 نيسان/ابريل 2007.
- 332- بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة، "تقرير حقوق الإنسان"، 1 ايلول/سبتمبر - 31 تشرين الأول/أكتوبر 2006، الصفحتان 16 و 17.
- 333- بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة، "تقرير حقوق الإنسان"، 1 ايلول/سبتمبر - 31 تشرين الأول/أكتوبر 2006، الصفحتان 16 و 17.
- 334- فرقة منطقة الخليج، التقرير نصف الشهري حول الوضعية" 19 آذار/مارس 2007، صفحة 17.
- 335- مكتب المشاريع والعقود للعراق، "تقديم" برنامج تنمية القدرات والاستدامة" آذار/مارس 2007 الصفحة 4.
- 336- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة 5.
- 337- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة 4 والصفحتان iii-5 و 6.
- 338- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، صفحة 5.
- 339- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، الصفحتان 39 و 41.
- 340- وزارة الدفاع، "قياس الاستقرار والأمن في العراق، 2 آذار/مارس 2007، صفحة 29.
- 341- رد القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 8 آذار/مارس 2007.
- 432- رد مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الاميركية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6 نيسان/ابريل 2007، الصفحة 5.
- 343- وزارة الدفاع، "تقديم وزارة الدفاع موجز أبناء إلى السفير كارني من العراق" 9 آذار/مارس 2007.

- 344- وزارة الدفاع، "تقديم وزارة الدفاع موجز أبناء إلى السفير كارني من العراق" 9 آذار/مارس 2007.
- 345- وزارة الدفاع، "تقديم وزارة الدفاع موجز أبناء إلى السفير كارني من العراق" 9 آذار/مارس 2007.
- 346- رد مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الاميركية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6 نيسان/ابريل 2007، الصفحة 4.
- 347- رد مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الاميركية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6 نيسان/ابريل 2007، الصفحة 4.
- 348- رد مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الاميركية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 6 نيسان/ابريل 2007، الصفحة 4.
- 349- وزارة البلديات والأشغال العامة تشرف على قسم كبير من أشغال المياه في العراق.
- 350- وحدة الاستخبارات في مجلة الايكونوميست "تقرير البلدان: العراق"، آذار/مارس 2007، الصفحة 24.
- 351- مقابلة مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق مع القاضي راضي الراضي، مفوض هيئة النزاهة العامة، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2006.
- 352- مذكرة معلومات السفارة الأميركية في العراق، "أول 30 يوماً، تقرير من مكتب المساءلة والشفافية"، 25 شباط/فبراير 2007.
- 353- المشرق، "اعتراضات من الوزارات وانتشار العنف يعيق جهود مكافحة الفساد في العراق"، 8 آذار/مارس 2007.
- 354- ملاحظات حول الاجتماع بين مكتب إدارة إعادة إعمار العراق والأمين العام لمجلس الوزراء، 24 كانون الثاني/يناير 2007.
- 355- رد مدير مكتب المساءلة الحسابية والشفافية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 نيسان/ابريل 2007.
- 356- الشرق الاوسط: "8 مليارات دولار تديرها ثماني وزارات و 40 مدير عام" 8 آذار/مارس 2007.
- 357- رد مدير مكتب المساءلة والشفافية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 نيسان/ابريل 2007.
- 358- رد مدير مكتب المساءلة والشفافية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 20 نيسان/ابريل 2007.
- 359- مذكرة مجموعة عمل مكافحة الفساد "مراجعة ستة أشهر من منح الحصانة إلى الوزراء باستعمال المادة 163 ب من قانون الإجراءات الجنائية" 11 آذار/مارس 2007.
- 360- غطت المراجعة حالات حصلت بين أيلول/سبتمبر 2006، شباط/فبراير 2007.
- 361- وزارة الخارجية تقرير القسم 2207، كانون الثاني/يناير 2007، الصفحة ii-1.
- 362- "تعهدات المانحين إلى صندوق الائتمان لدى البنك الدولي وصندوق الائتمان الدولي للعراق الذي تديره مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة" هيئة الصندوق الدولي لإعادة اعمار العراق، 31 آذار/مارس 2007، www.irffi.org
- 363- نشرة مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة حول صندوق الائتمان للعراق "هيئة الصندوق الدولي لإعادة اعمار العراق، شباط/فبراير 2007، www.irffi.org.
- 364- برنامج الأمم المتحدة للتنمية: التقرير النصف السنوي الرابع حول التقدم في النشاطات المنفذة من قبل صندوق ائتمان مجموعة تنمية العراق التابعة للأمم المتحدة، هيئة الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2006.
- 365- برنامج الأمم المتحدة للتنمية، "تحديث تقرير التقدم في النشاطات المنفذة من قبل صندوق ائتمان مجموعة تنمية العراق التابعة للأمم المتحدة"، هيئة الصندوق الدولي لإعادة إعمار العراق، من 1 تموز/يوليو 2004 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2006، 2 آذار/مارس 2007.
- 366- صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق الأول، "هيئة الصندوق الدولي لإعادة اعمار تتحرك إلى الأمام اثر اجتماع المنتج للجنة المانحين"، 20 آذار/مارس 2007 www.irffi.org.
- 367- وزارة التخطيط "قاعدة معطيات مساعدات المانحين" السلايد 5، آذار/مارس 2007.
- 368- مجلس الأمن الدولي، الاجتماع رقم 5639-15 آذار/مارس 2007 بعد الظهر.
- 369- الصباح، "العراق وايران توقعان اتفاقية لتوسيع التعاون الاقتصادي" 3 آذار/مارس 2007.
- 370- رد السفارة اليابانية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 11 نيسان/ابريل 2007.
- 371- وزارة الخارجية اليابانية، صفحة وقائع حول المساعدات اليابانية إلى العراق"، آذار/مارس 2007، http://www.mofa.go.jp/region/middle_e/iraq/issue2003/.
- 372- مجموعة البنك الدولي، "برنامج البنك الدولي في العراق، نظرة شاملة" آذار/مارس 2007.
- 373- رد البنك الدولي على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق، 19 نيسان/ابريل 2007.
- 374- بيان صحفي للبنك الدولي، 29 آذار/مارس 2007.
- 375- مجلس الأمن الدولي، الاجتماع رقم 5639-15 آذار/مارس 2007 بعد الظهر.

- 376- مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة، "خطة عمل مشتركة للولويات" كانون الأول/ديسمبر 2006، الصفحة 11.
- 377- استُعمل سعر الصرف 1.3 لتحويل الأورو إلى دولار.
- 378- المفوضية الأوروبية "المفوضية تنوي تقديم تمويل إنساني جديد يزيد عن مبلغ 10 ملايين أورو لضحايا أزمة العراق"، 15 شباط/فبراير 2007. يمكن الوصول إلى هذا التقرير على عنوان الإنترنت europa.eu/rapid.
- 379- رد المفوضية الأوروبية على مكتب المفتش العام لإعادة إعمار لعراق، 4 كانون الثاني/يناير 2007.
- 380- صندوق النقد الدولي، "المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يُنجز المراجعتين الثالثة والرابعة بموجب الترتيب الاحتياطي للعراق. ويوافق على تمديد لمدة ستة أشهر للترتيب الاحتياطي حتى أيلول/سبتمبر 2007"، 13 آذار/مارس 2007. <http://www.imf.org/external/np/sec/pr/2007/pr0748.htm>
- 381- الملاحظات الافتتاحية للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى اجتماع الميثاق الدولي للعراق، 16 آذار/مارس 2007.
- 382- مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق يتوقع التقدم في قطاع الطاقة في الأقسام المتعلقة بقطاعات الكهرباء، النفط، الغاز والمياه من هذا التقرير.
- 383- مجلس النواب العراقي، "النص النهائي لقانون الموازنة الاتحادية للسنة المالية 2007"، 10 شباط/فبراير 2007.
- 384- المبلغ الملزم للسنة المالية 2006 لأموال الدعم للطوارئ هو حساب يستمد أرقامه من مصدرين: وثيقة مجلس مراجعة البرنامج لدى فرقة منطقة الخليج تاريخ 9 نيسان/أبريل، 2007 وتقرير نشاطات الوكالة الأميركية لتنمية الدولية في 10 نيسان/أبريل 2007. أُبلغت فرق منطقة الخليج عن تلميحات من أموال الدعم للطوارئ للسنة المالية 2006 بقيمة 178.7 مليون دولار، وأبلغت الوكالة الأميركية لتنمية الدولية عن تلميحات بمبلغ 433 مليون دولار. لم يتمكن مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق من إيجاد مصدر معطيات واحد يحدد بالضبط المبلغ الإجمالي بالدولارات الملزم من أموال الدعم للطوارئ للسنة المالية 2006 (لا يميز التقرير الأسبوعي للوضع بين الأموال الملزمة والأموال المُتعهد بها).
- 385- تدقيق مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق. "إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية 2004"، تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق 014-05، 13 تشرين الأول/أكتوبر 2005.
- تدقيق مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق "إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية 2005"، تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق 025-05، 23 كانون الثاني/يناير 2005.
- تدقيق مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق "إدارة صندوق الحكومة العراقية المؤقتة، تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق 031-06"، 27 تشرين الأول/أكتوبر 2006.
- 386- مجموعة صناديق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد تشمل: برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وبرنامج الإغاثة الإنسانية وإعادة الاعمار للقائد وصندوق الحكومة العراقية المؤقتة.
- 387- توجيهات الإدارة منصوص عليها في تعليمات القيادة المتعددة الجنسيات في العراق، "إجراءات التشغيل القياسية لمجموعة صناديق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد"، جرت مراجعتها بتاريخ 24 نيسان/أبريل 2006.
- 388- نظام المحاسبة في الجيش هو النظام المالي القياسي (STANFINS).
- 389- يُنسق مكتب إدارة إعادة اعمار العراق نشاطات إعادة الاعمار لوزارة الخارجية.
- 390- أمانة العاصمة بغداد (البلدية) مسؤولة عن الخدمات البلدية (الماء، والصرف الصحي والتخلص من النفايات الصلبة والتخطيط المدني والطرق والمباني البلدية، والحدائق العامة) في منطقة مدينة بغداد.
- 391- تدقيق مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق 025-05، 23 كانون الثاني/يناير 2006.
- 392- أعلن المفتش العام لإعادة إعمار العراق عن هذا التدقيق، المشروع 6027، في 21 تموز/يوليو 2006 لإجراء مراجعات لدى وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والوكالة الأميركية لتنمية الدولية.
- 392- الفواتير هي قوائم تقدم للدفع. الانفاقات هي المدفوعات.
- 394- لأغراض هذا التحليل استعمل مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق تعريف وزارة الدفاع لأن وزارة الخارجية لا تملك تعريفاً رسمياً للإنفاقات غير المتماثلة في سياساتها وإجراءاتها. في الإدارة المالية هذا التعريف موجود في نظام الإدارة المالية لوزارة الدفاع، المجلد 3، الفصل 11. استناداً إلى مدير دائرة إعداد التقارير والتحليل المالية لدى وزارة الخارجية، يقبل المعاملة مكتب البرنامج وليس مكتب المحاسبة لكن ما عدا ذلك يطبق تعريف وزارة الدفاع.
- 395- أُلغي مشروعان لاحقان من بين المشاريع الخمسة عشر الإجمالية.
- 396- للحصول على التفاصيل الكاملة لهذه المؤامرة، انظر تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق ربع السنوي، تشرين الأول/أكتوبر 2006، الملحق (ي).

الملاحق

اسم الملحق	رقم الصفحة
الملحق أ: المتطلبات القانونية	1-أ
الملحق ب: تأثيرات عمليات مكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق	1-ب
الملحق ج: إسناد مرجعي للقطاعات	1-ج
الملحق د: إسناد مرجعي لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق ولقطاع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد	1-د
الملحق هـ: المقاولون	1-هـ
الملحق و: أموال التخصيصات الأميركية	1-و
الملحق ز: تخصيصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق بحسب الوكالات	1-ز
الملحق ح: الأموال العراقية الملزمة لإعادة الإعمار على يد سلطة الائتلاف المؤقتة	1-ح
الملحق ط: عمليات التفتيش المكتملة لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق	1-ط
الملحق ي: عمليات التفتيش المنجزة لمكتب المفتش العام لإعادة إعمار العراق	1-ي
الملحق ك: المنع وتعليق العمل	1-ك
الملحق ل: موجز مفصل لعمليات إشراف الوكالات الأخرى	1-ل
الملحق م: ملخص الإشراف الأميركي في العراق	1-م

المختصرات والتعريفات

١
٢
٣
٤
٥
٦
٧
٨
٩
١٠
١١
١٢
١٣
١٤
١٥
١٦
١٧
١٨
١٩
٢٠
٢١
٢٢
٢٣
٢٤
٢٥
٢٦
٢٧
٢٨
٢٩
٣٠
٣١
٣٢
٣٣
٣٤
٣٥
٣٦
٣٧
٣٨
٣٩
٤٠
٤١
٤٢
٤٣
٤٤
٤٥
٤٦
٤٧
٤٨
٤٩
٥٠
٥١
٥٢
٥٣
٥٤
٥٥
٥٦
٥٧
٥٨
٥٩
٦٠
٦١
٦٢
٦٣
٦٤
٦٥
٦٦
٦٧
٦٨
٦٩
٧٠
٧١
٧٢
٧٣
٧٤
٧٥
٧٦
٧٧
٧٨
٧٩
٨٠
٨١
٨٢
٨٣
٨٤
٨٥
٨٦
٨٧
٨٨
٨٩
٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

يتضمن هذا القسم جميع المختصرات الموجودة في تقرير المفتش العام لإعادة إعمار العراق (SIGIR)

ACRONYMS	DEFINITIONS	ARABIC
ABOT :	Al Basrah Oil Terminal	محطة البصرة لتحميل الزيت/النفط
ACC:	Area Control Center (for air traffic control)	مركز مراقبة المنطقة
ACWG:	Anti-corruption Working Group	مجموعة عمل مكافحة الفساد ما بين الوكالات
AFCEE:	Air Force Center for Engineering Excellence	القوات الجوية للامتياز البيئي
AFRN:	Advanced First Responder Network	شبكة الاستجابة المتقدمة الأولى
ARDI:	Agricultural Reconstruction and Development Program for Iraq	برنامج إعادة الإعمار والتنمية الزراعية للعراق
ATC:	Air Traffic Control	مراقبة حركة الطيران

المختصرات والتعريفات

Bechtel	Bechtel National, Inc.	بكتل ناشونال
BIA:	Basrah International Airport	مطار البصرة الدولي
BIAP:	Baghdad International Airport	مطار بغداد الدولي
BPD:	Barrels Per Day	برميل في اليوم/برميل زيت في اليوم
BSA:	Board of Supreme Audit	مجلس التدقيق الأعلى
CAP:	Community Action Program	برنامج عمل المجتمع المحلي
CBI:	Central Bank of Iraq	المفتش العام لبرنامج العمل الموحد
CBTC:	Communications-Based Train Control	نظام مراقبة القطارات المستند الى الاتصالات
CCCI:	Central Criminal Courts Iraq	المحاكم الجنائية المركزية العراقية
CEFMS:	U.S. Army Corps of Engineers Financial Management System	نظام الإدارة المالية ل سلاح الهندسة في الجيش الأميركي
CERP:	Commander's Emergency Response Program	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
CFN:	Consolidated Fiber Network	شبكة الألياف البصرية الموحدة
CHRRP	Commanders Humanitarian Relief and Reconstruction Program	برنامج الإغاثة الإنسانية وإعادة الإعمار للقادة/للقائد
CID:	U.S. Army Criminal Investigation Division	فرع التحريات الجنائية للجيش الأميركي
CMC:	Communications and Media Commission	لجنة الاتصالات ووسائل الإعلام

المختصرات والتعريفات

ACRONYMS	DEFINITIONS	ARABIC
CMMS:	Computerized Maintenance Management System	نظام إدارة الصيانة المشغل بالكمبيوتر
Compact	International Compact for Iraq	الميثاق الدولي للعراق (الميثاق)
COR	Contracting Officer Representative	ممثل ضابط التعاقد
COSIT:	Central Office for Statistics and Information Technology	المكتب المركزي للإحصاءات
CPA:	Coalition Provisional Authority	سلطة الائتلاف المؤقتة
CPA-IG:	Collation Provisional Authority Inspector General	سلطة الائتلاف المؤقتة-المفتش العام
CPA-OPS:	Collation Provisional Authority Operations	سلطة الائتلاف المؤقتة-
CPI:	Commission on Public Integrity	هيئة النزاهة العامة
DAD:	Donor Assistance Database	قاعدة بيانات مساعدات المانحين
DBE:	Department of Border Enforcement	دائرة فرض أمن الحدود
DCAA:	Defense Contract Audit Agency	وكالة تدقيق العقود الدفاعية
DCIS:	Defense Criminal Investigative Service	دائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع
DDR:	Disarmament, Demobilization, and Reintegration	وكالة إدارة عقود الدفاع
DFARS:	Defense Federal Acquisition Regulation Supplement	ملحق قانون التملك الفدرالي الدفاعي
DFAS:	Defense Financier and Accounting Services	الخدمات المالية والمحاسبة في وزارة الدفاع
DFI:	Development Fund for Iraq	صندوق تنمية العراق
DFID:	Department for International Development	دائرة التنمية الدولية
DoD:	Department of Defense	وزارة الدفاع
DoD OIG:	Department of Defense Office of Inspector General	مكتب المفتش العام في وزارة الدفاع
DoE:	Department of Energy	وزارة الطاقة
DoJ:	Department of Justice	وزارة العدل
DoS:	Department of State	وزارة الخارجية
DoS OIG:	Department of State Office of Inspector General	مكتب المفتش العام في وزارة الخارجية
DRL:	Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor (DoS)	مكتب وزارة الخارجية للديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل
DynCorp:	DynCorp International, LLC	داين كورب الدولية، المحدودة
EC:	European Commission	المفوضية الأوروبية

المختصرات والتعريفات

ACRONYMS	DEFINITIONS	ARABIC
EEA:	Emergency, Evacuation, and Accountability	خطة الإجراء في حالة الطوارئ والمساءلة
EG:	Economic Governance (USAID)	نظام الحكم الاقتصادي
ESF:	Emergency Support Funds	أموال صندوق الدعم للطوارئ
FAR:	Federal Acquisition Regulation	القانون الفدرالي للتملك
FBI:	Federal Bureau of Investigation	مكتب التحقيقات الفدرالي
FMIS:	Financial Management Information System	نظام إدارة المعلومات المالية
FOB:	Forward Operating Base	القواعد العاملة الأمامية
FPS:	Facilities Protection Service	خدمة حماية المرافق
FRAGO 87:	Fragmentary Order 087	أمر التجزئة رقم 087
FYC:	Fiscal Year	السنة المالية
GAO:	Government Accountability Office	مكتب المحاسبة الحكومية
GOI:	Government of Iraq	الحكومة العراقية
GOSP:	Gas-Oil Separation Plant	محطة فصل الزيت والغاز
GRD:	Gulf Region Division	فرقة منطقة الخليج
GSU:	Garrison Support Unit	الوحدة العراقية لدعم الحامية
H.R.:	House Resolution	جيجاواط
HHS:	Department of Health and Human Services	وزارة الصحة والخدمات الإنسانية
HSE	Health, Safety, and Environmental Program	برنامج الصحة والسلامة والبيئة
HVAC:	Heating, Ventilation, and Air Conditioning	التدفئة والتهوية وتكييف الهواء
IAER:	Iraq Agriculture Extension Revitalization Project	مشروع إعادة إحياء الإرشاد الزراعي العراقي
IAF:	Iraqi Armed Forces	القوات المسلحة العراقية
IAPG:	Investment and Action Plan for Growth	خطة الاستثمار والعمل لأجل التنمية
IAWG:	Iraq Accountability Working Group	مجموعة عمل المساءلة العراقية
ICAA:	Iraqi Civil Aviation Authority	سلطة الطيران المدني العراقي
ICBG:	Iraq Company for Bank Guarantees	الشركة العراقية للكفالات المصرفية
ICD:	International Cooperation Directorate	فريق عمل فساد العقود الدولية
ICD HQ	Iraqi Civil Defense Headquarters	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IDIQ:	Indefinite Delivery/Indefinite Quality	البنك الإسلامي للتنمية

المختصرات والتعريفات

ACRONYMS	DEFINITIONS	ARABIC
IDP:	Internally Displaced Persons	الأشخاص المهجرين في الداخل
IFF	Iraqi Freedom Force	قوة حرية العراق
IG:	Inspector General	المفتش العام
IGFC:	Iraqi Ground Forces Command	قيادة قوات المشاة العراقية
IIG:	Iraqi Interim Government	الحكومة العراقية المؤقتة
IIGC:	Iraq Inspectors General Council	مجلس المفتين العاميين العراقيين
IIGF:	Iraq Interim Government Fund	صندوق الحكومة العراقية المؤقتة
IMF:	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
IMMDF:	Iraq Middle Market Development Fund	صندوق تنمية السوق المتوسطة العراقية
INL:	Bureau of International Narcotics and Law Enforcement Bureau	مكتب (شؤون) المخدرات الدولي وفرض تطبيق القانون
IP:	Iraqi Police	الشرطة العراقية
IPC:	International Plumbing Code	القانون الدولي لأشغال السكرة
IPS:	Iraqi Payment System	نظام الدفع العراقي
IRD:	International Relief and Development	الإغاثة والتنمية الدولية
IREX	International Research and Exchange Board	مجلس الأبحاث والتبادل الدولي (ايركس)
IRFFI:	International Reconstruction Fund Facility for Iraq	الصندوق الدولي لتمويل إعادة إعمار العراق
IRI:	International Republican Institute	المعهد الوطني الدولي
IRMO:	Iraq Reconstruction Management Office	مكتب إدارة إعادة إعمار العراق
IRMS:	Iraq Reconstruction Management System	نظام إدارة إعادة إعمار العراق
IRR:	Iraq Republic Railway	السكك الحديدية العراقية
IRRF:	Iraq Relief and Reconstruction Fund	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
IRRF1:	Iraq Relief and Reconstruction Fund	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
IRRF2:	Iraq Relief and Reconstruction Fund	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
ISF:	Iraqi Security Force	قوات الأمن العراقية
ISFF:	Iraq Security Forces Fund	صندوق قوات الأمن العراقية
ISOF:	Iraqi Special Operation Forces	قوات العمليات الخاصة العراقية
ITP:	Iraq-Turkey Pipeline	خط أنابيب العراق-تركيا
ITSI:	Innovative Technical Solutions, Inc	شركة تكنيكال سولوشيونز إنك
IWC:	International Working Committee	لجنة العمل الدولية

ACRONYMS	DEFINITIONS	ARABIC
JACC:	Joint Anti-Corruption Council	المجلس المشترك لمكافحة الفساد
JCC-I/A:	Joint Contracting Command-Iraq/Afghanistan	القيادة المشتركة للعقود في العراق وأفغانستان
JROC:	Joint Reconstruction Operations Center	مركز العمليات المشتركة لإعادة الإعمار
JOC:	Joint Operations Center	مركز العمليات المشتركة
JPAP:	Joint Priority Action Plan	خطة عمل مشتركة للأولويات
KBR:	Kellogg Brown and Root Services, Inc.	شركة كيلوغ، براون وروث سرفيسز
KRG:	Kurdistan Regional Government	الحكومة الكردية الإقليمية
KV:	Kilovolt	كيلو فولت

المختصرات والتعريفات

LOGCAP:	Logistics Civilian Augmentation Program	برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني
LPG:	Liquefied Petroleum Gas	غاز البترول المسيل
MDTF:	Multi-Donor Trust Fund	وحدة تحليل المشاريع
MFI:	Micro Finance Institution	مؤسسات التمويل الصغيرة
MNC-1:	Multi-National Corps-Iraq	القيادة المتعددة الجنسيات في العراق
MNF-I:	Multi-National Force-Iraq	القوات المتعددة الجنسيات في العراق
MNSTC-I:	Multi-National Security Transition Command-Iraq	القيادة الأمنية الانتقالية المتعددة الجنسيات في العراق
MPFU:	Major Procurement Fraud Unit	وحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية
MSC:	Major Subordinate Commands	القيادات الرئيسية الأدنى رتبة
MSCFD:	Million Standard Cubic Feet Per Day	مليون قدم مربع قياسي في اليوم
MW:	Megawatt	ميغاواط
MWh:	Megawatt Hours	ميغاواط ساعة
NCO:	Non-Commissioned Offices	تقرير عدم التقيد
NCT:	National Coordination Team	فريق التنسيق الوطني
NDI:	National Democratic Institute	المعهد الوطني للديمقراطية (في العراق)
NDS:	Iraq's National Development Strategy	تصميم الاستراتيجية القومية للتنمية
NEA:	Bureau of Near Eastern Affairs (DoS)	مكتب شؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأميركية
NET:	National Embassy Tram	فريق السفارة القومي

المختصرات والتعريفات

ACRONYMS	DEFINITIONS	ARABIC
NGA:	National Geospatial-Intelligence Agency	الوكالة القومية لاستخبارات الغلاف الجوي الأرضي (الأميركية)
NGO:	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
NPFTF DoJ:	National Procurement Fraud task Force	فريق العمل الوطني لمكافحة الاحتيال في المشتريات
NPTT:	National Police Transition Team	فريق شرطة وطنية انتقالي
NSC:	National Security Council	مجلس الأمن الوطني
NSDP:	National Security Presidential Directive	الأمر الرئاسي للأمن القومي
NRRRF:	Natural Resources Risk Remediation Fund	صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية
O&M:	Operations & Maintenance	التشغيل والصيانة
OAT:	Office of Accountability and Transparency	مكتب المساءلة والمحاسبة والشفافية
OIG:	Office of Inspector General	مكتب المفتش العام
OMB::	Office of Management and Budget	التشغيل والصيانة والدعم
OPIC:	Overseas Private Investment corporation	مؤسسة الاستثمارات الخاصة لما وراء البحار
P.L. 108-106:	National Defense Authorization Act for FTY 2004	قانون تفويض الدفاع القومي لسنة 2004 المالية
P.L. 109-440	Iraq Reconstruction Accountability Act of 2006	قانون المساءلة لإعادة إعمار العراق للعام 2006
P.L.:	Public Law	قانون عام
PAR:	Project Assessment Report	تقرير تقييم المشاريع
Parsons	Parson's Delaware, Inc	شركة بارسون ديلاوير
PCO:	Project and Contracting Office	مكتب المشاريع والعقود
PHC:	Primary Health Care	العناية الصحية الأولية
PIJV:	Parsons Iraq Joint Ventures	شركة بارسونز العراق، جوينت فنثور
PM:	Prime Minister	رئيس الوزراء
PMO:	Project Management Office	مكتب إدارة البرنامج
PMP:	Performance Monitoring Plan	خطة رصد الأداء
POE:	Port of Entry	دائرة مرافئ الدخول

ACRONYMS	DEFINITIONS	ARABIC
PRDC:	Provincial Reconstruction Development Committee	مشاريع لجان المحافظات لإعادة الإعمار والتنمية
PRM:	Bureau of Population, Refugees, and Migration (DoS)	مكتب مساعدة الولايات المتحدة للأجانب في الكوارث
PRT:	Provincial Reconstruction Team	فرق إعادة الإعمار الإقليمية
PTT:	Police Transition Team	فريق شرطة انتقالي
QA:	Quality Assurance	ضمان الجودة/النوعية
QAR:	Quality Assurance Representative	ممثل ضمان الجودة/النوعية
QC:	Quality Control	مراقبة الجودة/النوعية
RCLO:	Regime Crimes Liaison Office	برنامج مكتب ارتباط جرائم النظام

المختصرات والتعريفات

RRRP:	Rapid Regional Response Program	برنامج الاستجابة السريعة الإقليمية
RRT:	Regional Reconstruction Team	فريق إعادة إعمار إقليمي
RTI:	Research Triangle Institute	مؤسسة مثلث الأبحاث
S/CRS:	Office of the Coordinator for Reconstruction and Stabilization	مكتب المنسق لإعادة الإعمار والاستقرار
SBA:	Stand-By Arrangement	الترتيبات الاحتياطية
SCADA:	Supervisory Control Data Acquisition	نظام الإشراف والتحكم واكتساب المعطيات
SCIS:	State Company for Internet Services	الشركة الحكومية لخدمات الإنترنت
SEMP:	Safety and Environmental Management Program	برنامج إدارة السلامة والبيئة
SIB:	Strategic Infrastructure Battalion	كتائب البنية التحتية الاستراتيجية
SIGIR:	Special Inspector General for Iraq Reconstruction	المفتش العام لإعادة إعمار العراق
SIRIS:	SIGIR Iraq Reconstruction Information System	نظام معلومات إعادة إعمار العراق لدى المفتش العام (لإعادة إعمار العراق)
SOW:	Statement of Work	بيان العمل
SPOC:	Sector Project and Contracting Office Contractors	مقاولو مكتب المشاريع والعقود
Task Force RIE:	Task Force Restore Iraqi Electricity	فريق عمل إعادة كهرباء العراق
Task Force RIO:	Task Force Restore Iraqi Oil	فريق عمل إعادة نفط العراق
TO:	Task Order	أمر مهمة
TPD:	Tons Per Day	طن في اليوم

المختصرات والتعريفات

ACRONYMS	DEFINITIONS	ARABIC
Treasury:	United States Department of Treasury	وزارة المالية الأميركية
UK:	United Kingdom	المملكة المتحدة
UN:	United Nations	الأمم المتحدة
UNAMI:	United Nations Assistance Mission for Iraq	بعثة مساعدة العراق التابعة للأمم المتحدة
UNDG:	United Nations Development Group	مجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة
UNDG ITF:	United Nations Development Group Iraq Trust Fund	صندوق انتمان مجموعة تنمية العراق لدى للأمم المتحدة
UNDP:	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة للتنمية
UNHCR:	United Nations High Commissioner for Refugees	مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين
UNICEF:	United Nation Children's Emergency Fund	صندوق طوارئ الأمم المتحدة الدولي للأطفال (اليونيسيف)
UNOPS:	United Nations Office for Project Services	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
URI:	Unique Record Identifier	مشروع رمز تعريف في السجل
USAAA:	United States Army Audit Agency	وكالة التدقيق في الجيش الأميركي
USACE:	United States Army Corps of Engineers	سلاح الهندسة في جيش الولايات المتحدة
USACE-GRD:	United States Army Corps of Engineers, Gulf Region Division	سلاح الهندسة في الجيش الأميركي- فرقة منطقة الخليج
USAID:	United States Agency for International Development	الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
USAID OIG:	United States Agency for International Development Office of the Inspector General	مكتب المفتش العام لدى الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
USDA:	United States Department of Agriculture	وزارة الزراعة الأميركية
USIP:	United States Institute of Peace	المعهد الأميركي للسلام
USTDA:	United States Trade and Development Agency	الوكالة الأميركية للتجارة والتنمية
WB ITF:	World Bank Iraq Trust Fund	أعمال صندوق انتمان العراق لدى البنك الدولي
WBBN	Wireless Broadband Network	شبكة اتصالات لاسلكية بنطاق عريض
WTO:	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية